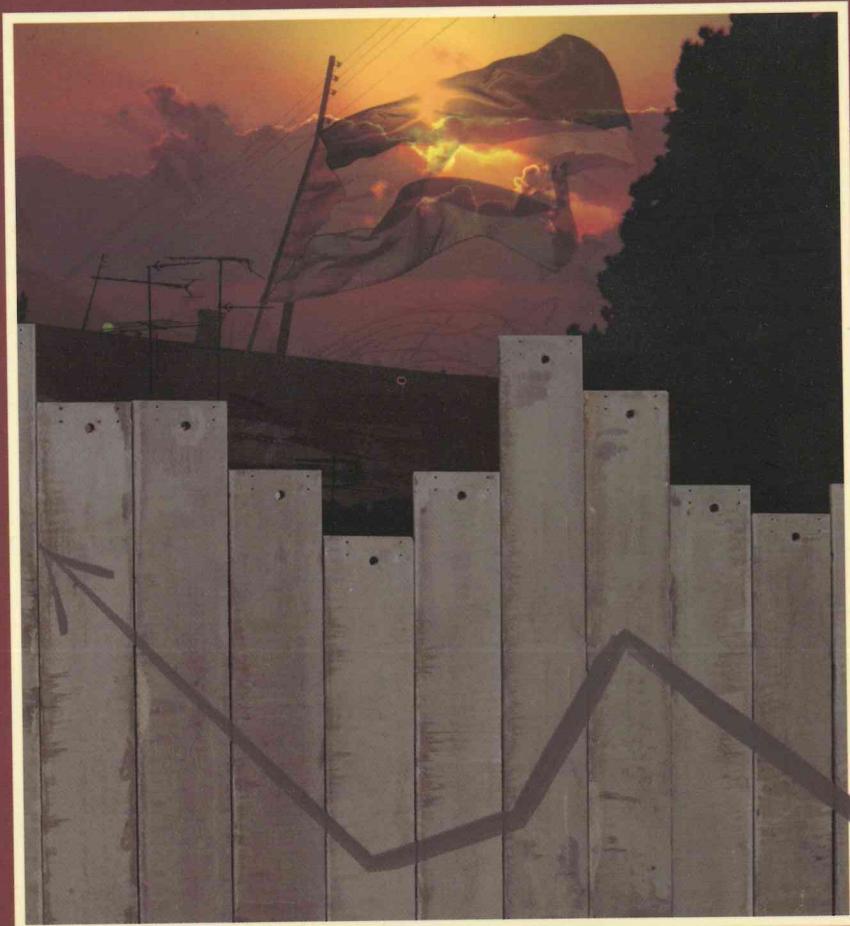


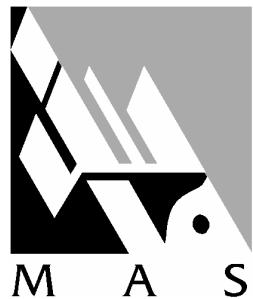
أوراق العمل ووقع المؤتمر السنوي 2007

الاقتصاد الفلسطيني:

أربعون عاماً على الاحتلال... أربعون عاماً من إحباط التنمية!!!



5 كانون الأول 2007



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS)

أوراق العمل وواقع
المؤتمر السنوي 2007

الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على
الاحتلال...أربعون عاماً من إحباط التنمية!!!

2007

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- عمل أبحاث ودراسات وفق أوابيات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

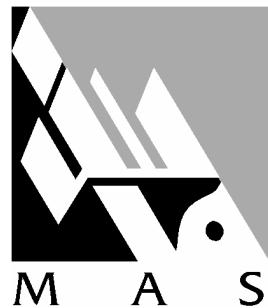
إسماعيل الزيري (الرئيس)، رima خلف، سامر خوري (أمين الصندوق)، سلام فياض، متيّب المصري، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، غانية ملحيّس، رجا الخالدي، محمد نصر (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2007 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: <http://www.pal-econ.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS)

**أوراق العمل وواقع
المؤتمر السنوي 2007**

**الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على
الاحتلال... أربعون عاماً من إحباط التنمية!!!**

2007

أوراق العمل وقائع المؤتمر السنوي 2007
الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال...أربعون عاماً من إحباط التنمية!!!

التمويل: تم عقد المؤتمر وإنجاز أوراقه بدعم مشكور من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني، وصندوق النقد العربي بإدارة صندوق الأقصى، وسلطة النقد الفلسطينية، والسيد سامر خوري (شركة المقاولون المتحدون الدولية)، والدكتور نبيل القدومي (شركة بروجاكس).

التنسيق الفني: لينا عبد الله

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2007

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

خلال شهر حزيران من العام الماضي، حلت ذكرى مرور أربعين عاماً على عدوان حزيران 1967، واجه الشعب الفلسطيني خلالها احتلالاً فريداً استهدف تهميشه وتهجيره خارج وطنه، وتدمير مؤسساته، ونهب ثرواته. وقد أدت سياسات الاحتلال وإجراءاته إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وإلى خنق فرص النمو، وإحباط محاولات التنمية، وتدني مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني.

وقد خصص معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" مؤتمره السنوي هذا العام لنسلط الضوء على هذه الحقبة التاريخية، وتناول بالتحليل التغير الذي أصاب التفكير والسياسات الاقتصادية والواقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين عبر أربعة عقود، من خلال ملحة التوجهات النظرية والأداء الفعلي للأطراف الثلاثة الرئيسية التي شكلت، وما تزال تشكل، مصادر التأثير الأساسي عليه، وهي: الشعب الفلسطيني بجانبيه الرسمي وغير الرسمي، الاحتلال الإسرائيلي بسياساته ومؤسساته، المجتمع الدولي، وبخاصة الدول العربية والمؤسسات الدولية التي تعكس توجهات المجتمع الدولي مثل الأونروا، والبنك الدولي، وصندوق النقد، وغيرها.

لقد تمت تعطية هذه الجوانب في المؤتمر من خلال أربع جلسات، تم تكريس الجلستين الأولى والثانية منها للبعد الفلسطيني، بشقيه الرسمي وغير الرسمي، أما الجلسة الثالثة فتناولت البعد الإسرائيلي وانعكاساته على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الأقلية العربية داخل الخط الأخضر، بينما ناقشت الجلسة الرابعة دور المجتمع الدولي. وقد تلا ذلك طاولة مستديرة تم التركيز فيها على مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدد من السينarioهات المحتملة.

وفي هذا الكتاب، يسعد معهد "ماس" أن يقدم للقارئ الكريم وقائع مؤتمره السنوي الذي عقده يومي الرابع والخامس من شهر كانون الأول 2007 بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال ... أربعون عاماً من إحباط التنمية!". ويضم الكتاب أوراق العمل والكلمات والمداخلات التي قدمها المشاركون في المؤتمر، التي ساهمت في إثراء النقاش وتعميقه. وقد

قام الباحثون بالاستفادة من تلك المدخلات في تقييم أوراق العمل المقدمة منهم، التي ننشرها في هذا الكتاب دون أي تدخل من المعهد، احتراماً لآراء هذه النخبة المميزة من الباحثين والخبراء، وحرصاً على أن تمثل تلك الأوراق أفكار معديها وقناعاتهم الشخصية.

وأخيراً، لا يفوتي أنأشكر كل من ساهم في نجاح هذا المؤتمر، وهم كثرون. وأخص بالذكر معدى الأوراق والمعقبين ورؤساء الجلسات، والمشاركين في الطاولة المستديرة. كما أتوجه بالشكر الجليل والامتنان لشركائنا في هذا المؤتمر، الذين أبدوا اهتماماً وحرصاً كبيرين على دعمه بلا تردد، وبخاصة صندوق الاستثمار الفلسطيني، وصندوق النقد العربي بإدارة صندوق الأقصى، وسلطة النقد الفلسطينية، وعضو مجلس أمناء المعهد السيد سامر خوري والدكتور نبيل قدومي. وختاماً، أتوجه بالشكر إلى زملائي وزميلاتي في معهد "ماس"، بباحثين وإداريين ومساعدين، على جهدهم وسهرهم وحرصهم على نجاح المؤتمر.

د. محمد نصر
المدير العام

المحتويات

1	الكلمات الافتتاحية
3	معهد ماس/ د. محمد نصر
7	السلطة الوطنية الفلسطينية/ د. رفيق الحسيني
13	صندوق الاستثمار الفلسطيني/ د. محمد مصطفى
17	صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى/ د. جواد الناجي
19	مجلس أمناء المعهد/ د. إسماعيل الزبردي
23	الجلسة الأولى: تطور الاقتصاد الفلسطيني: الجانب الرسمي
25	المحطات الرئيسية في الفكر الاقتصادي النظري الفلسطيني/ د. فضل النقيب
55	تطور الاقتصاد الفلسطيني: التنمية على الصعيد الرسمي/ د. محمد اشتية
57	تعقيب/ د. يوسف عبد الحق
59	نقاش ومداخلات الحضور
61	الجلسة الثانية: تطور الاقتصاد الفلسطيني: الجانب غير الرسمي
63	دور القطاع الخاص في مواجهة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية/ د. محمود الجعفري
101	السياسات الإسرائيلية وأثرها على البنية الاقتصادية والاجتماعية في القدس/ د. لؤي شبانة
143	تعقيب/ د. هشام عورتاني
145	نقاش ومداخلات الحضور
147	الجلسة الثالثة: الاحتلال الإسرائيلي
149	تطور البرنامج الاقتصادي الصهيوني اتجاه الضفة الغربية وقطاع غزة/ د. عادل سمارة
203	توظيف الاحتلال لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي/ أ. عصام مخول
255	الاقتصاد العربي الإقليمي في إسرائيل: ستون سنة من نكوص التنمية .. والاحتلال؟/ أ. رجا الخaldi
257	تعقيب/ د. سعيد هيفا

259	الجلسة الرابعة: المجتمع الدولي
261	المساعدات العربية الرسمية للشعب الفلسطيني: الواقع وآفاق المستقبل / د. غانية ملحيـس
303	تقييم دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاقتصاد الفلسطيني / د. نعمـان كـنفـاني ود. ديفيد كـوبـهام
305	دور الأونروا وسائر مؤسسـات الأمم المتحدة في الاقتصاد الفلسطيني / د. طـاهر كـنـعـان
325	تعـقـيبـ/ د. عـادـلـ الزـاغـة
327	نقـاشـ وـمـاـخـلـاتـ الحـضـورـ
331	طاولة مستديرة: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني
333	د. سمير عبد الله/ وزير التخطيط - وزير العمل
334	د. طـاهـرـ كـنـعـانـ/ رئيسـ المـركـزـ الـأـرـدـنـيـ لـلـأـبـحـاثـ وـحـوـارـ السـيـاسـاتـ
335	د. جـهـادـ الـوزـيرـ/ محافظـ سـلـطـةـ النـقـدـ الـفـلـسـطـينـيـةـ
337	د. معـينـ رـجـبـ/ أـسـتـاذـ الـاقـتصـادـ - جـامـعـةـ الـأـزـهـرـ - غـزـةـ
339	أـ.ـ منـيـبـ الـمـصـرـيـ/ رئيسـ مجلـسـ إـدـارـةـ شـرـكـةـ "ـبـادـيكـوـ"
340	دـ.ـ مـحمدـ نـصـرـ/ مديرـ عامـ المعـهـدـ
345	رعاية المؤتمر
353	قائمة بأسماء المشاركين في المؤتمر

الجلسة الافتتاحية

الدكتور محمد نصر

مدير عام المعهد



الأخ الدكتور رفيق الحسيني، ممثل فخامة الرئيس أبو مازن
الدكتور محمد مصطفى، مدير عام صندوق الاستثمار الفلسطيني
الدكتور إسماعيل الزبرى، رئيس مجلس أمناء المعهد
 أصحاب المعلى والعطوفة والسعادة

ضيوفنا الأعزاء ...
السيدات والسادة الحضور في غزة ورام الله

يسعدني أن أرحب بكم في افتتاح المؤتمر الاقتصادي السنوي لمعهد "ماس"، الذي أصبح نقليراً نعتز به، ونحاول من خلاله تسلیط الضوء على أهم القضايا التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، وتحليل الأسباب والمعطيات، والوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تساعد متذبذب القرار على رسم السياسات السليمة.

يأتي هذا المؤتمر في مرحلة بالغة الحساسية والتعقيد، ونحن ما زلنا نعيش في أصداء وتوقعات مؤتمر أنابوليس، وما يحمله من انعكاسات وآثار على الاقتصاد الفلسطيني.

كما يأتي هذا المؤتمر أيضاً بعد مرور أربعين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، عانى خلالها الاقتصاد الفلسطيني من تشوّهات وانتكاسات وإحباطات متتالية، نتيجة لسياسات الاحتلال وإجراءاته التدميرية.

لقد استعان معهد "ماس" بعده من الباحثين والخبراء المميزين الذين أعدوا مجموعة من أوراق العمل تتناول بالتحليل التغيرات التي طرأت على الفكر الاقتصادي لللاعبين الأساسيين، وبخاصة الجانب الفلسطيني، والجانب الإسرائيلي، والمجتمع الدولي. ونأمل أن نتمكن خلال مناقشة هذه الأوراق من الوصول إلى النتائج، والاستنتاجات، واستخلاص العبر التي يمكن أن تسهم في صياغة سياسات ملائمة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، في ظل التحديات الصعبة التي تواجهه.

سوف تتم تغطية هذه المواضيع اليوم وغداً من خلال أربع جلسات ... تكرس الجلستان الأولى والثانية هذا الصباح للبعد الفلسطيني، بشقيه الرسمي وغير الرسمي. وفي جلسة بعد الظهر سيتم الحديث عن البعد الإسرائيلي وانعكاساته؛ سواء على الاقتصاد الفلسطيني أو الاقتصاد الإسرائيلي أو اقتصاد الأقلية العربية داخل الخط الأخضر. أما في الجلسة الرابعة التي تعقد صباح الغد، فسيتم تكريسها لمناقشة دور المجتمع الدولي، وبخاصة الدول العربية، والمؤسسات الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة. ثم يلي ذلك طاولة مستديرة يتم التركيز فيها حول مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدد من السيناريوهات المحتملة.

و قبل أن اختتم هذا الترحيب، أود أن أشير إلى أن هذا المؤتمر ما كان لينعقد لو لا مساهمة الكثيرين، الذين تضافرت جهودهم لإخراج هذا الحدث بصورة مشرفة ... وأنهت الفرصة لأنشكراً لهم جميعاً، وعلى رأسهم الأخوة والأخوات معدو الأوراق، والمعقوبون ورؤساء الجلسات، والمشاركون في الطاولة المستديرة. كما أتوجه بالشكر الجليل والامتنان لشركائنا في هذا المؤتمر، الذين أبدوا اهتماماً وحرصاً كبيرين على دعمه بلا تردد، وأخص بالذكر صندوق الاستثمار الفلسطيني، وصندوق النقد العربي بإدارة صندوق الأقصى، وسلطة النقد الفلسطينية، وعضو مجلس أمناء المعهد السيدتين سامر خوري ونبيل قدومي.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر سلفي الدكتور سمير عبد الله، الذي أشرف على التحضيرات الأولى لهذا المؤتمر قبل أن ينتقل إلى موقع مسؤولية آخر.

وختاماً، أتوجه بالشكر إلى زملائي وزميلاتي في معهد "ماس"، باحثين وإداريين ومساعدين، على جهودهم وسهرهم وحرصهم على نجاح هذا المؤتمر، وكذلك طاقم الاستقبال من طلاب وطالبات جامعة بيرزيت. والشكر موصول لكم جميعاً على حضوركم ومشاركتكم لنا في هذا الحدث المميز.

وشكراً لكم

افتتاحية 1

افتتاحية 2

غزوة 1

تكريم أعضاء مجلس الأمناء السابقين

تكريم د. نبيل قسيس

1 تكريم

تكريم د. حسن أبو ليدة

2 تكريم

تكريم السيد ماهر المصري (نائب عنـه الدكتور رامي عبد الهادي)

3 تكريم

**الدكتور رفيق الحسيني
رئيس ديوان الرئاسة
كلمة السيد الرئيس محمود عباس**



الأخ الكريم د. إسماعيل الزبرى
رئيس مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"
الأخوة أعضاء مجلس الأمناء
الأخوة والأخوات الحضور الكرام

يشرفني أن أكون بينكم اليوم ممثلاً عن سيادة الرئيس محمود عباس، لأهنئكم على انعقاد مؤتمركم السنوي العتيد، الذي يعقد خلال فترة صعبة من تاريخ شعبنا الفلسطيني المناضل، الذي قاوم الاحتلال وما يزال خلال التسعين عاماً الماضية، وسيظل يناضل من أجل نيل حرية واستقلاله وبناء دولته المستقلة -عاصمتها القدس العربية- ولو تطلب ذلك منه تسعين سنة قادمة.

والاليوم، وبعد أن تجاوزنا مؤتمر أنابوليس بكل من أいで ومن عارضه على الساحة الفلسطينية، وبعد أن ثبت أن لهذا المؤتمر فوائد ولو محدودة، فهو قد أثبت للعالم أن الفلسطينيين طلاب سلام، وبأنهم وفي الوقت نفسه لن يتذلّوا أو يفرطوا أو يساوموا، فقد جاء خطاب الرئيس أبو مازن واضحاً وصرياً في هذا المجال، بل إن المؤتمر أدى -بشكل أو بآخر- إلى توحد كلمة الدول العربية، فكان موقفها موحداً في مؤتمر دولي حضرته أكثر من أربعين دولة.

ولو كنتم بيننا ومعنا بالأمس في المقاطعة، وشاهدتم السعادة والفرحة تغمر وجوه أمهات وزوجات وبنات 429 أسيراً الذين أطلق سراحهم بالأمس، لو سمعتم زغاريدهم وأغانيهم، لقلتم لأنفسكم ربما إذا كان ثمن الذهب إلى أنابوليس فقط توفير ثلاثة آلاف عام سجن عن 429 شاب، لما ترددنا في الذهاب، وفي هذا المجال فالرئيس أبو مازن لن يألُ جهداً من أجل إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين كافة، قبل أن يتم التوقيع على أي معاهدة للسلام، والعرب منهم قبل الفلسطينيين.

والليوم وبعد أنابوليس فإن مؤتمركم هذا ينطرب إلى الإحباط الحاصل في عملية التنمية خلال السنوات الأربعين السابقة، فهي الأكثر تميزاً في القمع والقهر والتكميل والاستعمار الاستيطاني، وهي التي ما زلنا نعيشها اليوم، وتمارس علينا بكل عنجهية وقسوة، على الرغم من الحديث المستمر عن "السلام" و"التنازلات المؤلمة"

دعوني هنا أقص عليكم إحدى قصص كتاب كليلة ودمنة، حيث يحكى أن هناك طيرين يطيران فوق مشهد صياد يذبح بسكينه طيراً ثالثاً، وبسبب برودة الطقس في الصباح الباكر، فقد امتلأ عيناه بالدموع، وإذا بأحد الطيرين يقول للآخر: "هل ترى كم حزين هذا الصياد على قيامه بذبح الطير وقد أغزورقت عيناه بالدموع!" فأجابه الآخر: "لا تنظر إلى ما تذرفه عيناه من دموع، بل انظر إلى ما تفعله يداه!".

وبالتالي، فعلى العالم إلا يتطلع بشوق وحنان إلى ما يقال عن طريق الفم عن التنازلات المؤلمة، بل عليه أن ينظر إلى ما تصنع الدبابات والآليات من قتل وتكميل في كل مكان، وبناء للمستوطنات والجدار في الضفة، وتطهير عرفي في القدس، وحصار خانق في غزة... .

على العالم أن ينظر إلى ما تصنع أيدي الاحتلال لا ما ينتووه به قادته من كلمات جميلة المعنى عقيمة النفع والفائدة، غير قابلة للتنفيذ بسبب عدم وجود الإرادة والرغبة في ذلك.

ومع كل ذلك، ومع كل الإحباط لعملية التنمية الاقتصادية الذي يقوم به الاحتلال بلا كلل أو ملل، فإن علينا، وبلا كلل أو ملل أيضاً، أن ندفع بعملية التنمية الاقتصادية في فلسطين إلى الأمام، متتجاوزين كل الصعاب، وقابلين على الجمر، وعارضين على الجراح، متفائلين بالخير حتى نجده ... ونبني على الإنجازات ولو كانت متواضعة باتجاه تحقيق السلام والدولة.

الأخوات والإخوة

يؤمن الرئيس محمود عباس إيماناً راسخاً بأن بناء دولة فلسطين المستقلة الحديثة القابلة للحياة، يعتمد على اقتصاد متين مبني على أسس علمية راسخة ... عمادها القطاع الخاص ... ويقتصر فيها دور الحكومة والقطاع العام على توفير المناخ والبيئة المناسبة للاستثمار، وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات، وتطبيق الإجراءات، والرقابة على اتباعها وتنفيذها، والحفاظ على النظام والأمن، من أجل أن يتمكن القطاع الخاص من الاستثمار بشكل سليم وواسع، فيخلق فرص العمل لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وفي الوقت نفسه يسدد القطاع الخاص الضرائب

المفروضة عليه للسلطة، فتستطيع بدورها القيام بمسؤوليتها في تتميم البنية التحتية، ومساعدة القراء والمهشين والحالات الاجتماعية، عن طريق إنشاء شبكة أمان اجتماعية، تحول دون أن يصبح جزء من المجتمع عالة أو آفة أو مختلفاً أو منهاراً

لقد أطلق الرئيس محمود عباس شعاراً في بداية عهده ضد الفلتان ... سلطة واحدة، قانون واحد، وسلاح شرعي واحد، ونحن ما زلنا اليوم بعيدين عن هذا الشعار وأحوج ما نكون إلى تحقيق فرض الأمن، فمنح المواطن الأمان هو أساس مهم من أسس بناء الاقتصاد السليم، فالقطاع الخاص لن يستمر في بلد لا يتمتع مواطنه بالأمان، ولا يضمن أن تفرض عليه عصابات مسلحة خاوية أو ضريبة غير وجه حق.

ولهذا، فإن الحكومة تعمل جاهدة لخلف أجواء الأمان للمواطن ولرجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية والتنموية... .

ومع معرفتنا بأننا لا نستطيع أن نتحكم كثيراً بالفلتان الأمني الذي يجلبه الاحتلال من خلال الانتهاكات والعدوان المستمر على المدن والقرى، فإن ذلك لا يغينا من التحكم بالفلتان الأمني الذي يجلبه الزعران، وفارضوا الخواوات من أفراد الشعب الفلسطيني ... فيجب إنهاء هذه الظواهر الانفلاتية بأي ثمن وبأسرع فرصة، وهو الأمر الذي أصدر الرئيس أبو مازن تعليماته بشأنه إلى الحكومة ووزير الداخلية والأجهزة الأمنية، للعمل دون توانٍ لضبط الأوضاع الأمنية في مدننا والمناطق التي تسيطر عليها، مع التأكيد على احترام الحريات الشخصية وال العامة، وعدم المس بها ما دامت في إطار النظام والقانون.

إن الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة، إذ تقوم بدورها في مجال الأمن والأمان وتنمية الاقتصاد بشكل كبير، تواجه ثلاثة عقبات أساسية:

العقبة الأولى:

تتمثل في الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، وبدوافع واهية للمناطق التي تسيطر عليها قوات الأمن الفلسطينية في الضفة، فتضعف من عزيمتها، وتؤلب المواطن عليها، وبالتالي وكأن إسرائيل تزيد أن تقول للمواطن الفلسطيني "لن نسمح لك بالعيش في أمن وأمان مهما فعلت".

العقبة الثانية:

تتمثل في الحصار القاسي الذي يمارسه الاحتلال ضد قطاع غزة، وبحجة سيطرة مليشيات الانقلابيين على السلطة في غزة، فيعيش المواطن الفلسطيني في غزة ظروف حصار اقتصادي وعسكري قاسية تؤثر سلباً، بل تخلق تراجعاً غير مسبوق للتنمية الاقتصادية في قطاع غزة وتدميراً لما تم بناؤه خلال السنوات الماضية.

العقبة الثالثة:

تتمثل في الانقلاب الذي وقع في غزة منذ ما يقارب السنة أشهر، فحطمت الثقة لدى القطاع الخاص، وأعطى الاحتلال عذراً لإحكام الطوق على قطاع غزة من ناحية، ومن ناحية أخرى استولى المنقلبون على القضاء، وغيروا النيابة العامة، ومنعوا جهاز الإحصاء من القيام بعمله المهم لعملية التنمية، ووضعوا يدهم على البلديات، وحلوا التهريب وفرض الخوات، وأغرقونا في دوامة الاقتتال الداخلي، وبالتالي أضافوا إلى مأساة الحصار الإسرائيلي الظالم وغير المبرر.

وبالتالي، وإذا كانت المصلحة الوطنية العامة للشعب الفلسطيني هي أهم من مصلحة الأحزاب والمليشيات، فعلى من انقلبوا أن يعودوا فوراً عن انقلابهم، ويلتزموا بالأطر الشرعية، ويحكموا إلى الديمقراطية التي تعززها انتخابات رئيسية وتشريعية مبكرة. ومن ثم نناضل موحدين ضد الاحتلال، ونبني موحدين دعائم الاقتصاد الوطني طويلاً الأمد، ونعمل سوياً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لا يكفي أيتها الأخوات والإخوة أن نلوم الاحتلال لإحباط عملية التنمية، والاحتلال بالتأكيد هو المسؤول الأول والأكبر عن هذا الإحباط، ولكن علينا أيضاً أن نلوم أنفسنا على سماحتنا خلال السنوات الماضية لبعض أشكال سوء الإدارة والفساد الإداري والمالي والفتان الأمني، وأن تنشئى وتنتعش، بحيث لم نستطع، وبشكل متكامل، خلق المناخ الاقتصادي الداخلي السليم الذي نستطيع من خلاله مقارعة الاحتلال بشكل أفضل وأقوى وأشد.

وكذلك علينا أن نلوم أنفسنا على سماحتنا بالانقلاب الأسود في غزة بأن يستمر دون أن نؤكد نحن وأنتم المتفقون والعلماء ورجال الاقتصاد صباح مساء على ضرورة عود الانقلابيين عمما فعلوه دون شروط، حتى تعود اللحمة وتستقر عملية التنمية في الضفة وغزة معاً، وحتى لا نعطي الذرائع والمبررات للاحتلال بفصلنا عن بعضنا، وبالتالي يدعى المدعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك دولة فلسطينية بسبب عدم إمكانية الوحدة بين الضفة وغزة.

أيتها الأخوات، أيها الأخوة

إن الرئيس محمود عباس صاحب برنامج إصلاحي، وفي أولى سنوات حكمه، سُنَّ المجلس التشريعي السابق من القوانين ما يقارب نصف العدد الذي سنه في السنوات التسع التي سبقت، وهذا البرنامج الإصلاحي يعتمد على الديمقراطية والتنمية والإصلاح الإداري والمالي، والتخلص من الشوائب والفساد الذي علق بالسلطة خلال اثنين عشرة سنة من الحكم المنقوص بسبب الاحتلال والحصار والجدار والمستوطنات والحواجز والحد من حرية الحركة والتنقل؛ سواء للأشخاص أم للبضائع

وبالتالي، فعلى مؤتمركم المهم هذا نقاش ليس التأثير السلبي للاحتلال على التنمية في فلسطين فحسب، بل كيف نحيي الاقتصاد الفلسطيني في ظل وجود الاحتلال والجدار والمستوطنات والحواجز في الضفة من جهة، والانقلاب والحصار في غزة من جهة أخرى.

ويأمل الرئيس "أبو مازن" أن يخرج هذا المؤتمر بتوصيات ببناءة تدفع بعجلة الاقتصاد الفلسطيني إلى الأمام؛ سواء في المرحلة الحالية أم المرحلة القادمة. كما يأمل الرئيس في أن يسهم مؤتمركم في وضع الحلول المناسبة للقضايا المهمة المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني.

الأخوات والأخوة

وفككم الله لما تقومون ويقوم به معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني من عمل دؤوب وخطوات مثابرة لدعم التنمية الشاملة، لما في ذلك من توطيد لدعائم الدولة الفلسطينية المستقلة الآتية لا محال بإذن الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جمال حداد
كلمة صندوق الاستثمار الفلسطيني



**السادة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
السيدات والسادة الحضور**

تحية وبعد،

بداية، اسمحوا لي وبالنهاية عن الدكتور محمد مصطفى المدير العام لصندوق الاستثمار الفلسطيني، وبالأصلة عن نفسي، أن أقدم بالشكر لمعهد "ماس" لتنظيمه هذا المؤتمر النوعي الذي يناقش قضية حساسة وذات أهمية خاصة للمهتمين والعاملين في القطاع الاقتصادي الفلسطيني. في حقيقة الأمر، لقد كنا منذ فترة طويلة، بحاجة إلى لقاء مماثل يقدم تقييماً مفصلاً وشاملاً لوضع الاقتصاد الفلسطيني، بحيث يناقش بانفتاح الأسباب الكامنة وراء إعاقة التنمية في فلسطين، وتردي الأوضاع الاقتصادية عموماً.

إن عنوان المؤتمر يشير بوضوح وصراحة إلى أن السبب الرئيس والأساس وراء إبطاء التنمية في فلسطين، ووراء ما يعيشه الاقتصاد الفلسطيني من تراجع، هو الاحتلال الإسرائيلي الذي وقف طوال سنواته عقبة أمام إحراز أي تطور اقتصادي أو تموي، بل عمل بطريقة منهجة ومدروسة لربط الاقتصاد الفلسطيني وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. فكان نتيجة هذه السياسة، تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وتقويض نهوضه ونموه.

لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، يعني من مشاكل بنوية متراكمة، كان لها آثارها الاجتماعية السلبية؛ كارتفاع معدلات البطالة، وازدياد نسبة الفقر، والاعتماد على المساعدات الخارجية. كما طالت هذه الآثار جهود التنمية في فلسطين، فوقفت عائقاً في وجهها.

أعتقد، وفي ظل ما سيتم نقاشه خلال هذا المؤتمر، أنه سيجري طرح تساؤل مشروع بشأن جدلية العلاقة بين الاحتلال والتنمية على وجه الخصوص، وهل بالإمكان تحقيق التنمية في ظل الاحتلال، أم أن التنمية لا تتحقق دون سيادة واستقلال كاملين.

إنه، وعلى الرغم من التأثيرات السلبية للاحتلال على برامج وجهود التنمية المختلفة، فإنه يجب عدم الركون إلى هذا العامل كسبب لتوقف تلك الجهود وتلك البرامج، بل يجب أن نواصل جهودنا التنموية من خلال النظر إلى تلك الجهود من زاوية أن التنمية تسهم في تطوير وتعزيز مقومات الصمود لدى شعبنا، وبخاصة إذا ما عمت ثمارها الفئات المجتمعية المهمشة والمناطق الأكثر فقرًا، بحيث لا تقتصر على مناطق معينة. وبحيث تجري المواجهة والجمع بين جهود التنمية وجهود إنهاء الاحتلال، فلا تناقض بين الاثنين. وإنما يكون هنالك معنى لاستمرار قيام كل منا بمهامه في إطار عمله.

ونحن في صندوق الاستثمار الفلسطيني، نؤمن أن لكل منا دوره الذي بإمكانه القيام به من موقعه ومن مكانه خدمة لأبناء شعبنا وخدمة لوطننا الحبيب.

لذلك، فقد قام صندوق الاستثمار الفلسطيني، عبر إستراتيجيته الاستثمارية، بالتأكيد على أهمية جذب الاستثمارات الخارجية إلى فلسطين، ودعم وتطوير القطاع الخاص الفلسطيني، والتأكيد على مبدأ الشراكة معه لا المنافسة.

لذا، وتطبيقاً منه لرؤيته هذه، عمل الصندوق خلال العام الحالي، على ممارسة هذا التوجه عبر الشراكة مع مؤسسات أجنبية مثل مؤسسة "أوبيك" الأمريكية ومعهد "آسبن"، من أجل تفيذ برنامج القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. إذ يأتي هذا البرنامج كجزء من مساهمة الصندوق في تطوير القطاع الخاص الفلسطيني، وخلق فرص عمل جديدة، من شأنها أن تسهم في تخفيف الأعباء التي يتحملها القطاع العام.

كما ساهم الصندوق، وأيماناً منه بأهمية فتح القطاعات المختلفة في فلسطين أمام المنافسة الحرة، في إدخال مشغل ثانٍ للاتصالات النقالة إلى فلسطين، ما سيسمح في رفد الاقتصاد الفلسطيني بمورد دخل إضافي، ويسمح أيضاً في توفير مئات فرص العمل أمام أبناء شعبنا.

إن تطوير البيئة الاقتصادية في فلسطين، ودعم جهود التنمية، لا يتم دون التفكير بطريقة إستراتيجية، وعبر وضع خطط إستراتيجية متوسطة و طويلة الأجل، تتطرق إلى الكيفية التي من خلالها يمكن إيجاد حلول مستدامة لمشكلاتنا وأزماتنا الحالية، بحيث يجري العمل على تطوير المناخ الاستثماري في فلسطين عبر تضافر جهود القطاعين العام والخاص، حيث يكون القطاع الخاص هو صاحب الدور الريادي في التنمية في إطار دولة القانون والمؤسسات العصرية.

وهذا لا يكتمل دون تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية الاستثمارية المنشودة، التي يجب أن تكون قادرة على استيعاب القدرات العلمية والكفاءات البشرية والانفتاح على الخارج، واستكشاف فرص جديدة للاستثمار الفلسطيني في مجالات إستراتيجية وحيوية.

وفي حقيقة الأمر، فإننا نرى أننا في صندوق الاستثمار الفلسطيني، أمامنا الكثير كي نقوم به في هذا المجال، وقد بدأنا فعلياً في تطبيق توجهاتنا الاستثمارية التي تأخذ بعين الاعتبار الاستثمار في مشاريع إستراتيجية تخلق مزيداً من فرص العمل لأبنائنا، وتsemهم في زيادة حجم مدخلاتنا المالية، وتكون في الوقت ذاته تجسيداً عملياً لسيطرتنا على مواردنا الذاتية ومصادرنا الطبيعية.

لذلك، فإننا لم نأل جهداً من أجل الحفاظ على حقوقنا في مشروع الغاز المكتشف قبلة شواطئ غزة، الذي هو أضخم المشاريع الإستراتيجية في فلسطين، والذي يعد أحد أهم المصادر الطبيعية المكتشفة في فلسطين حتى اللحظة، ومن المتوقع أن يكون رافداً إستراتيجياً وللاقتصاد الفلسطيني. وفي حال نجاح عملية استخراج الغاز وتسيقه، فإن هذا الأمر سيعطي مؤشرات إيجابية عن بيئة الاستثمار في فلسطين، وسيعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الفلسطيني.

من جهة ثانية، فإننا نسعى في صندوق الاستثمار الفلسطيني، إلى أن تكون حلقة الوصل بين القطاع العام والقطاع الخاص في فلسطين، فرؤيتنا تمثل في تعزيز دور الصندوق في إيجاد مشاريع استثمارية يكون القطاع الخاص شريكاً إستراتيجياً فيها، بحيث نساهم في التقليل من أعباء القطاع العام لنعم الفائدة على القطاعين.

لذلك، فإننا ندرس حالياً مشاريع مستقبلية عدّة، نتوقع أن تكون لها نتائجها الإيجابية على الاقتصاد الفلسطيني وعلى واقع التنمية عندنا. وفي الوقت الراهن، فإننا مهتمون بتطوير المحفظة العقارية تحديداً، لذلك فإننا في قيد تطوير إستراتيجية متكاملة لبرنامج استثماري عقاري من المتوقع أن يزيد من فرص تشغيل الأيدي العاملة، وأن يوفر سكناً ملائماً وبأقساط

معقولة لذوي الدخل المحدود والمتوسط في فلسطين. من هذا المنطلق، فإن لبرنامجنا العقاري بعدين؛ الأول استثماري، والثاني تنموي.

أيتها السيدات أيها السادة

إننا بحاجة ماسة لأن يتحرر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، بحيث يكون اقتصاداً معتمداً على ذاته وعلى مصادره وموارده الذاتية، وليس رهينة للاحتلال.

نحن بحاجة إلى اقتصاد غير معتمد على المعونات الخارجية، إذ يجب أن نتعاون سوية كي نحدث نقلة نوعية في طريقة تفكير الآخرين بنا، وبخاصية الدول المانحة، نحن بحاجة إلى المساعدات والمنح الدولية، لكن يجب أن يكون الأساس هو التوجه نحو دعم إقامة مشاريع حيوية وإستراتيجية تورّد دخلاً وفرص عمل قابلة للاستمرار. علينا أن نخلق حالة جديدة يكون فيها الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً منتجاً قادرًا على الصمود في وجه التحديات والعقبات، وفي وجه الاحتلال، وفي وجه الضغوطات كافة التي تُعرض لها.

إننا ندعو إلى وضع خطة اقتصادية تنموية شاملة وواضحة بالتعاون بين الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص، تحدد الآلية التي تستطيع من خلالها إخراج الوضع الاقتصادي والتنموي من مأزقهما الحالي، وأؤكد على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المقارنة في هذا المجال، عبر المشاركة في منتديات اقتصادية محلية ودولية، للتحاور معها في هذا الشأن والاستفادة منها.

السيدات والسادة

لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني ولا زال يعاني الكثير، وهناك تداعيات جمة لأزمة اقتصادنا الوطني، باتت تؤثر سلباً على مناحي الحياة كافة. لذلك، فإننا بحاجة ماسة لتقديم تقييم حقيقي لواقع الاقتصاد الفلسطيني يستند إلى أساس علمي أكاديمي، بحيث نصل إلى تشخيص سليم لأسباب الأزمة الاقتصادية التي نمر بها، ونحدد سبل الخروج منها وسبل معالجتها.

إننا نأمل أن يخرج مؤتمركم بتوصيات تجري متابعتها جدياً، بحيث نأتي في مؤتمر " MAS " في العام المقبل لنقيم تطبيقات هذه التوصيات.

وفقاً الله جميعاً
وشكرأ لكم

الدكتور جواد ناجي

كلمة صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى

الأخوة رئيس وأعضاء مجلس أمناء معهد ماس

الأخ د. محمد نصر، مدير عام معهد ماس

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

يطيب لي بداية أن أنقل لكم وللأخوة المشاركين في المؤتمر كافة تحيات معالي الأستاذ جاسم المناعي، رئيس مجلس الإدارة، المدير العام لصندوق النقد العربي، ومعالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، الذي يشرف على إدارة صندوق الأقصى والقدس، وأن أعبر للمعهد عن عظيم الشكر والتقدير على الدعوة الكريمة التي تلقيناها للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر المهم الذي يعالج وضع الاقتصاد الفلسطيني على مدار الأربعين سنة الماضية.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد دأبت الصناديق العربية والإسلامية خلال السنوات الماضية على تقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية من جهة، وساهمت بشكل فاعل في عملية إعادة البناء والإعمار للاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى، وقد تميز هذا الدور الرائد خلال السنوات الست الماضية، حيث أقرت الصناديق العربية اقتطاع 10% من صافي دخلها لصالح دعم الشعب الفلسطيني، وهذا يساوي حوالي 300 مليون دولار تم صرفها على مختلف المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى صندوق الأقصى الذي ساهم هو الآخر خلال الفترة نفسها بما يقارب 320 مليون دولار تم صرفها على مشاريع تنموية في مختلف القطاعات.

ونأتي مساهمة صندوق النقد العربي بـمبلغ خمسين ألف دولار لهذا النشاط، المتمثل بعقد هذا المؤتمر الاقتصادي المهم، بيماناً منه ومن صندوق الأقصى بأهمية المؤتمر، وما يمكن أن يخرج عنه من تشخيص شامل لواقع الاقتصاد الفلسطيني، والمشاكل والمعوقات التي تعترض عملية التنمية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يخرج عن المؤتمر من رؤى تنموية وقرارات

ووصيات من شأنها مساعدة أصحاب القرار في اتخاذ القرارات الصائبة، والسياسات الازمة بخصوص النشاط الاقتصادي، وبخاصة أن المؤتمر يشارك فيه مجموعة من الخبراء والمسؤولين في المجالات الاقتصادية.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد كان لهذا الدعم السخي من قبل الصناديق دور مميز في دعم صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية، كما كان له دور رائد في تنفيذ مجموعة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية على مدار السنوات الماضية.

وتطلع الصناديق إلى تكثيف جهودها خلال السنوات القادمة لحشد المزيد من الدعم المالي لمواصلة عطائها ومساهمتها في عملية البناء والإعمار للاقتصاد الفلسطيني، وهي تنظر باهتمام بالغ للتنسيق والتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أقصى فائدة من هذه المعونات لصالح مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني.

أصحاب المعالي والسعادة،

يسعدني في ختام خطابي، أن أعبر مرة أخرى باسم الصناديق العربية والإسلامية كافة عن عظيم الشكر والتقدير لمعهد "ماس" ممثلاً بمجلس أمنائه ومديره العام والعاملين في المعهد كافة، على تنظيم هذا المؤتمر، والجهود الكبيرة التي بذلوها في الإعداد والتحضير له، متمنياً للمؤتمر النجاح والتوفيق، والخروج بالوصيات والقرارات التي من شأنها تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، إلى جانب تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

**الدكتور إسماعيل الزبرى
كلمة مجلس أمناء المعهد**



**سعادة ممثل السيد الرئيس راعي المؤتمر
 أصحاب السعادة الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي والضيوف من الدول الصديقة
 السيدات والسادة الأفاضل**

السلام عليكم وأسعد الله صباحكم

باسم مجلس أمناء معهد "ماس" والعاملين فيه، يسرني أن أقدم بخالص الشكر والتقدير لسيادة الرئيس "أبو مازن" على تضليله برعاية هذا المؤتمر، وإلى الدكتور رفيق الحسيني الذي ألقى كلمة الافتتاح، وكذلك إلى الأخوين الدكتور محمد مصطفى رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني والدكتور جواد ناجي وكيل وزارة الاقتصاد، عضو اللجنة الإدارية لصندوق الأقصى، على كلمتيهما، وعلى الدعم السخي للمؤتمر من الصندوقين.

كما يسرني أن أقدم لكم بالشكر الجليل على حضوركم، وأرجوكم جميعاً مشاركون في هذا المؤتمر المهم الذي نأمل أن نتخلص من أبحاثه ومن مداولاته ما يمكن أن يسهم في تطوير جهودنا التنموية في فلسطين، وتعزيز مقومات بناء وصمود شعبنا ودعم قدراته الذاتية الاقتصادية، وتقليل تبعيته لاقتصاد المحفل، وإرساء قواعد تحريره من الاحتلال. وللذين لا يعرفون الكثير عن معهد "ماس" لا بد من التذكير بأن هذا المعهد الذي تأسس العام 1994 كمؤسسة مستقلة غير ربحية، يوفر منبراً حراً للنقاش العام الديمقراطي بين ذوي العلاقة حول عملية صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية آليات المساعدة. وهو ينشر نتائج أبحاثه وندواته ومؤتمراته. كما يقوم بتحليل ونشر آخر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. وقد قام بإصدار 12 دراسة تميزت في معظمها برصانة البحث، وعمق التحليل، والحياد الأكاديمي، والاستقلالية. ويعمل المعهد دوماً على الارتفاع بجودة بحوثه الاقتصادية والاجتماعية التي يسهم من خلالها في معالجة قضايانا التنموية.

ويمثل هذا المؤتمر الذي يجتمعنا اليوم وقفة تأمل ومراجعة لتجربة فريدة في الإحباط التنموي تحت الاحتلال، وقد مضى عليه أربعون عاماً ونيف، استهدفت المحتل خلالها تهجير الشعب الفلسطيني واقتلاعه من وطنه ودمير مؤسساته ونهب ثرواته.

لقد سعت الأبحاث المقدمة للمؤتمر أن تتناول بالدراسة والتحليل التغير في الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والأداء التنموي في فلسطين على مدى العقود الأربع المنصرمة، وذلك من خلال استعراض وتتبع التغير في تفكير وسياسات الجانب الفلسطيني الرسمي والأهلي، والمجتمع الدولي، والمجموعة العربية اتجاه التنمية في فلسطين، وتبين تأثير سياسات وممارسات الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني. إن هذه المراجعة الجادة تتظر بعناية إلى إمكانية تحديد القيود والفرص التي حكمت أداء كل طرف في الماضي، والتي يتتحمل أن تحكم أداءه في المستقبل. كما أنها تحاول تحليل الأهداف التي سعى كل جانب إلى تحقيقها إزاء الاقتصاد الفلسطيني وما تحقق منها فعلياً.

وبذلك، يحاول المؤتمر رصد دوافع التحول في التوجهات النظرية ومقارنة ذلك بما تحقق فعلاً، واستكشاف أسباب التباين بين الطموح والإنجاز لدى كل طرف. إلى جانب ذلك، سوف يعمل المؤتمر على محاولة استشراف التوجهات المستقبلية للأطراف الفاعلة وآفاق النطور المحتملة على أرض الواقع. وسوف تسلط أبحاث ومناقشات المؤتمر الضوء على الأمور التالية:

- ❖ إن البرنامج الإسرائيلي للدور الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة هو جزء عضوي من المشروع الاستيطاني الصهيوني التوسيعى، وإن محاربة هذا البرنامج هو جزء من النضال الفلسطيني. إلا أن جهود محاربة البرنامج الاقتصادي الإسرائيلي لم تخطَّ بما تستحقه من أولوية والتزام، وعاش المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال في متاهة الثراء الفردي مقابل الفقر الوطني.
- ❖ إن البرنامج الاقتصادي الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة هو برنامج إحلالي استغلالي، وإن الفهم المعمق لهذا البرنامج ولتطوره عبر العقود الأربع الماضية شرط أساسي لمواجهته.
- ❖ إن خصوصية النضال الفلسطيني تؤكد على أن العمل الفلسطيني على الصعيد الاقتصادي لا يقل أهمية عن العمل على الصعيد السياسي لدحر الاحتلال والانتصار على المشروع الإسرائيلي، ولحماية المشروع الوطني وتحقيق أهدافه.

- ❖ إن الاستيطان اليهودي في فلسطين بدأ كعمل اقتصادي تمهدًا لإقامة الدولة العبرية. ولا يمكن تحديد الاقتصاد أو عزل تأثير العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل قبل حل الصراع. فهذه العلاقات تظل محكومة بقوانين الصراع بين مستعمر طبيعته إجلائية إحلالية ومستعمر يدافع عن وجوده وبقائه طوال المرحلة التي تسقى إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعودة اللاجئين.
- ❖ إن العلاقة الفلسطينية العربية علاقة انتماء ووحدة مصدر، ولا غنى للشعب الفلسطيني عن عمقه العربي. وإن العون العربي للشعب الفلسطيني لقوية مناعته وتعزيز صموده ضروري للدفاع عن المصالح العربية في مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي. ومن الواجب على الفلسطينيين والعرب تنمية القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، واستعادة ترابطه وتطوير علاقاته بالاقتصاد العربي وتقليل الاعتماد المفرط عليه.
- ❖ إن المساعدات الدولية كانت في معظمها إغاثية إسعافية حالت دون حدوث انفجارات أو انهيارات ... وتماشت مع متطلبات التسوية ... بينما كان يتوجب أن تكون أكثر انسجاماً مع أولوياتنا الوطنية.
- ❖ إن توفير المقومات والركائز الأساسية لاستمرار حياة المقدسين في القدس، وحماية عروبتها، وتشجيع الاستثمار فيها، أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ولا يجوز أن يستمر الحصار الاقتصادي التعسفي على غزة وأهلها، فذلك إحباط ليس للتنمية والسياسة فحسب، بل هلاك للبشر.
- ❖ إن الإحباط في العمل التنموي نتج عن قصور في الرؤية والتصور، وعن غياب الإستراتيجيات الصائبة أو التنفيذ الملائم، وضعف الإدارة للموارد، وتحديد الأولويات. لكن في المقابل، وعلى الرغم من ممارسات الاحتلال التعسفية ومطامعه الاستغلالية، فقد استمر النضال واستمر الصمود واستمرت الممانعة ... وهو شعبنا يواصل مسيرته نحو تحقيق أهدافه في التنمية الاقتصادية ونحو الحرية والاستقلال.
- ❖ تلك بعض من قضايا محورية يلقي هذا المؤتمر الضوء عليها، على يسهم في معالجة جوانب منها مع التمنيات بمؤتمر ناجح وتفاعل حيوي بين الباحثين أو المشاركين.

والسلام عليكم

الجلسة الأولى:
تطور الاقتصاد الفلسطيني:
الجانب الرسمي

**المحطات الرئيسية في الفكر النظري الفلسطيني في المجال الاقتصادي:
منظمة التحرير، السلطة الوطنية، القطاع الأهلي.**

فضل مصطفى النقيب

جامعة واترلو - كندا

1- المشكلة المنهجية للبحث

من المفترض في أي تحليل أو تقييم للفكر الفلسطيني في المجال الاقتصادي، في الأربعين سنة الماضية، أن يحاول الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:

- ❖ ما هو التحدي الرئيسي الذي شَكَّه الاحتلال الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967؟
- ❖ ما هي الأطروحات النظرية التي قدمها الفكر الاقتصادي الفلسطيني في مواجهة ذلك التحدي
- ❖ ماذا كان تأثير تلك الأطروحات على تطور المقاومة ضد الاحتلال؟

المشكلة المنهجية للبحث تكمن في أن الإجابة على السؤال الأخير معروفة . فليس هناك من يجادل في أن أحد أهم أسباب أزمة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الماضي والحاضر وفي أفق المستقبل المنظور ، هو فشلها في بناء اقتصاد مقاوم له القدرة على دعم وتعزيز نصالها ضد الاحتلال . وأن الذي حصل في الواقع هو نجاح إسرائيل في ربط اقتصاد الضفة والقطاع في الاقتصاد الإسرائيلي كاقتصاد تابع تتمكن من التحكم فيه كوسيلة ضغط وابتزاز ضد المقاومة . وفي هذا السياق فإنه من الممكن لآي باحث أن يحاول أيجاد أسباب ذلك الإخفاق في الأطروحات النظرية للفكر الفلسطيني التي تعاملت مع تحدي الاحتلال الاقتصادي . وهذا ليس صحيحاً بالضرورة .

أمام هذه الإمكانيّة، تقتضي متطلبات الموضوعية من الباحث أن يكون على استعداد للنظر في الاحتمال القائل بأن يكون سبب الإخفاق ليس في الأطروحات الفكرية نفسها ولكن في عدم القدرة على تحويل ما اقترحه تلك الأطروحات إلى رؤى وبرامج وخطط على أرض الواقع .

من الممكن لهذا الاحتمال أن يتحقق في هاتين: الأولى هي وجود انقطاع كامل بين القيادات السياسية ومنتجي الفكر. وهذا الاحتمال ليس هو ما يعنيها في الحالة الفلسطينية وذلك لأننا غير معنيين بفكر ينتجه أشخاص لا علاقة لهم بالنشاط السياسي. نحن معنيين بالفكر الذي أنتجته مؤسسات الحركة الوطنية الفلسطينية الذي يفترض فيه أن يكون في متناول القيادات وصانعي القرارات. أما الحالة الثانية، التي أعتقد أن لها دور كبير في الوضع الفلسطيني، فهي وجود بيئة غير ملائمة لنمو الفكر وتطوره وتحوله إلى برامج وخطط قابلة للتطبيق. لأنها بيئة فوضوية. من المفيد أن نتوقف هنا لتحديد معنى "البيئة الفوضوية".

في البيئة غير الفوضوية، أو البيئة العادية، عندما تحدث تغيرات صغيرة، في أحد العوامل التي تتشكل منها البيئة، ينتج عن ذلك تغير صغير في البيئة يتاسب مع حجم التغيير الذي سببه، ولا تحدث التغيرات الكبيرة في البيئة إلا من جراء تغير هائل في أحد عوامل البيئة. وفي مثل هذه البيئة من الممكن للذكر أن يدرس أوضاع البيئة ويتمنى من التنبؤ بمستقبلها. أما في البيئة الفوضوية فمن المستحيل التنبؤ بمستقبلها لأن نتيجة أي تغيير بسيط في أحد عواملها قد يكون صغيراً يتاسب مع حجم التغيير المسبب وقد يكون هائلاً وليس له علاقة بالتغيير المسبب. أي أن نتائج التغيير في تلك البيئة يكون عشوائياً ولا قدرة للفكر النظري على التنبؤ به. وهذا يعني أنه من الممكن وجود فكر سليم يقترح نهجاً صحيحاً ومع ذلك يفشل في التأثير في الواقع بسبب حدوث تغيرات مفاجئة فوضوية تغير بشكل مفاجئ كل المعطيات التي ارتكز عليها ذلك الفكر.

بناء على ما تقدم سنهم في هذه الورقة بالإسهامات الفكرية المتبعة عن مؤسسات فلسطينية وليس تلك الصادرة عن أشخاص. سنهم بالفكر الصادر عن منظمة التحرير ومؤسساتها والفكر الصادر عن مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أننا سنرصد تلك المساهمات في إطار فترات زمنية محددة بشكل يمكننا من تحديد تأثير التغيرات الفوضوية على مسار الفكر الفلسطيني الاقتصادي في الأربعين سنة الماضية¹.

في الجزء اللاحق سيتم تحديد التحدي المحوري الذي مثله الاحتلال الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيتم ذلك من خلال فهم دينامية آليات الاحتلال الاقتصادية وعلاقتها الفوضوية بأهدافه السياسية في نطاق المشروع الصهيوني وفي الجزء الثالث يتم تقييم تعامل الفكر الفلسطيني مع ذلك التحدي في فترة 1967-1993 وفي الجزء الرابع في فترة 1994-2006 ويضم الجزء الأخير خلاصة وتعليق.

¹. لن يتسع المجال لاعتبار الفكر الصادر عن الفصائل الوطنية أو الإسلامية لحركة المقاومة الفلسطينية

2- تحدي الاحتلال الإسرائيلي: علاقة متناقضة بين "السياسة" و "الاقتصاد": الشّرائع

الفردي والفقير الوطني

علق مرة أحد الباحثين في القضايا الإسرائيلية بقوله: "الصهيونية لا تحتاج إلى خطأ حيث أنها هي نفسها خطأ"². وتبدو صحة هذه المقوله عندما نلاحظ كيف أن إسرائيل، فور احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، قامت في تفعيل آليات وتطبيق سياسات لا تختلف في مضمونها وهدفها، وإن اختلفت من حيث شكلها، عن تلك التي استعملتها الحركة الصهيونية أيام الانتداب البريطاني بهدف تغيير الطابع الاقتصادي والديمغرافي في فلسطين. وأن تلك الممارسات استمرت بعد ذلك، وهي ما زالت مستمرة حتى اليوم، على الرغم من تعاقب حكومات عديدة على الحكم في إسرائيل لها توجهات سياسية متباعدة.

من الضروري فهم تلك الممارسات وما تعتمد عليه من آليات وسياسات حتى نتمكن من تحديد ماهية التحدي الذي واجه الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع بعد الاحتلال. ومن الصعب تكوين فهم كامل لتلك الممارسات إذا اقتصرنا على توصيف وضعها الحاضر دون دراسة الشكل الذي نشأت وتطورت به حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.

تدعي هذه الممارسات في أدبيات الحركة الصهيونية باسم "الصهيونية الاقتصادية" وهي لم تكن معروفة عند بدء حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين عام 1882 ولكن ابتدأ العمل بها في أواخر العقد الأول من القرن العشرين عندما تم التحالف بين الأحزاب العمالية الاشتراكية اليهودية والمنظمة الصهيونية التي تدير الصندوق القومي اليهودي. وهو التحالف الذي أصبح يعرف فيما بعد بعملية "راج رأس المال والعمال" وتم تبني مضمونه الأيديولوجي رسميًا في مؤتمر الحركة الصهيونية لعام 1921 في لندن.³

يجب أن نلاحظ هنا أن التحالف الذي تم لم يكن بين رأس المال الخاص والعمال وإنما كان بين رأس المال الذي يسيطر عليه الصندوق القومي اليهودي (و غالبيته تأتي من ثبرات اليهود في أمريكا وأوروبا) والأحزاب العمالية. وقد تم بعد صراع سياسي طويل.

كان هدف الأحزاب العمالية من التحالف هو السيطرة على "رأس المال اليهودي العام" الموجود في تصرف الحركة الصهيونية، حتى تتمكن من تأسيس "اقتصاد عمالي" قادر على قيادة نشاط

² حمد خليفة مدير تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية التي تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.

³ انظر (Kimmerling, 1983)

"رأس المال الخاص" وفق أولويات بناء الوطن القومي. فقد كانت الأحزاب العمالية مقتعة بأن رأس المال اليهودي الخاص لا يعمل من أجل بناء الوطن القومي اليهودي، على أساس أنه مهم، أولاً وأخيراً بمعايير الربح والخسارة وقد لخص أحد قادة العمال وجهة النظر هذه بالقول:

"أستطيع أن أؤكد تأكيداً مطلقاً أن تجربتنا في فلسطين توضح بصورة تامة أن المشاريع التي قمنا بها وكانت ناجحة، من وجهاً نظر رجال الأعمال، كانت كلها غير مفيدة في عملية بناء الوطن. وعلى العكس، فإن المشاريع التي قمنا بها وكانت فاشلة، من وجهاً نظر رجال الأعمال، كانت كلها ذات فائدة كبيرة في عملية بناء الوطن"⁴

وفي المقابل كان هناك معارضة قوية لموقف الأحزاب العمالية في بناء "اقتصاد عمالى" على أساس أن إشراف قيادات سياسية على النشاط الاقتصادي في الإنتاج والتوزيع سيؤدي إلى قيام منشآت اقتصادية لا تراعي معايير الكفاءة وستكون محتاجة بشكل دائم للإعانات والمساعدات الخارجية. وكان أصحاب هذا الرأي يصررون على أن دور القيادة السياسية يجب أن يبقى مقصوراً على تأمين بعض المرافق العامة لمجتمع المهاجرين الجديد، وترك مجالات الإنتاج الاقتصادية كلها للمبادرات الفردية ولقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

تباور هذا الخلاف في أجواء الحركة الصهيونية فيما أصبح يعرف بخلاف برانيس - - وايزمن، فلقد كان الأول يقود الجناح الأمريكي في الحركة الصهيونية الذي يرى أن نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين سيعتمد على قدرته على تشجيع رأس المال اليهودي في أوروبا وأمريكا على الاستثمار في فلسطين وفق معايير السوق الحر، وليس حثه على التبرع بعاطفة المشاريع الخيرية. أما الثاني فكان يتزعم الجناح الأوروبي المؤيد لوجهة نظر الأحزاب العمالية التي ترى أن الاستثمار في فلسطين وفق معايير السوق الحر سيؤدي إلى خلق اقتصاد فلسطيني (يهودي وعربي) وليس اقتصاداً يهودياً قادراً على بناء القاعدة المادية للوطن القومي اليهودي.

وقد نجح جناح وايزمن في مؤتمر لندن الذي أشرنا إليه وكان ذلك بداية صعود الأحزاب العمالية إلى موقع القيادة في الحركة الصهيونية وابتكارها للآليات والسياسات التي أصبحت تعرف باسم "الصهيونية الاقتصادية".

⁴ المصدر السابق .

من الممكن تلخيص ماهية "الصهيونية الاقتصادية" على النحو التالي: إن علاقات السوق، هي في نهاية المطاف، علاقات قوة. وبما أن تحقيق أهداف الحركة الصهيونية لا يتم إلا عبر إحداث تغيير جذري في أوضاع القوة في فلسطين لصالح اليهود، فإن ذلك يعني بالضرورة ممارسة النشاط الاقتصادي خارج إطار ميكانيكية السوق حتى يتم تغيير علاقات القوة التي تحكم في السوق لصالح اليهود. وقد تمكنت الحركة الصهيونية من إحداث ذلك التغيير لصالح المهاجرين اليهود ضد المصالح العربية بفضل رأس المال الذي تملكه واستعملته من أجل تحقيق تشويهه في سوق الأرض وسوق العمل.

كان التشويه في سوق "الأرض" يتم لأن الصندوق القومي اليهودي كان قادرًا على دفع أسعار عالية للأرض لا يستطيع أحد في السوق المحلية مجاراتها أو التنافس معها. كما أن شراء الأرض كان يعني أنها أصبحت ملكاً لليهود (في العالم)، ولا يحق لأحد التصرف بها بعد ذلك، أي أنها أصبحت خاصةً لملكية جماعية (المؤسسة الصهيونية). وتم سحبها من "سوق الأرض". وكان هذا يقود إلى رفع أسعار الأراضي وقيام مضاربات عقارية غير مجده.

أما التشويه في سوق العمل فكان يتم على أساس أن العاملين في المستعمرات التعاونية كانوا غير مضطربين إلى دخول سوق العمل أصلًا، إذ أنهم كانوا يعملون بحسب انتظامهم إلى أحد الأحزاب العمالية. كما أن أجورهم كانت تتحدد وفق معايير ليست لها أي علاقة بالمعايير الاقتصادية لقوى العرض والطلب في السوق.

وقد تمكنت هذه التشويهات من تتميم الاقتصاد اليهودي في فلسطين على حساب الاقتصاد العربي. فإذا أخذنا فترة الانتداب البريطاني لفلسطين (1918-1948) نجد أنه بينما كان حجم الإنتاج اليهودي يساوي في بداية عهد الانتداب 19% من حجم الإنتاج الكلي لفلسطين أصبح في نهاية الانتداب يساوي 53%. ومعيار آخر، كان حجم الإنتاج اليهودي في بداية الانتداب يعادل 23% من حجم الإنتاج العربي، وأصبح في نهايته يساوي 115%.

عندما أحتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 لم تعمل إسرائيل على ضم الضفة الغربية فوراً إلى إسرائيل كما فعلت بالقدس وذلك بسبب الوضع السكاني. على أساس أن ضم الأراضي بسكنها الفلسطينيين كان سيقود إسرائيل إلى فقدان طبعها اليهودي ولذلك بدأت على الفور في تفعيل آليات "الصهيونية الاقتصادية" بهدف إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي يقود بشكل تدريجي إلى إحداث تغيير ديموغرافي لصالح اليهود. وقد أدى تفعيل تلك

الآليات إلى تعطيل آليات السوق في الأراضي المحتلة وإحداث تشويه مستمر في الأسواق الثلاثة: رأس المال، الأرض، والعمل.

كان التشويه في سوق رأس المال شاملاً وفوريًا فقد أقدمت إسرائيل على إغلاق البنوك العربية والبنوك الأجنبية الذي تسبب في إغلاق قنوات الاستثمار والادخار وتعطيل عمليات الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وربطت العمليات التجارية الفلسطينية بالبنوك الإسرائيلية.

وتم التشويه في سوق الأرض بشكل مباشر عبر مصادر الأراضي وتخصيص بعضها للاستعمال العسكري والبعض الآخر لبناء المستعمرات اليهودية.

وبالنسبة لسوق العمل فقد أخذت إسرائيل في تشغيل العمال الفلسطينيين في مجالات الإنشاءات والزراعة والخدمات حتى وصل حجم هذا التشغيل في نهاية العقد الأول من الاحتلال إلى أكثر من ثلث اليد العاملة الفلسطينية وقد تسبب هذا التشغيل في زيادة كبيرة ومستمرة في حجم الدخل الفلسطيني ولكن تحويل تلك الزيادة إلى استثمار مفيد في القطاعات الإنتاجية كان غير ممكن بسبب التشويفات التي تحدثنا عنها وبسبب العراقيل والمصاعب التي كانت إسرائيل تتعرض لها في وجه مشاريع الاستثمار الفلسطينية. ولهذا كان الدور المسموح فيه لتلك الزيادة هو فقط تمويل الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل.

إضافة إلى ذلك كانت إسرائيل لا تقوم باتفاق عائد الضرائب التي تجنيها من الاقتصاد الفلسطيني على تمويل مشاريع البنية التحتية وخدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي بل تأخذها إلى الخزينة الإسرائيلية وهذا ما تسبب في ضعف وتأكل المرافق العامة من طرق ومجاري. وشل إمكانيات القطاع العام على إنتاج السلع العامة الضرورية.

وهكذا أحدث الاحتلال تشويفاً خطيراً في الاقتصاد الفلسطيني في السنوات العشرين الأولى أصبح الفرد الفلسطيني في المتوسط أغنى من ناحية الدخل من الفرد العربي في البلدان العربية المجاورة وفي نفس الوقت أصبح المجتمع الفلسطيني أفقى من المجتمعات العربية المجاورة في كل مجالات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. وهذا ما دعا النائب السابق لبلدية القدس مiron بنفستي إلى القول بأن سياسة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة تهدف إلى تحقيق "الثراء الفردي والفقر الوطني".

3- تفاعل الفكر الاقتصادي الفلسطيني مع تحدي الاحتلال (1967-1993)

سوف يتم تقدير الفكر الاقتصادي الفلسطيني لهذه الفترة تحت ثلاثة عناوين هي منظمة التحرير، مؤتمر التنمية من أجل الصمود والبرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني للسنوات 1994-2000.

1-3 منظمة التحرير

من الممكن القول أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تأسست عام 1964 دون أن يكون عند مؤسسيها أي تصور اقتصادي لطبيعة المهمة التي تأسست المنظمة من أجلها. ففي السنوات الأولى من عمر المنظمة لم يكن في هيكل المنظمة الإداري لجنة تهتم في الشؤون الاقتصادية بل كان هناك إدارة للصندوق القومي وللجنة المالية تهتم بالإشراف على ميزانية المنظمة وكان الاهتمام الرئيسي هو تنظيم أساليب جبائية مساهمات الفلسطينيين المالية والحصول على مساعدات مالية من الدول العربية.

ينص النظام الأساسي للمنظمة على أن المجلس الوطني هو "الهيئة العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها وهو السلطة العليا لمنظمة التحرير الذي يضع سياسة المنظمة ومخطلاتها"

وهذا يعني أن مقررات دورات المجلس التي كانت تعقد بشكل دوري تقريباً في أعوام 1964-1990 تعطي فكرة واضحة عن الخيوط العريضة للفكر السياسي الفلسطيني.⁵ في الدورة الأولى التي عقدها المجلس الوطني بعد الاحتلال كانت الإشارة الوحيدة إلى الجانب الاقتصادي هو القرار القائل: "دعم صمود الشعب وإصال الدعم بالطرق السليمة"⁶ وفي الدورة التي عقدها المجلس بعد سنتين من الاحتلال كان هناك قرار ينص على الإسراع في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتأمين مستلزمات صمود شعبنا في الأراضي المحتلة وبخاصة في قطاع غزة والقدس مع إنشاء اللجان الضرورية لتنفيذ ذلك"⁷

⁵ منذ تأسست المنظمة عام 1964 تم حتى الآن عقد 21 دورة للمجلس الوطني. كانت الدورات شبه دورية حتى آخر الثمانينيات كانت أول دورة في عام 1964 وأخر دورة تم عقدها عام 1996.

⁶ كانت الدورة الرابعة للمجلس وتم عقدها في القاهرة بين السابع والعشر من تموز 1968. عقدت الدورة في القاهرة في الأسبوع الأول من عام 1969.

وبعد مرور ثلاث سنوات على الاحتلال جاء في إحدى قرارات دورة المجلس السابعة: "تكليف الجنة التنفيذية للمنظمة وضع خطة محددة ومتكلمة لدعم صمود شعبنا في الوطن المحتل تقوم على أساس دراسة موضوعية ويفرد لها ملحق خاص بالميزانية تقوم على تقديرات مبدئية للإيرادات التي يمكن توفيرها لهذا الغرض ويتولى الصندوق القومي الفلسطيني الإنفاق بموجبها في حدود ما يتحقق من هذه الإيرادات"⁸

ولكن في دورة المجلس التالية لا يرد أي ذكر لقرارات الدورة السابقة وعما إذا كانت اللجنة التنفيذية قد قامت بما كلفها به المجلس الوطني من وضع "الخطة المحددة المتكاملة" أم لا. وكل ما يخص الوضع الاقتصادي في قرارات تلك الدورة كان تكرير الدعوة لدعم صمود "شعبنا في الأراضي المحتلة" وتم أيضا اتخاذ قرار بالعمل على دعوة الأغنياء الفلسطينيين إلى مؤتمر تتم فيه دراسة سبل مساهمتهم في دعم الثورة.

إن قراءة قرارات دورات المجلس الوطني في السنوات التي تبعت الاحتلال لا تترك مجالا للشك في أن منظمة التحرير قد اختارت أسلوب الكفاح المسلح لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي دون إغارة أي اهتمام للجانب الاقتصادي لذلك الأسلوب.

كان اهتمام المنظمة كله منصباً على تأمين تكاليف الكفاح المسلح من شراء الأسلحة والعتاد ودفع رواتب المقاتلين وتأمين معيشة عائلات الشهداء والجرحى وإرسال المساعدات المالية لبعض المرافق وبعض المنشآت وبعض الأشخاص المتضررين من الاحتلال داخل الأراضي المحتلة، ولكن لم يكن هناك أي اهتمام بتداعيات موضوع إعطاء الأولوية لأسلوب الكفاح المسلح على اقتصاد الضفة والقطاع ضمن المعطيات الجديدة للممارسات الإسرائيلية في تكريس استراتيجية "الشراء الفردي والفقر الوطني". وفي هذا المجال يجب أن نلاحظ أن الأسلوب الفلسطيني في المقاومة كان لا يتعامل بشكل مباشر مع التحدي الحقيقى للاحتلال. فالتحدي الحقيقى هو أن إسرائيل كانت تخوض معركة في داخل الأراضي الفلسطينية تهدف إلى تغيير معلم الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة لصالح التوسيع الصهيوني وأسلوب الفلسطيني كان يتجاهل تلك المعركة ويخوض معركته على الحدود في إزعام الجيش الإسرائيلي في هجمات الفدائيين. وكان عدم التفات منظمة التحرير للمعركة الاقتصادية الدائرة في الداخل يعني بشكل غير مباشر مساعدة إسرائيل على التوسيع الصهيوني

⁸ عقدت الدورة في القاهرة في الأيام ما بين 30 أيار و 4 حزيران لعام 1970.

لندق في الذي قاله أحد أهم أساتذة الاقتصاد السياسي في الجامعة العبرية في القدس في وصف وضع إسرائيل والأراضي الفلسطينية في السنوات العشرين الأولى من الاحتلال.

يقول باروك كيمبرلنغ:

"...ومع فتح الحدود مع الضفة الغربية وقطاع غزة، تم إشباع سوق العمل الإسرائيلي باليد العاملة الفلسطينية الرخيصة، وتم إشباع السوق الفلسطيني بالبضائع الإسرائيلية، كما أصبحت الأرض الفلسطينية مدفعاً للاستعمار اليهودي"

"... وقد تصاحب هذا الوضع المريح بشكل غير عادي، مع تدفق بلايين الدولارات من المساعدات الأمريكية مما جعل الدولة اليهودية من أغنى بلدان العالم"

"...ولقد أطلق هذا الوضع عملية إعادة هيكلة للاقتصاد والنظام الاجتماعي. فقد ترك معظم الإسرائيليين اليهود الأعمال التي لا تحتاج للمهارة وتلك التي تحتاج إلى بعض المهارة - في قطاعات الإنشاءات والخدمات والزراعة وصناعات التقنية المنخفضة - التي ملأها العمال الفلسطينيون وانتقلوا إلى أعمال تحتاج للمهارات العالية - غالباً في صناعات التقنية المرتفعة - وإلى الأعمال الإدارية والبيروقراطية"

"... وقد اعتمد هذا الرخاء الاقتصادي على استمرار السلوك الجيد والتعاون غير المحدود للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وموافقتهم على قبول السياسة الإسرائيلية المبنية على أساس دمجهم الكامل في الاقتصاد الإسرائيلي وإقصائهم الكامل من المجالات الأخرى للدولة اليهودية"⁹

ثم يقول كيمبرلنغ أن ذلك الوضع ظل مستمراً حتى انفجرت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987. وهذا معناه أن منظمة التحرير لم تستطع مواجهة تحدي الاحتلال خلال العشرين سنة الأولى فظل قادرًا على تنفيذ استراتيجيه في تحسين وضع الفلسطينيين كأفراد وتخريب وضعهم الجماعي كشعب.

هكذا كانت تبدو الصورة على صعيد الأحداث ولكن كان هناك إرهاصات لفكر جديد، في الخارج والداخل، تتفاعل وتتطور ببطء عاكسة الواقع الموضوعي الجديد للفلسطينيين في الخارج والداخل.

⁹ أنظر (Kimmerling, 2003)

بالنسبة للخارج، أدى تبني المنظمة لأسلوب الكفاح المسلح إلى ظهور حاجات ماسة لإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة تقدم الخدمات الضرورية لضحايا القتال. أما بالنسبة للداخل فقد نشأت فئات اجتماعية جديدة تتواجد حول الجامعات الجديدة ومؤسسات العمل الشعبي لفصائل المقاومة. وسنخصص بقية هذا الجزء للفكر الذي بدأ إرهاصاته تتطور مع تسامي دور المؤسسات الاقتصادية الجديدة لمنظمة التحرير وفي الجزء اللاحق سنتناول فكر المقاومة الجديدة في الداخل.

ظهر خلال أحداث الأردن سنة 1970 الحاجة الماسة إلى وجود مؤسسات اقتصادية ترعى عائلات الشهداء والجرحى والأسرى. فعمدت حركة فتح إلى تأسيس "جمعية تشغيل أبناء الشهداء الفلسطينيين - صامد" وكان لها هدفين:

- ❖ تأمين حياة كريمة لعائلات الشهداء حتى لا يشعروا أنهم يعيشون من أعمال الخير والإحسان على حساب الثورة.
- ❖ تأمين فرص عمل للذين جرحوا أو تضرروا من الجهاد.

وقد ابتدأت الجمعية بشكل بسيط عبر إنشاء بضعة مشاغل تنتج السلع الجلدية والحرامات والأثاث. وفي أثناء الحرب الأهلية في لبنان وخلال حصار مخيم تل الزعتر سنة 1976 نشأت في المخيم بشكل عفوياً شبه تعاونية استهلاكية لعبت دوراً مهماً في مساعدة سكان المخيم على تحمل الحصار والبقاء على الحياة. وقد كرست تلك التجربة الشعور بحاجة المخيمات الفلسطينية إلى وجود آلية تكفل الاحتفاظ بمخزون من السلع الاستهلاكية الأساسية. ونقاولاًً مع ذلك قام الاتحاد العام لعمال فلسطين بتأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المخيمات من أجل تحقيق هدفين:

- ❖ تشجيع روح التعاون من خلال مشروع يملكه كل الذين يستفيدوا منه أي المساهمين والمستهلكين.
- ❖ تبني أسلوب الاعتماد على النفس اقتصادياً وتعزيز قدرة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير على الاستقلال السياسي والاقتصادي.

مع استفحال الحرب الأهلية تطورت هذه المؤسسات وتعاظم دورها فمؤسسة فصامد توسيّعت وتشعبت اهتماماتها وأخذت في إدارة مشاريع استثمارية في البلدان العربية وبعض البلدان

الأجنبية. وقامت بتأسيس دائرة للمعلومات وال العلاقات العامة ودائرة أبحاث اقتصادية ودراسة جدوى ودائرة تدريب مهني . وأخذت تصدر مجلة اقتصادية دورية¹⁰. كما انتشرت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في أكثر المخيمات في لبنان¹¹. وفي نفس الوقت نشأت مؤسسات أخرى كالهلال الأحمر الفلسطيني ومنظمات المرأة ومؤسسات النقابات والاتحادات المهنية والتلفيقية وكلها شكلت نواة القطاع العام الفلسطيني ونواة القطاع الأهلي الفلسطيني.

وفي مناخ هذه المؤسسات دار نقاش مستمر حول دور الاقتصاد في الثورة وعند التدقير في أعداد مجلة شؤون فلسطينية الصادرة عن مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير ومجلة صامد الصادرة عن مؤسسة صامد، في سنوات السبعينات وحتى سنة 1982 (الاجتياح الإسرائيلي) نجد دراسات اقتصادية كثيرة تهتم في المواضيع التالية:

- ❖ الأولويات الاجتماعية والأولويات الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية.
- ❖ دراسة تجارب تعاونية رائدة في المخيمات.
- ❖ رصد لحركة الاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع.
- ❖ رصد لعملية مصادر الأراضي الفلسطينية والاستيلاء على مصادر المياه. في الضفة والقطاع.
- ❖ رصد للتشويه الذي يمارسه الاحتلال في كل القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وخصوصا في قطاعي الزراعة والصناعة.

ويلاحظ قارئ هذه الدراسات افتقارها إلى نسق فكري واحد أو مرجعية فكرية واحدة فهناك بعض الدراسات التي تتحوّل في اتجاه الفكر الاشتراكي والتعاوني وهناك من يسترشد بالمعايير الاقتصادية وفق نهج الاقتصاد الرأسمالي وهي من هذه الزاوية تبدو كدراسات أنتجتها جهود فردية وليس تعبيراً عن جهد بحثي جماعي وهي تعكس بذلك أيضاً أوضاع المؤسسات الاقتصادية الجديدة التي نشأت في كتف منظمة التحرير. فمن الممكن تسجيل الملاحظات التالية على تلك المؤسسات:

- ❖ لم يكن هناك إشراف مركزي على تلك المؤسسات بشكل يوحّد جهودها وفق برنامج موحد.

¹⁰ للاطلاع على تقييم مؤسسة صامد انظر (ECWA,1983,a)

¹¹ للاطلاع على تقييم لنشاط هذه الجمعيات انظر (ECWA,1983,b)

- ♦ لم يتم أي تنسيق عضوي بين تلك المؤسسات ومثيلاتها في الأراضي المحتلة.
- ♦ لم تعمل تلك المؤسسات وفق معايير واحدة فعلى سبيل المثال بينما كانت التعاونيات تسترشد بمعايير الخدمات الاجتماعية كانت مؤسسة صامد تسترشد بمعايير الربح والخسارة ولهذا كانت التعاونيات غير قادرة على شراء الأثاث الذي تتجه صامد لأن أسعاره كانت مرتفعة وفوق القدرة الشرائية لأعضاء التعاونيات.
- ♦ لم يكن هناك مراقبة شفافة لأعمال المؤسسات وخصوصاً في نشاطها الاستثماري مما تسبب في توجيهه تهم الفساد وفقدان المسؤولية لبعض القائمين عليها.

هذا الاضطراب في عمل المؤسسات عكس نفسه، بحكم طبائع الأمور، على الفكر الفلسطيني الاقتصادي لتلك الفترة.

3-2 مؤتمر التنمية من أجل الصمود

كان من أهم الأعمال التي قامت بها منظمة التحرير لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة هو الدعم الذي وفرته للجامعات الفلسطينية الجديدة، سواء أكان دعماً للجامعات يساعدها على تغطية نفقاتها أو دعماً للطلبة الفقراء يساعدهم على الانتساب للجامعات فقد نتج عن ذلك الدعم تخرج ألف الطلبة من أبناء الفلاحين من الجامعات وقد أدى ذلك إلى أحداث تغير جري في تركيبة الوضع الاجتماعي والتلفيسي والسياسي ومن الممكن رصد هذا التغيير بالنقاط التالية:

- ♦ شكلت الجامعات التربة الخصبة للنشاط السياسي لفصائل منظمة التحرير وقد نتج عن ذلك انخراط أعداد كبيرة من الشباب في العمل السياسي المقاوم للاحتلال وفي العمل الاجتماعي الذي كانت تقوم به فصائل المقاومة.
- ♦ منحت الجامعات الفرصة لأعداد كبيرة من الأكاديميين الفلسطينيين الذين تلقوا تعليمهم العالي في الخارج من العودة للداخل والعمل في الجامعات مما هيأ الوضع لنشوء قيادات ثقافية وطنية
- ♦ أدى حصول أعداد كبيرة من الطلبة على شهادات جامعية في فروع علمية على فضح الوضع الاقتصادي المبني على أساس "الشراء الفردي والفقر الوطني" فقد تمكّن آباء أولئك الطلبة، عبر عملهم في إسرائيل في أعمال يدوية، من إرسال أبنائهم للجامعات ليكتشفو هؤلاء الأبناء بعد تخرجهم أن ما يمكن لهم أن يحصلوا عليه أذا عملوا في إسرائيل بأعمال

يدوية يساوي أضعاف ما يمكن الحصول عليه إذا عملوا في الاقتصاد المحلي وفق تخصصاتهم هذا إذا تمكنا من الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية. وهذا يعني أن الثراء الفردي مسموح فيه على أساس أن يبقى الابن يزاول نفس الأعمال التي زاولها الأب في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي.

تضافرت هذه العوامل في خلق حالة نهوض وطني وبداية تشكيل مرجعية وطنية قادرة على صياغة برنامج وطني لمقاومة الاحتلال وقدرة في نفس الوقت على أن تكون سلطة وطنية تستجيب لها الجماهير ومن الممكن التعرف على فكر هذه السلطة الوطنية غير الرسمية من خلال قراءة الدراسات المقدمة إلى مؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي تم انعقاد جلساته الختامية في القدس في التاسع عشر من شباط لعام 1982.

أشرف على المؤتمر الملتقى الفكري العربي الذي كان قد تأسس عام 1977 ومن أهدافه: تقلل أدق صورة ممكنة عن حياة وأوضاع شعبنا في الأرض المحتلة من خلال معلومات مباشرة وتحليلات تشمل أوضاعه المختلفة: العلمية والثقافية والأدبية، والسياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والمعيشية وأية نشاطات أخرى ويهدف كذلك إلى القيام بدراسات ، ميدانية وأكademية، وتوظيف مجلل المعلومات المحصلة لخدمة قضايا التخطيط الوطني وتمكين شعبنا الفلسطيني من الاحتفاظ بهويته الوطنية وتعزيز مفهوم هذه الهوية وانتماءها العربي، وربطها بالنشاط الإنساني على مستوى العالم.¹²

وقد تم تنظيم المؤتمر بطريقة مبتكرة ملائمة للوضع تحت الاحتلال. فلم يعقد المؤتمر مرة واحدة ولكن تم عقده على مدار ثلاثة سنوات في إطار ستة ندوات تختص كل واحدة منها بموضوع معين وتعقد في مكان ملائم لذلك الموضوع وفي النهاية تم عقد ندوة المؤتمر الختامية التي تم فيها تبني ورقة: "نحو برنامج تنموي من أجل الصمود" كما تم اعتماد أوراق المؤتمر وإقرار توصياته.

من الممكن تسجيل الملاحظات التالية حول عمل المؤتمر ومضمون الأوراق الصادرة عنه:

- ❖ أشرف على إعداد المؤتمر مؤسسة ثقافية (منتدى الفكر العربي) ولكن بالتعاون مع كل المؤسسات الوطنية من جامعات ومعاهد وبلديات ونقابات مهنية واتحاد نقابات العمال

¹² انظر الملتقى الفكري العربي (1984).

والهيئات الوطنية في غزة وجمعيات إعاش الأسرة واتحاد الجمعيات الخيرية وبذلك كان في الواقع ممثلاً لكل أطراف الحركة الوطنية المقاومة للاحتلال.

قام بكتابة أوراق المؤتمر أشخاص ولكن بتوجيهه جماعي إذ تمت مناقشة كل ورقة في الندوة الخاصة بها وتم تعديلها وفق نتائج ذلك النقاش. وبذلك مثلت تلك الأوراق وجهة نظر عامة أكثر منها شخصية.

كان هناكوعي كامل بأن مرجعية البحث العلمي في ظروف الاحتلال ليست هي المرجعية الأكademية التي تصلح لدراسة أوضاع مجتمعات تعيش ظروفاً عادلة على أساس أن تلك المرجعية مبنية على أساس فرضيات غير موجودة في الواقع الفلسطيني. ولذلك فالمرجعية المناسبة هي التي تستخدم نماذج معرفية مبنية على أساس فرضيات تصور حقيقة الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال.

تبني المؤتمر نهجاً للتنمية الاقتصادية يرتفع إلى مستوى مواجهة التحدي الذي يمثله الاحتلال فقد تبني وجهة النظر الفائلة بأن علاقات "السوق الحر" في الواقع الفلسطيني هي علاقات القوة التي كرسها الاحتلال. والتنمية في نطاق تلك العلاقات لن تقود إلا إلى "الفردي والفقير الوطني". أي إلى زيادة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ولهذا فقد دعا المؤتمر إلى تكريس نهج التنمية وفق معايير المرجعية الوطنية وأن تتولى أموال الدعم والصمود تمويل العجز الذي ينشأ من جراء دفع التكاليف العالية التي تتطلبها معايير المرجعية الوطنية .

وضمت أوراق المؤتمر أبحاثاً معمقة تخص كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ¹³ شكل المؤتمر محطة هامة في تطور الفكر الفلسطيني الاقتصادي المقاوم وخصوصاً أنه ربط بين نهج التنمية ونهج نقوية وتدعيم الوحدة الوطنية الفلسطينية وتطويرها في أفق ديمقراطي

شمل المؤتمر على ستة أوراق اختصت الأولى بالصناعة والطاقة وشملت على: (1) الصناعة العربية في المناطق المحتلة. (2) الطاقة الكهربائية في الضفة والقطاع. (3) صناعة الدخان وتسويقه في الأراضي المحتلة. (4) الصناعة البترولية (5) قضايا الاسمنت في الضفة الغربية المحتلة. وخصصت الورقة الثانية العمل والعمال وشملت على: (1) Building Other People's Homes. (2) التقاليات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود. (3) فرص العمل المطروحة أمام الخريجين في جامعات الضفة الغربية. وخصصت الورقة الثالثة الزراعة وشملت على: (1) الثروة الحيوانية في الضفة الغربية (2) الثروة الحيوانية في قطاع غزة المحتل. (3) البيستنة الشجرية في الضفة الغربية. وخصصت الورقة الرابعة الأبعاد الحقوقية وشملت على: (1) السياسات المائية في الضفة الغربية المحتلة. (2) أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة : مشكلاتها والعرقلات التي تحول دون تطويرها. (3) الأبعاد الحقوقية للأراضي والمياه في فلسطين. (4) الأراضي والكيرون كايمت. وخصصت الورقة الخامسة الخدمات والإسكان وشملت على: (1) الخدمات البلدية في قطاع غزة. (2) الخدمات البلدية في الضفة الغربية. (3) مشكلة الإسكان في الضفة والقطاع المحتلين. (4) Economic development in the West <The role o f Health Bank>. وخصصت الورقة السادسة المسح الزراعي وشملت على: (1) الأوضاع الزراعية في الأراضي المحتلة وضرورات التنمية. (2) الإنسان الزراعي (3) التعاونيات الزراعية وكان هناك أربعة أوراق مساعدة هي: (1) دور التربية والتعليم في دفع حركة التنمية. (2) التنمية وأثرها على البيئة. (3) A Model of Local Government Towards a Psychology of Sociocultural (4) Structures and their Application to Land Use. chabge.

وكان في الواقع تعبيراً عن المرحلة التي توصلت إليها فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية الملزمة بميثاق منظمة التحرير. وهي المرحلة التي تتوجت بانفجار الانفاضة الفلسطينية في أواخر سنة 1987.

من المعروف أن اندلاع الانفاضة كان عفويًا وبلا تخطيط مسبق ولكن الفكر الذي استرشدت به القيادة الوطنية للانفاضة (التي تشكلت بعد اندلاع الانفاضة) فأنه لم يكن عفويًا، بل تشكل من ارهادات مقاومة الاحتلال خلال عشرين سنة ومن الممكن القول أن من أفضل الوثائق التي تمثل ذلك الفكر في المجال الاقتصادي هي وثائق مؤتمر التنمية من أجل الصمود

كرست ممارسات الجماهير الفلسطينية أثناء الانفاضة الكثير من المفاهيم الاقتصادية التي تخص التعاون والتضامن والتكافل الأسري ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والامتناع عن العمل في إسرائيل. ولكن الانفاضة لم تلق الدعم العربي الكافي ولا التغطية السياسية الكافية من منظمة التحرير فلم تتمكن من الاستمرار في زخم أشهرها الأولى ثم جاء احتلال الجيش العراقي للكويت وحرب الخليج الأولى كغيره فوضوي غير كل المعطيات في المنطقة وفتح الطريق أمام مؤتمر مدريد وانطلاق ما سمي بالعملية السياسية في الشرق الأوسط. وهذا هو مثل صارخ عن دور التغيرات الفوضوية في إحداث الانقطاع في الفكر الفلسطيني.

3- البرنامج العام لإماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994 - 2000

في أعقاب مؤتمر مدريد وانطلاق العملية السلمية وبدء العملية التفاوضية أدركت قيادة منظمة التحرير ضرورة إعداد خطة اقتصادية تتبناها في حال توصلت المفاوضات إلى اتفاق ينهي الاحتلال ويسمح للمنظمة باستلام زمام السلطة في الأراضي المحتلة. وبناء على ذلك قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والخطيط في المنظمة بتشكيل فريق من الباحثين ضم حوالي 300 خبير في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبني التحتية بإشراف الدكتور يوسف صايغ وتم تكليفه بإعداد دراسة شاملة تتضمن برنامج تنموي شامل للاقتصاد الفلسطيني.

أستغرق إعداد الدراسة سنتين وقد تميزت بالنقطات التالية:

- ♦ ميزت الدراسة بين "موجبين للتنمية" في الوضع الفلسطيني. الأول يخص الجهد الضوري للتخلص من تركة "اقتصاد الاحتلال" وذلك من خلال إزالة كل العوائق والعراقيل وتصحيح التشوهات التي تشكل "الإرث السلبي القليل" لسنوات الاحتلال وبعد الانتهاء من ذلك يأتي

دور الموجب الثاني ، الذي يخص جهود تنمية الاقتصاد الفلسطيني حتى يصل إلى مرحلة النمو المستدام.

- ❖ ميزت الدراسة أيضاً بين متطلبات النمو الاقتصادي في المديين القصير والمتوسط وتلك التي تضمن النمو على المدى الطويل. وذلك لأن ازدياد تشغيل عوامل الإنتاج من رأس المال وعمال يحدث نمواً على المديين القصير والمتوسط، وأن التقدم التكنولوجي وحده يضمن استمرار النمو على المدى البعيد. وأن ذلك التقدم يحتاج إلى إحداث تغيير جذري في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، تضمن اكتساب وتطوير المهارات العلمية والفنية.
- ❖ حددت الدراسة بشكل واضح دور كل من القطاع الخاص والقطاع العام في عملية التنمية، وفي النشاط الاقتصادي بشكل عام. فكرست دور القطاع الخاص كقائد لعملية التنمية والنشاط الاقتصادي في مناخ سوق حرة، وذلك لتوجيهه عمليتي الإنتاج والتوزيع وفق معايير الكفاءة الاقتصادية. أما دور القطاع العام، فيخصص تشبييد وإدارة البنى التحتية والخدمات العامة كالكهرباء، والمياه، والطرق، والموانئ، والمطارات، وخدمات الصحة والتعليم، وفي الاشتراك بالمشاريع التي لا يستطيع أن يقوم بها القطاع الخاص وحده، والتي تولد "فورات خارجية" كالمناطق الصناعية، وشبكات الري. وعلى أساس هذه الرؤية لدور القطاع العام، فإن البرنامج التنموي المقترن لا يمثل تحطيطاً مركزاً شمولياً إلزامياً، بل إنه مجرد تحطيط تأشيري يوحى ويوجه، ولا يفرض ويلزم.
- ❖ قدمت الدراسة وصفاً دقيقاً وشاملاً لوضع البنى التحتية في الاقتصاد الفلسطيني كما قدمت تقديرأً شاملاً لتكلفة ترميمها وتحديثها. ومن ناحية أخرى قدمت الدراسة وصفاً شاملاً لأوضاع القطاعات الاقتصادية المختلفة كما اقترحت الطرق والأساليب التي يجب أتباعها حتى يتم تخلیصها من التشوّهات والمعوقات، فتتخلص من إرث الاحتلال وتستعيد قدرتها على النمو والتطور. وقد ركزت الدراسة على أهمية بناء رأس المال البشري عن طريق إعطاء أولوية هامة للخدمات التعليمية والصحية. وقدمت الدراسة تقديرأً شاملاً لتكلفة إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية والصحية حتى يتمكنا من القيام بدورهما في بناء رأس المال البشري الذي له دور ريادي في عملية التنمية.

لقد شكل البرنامج العام لإنشاء الاقتصاد الوطني الفلسطيني وثيقة هامة لها فائدة كبيرة من حيث المعلومات التي قدمتها عن أوضاع الاقتصاد الفلسطيني وحجم التشوّهات التي كرستها سنوات الاحتلال وكذلك من حيث السياسات التي اقترحتها ومع هذا فإنها لم تشكل نقلة نوعية في الفكر الفلسطيني ومن الممكن ملاحظة ذلك عندما نقارن بينها وبين وثيقة مؤتمر التنمية من أجل الصمود. وفي هذا المجال تبدو النقاط التالية جديرة بالملاحظة:

- ❖ شكل مؤتمر التنمية من أجل الصمود (سندعوه بالمؤتمر) الخلفية التي أعتمد عليها البرنامج العام لتنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني (سندعوه البرنامج). سواء أكان ذلك من حيث الإلمام الشامل بكل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي أو من حيث المشركين في إعداد الوثائقين. فالمؤتمر كان أول من حشد الإمكانيات الفلسطينية في سائر المجالات وقد اعتمد البرنامج على كثير من هذه الإمكانيات بعد ذلك.
- ❖ على الرغم من أن صياغة البرنامج كانت من فريق عمل ملتزم برؤى اللجنة الاقتصادية في منظمة التحرير إلا أنه لم يمثل جهداً جماعياً مثل الجهد الذي مثّله المؤتمر فلم يتم تبني كل ورقة من مجموعة متخصصة كما حدث في أوراق المؤتمر بل اكتفى بالتنسيق الذي قام به المشرف على الدراسة.
- ❖ كانت الفرضيات التي ارتكزت عليها أوراق المؤتمر صحيحة من حيث أنها تمثل الواقع المعاش تحت الاحتلال وكان الهدف هو كيف يتم توجيه العملية التنموية من أجل تعزيز القدرة الذاتية للشعب الفلسطيني على مقاومة الاحتلال. أما الفرضيات التي ارتكزت عليها دراسة البرنامج فقد كانت زوال الاحتلال دفعه واحدة وسيطرة الشعب الفلسطيني على كل موارده الطبيعية من أرض ومياه و Zhao المستعمرات الاستيطانية اليهودية، وتمتع الفلسطينيين في الحرية الكاملة في اختيار السياسات الاقتصادية التي يروها مناسبة ولم يكن في الوضع السياسي الذي ساد بعد حرب الخليج الأولى ومؤتمر مدريد ما يبرر مثل تلك التوقعات على أساس أنه لم يصدر في ذلك الوقت عن الجانب الإسرائيلي أو الأمريكي ما يدل على أن إسرائيل مستعدة لعقد اتفاق مع الفلسطينيين يتجاوز الحكم الذاتي المحدود. الذي لا يشمل سيطرة الفلسطينيين على كل الموارد الطبيعية والذي لا يشمل تفكيك المستعمرات الاستيطانية اليهودية. في الصفة والقطاع.
- ❖ ركز المؤتمر على ضرورة السعي لتعظيم حجم المساعدات العربية حتى يتمكن الفلسطينيون من إتباع إستراتيجية تنموية لا تسمح بها مواردهم الذاتية أما البرنامج فقد اعتمد على فرضية وصول مساعدات دولية كبيرة جداً. فقد بلغت تقديرات كلفة البرنامج حوالي 11 مليار دولار على مدى ست سنوات وكان ذلك المبلغ كبير جداً ومن الصعب الحصول عليه من الدول المانحة

4- تفاعل الفكر الاقتصادي الفلسطيني مع تحدي الاحتلال (1994-2006)

سيتم مناقشة فكر هذه الفترة من خلال تقسيمها إلى مرحلتين. الأولى تخص مرحلة قيام السلطة الوطنية منذ سنة 1994 وحتى قيام انتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000 والثانية تخص المرحلة الراهنة التي بدأت مع الانتفاضة.

٤-١ السلطة الوطنية- ثقافة المساعدات الخارجية

بعد أن تم التوقيع على اتفاق أوسلو لعام 1993، الذي تم فيه الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاق على إقامة حكم ذاتي محدود في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات انتقالية، جرت في باريس مفاوضات بين الجانبين من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية أثناء الفترة الانتقالية وانتهت تلك المفاوضات في أبريل 1994 بتوقيع ما أصبح يعرف باسم بروتوكول باريس.

لم يحصل الفلسطينيون في أوسلو على الحرية السياسية ولم يحصلوا في باريس على الحرية الاقتصادية. لقد حصلوا على حق ممارسة السلطة على بعض أجزاء الأرض الفلسطينية دون أن يكون لهم سلطة على الأجزاء الأخرى ودون أن يكون لهم سلطة على مصادر المياه أو الحدود مع إسرائيل أو مع مصر والأردن ودون أن يتوقف الاستيطان اليهودي. وفي المجال الاقتصادي

أخذت السلطة الوطنية بعض الصلاحيات مثل ترخيص مشاريع الاستثمار وعمليات التجارة مع العالم الخارجي ولكن في حدود ضيقة على أساس أن علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي كانت خاضعة في معظمها لنظام التجارة الإسرائيلية وما يفرضه من جمارك على البضائع الأجنبية كما أنها كانت غير قادرة على التحكم الحر بأدوات السياسات المالية والنقدية لأنها كانت تعتمد على إسرائيل في جباية الضرائب غير المباشرة كما أنه لم يكن مسموحاً لها إصدار عملة وطنية.

علينا أن نتوقف الآن ونحاول مقارنة الفكر الاقتصادي الذي رشح من أعمال وزارات السلطة الوطنية المعنية بالشأن الاقتصادي مع الفكر الذي شكل مرجعية البرنامج العام للتنمية (1993) والفكر الذي شكل مرجعية المؤتمر من أجل الصمود(1983) وسنرى بوضوح وجلاء أن فكر السلطة مثل تراجعاً فكرياً على مستوى التعامل مع التحدي الرئيسي للاحتلال. وفي هذا المجال تبرز النقاط التالية:

♦ ارتكز البرنامج العام على مقوله وجود موجبين للتنمية في الوضع الفلسطيني. موجب تفكير ارث الاحتلال وموجب وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق النمو المستدام. ومن الواضح أن السلطة الوطنية جاءت دون أن تكون قادرة على إنجاز متطلبات أي من

الموجبين فانفaciاتها مع إسرائيل لا تسمح بذلك ومع ذلك فقد تبنت موقفاً إعلانياً وكأنها سائرة على طريق تحقيق الموجبين. فتحديث الناطقون باسمها عن سعيهم لإقامة اقتصاد المعرفة المنفتح على الأسواق الخارجية الذي يقوده القطاع الخاص ويلعب نشاط التصدير فيه كرافعة للنمو والتطور.¹⁴ كما كانوا يتحدثون عن أماناتهم بأن يصبح الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل مثل اقتصاد سنغافورة. وكانوا يرون أن إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني تتم عبر تطبيق حزمة من السياسات تمحور حول تمهيد الطريق لريادة القطاع الخاص وتقليل دور القطاع العام للحد الأدنى الضروري. والافتتاح الكامل على الأسواق العالمية ودمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد العالمي. وأن ذلك يتطلب خلق بيئة مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق أتباع سياسات اقتصادية تكرس معايير الكفاءة والاستقرار. وفي واقع الأمر لم يكن في تلك الرزمة من السياسات ما يخص واقع الاقتصاد الفلسطيني. وبشكل عام فإن تلك الرزمة من السياسات كانت هي حزمة السياسات المعروفة باسم "سياسات إجماع واشنطن".¹⁵ التي كانت قد صيغت من أجل أن تطبقها دول أمريكا اللاتينية حتى تتمكن من التخلص من الأزمات المالية التي كانت تمر بها. وفي التسعينيات تمت صياغة حزمة سياسات مشابهة من أجل تبنيها لإعادة هيكلة اقتصادات بلدان أوروبا الشرقية بعد تحررها من النظام الشيوعي. وكان الواقع الموضوعي للاقتصاد الفلسطيني أبعد ما يكون عن واقع اقتصاد بلدان أمريكا اللاتينية أو أوروبا الشرقية. فعندما كانت تلك البلاد تحاول تقليل دور القطاع العام أو تفكك دعائم النظام الاشتراكي الشمولي الذي يعتمد بشكل كامل على ملكية القطاع العام لوسائل الإنتاج، كان الاقتصاد الفلسطيني بدون قطاع عام.¹⁶ كان هناك بعض المؤسسات العامة التي تقوم بتقديم بعض الخدمات العامة، كالتعليم والصحة، بمستويات منخفضة جداً¹⁷ وعندما كانت بلدان أمريكا

¹⁴ كان المتحدثون باسم السلطة الوطنية يكترون من استعمال التعبير التالية باللغة الانكليزية: Export-oriented economy, knowledge based economy,

¹⁵ هي السياسات المعروفة بالإنكليزية باسم Washington Consensus أي السياسات التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة المالية الأمريكية. وأول من استعمل هذا التعبير في عام 1989 كان أستاذ الاقتصاد الأمريكي جون ويلمسون الذي كان يعمل وقتها في معهد الاقتصاد الدولي وهو معهد أبحاث للشؤون الاقتصادية في واشنطن. وتضم تلك الحزمة من السياسات عشرة اقتراحات تهدف إلى توسيع حرية السوق وتقليل دور الحكومة في الاقتصاد. وكان الهدف من تلك السياسات مساعدة دول أمريكا اللاتينية على تجاوز الأزمة المالية التي مرت بها في الثمانينيات . وبعد ذلك أصبح التعبير يستعمل على أنه يخص السياسات الاقتصادية المعروفة باسم الليبرالية الجديدة أو "سياسات السوق".

¹⁶ كان حجم أفاق القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 10% وهي نسبة متذبذبة جداً وخصوصاً إذا قورنت بأوضاع البلدان المتقدمة التي تتراوح بها النسبة ما بين 25% و60%.

¹⁷ كان 50% من الخدمات التعليمية و80% من الخدمات الصحية يتم إنتاجها في القطاع الخاص وهذه نسبة عالية جداً غير موجودة في أي بلد رأسمالي.

اللاتينية أو بلدان شرق أوروبا تحاول التخلص من نظام الجمارك الذي كان مستعملاً لحماية البضائع المحلية ذات الجودة المتدنية كان نظام الجمارك في فلسطين مفروضاً من إسرائيل لحماية الصناعة الإسرائيلية. كانت المشكلة في بلدان أمريكا اللاتينية هي وجود أنظمة ضرائية ونقدية ومالية مسؤولة عن الأزمات المالية والنقدية. كما كانت المشكلة في بلدان أوروبا الشرقية هي وجود نظام اقتصادي يخدم مصالح بiroقراطية الحزب الشمولي الحاكم ويقوم على أساس سيطرة الحكومة على كل النشاطات الاقتصادية بشكل يكرس عدم كفاءة الإنتاج وسوء توزيع الدخل بينما كانت المشكلة في فلسطين هي وجود نظام اقتصادي يفرضه قوة الاحتلال من أجل خدمة أهداف المحتل. كان الاقتصاد الفلسطيني أحوج ما يكون إلى حزمة سياسات مناقضة كلياً لسياسات "إجماع واشنطن". أو سياسات "اللبرالية الجديدة". كان يحتاج لتأسيس قطاع عام ينتج السلع العامة ويخلق المناخ المساعد للازدهار وتقدم القطاع الخاص. وكان بحاجة إلى فترة زمنية يتم فيها دعم الصناعة الوطنية حتى تتمكن من دخول المنافسة الأجنبية وخصوصاً أن الصناعة في إسرائيل كانت (ولم تزل) مدعومة بشكل كامل من الحكومة.

نحو أكثر الدراسات والخطط التي صدرت عن وزارة التخطيط في تلك الفترة إلى إتباع أساليب البدائل أو التوقعات السياسية (Scenarios) أي اعتبار عدة توقعات عن مستقبل الأوضاع السياسية (عادة ما كان يتم اعتبار ثلاثة توقعات. الأول يشير إلى بقاء الوضع على ما هو عليه، والثاني يشير إلى تحسن طفيف، والثالث يشير إلى تحسن كبير) ثم يتم استنباط معلم الوضع الاقتصادي الخاص بكل توقع. وهذه المنهجية تعتمد على مفهوم يفترض وجود علاقة أحادية الجانب بين الوضع السياسي والوضع الاقتصادي. حيث يؤثر الوضع السياسي بالوضع الاقتصادي ويتم إهمال التأثير المعاكس كلياً، وهذا المفهوم مخالف تماماً لذلك الذي تبناه مؤتمر التنمية من أجل الصمود. ففي الورقة النهائية لذلك المؤتمر تم التركيز على أن تغيير الوضع الاقتصادي الفلسطيني في اتجاه تعزيز القدرات الذاتية وتحفييف الاعتماد على إسرائيل سيسمهم في إحداث التغيير السياسي.

لقد كان تبني السلطة الوطنية لأطروحت حزمة سياسات "أجماع واشنطن" لا ينبع فقط من رغبتها في تبني الخطاب الإيديولوجي المتاغم مع رغبات الدول المانحة التي تقدم لها المساعدات المالية، وإنما كان يعبر أيضاً عن التناقض الذي كانت تعشه السلطة في علاقتها مع إسرائيل وهو ما سنتطرق له في الجزء اللاحق.

4-2 انفاضة الأقصى: ثقافة المقاومة

كان السبب المباشر لاندلاع انفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 هو التحدي الاستفزازي الذي شكلته زيارة (اقتحام) اربيل شارون بحراسة ألف جندي إسرائيلي إلى حرم المسجد الأقصى في القدس. (كان يومها وزير سابق وزعيم لحزب الليكود اليميني) وخصوصاً أن الزيارة جاءت بعد بضعة أسابيع من فشل مؤتمر كامب ديفيد ووصول المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الوطنية إلى طريق مسدود.¹⁸

أما الأسباب غير المباشرة لاندلاع الانفاضة فكانت تدور حول خيبة الآمل والإحباط الذي أصاب الفلسطينيين من تجربة الحكم الذاتي المحدود. خلال السنوات الست لتلك التجربة تضاعف عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية. كما استمرت مصادر أراضي الفلسطينيين بشكل مستمر ومبرمج. ولم يمر شهر بدون فرض حصار أو إغلاق على مناطق عديدة تتعلّم بأنثائها حركة الناس ويتوقف انتقال البضائع. وخلال تلك السنوات الست عمّدت الحكومة الإسرائيلية إلى تطبيق خطة بناء الشوارع الاتفافية لتسهيل انتقال المستوطنين اليهود بين المستوطنات ومنها إلى إسرائيل مما أدى إلى نقيط عواصم الضفة الغربية حتى تم وصفها بوسائل الإعلام الغربية بأنها أصبحت شبيهة بقطعة جبن سويسريّة، وغني عن القول، بأن سنوات الحكم الذاتي المحدود شهدت تزايداً ملحوظاً في عمليات القتل والسجن التعسفي وتهديم البيوت. كما تم ازدياد عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية إلى الضعف.

أمام هذا الوضع وجدت السلطة نفسها في تناقض صعب. فمن جهة، كانت السلطة ملتزمة باتفاقات مفتوحة النهايات وقعتها مع إسرائيل وتقوم على فرضية التعاون والتنسيق بين الطرفين. وعلى أساسها حصلت السلطة على دعم المجتمع الدولي والمعونات المالية من الدول المانحة، ومن جهة أخرى، كانت السلطة ملتزمة أمام شعبها بمشروع الاستقلال الوطني، الأمر الذي يتطلب إنجازه ضرورة مناهضة الممارسات الإسرائيلية في التوسيع الاستيطاني وفي الممارسات التعسفية والإجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاته.

¹⁸ هو المؤتمر الذي رعنه الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون من أجل التوصل إلى حل نهائي للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل. ومع أن الرئيس كلينتون كان قد وعد رئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات بأن الحكومة الأمريكية لن تقوم بتوجيه اللوم إذا فشل المؤتمر إلا أن كلينتون أعلن بعد فشل المؤتمر بأن عرفات كان متشدداً ولم يقبل بالعرض "السخي" الذي تقدمت به إسرائيل. وهو أدعاء مغالط للحقيقة فقد أتضحت بعد ذلك ومن كتابات أحد أعضاء الوفد الأمريكي في المؤتمر أن ما تقدّمت به إسرائيل كان أقل من أدنى المطالب الفلسطينية وخصوصاً أنه كان لا يعترف بحق العودة للجئين الفلسطينيين ولا بالسيادة الفلسطينية على القدس كما أنه يكرسبقاء المستعمرات الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية تحت سيطرة إسرائيل.

وقد أدى ذلك التناقض إلى عدم إمكانية قيام السلطة بصياغة برنامج تنموي مبني على أساس التعاون مع إسرائيل في المجالات الاقتصادية ، متغافلة ما تقوم به إسرائيل من ممارسات ضد المصالح الفلسطينية. كما لم يكن بإمكان السلطة صياغة برنامج تنموي مبني على أساس المقاومة والصراع مع إسرائيل، لأن ذلك سيقود إلى فقدان الدعم الدولي والمساعدات المالية.

انفجر هذا التناقض في انتفاضة الأقصى التي كشفت عن حقيقة جوهرية يقود تجاهلها إلى الضرر بمستقبل المشروع الوطني الفلسطيني. لقد كشفت الانتفاضة عن حقيقة مفادها أن العلاقة مع إسرائيل ستبقى لمدة طويلة، وإلى أن يتم اعتراف إسرائيل بالحقوق الفلسطينية، علاقة صراع، فطالما بقيت إسرائيل متمسكة باليهودية التوسع الصهيوني، وسياسة الاستيطان، وعدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 ، وحصول اللاجئين على حق العودة فإنها ستعمل على تقويض أي اتفاق للتسوية من مضمونه إذا ما وجدت نفسها مضطرة لتوقيعه تحت وطأة ظروف معينة.

استيعاب هذه الحقيقة وفهم دلالاتها شكل المرجعية الفكرية للمشروع البحثي الذي قام به معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في مطلع سنة 2002 من أجل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. ومن الممكن تسجيل النقاط التالية في تقييم ذلك المشروع¹⁹

❖ أطلق البرنامج البحثي من ملاحظة أن التناقض الذي وجدت السلطة الوطنية نفسها فيه طوال سنوات المرحلة الانتقالية، بحكم علاقتها بإسرائيل، ومنعها من تبني برنامج تنموية شامل هو تعبير عن التناقض الأكبر الذي تعيشه الحركة الوطنية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو وهو الأشكال الكامن في تحديد طبيعة المرحلة التي تعيشها الحركة الوطنية بعد الاتفاق: هل هي مرحلة تحرر وطني أم هي مرحلة بناء دولة؟ وقد أطلق المشروع البحثي من الاعتقاد بأن الجواب السليم على ذلك السؤال هو أنه إذا كانت خصوصية الوضع الفلسطيني تفرض العيش في أفق المرحلتين في الوقت نفسه، والذي يتطلب في

¹⁹ تكون البرنامج البحثي من أربعة محاور رئيسية. شكل المحور الأول مدخلاً نظرياً يخص الأساسية التي يجب أن تكون الرؤية الفلسطينية للتنمية الاقتصادية الداعمة للمشروع الوطني الفلسطيني. وتناول المحور الثاني أساس تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، من حيث المفهوم والمضمون والأولويات والمجالات والاستراتيجيات والسياسات وتناول المحور الثالث موضوع تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري الفلسطيني- العربي، من حيث مجالاته وسبلها ووسائله. وأهتم المحور الرابع بموضوع العلاقات الاقتصادية- الفلسطينية- الإسرائيلية من حيث نشأتها ، وتطورها، وسماتها، ومستقبلها.أنظر تقديم مدير المعهد للمشروع البحثي في (القىب 2003)

المجال السياسي أعطاء الأولوية لمتطلبات بناء الدولة في ظروف معينة، فإن ذلك خطأ وله أضرار جسيمة في المجال الاقتصادي، إذ يجب إعطاء الأولوية المطلقة في ذلك المجال، مادام الاحتلال موجوداً، لمتطلبات مرحلة التحرر الوطني

العمل بأولويات مرحلة التحرر الوطني تتطلب أول ما تتطلب التوقف عن استعمال أساليب البحث التي سادت في الفترة الانتقالية وتمثلت في تكوين تصورات أو توقعات سياسية مختلفة (Scenarios) ثم استبطاط معلم الوضع الاقتصادي لكل واحدة من تلك التوقعات. على أساس أن ذلك الأسلوب يعتمد على المقوله التي تكرس علاقة أحادية بين "السياسة" و "الاقتصاد" يكون فيها الوضع الاقتصادي تابعاً للوضع السياسي يتأثر به ولا يؤثر به وأسترشد البرنامج البحثي بالأسلوب الذي أتبعه قبل سنوات عديدة مؤتمر التنمية من أجل الصمود المبني على أساس العلاقة العضوية الجدلية بين "السياسة" و "الاقتصاد". ومن ذلك المنطلق أعتبر البرنامج البحثي أن هناك تصور أو توقع واحد (One Scenario) الذي هو الأمر الواقع وأن مهمة الرؤية التنموية الفلسطينية هي وبشكل محدد: العمل على تغيير ذلك الواقع من خلال انتهاج استراتيجيات وسياسات تعزز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في نفس الوقت الذي ترفع فيه من تكلفة الاحتلال وتخفض من تكلفة مقاومته ارتكزت الرؤية التنموية التي تبناها البرنامج البحثي على ثلاثة محاور. المحور الأول يخص إعطاء الأولوية الرئيسية للقطاعات الإنثاجية في قيادة ودفع عملية التنمية. فتنمية الزراعة الفلسطينية لها أهمية قصوى في تعزيز الصمود عبر توفير الغذاء الأساسي واستيعاب اليد العاملة، وتقليل الاعتماد المعيشي على الخارج. أما تنمية الصناعة فتتم في المدى القصير على الاهتمام بالنشاط الإلحادي وخاصة في إنتاج بعض السلع الاستهلاكية التي يتم استيرادها من إسرائيل، وأهمها السلع الغذائية والدوائية والسلع الاستهلاكية البسيطة التي تتجه إلى إسرائيل خصيصاً لتصديرها للأسوق الفلسطينية، والتي تشير التقديرات إلى أن نسبتها تصل إلى نحو 25% من الناتج المحلي الفلسطيني. وكذلك الاهتمام بقطاع المنشآت الصغيرة ودعمها على أساس أنها القادرة على توليد فرص عمل أكثر من غيرها. أما المحور الثاني فهو إعطاء أولوية كبرى لقطاع التعليم والصحة على أساس أن الاستثمار في رأس المال البشري هو ضرورة من ضرورات تعزيز المقاومة ضد الاحتلال ومنع الهجرة ودعم الصمود وابتكار أنجح الأساليب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت ظروف صعبة وحرجة. أما المحور الثالث فيخصص ضرورة تبني السلطة الوطنية لسياسة التقشف الكامل في كل مؤسساتها وفي اتباع سياسة ترشيد الاستهلاك العام، ومنع استيراد الكماليات وإعطاء أولوية كبيرة لعدالة توزيع الدخل القومي بشكل توزع فيه

تكليف وأعباء المقاومة على كل فئات الشعب وأفراده، ولا تبقى الفئات الفقيرة هي التي تحمل العبء الأكبر من التضحيّة.

وفي بداية 2004 تم تأليف لجنة تضم ممثلي عن السلطة الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبتمويل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (هي الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتمتع فيها فلسطين بالعضوية الكاملة) من أجل بلورة رؤية فلسطينية تخص إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين ثم مناقشة هذه الرؤية في مؤتمر سمي: "المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتعميم في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة". وقد تم عقد ذلك المؤتمر في بيروت في 14-11 تشرين الأول - أكتوبر 2004 وقد حضره ممثلي عن السلطة الوطنية، الجامعة العربية، هيئات الأمم المتحدة، الصناديق العربية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وممثلي عن بعض مؤسسات المجتمع المدني العربي من اتحادات مهنية ومؤسسات القطاع الخاص ومراسيم أكاديمية ومنظمات غير حكومية. وناقش المؤتمر مجموعة من الأبحاث التي قام بإعدادها متخصصون فلسطينيين وتعطي كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

وكان في دراسات وأبحاث المنتدى ثلاثة نقاط تستحق التوقف عندها:

- ♦ النقطة الأولى تخص الورقة المقدمة من وزارة التخطيط الفلسطيني بعنوان "نحو رؤية تنمية فلسطينية" فهي تلك الورقة إقرار صريح بأن فترة الحكم الذاتي المحدود كانت فرة لا يوجه نشاطها الاقتصادي رؤية محددة للتنمية بل إنـ "من أهم النواقص التي واكبت العمل الفلسطيني بعد نشوء السلطة الفلسطينية في عام 1994 كان إهمال دور العمل على الصعيد الاقتصادي والتموي بشكل عام، وعدم توظيفه بالشكل المطلوب في معركة التحرر والاستقلال. ويمكن القول أن المسيرة التنموية الفلسطينية خلال تلك الحقبة اتسمت بالعشوبانية والتخطيط، الأمر الذي أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية الرئيسية، سواء فيما يتعلق ببناء القدرة الذاتية، وإزالة أو التخفيف من حدة التشوّهات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أو تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وتطوير العلاقات الفلسطينية العربية، أو بارساد دعائم بيئية مواطية لإطلاق قدرات القطاع الخاص على طريق بناء اقتصاد عصري يتجه نحو التعميم المستدامه.²⁰" وخلصت الورقة بعد ذلك إلى ضرورة أن تقوم السلطة الوطنية والقطاع

²⁰ انظر (وزارة التخطيط ، 2004).

الخاص والمجتمع المدني إلى بلوة رؤية تنموية تحظى بإجماعهم، ويصار إلى اعتمادها رسمياً من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في حشد وتوحيد الجهود التنموية لبناء قاعدة اقتصادية - اجتماعية متينة ومن المهم أن نلاحظ أن الورقة اعتمدت نفس منطق البرنامج البثبي الذي أنجزه معهد ماس قبل سنة في أن الاهتمام في المجال الاقتصادي يجب أن يكون نابعاً من متطلبات مرحلة التحرر الوطني، والذي كان بدوره المنطق الذي اعتمدته برنامج التنمية من أجل الصمود.

♦ النقطة الثانية تخص التركيز على ضرورة ربط أعمال الإغاثة بجهود التنمية، والمقصود من هذا الرابط هو أن تتحقق مساعدات الإغاثة العاجلة هدفين اثنين بدل هدف واحد. وبالإضافة إلى هدف تخفيف المعاناة الإنسانية للعائلات التي فقدت مورد الرزق يكون للمساعدات الإنسانية هدف تخفيف حدة الانكماش الاقتصادي على المدى القصير وتوسيع الطاقة الإنثاجية على المدى البعيد. ومن الممكن تحقيق هذين الهدفين عندما يتم التصرف بأموال المساعدات وفق خطة مركزية تعتمد على محورين : الأول هو توجيه جزء كبير من المساعدات إلى دعم القطاعات وفروع القطاعات القادرة على توسيع حجم الإنثاج والتوظيف وأن يشمل هذا الدعم القطاعات الإنثاجية والاجتماعية بشكل متكملاً فعلى سبيل المثال يتم دعم قطاع إنتاجي قادر على توسيع إنتاجه وبنفس الوقت يتم دعم المؤسسة التعليمية التي تستطيع تعليم وتدريب وإعداد الخبرات البشرية الضرورية لذلك القطاع. أما المحور الثاني فيخص حزمة السياسات الاقتصادية الضرورية لخلق البيئة المناسبة لتوسيع نشاط القطاعات المدعومة وعادة ما تشمل تلك الحزمة على توفير قروض بمعدل فائدة منخفض، توقف الضريبة لفترة زمنية محددة أو تخفيضها، توفير برامج تمويل للمنشآت الاقتصادية الصغيرة، إقامة مراكز لتدريب ورفع خبرات العمال، والعمل بمبدأ شراكة المعاشات.

♦ شملت أوراق المؤتمر على بضعة أوراق تبحث في إمكانيات ربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاديات البلدان العربية وربط مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بمؤسسات المجتمعات المدنية العربية. ويأتي أهمية هذا الرابط في أنه يعمل على تعزيز قدرة الفلسطينيين على الصمود وفك حصار العزلة التي فرضها عليهم الاحتلال الإسرائيلي الهدافـة إلى تهميش الاقتصاد الفلسطيني وإيقـائه كتابع ضعيف للاقـتصاد الإسرائيلي. وتغيـير المجتمع الفلسطيني بقطع صـلاته الحـيوية بالـعمق العربي.

لم تتمكن انتفاضة الأقصى من تحقيق أهدافها بسبب ضعف الأداء السياسي للسلطة الوطنية، وضعف الدعم العربي وأهم من ذلك كله التغير الفوضوي الذي حدث في 11 سبتمبر 2001 في نيويورك فتغيرت فجأة كل معطيات الواقع السياسي إقليمياً وعالمياً ثم جاء الغزو الأمريكي للعراق وما أحده من زلزال سياسي ما تزال المنطقة العربية تعيش فيه.

5- تلخيص وتعليق

توقفنا في استعراضنا لنتطور الفكر النظري الفلسطيني في المجال الاقتصادي منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 أمام أربعة مراحل، شكلت كل واحدة منها محطة رئيسية في تطور ذلك الفكر .. هناك مرحلتين عجز فيها الفكر الفلسطيني عن الارتفاع إلى مستوى التحدي الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال، وهو مرحلة سنوات السبعينات، وما رشح فيها من فكر تم إنتاجه في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومرحلة التسعينات وما رشح فيها من فكر تم إنتاجه في مؤسسات السلطة الوطنية. التي قامت على بعض أجزاء الضفة والقطاع بعد التوقيع على اتفاق أوسلو. وكان هناك في المقابل مرحلتين تمكن فيها الفكر الفلسطيني من الارتفاع إلى مستوى التحدي وابتكر أساليب مقاومة عملية وناجحة، وهو مرحلة الثمانينات وما مثلته من نهوض وطني شامل قاد إلى اندلاع الانتفاضة الأولى في نهاية عام 1987، وكذلك مرحلة أول عامين من عمر انتفاضة الأقصى التي اندلعت في سبتمبر 2000.

لقد رأينا أن الصفة المشتركة في مرحلتي العجز في السبعينات والتسعينات كان طغيان الفكر الأيديولوجي والهروب من مواجهة المشاكل الحقيقة بأسلوب رفع الشعارات الخيالية.

في مرحلة السبعينات كانت أيديولوجية الكفاح المسلح قد تم تخسيبها في مقوله "السياسة تتبع من فرقة البندقية" فتم تجاهل ما يحدث في الواقع الفلسطيني من تغريب للوجود الاقتصادي الفلسطيني تمثل في قدوم عشرات الآلاف من المستوطنين اليهود ليعيشوا في المستعمرات التي شيدوها على الأرض الفلسطينية ومن ترك عشرات آلاف العمال الفلسطينيين العمل في أرضهم للعمل في بناء المستعمرات اليهودية أو العمل داخل إسرائيل.

في تلك المرحلة كان الفكر النظري الفلسطيني يعيش في فيتنام والجزائر وليس في فلسطين

في مرحلة التسعينات، تم مرة أخرى تجاهل ما يحدث في الواقع الفلسطيني بعد قيام الحكم الذاتي المحدود، إذ استمرت إسرائيل في مصادر الأراضي وبناء المستعمرات وقطع أوصال الضفة الغربية من أجل ربط المستعمرات بعضها من ناحية وبإسرائيل من ناحية أخرى بينما كان وزراء السلطة الوطنية يتحدثون عن بناء اقتصاد فلسطيني ليبرالي حيث يقوده القطاع الخاص على قاعدة تكنولوجيا المعرفة والاتصالات ومنفتح على كل الأسواق العالمية في سياق حركة العولمة

كان وزراء السلطة يحضرون القمم الاقتصادية ويلقى فيها خطاباً تتحدث عن التزامهم المطلق بحرية الحركة للأشخاص ورأس المال والبضائع وعندما يعودوا لفلسطين كانت سلطات الاحتلال تدخلهم على الحدود من بوابة خاصة بينما يقف آلاف من أبناء شعبهم يتذمرون الساعات الطوال وأحياناً الأيام حتى تأذن لهم سلطات الاحتلال بالدخول.

في تلك الأيام كان فكر السلطة الوطنية الاقتصادية يعيش في سنغافورة والهونغ كونغ وليس في فلسطين.

وفي المقابل كان الفكر الفلسطيني يعيش في أرضه وبين شعبه حالة نهوض وابتكار خلاق في الثمانينات كتبير عن فكر المنظمات الشعبية الكثيرة التي تشكلت وتترعرعت داخل الأرض المحتلة في أجواء مقاومة الاحتلال والتركيز على مشاكل حياة الجماهير اليومية. وكان من ثمرة ذلك الفكر اندلاع الانقاضة الأولى التي شكلت مقاومة شاملة للاحتلال اشتراك فيها كل فئات الشعب الفلسطيني وكرست مفاهيم جديدة تعمد على التضامن والتكافل من أجل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وترفع من تكفة الاحتلال. وكذلك شهدت السنوات الأولى من انقاضة الأقصى فترة نهوض فكري تمثل في مشاريع بحثية حاولت دراسة تجربة السلطة الوطنية من كل جوانبها كما تمكنت من استخلاص الدروس وال عبر واقتراح المناهج التي تتجاوز أزمة السلطة وتسير بها على طريق استعادة دورها كسلطة نقود حركة تحرر وطني وليس سلطة بناء أجهزة الدولة المستقلة في أرض غير مستقلة.

من المهم أن نتوقف أمام ملاحظتين تخصان مرحلتي النهوض الفكري في الثمانينات من القرن الماضي وفي السنتين الأولتين من القرن الحاضر. الملاحظة الأولى هي أن النهوض الفكري يعبر دوماً عن حالة نهوض ونقدم للمؤسسات الأهلية الشعبية (المؤتمرات الفكرية والمنظمات المهنية والنقابية ومراكز الأبحاث) وتراجع نسبي لدور المؤسسات الرسمية (مؤسسات منظمة التحرير أو السلطة الوطنية). وهذا وضع طبيعي على أساس أن مناخ المؤسسات الأهلية، بما

فيه من حرية من ناحية ومن التصادق بقضايا الناس الحقيقية من ناحية أخرى، يشكل تربة أفضل من مناخ المؤسسات الرسمية البيرورقراطي لنمو الفكر وتطوره. والملحوظة الثانية هي أن ظاهرة الانقطاع التي تصيب الفكر الفلسطيني تنتج بشكل رئيسي من جراء حدوث تغيرات فوضوية تقلب الأوضاع العامة رأساً على عقب وتوجد واقعاً موضوعياً جديداً يحتاج إلى رؤية جديدة ومناهج جديدة.

المراجع

مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورات: 1968، 1969، 1964، 1966، 1970، 1971، 1972، 1973، 1974، 1979، 1981، 1988، 1991، 1992، 1996 من مكتبة مؤسسة

(Library-palestine-studies.org) الدراسات الفلسطينية في بيروت.

مجلة شؤون فلسطينية الصادرة عن مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. أعداد: أب 1972، حزيران 1980، تموز 1980، تشرين الأول 1980، كانون الثاني 1981، حزيران 1981، تموز 1981، أب 1981، آذار 1982.

مجلة صامد الصادرة عن مؤسسة صامد، أعداد: نيسان 1982، شباط آذار 1994، تشرين الأول، تشرين الثاني كانون الأول 1994.

مؤتمر التنمية من أجل الصمود : وثائق المؤتمر. الملتقى الفكرى العربى-القدس 1984 فضل مصطفى النقيب مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله، حزيران 2003.

فضل مصطفى النقيب. اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين.. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2001.

وزارة التخطيط الفلسطينية. نحو رؤية تنموية فلسطينية. المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. بيروت .2004

Abed, George T (ed.) The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation. London: Routledge.(1988).

ESCWA The Palestine Martyrs' Children 's workshop Society "SAMED" (1983,a).

ESCWA. The Consumer Cooperative Society of the Palestine Trade Unions Federation – Lebanon Branch.(1983.b).

Kimmerling, Baruch . Zionism and Economy. Cambridge, Mass: Schen;man Publishing Company.(1983).

————— Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians. VERSO. London. New York.(2003)

تطور الاقتصاد الفلسطيني: التنمية على الصعيد الرسمي

مداخلة الدكتور محمد اشتية

يلقيها عنه أ. شاكر خليل

عاشت الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي لسنوات طويلة، حيث سيطرت إسرائيل على الأرض والمياه وبقية المصادر الطبيعية. ولم تدخل إسرائيل جهاداً في تهجير الفلسطينيين وطردهم من أرضهم والتضييق عليهم بشتى الوسائل من مصادر أراضٍ وبناء مستوطنات وفرض الضرائب الباهظة، وتعقيدات التراخيص لبناء المصانع. وقد خلف الاحتلال دماراً مقصوداً ومنهجاً في الأراضي الفلسطينية. خلال تلك السنوات كان هناك غياب لمشاريع تنمية حقيقة، فعملت منظمة التحرير الفلسطينية خلال تلك السنوات على خلق خدمات موازية في محاولة لخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، ولكن كان ذلك عبر مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والتنظيمات التي أخذت تمولها باعتبارها جمعيات خيرية.

وبعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية تحولت المؤسسات الأهلية التي أقامتها منظمة التحرير من مؤسسات غير حكومية وأهلية إلى مؤسسات حكومية، حيث حولت المؤسسات الأهلية التابعة لحركة فتح إلى مؤسسات حكومية في حين ظلت المؤسسات الأهلية للتنظيمات الأخرى تعمل باعتبارها مؤسسات غير حكومية. وهذا هو السبب الرئيسي في التداخل الحاصل بين عمل حركة فتح وعمل السلطة الوطنية الفلسطينية. وعند البدء بالتحضير لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية أُنشئ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكمار، من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. وبحيث يكون من مهام هذا المجلس تنفيذ برامج التنمية والإعمار وتلقي وتنسيق مساعدات المانحين.

المشاريع والبرامج التنموية: أول مشروع من المشاريع والبرامج التنموية كان مشروع برنامج المساعدة الطارئ، حيث كان من أهدافه إعادة تأهيل البنية التحتية. ويشتمل البرنامج أيضاً على بند المساعدات الفنية والذي يُخصص من أجل تعزيز قدرة المؤسسة الرسمية على إعداد الدراسات الإستراتيجية حول قطاعات الطرق والمياه والاتصالات وإنشاء المدارس، والمشاريع الزراعية. بعد ذلك بدأت المشاريع تتخصص أكثر فأكثر، فكان هناك برامج ومشاريع لإعادة

التأهيل، كذلك المشاريع الإستراتيجية، كإنشاء المطار والميناء..الخ. ومن ثم أخذت المشاريع بالتوسيع والانطلاق في مختلف قطاعات البنية التحتية الأساسية والاجتماعية.

دور المساعدات الأجنبية: مما لا شك فيه أن المساعدات الأجنبية مبنية على أساس سياسي، حيث أنها تتغنى كلما تغير المسار السياسي. وتعالج هذه المساعدات قضايا آنية وظرفية ولا تأخذ طابع الديمومة بعين الاعتبار. فمنذ البداية كانت المساعدات إغاثية وليس تنموية. وقد تلاشى أثر تلك المساعدات بسبب إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلي. ومن منظور آخر، يمكن أن يكون الاقتصاد الإسرائيلي قد استفاد من موضوع المساعدات المقدمة للفلسطينيين بسبب التشابكات بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لكن، ينبغي علينا ألا ننفي أن تلك المساعدات تركت بصمات جيدة في بعض المجالات، حيث كان من ضمن إيجابياتها إغاثة المجتمع الفلسطيني، والمساعدة في خلق فرص عمل، وساهمت بشكل كبير في إبقاء المؤسسة الفلسطينية تعمل. تجدر الإشارة إلى أن هذه المساعدات مبنية على منظور خاطئ، حيث تقوم على فلسفة مفادها أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد انتهى، وأن الأرضي الفلسطينية تعيش مرحلة ما بعد هذا الصراع. إلا أن الواقع على الأرض ثبت نقائص هذه الفلسفه، وأن المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة لا يزال يعيش ويعاني من آثار هذا الصراع. ولذلك، فإن أية مساعدة جديدة يجب أن تكون ضمن إطار سياسي واضح وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

تعقيب الدكتور يوسف عبد الحق

جامعة النجاح

عقب الدكتور يوسف عبد الحق على الأوراق المعدة في الجلسة الأولى، والتي تناولت المحطات الرئيسية في الفكر الاقتصادي النظري الفلسطيني، والتنمية على الصعيد الرسمي. وقد أوضح عبد الحق في تعقيبه أن ما يلائم الاقتصاد الفلسطيني في ظل المحددات والقيود التي يضعها الجانب الإسرائيلي هو إنشاء المشاريع الصغيرة، والتي تتطلب رأس مال منخفض نسبياً (بين 7 إلى 10 آلاف دولار). إذ ينخفض تأثير إجراءات الاحتلال على هذا النوع من المشاريع. كما نوه د. يوسف إلى مؤتمر التنمية الذي تبناه المنتدى العربي في فلسطين، والذي تضمن نداءات باتجاه عدم تعزيز العلاقات مع المحيط العربي على حساب علاقة الاقتصاد الفلسطيني مع نظيره الإسرائيلي بسبب تنافسية المنتجات الفلسطينية في السوق الإسرائيلية مقارنة بالأسواق العربية.

من جهة أخرى، أشار المعقّب إلى أن المحدد السياسي هو مرحلة التحرر الوطني واتفق بذلك مع الدكتور فضل على اقتصاد الصمود، ويجب حسم التوجه الاقتصادي العام (الفكر الاقتصادي)، وهل هو قائم ومرتبط بالمحدد السياسي أم العكس هو الصحيح، وإلا فإن مشكلة الاقتصاد الفلسطيني ستظل قائمة.

ووفقاً للدكتور يوسف، فإنه لا يمكن إنشاء دولة في مرحلة التحرر الوطني، حتى الصهيونية الاقتصادية والصهيونية السياسية لم تتشيئ دولة تحت الحكم البريطاني بل أنشأت الوكالة اليهودية. وبالتالي، فإن هدف الدولة ينبغي أن يظل قائماً، ولكن على ألا نعتبره المحدد السياسي لأن التحرر الوطني ومستلزماته هو المحدد السياسي.

وقدر عبد الحق جهود ودعم منظمة التحرير الفلسطينية في بناء المؤسسات داخل الوطن، إلا أن هذا الدعم كان مشوباً بطبع الشخصنة والحسابات الشخصية الضيقة واستقطاب الولايات، ويعتقد أن هذا السلوك والأداء لم يكن مصادفة أو بطريقة عشوائية، بل هو تقدير منهج. وبكلمات أخرى خسر الحكم الفلسطيني بضم مؤسسات فتح وخسرت فتح بدخولها مؤسسات السلطة.

أما ما يتعلق بمؤسسة بكمدار ، فقد قامت بدور جيد، ولكن هناك نقاط استفهام حول عدالة توزيع المساعدات التي قدمتها بكمدار ، ومثال ذلك، برنامج المساعدات الطارئة. وقد أصابت ورقة الدكتور محمد اشتية عندما ذكرت بأن السمة الرئيسة للمساعدات والمعونة الدولية هي بأنها سياسية وهي مرتبطة بعملية التسوية السياسية التي بدأت في أوسلو. والسؤال المطروح الآن: بعد 12 سنة لا يجب مراجعة السياسة الاقتصادية كاملة.

في النهاية يجب فهم أن هدف إقامة الدولة الفلسطينية هو هدف استراتيجي، وليس بالضرورة أن يتم تحقيق هذا الهدف في المدى المنظور كما تراها الورقة الثانية، وإنما ينبغي تبني وإتباع سياسة اقتصاد البقاء والصمود، ولنتعلم من تجربة جنوب إفريقيا.

نقاش ومداخلات الحضور

بعد الانتهاء من عرض الأوراق الخاصة بالجلسة الأولى وردت مجموعة من التعليقات واللاحظات على ما تضمنته هذه الأوراق، وفيما يلي أهم هذه الملاحظات:

- ↳ لم توضح الأوراق المقدمة طبيعة التنمية التي نريدها، حيث تم الدمج والخلط بين عملية التحرر الوطني والتنمية. وبالتالي، فإن كل برنامج التنمية فشلت في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها. ولم نكن قادرين على تحديد البيئة المناسبة للتنمية والمناخ الاستثماري الذي راهنا عليه، كما لم يستطع القطاع الخاص القيام بدوره، وانتهت الأمور بفشلنا في التنمية وفشلنا في التحرر الوطني.
- ↳ ورد تعليق آخر من غزة يتساءل صاحبه عن أسباب عدم مشاركة غزة في إعداد أوراق عمل المؤتمر.
- ↳ هناك حاجة لأخذ العبر من الدول التي نما اقتصادها تحت الاحتلال، مثل اليابان وألمانيا وغيرها. ويتوارد أن تبدأ التنمية في الأحياء والقرى وفي أي بقعة حتى نستطيع العمل تحت الاجتياح والحاصار.
- ↳ تسائل أحد الحضور عن جدوى ابتعادنا عن التخصصية في طرح المواضيع والقضايا التي تهمنا. بمعنى، انه يجب أن تكون أكثر تحديداً وتفصيلاً في الحديث عن هذه القضايا. إذ يجب أن نتحدث عن القطاع الخاص والاستثمار لأنّه هو الذي من المفترض أن يقود الاقتصاد. يجب على الأوراق أن تكون متخصصة وذات طابع عملي.
- ↳ أغفل المؤتمر الحديث عن قطاع غزة كبنية اقتصادية وكجزء لا يتجزأ من الوطن. حيث يعتبر الحديث عن التنمية في ظل الوضع الحالي في غزة نوع من السخرية والضحك على الذات. اقتصادياً واجتماعياً غزة تنهار، 99 ألف عامل يعيشون حوالي 550 ألف شخص عاطلون عن العمل وتحت خط الفقر المدقع وسيضاف إليهم خلال شهرين نحو 50 ألف شخص.
- ↳ تجربة منظمة التحرير في الخارج انطوت على نهج سياسي، وبذا أن هناك تراجعاً في السياسة العامة والقطاع العام الموجود حالياً، تشير تجربة الدول إلى التقاض التدريجي لدور القطاع العام، ولكن تزامن هذا الانحسار مع تطور الاقتصاد. أما عندنا في فلسطين، فهناك انحسار لدور القطاع العام ولكن مع تراجع في الاقتصاد.

ردود مقدمي الأوراق على الملاحظات

بدأ د. فضل النقيب بالإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بدور القطاع العام والخاص، وكان رده على النحو التالي:

لحد الآن ليس لدينا قطاع عام، لأن القطاع العام يقاس بالخدمات التي ينجزها وليس بعد العاملين. من المعروف عالمياً أن القطاع العام هو الملاذ الأخير للتشغيل وفي كل الدول الرأسمالية عندما يكون هناك ضائقة اقتصادية تفتح الحكومة مشاريع توظيفية. في فترة الثلاثينيات كان الاقتصادي المعروف (كينز) يقول ادفعوا للعمال لحفر خنادق وفي اليوم الآخر ادفعوا لهم لإغلاقها فقط من أجل إيقاء تشيشط الحركة الاقتصادية.

إن وجود قطاع عام حقيقي هو بالأساس ضد الرغبة الصهيونية والإملاءات الأمريكية، وهناك من يتحدث عن الفساد في القطاع العام وهذا قد يكون صحيحاً، ولكن هذا ليس معناه محاربة القطاع العام، بل يجب أن نحارب الفساد والتوظيف الخاطئ ولكن لا نحارب القطاع العام. أنا متأند أنه لا يوجد أي دولة بعد الحرب العالمية الثانية نمت بدون الدور الريادي لقطاعها العام، أما الحديث عن القطاع الخاص فهو مجرد أغنية ودعائية.

الجلسة الأولى 1

**الجلسة الثانية:
تطور الاقتصاد الفلسطيني:
الجانب غير الرسمي**

دور القطاع الخاص الفلسطيني في مواجهة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية

أ.د. محمود الجعفري
جامعة القدس

1- مقدمة

يتطلب تحليل الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الأربع الماضية 1967-2007، اعتماد عدد من المحددات التي سادت خلال تلك الفترة. ويمكن عرضها على النحو التالي:

- ↳ خضوع الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الأربع الماضية لسياسات إسرائيلية اقتصادية وأمنية محددة، وأن كانت إسرائيل قد أتبعت سياسات مختلفة أحياناً في الضفة الغربية عن تلك في قطاع غزة. من جهة أخرى، فقد كانت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه المناطق المختلفة تتغير من فترة إلى أخرى وفقاً للمصالح الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية (العبد 1989، النقيب 2003b, 2003a).
- ↳ أن تقييم أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الأربع الماضية لن يتم بمعزل عن ارتباطه بالاقتصادات العربية التي كان تابعاً لها، كما كان الحال بارتباط الضفة الغربية بالاقتصاد الأردني من جهة وارتباط قطاع غزة بالاقتصاد المصري.
- ↳ إن التركيز على أداء القطاع الخاص الفلسطيني سيتناول ضمناً الأداء العام للاقتصاد الكلي من جهة والقطاع العام من جهة أخرى. وبالرغم من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بنظيريه الأردني والمصري خلال الفترة 1948-1967، إلا أن حجم القطاع العام الفلسطيني كان محدوداً للغاية واستمر على ذلك فيما بعد. وهذا ما يمكن الاستدلال عليه وتناوله فيما بعد من حيث محدودية استيعاب القطاع العام للعمالة خصوصاً خلال الفترة 1970-2000، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل نجد أن القطاع العام في كل مصر والأردن يعتبر من أهم القطاعات المشغلة لقوى العاملة (El-Jafari 1998).

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور القطاع الخاص الفلسطيني في مواجهة السياسات الاقتصادية التي مارستها إسرائيل تجاه المناطق الفلسطينية منذ عام 1967. وتأتي أهمية القطاع الخاص

نظرأً لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من جهة وينطلب تحقيق أهداف الدراسة مناقشة العوائق والقيود التي منعت القطاع الخاص الفلسطيني من القيام بدوره المطلوب. وستتناول الدراسة المحاور التالية:

1. أهمية القطاع الخاص بالنسبة للاقتصاد الكلي الفلسطيني
2. محددات الأداء العام للقطاع الخاص الفلسطيني
3. الآفاق الممكنة أمام القطاع الخاص في توليد فرص العمل
4. تقييم عام لأداء القطاع الخاص
5. آليات تشريعية تنشيط الطلب على العمالة في القطاع الخاص

2- أهمية القطاع الخاص بالنسبة للاقتصاد الكلي الفلسطيني

وصل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى أعلى مستوى له (4954 مليون دولار) بالأسعار الجارية عام 1999، خلال الفترة 1968-2005، وذلك بزيادة قدرها 28% من مستوى في العام 1995. أما في العام 2005، فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 4590 مليون دولار، منخفضاً بنسبة 67% عن مستوى في العام 1999. ومنذ عام 2000 اخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع من سنة إلى أخرى حتى وصل عام 2002، إلى 3500 مليون دولار، ليقترب من المستوى الذي كان عليه في عام 1995، ولينخفض بمقدار 16% عن مستوى في العام 1999 (الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

وبالرغم من التزايد في الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً خلال الفترة 1967-2000، فإن الفجوة بينه وبين الدخل القومي الإجمالي كانت تتزايد من سنة إلى أخرى. وتعكس هذه المؤشرات استمرار الاعتماد على الخارج في توليد الدخل. وقد وصلت تلك الفجوة إلى أعلى معدل لها (35%) عام 1987 وإلى أدنى مستوى (19%) في الأعوام 1995، 1996، 2004، 2002، وكانت تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من جهة وتمويل الدول المانحة للموازنة من أهم مصادر الدخل الخارجية. وما زال ينظر إليها أنها المحركان للاقتصاد الفلسطيني، وذلك لما لها من تأثير مضاعف ومتناه على الأداء العام للمتغيرات الاقتصادية الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك يصنف الاقتصاد الفلسطيني ضمن اقتصادات الدخل. أن تحقيق الاقتصاد الفلسطيني أحياناً لمعدلات نمو عالية (بالقيم الحقيقة والجارية)، ما زال يعزى إلى

عوامل خارجية، بالمقابل، فإن انحسار تدفقات الدخل من الخارج، كان لها العديد من الآثار السلبية، خصوصاً على الإنفاق الاستهلاكي على السلع المحلية والسلع المستوردة.

وتشير البيانات المتوفرة خلال الفترة 1968-2005، إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي من 50% في منتصف الثمانينيات إلى حوالي 40% خلال الفترة 2001-2005. ويعزى هذا التراجع في الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى انجراف القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، فقد ازداد تدفق السلع المستوردة إلى الأسواق المحلية كسلع بديلة للمنتجات المحلية، كما أدى فرض إسرائيل للعديد من إجراءات الإغلاق والحصار إلى زيادة كلفة المنتجات المحلية بالنسبة لأسعار السلع المماثلة في الدول العربية والأجنبية (World Bank, 2004a; 2004b).

أما بالنسبة للقطاعات الخدمية، فقد زادت أهمية الخدمات المنتجة إلى الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى، فارتفعت من أكثر 50% من بداية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات إلى أكثر من 60% خلال الفترة 2001-2005 وبمعدل نمو سنوي مقداره 5.3%. ويعزى التزايد في أهمية القطاعات الخدمية إلى الإقبال على العمل في الأنشطة الخدمية في القطاع الخاص كملاذ آخر للحصول على فرص عمل ضمن برامج التوظيف الذاتي خصوصاً للعمال الذين فقدوا فرص عملهم في إسرائيل بالإضافة إلى الأفراد / الداخلين إلى سوق العمل من يفقدون إلى الخبرات والمهارات اللازمة للحصول على وظيفة في القطاعات والمؤسسات التي لا تعتمد شرطاً مثل المهارات والقدرات الذهنية والمؤهل العلمي في التوظيف. ولمزيد من التفصيل انظر (جدول 1). وقد جاء التوسيع في إنتاج الخدمات على حساب الناتج المحلي في قطاعات الزراعة، والصناعة والبناء.

وفقاً للمؤشرات الواردة في (الجدول 2)، فإن أهمية القطاع الخاص بالنسبة للاقتصاد الكلي كانت تتراجع من سنة إلى أخرى. فقد انخفض معدل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 85% خلال الفترة 1995-1967، إلى حوالي 75% خلال الفترة 1997-2005. وتشكل التقلبات في الإنتاج الزراعي خصوصاً في محصول الزيتون أهم الأسباب وراء التذبذب في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى. فقد وصلت مساهمة وقيمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوى له خلال الأعوام

2001 و 2002. وفي تلك السنوات، أدت إجراءات الإغلاق والحصار التي فرضتها إسرائيل وما تلى ذلك من إعادة لاحتلال الضفة الغربية إلى إغلاق العديد من المنشآت الصناعية من جهة وتراجع الطاقة الإنتاجية للعديد من المنشآت وما ترتب على ذلك من انخفاض الطلب على الأيدي العاملة. كما أدت مصادر آلاف الدونمات في الضفة الغربية لإقامة جدار الفصل العنصري إلى تراجع المساحات الزراعية وبالتالي انخفاض مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (عن الزراعة لمنطقة طولكرم).

وسيتركز التحليل فيما بعد على مؤشرات الإنتاج والتوظيف للقطاع الخاص الفلسطيني، وذلك من خلال استعراض التركيب الهيكلي للإنتاج السمعي والخدمي للقطاع الخاص من جهة والطاقة الاستيعابية لثلك القطاعات من جهة أخرى.

2-1 مكونات وهيكلاية الإنتاج الكلي للقطاع الخاص

اتجهت مساهمة وقيمة الإنتاج السمعي للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالتناقص منذ عام 2000. بالمقابل فقد ازدادت مساهمة القطاعات الخدمية في الإنتاج الكلي للقطاع الخاص، ومن (جدول 3) يلاحظ ما يلي:

1. تراجعت أهمية الإنتاج السمعي للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. فقد وصلت قيمة الإنتاج السمعي إلى أعلى مستوى له (1163 مليون دولار) عام 1999، لتبدأ بعد ذلك بالتناقص من سنة إلى أخرى، بحيث أصبح مستوى الإنتاج السمعي للقطاع الخاص خلال الفترة 2000-2004 أدنى بكثير من مستوى خلال الفترة 1970-1999.
2. في العام 2002، وصلت أهمية الإنتاج السمعي إلى أدنى مستوى لها (%) 73) خلال الفترة 1968-2005، وإن أخذت تنمو ببطء في السنوات اللاحقة، إلا أن أهميتها ما زالت أقل مما كان عليه قبل سنة 2000.
3. بالمقابل، فإن أهمية وقيمة إنتاج القطاعات الخدمية قد شهد أعلى تزايداً مستمراً من سنة إلى أخرى منذ عام 1995، فارتفع من 1583 مليون دولار في تلك السنة ليصل إلى أعلى مستوى له عام 2004، بعد أن شهد انخفاضاً خلال الأعوام 2000-2002 مقارنة مع المستوى الذي كان سائداً عام 1999.
4. وتعكس المؤشرات الواردة في (جدول 3) مدى التحول في اقتصاديات القطاع الخاص الفلسطيني نحو إنتاج الخدمات على حساب الإنتاج السمعي.

5. إن التراجع في أهمية وقيمة إنتاج السلع الزراعية كان أقل نسبياً منه في قطاعي الصناعة والبناء بحيث كانت قيمة الإنتاج السلعي في تلك القطاعات دون استثناء في السنوات 2001-2004، أقل كثيراً مما كانت عليه خلال الفترة 1999-1995، وذلك بالرغم من تزايد عدد العاملين في القطاع الزراعي، فقد تضاعف عدد العاملين في هذا القطاع خلال تلك الفترة، دون أن يرافق ذلك زيادة ملموسة في قيمة الإنتاج (الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

2-2 التركيب الهيكلي لإنتاج الخدمات في القطاع الخاص

تشتمل خدمات القطاع الخاص على الخدمات التجارية التي تضمن تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات وبيع الوقود والنقل والتخزين والاتصالات. أما الخدمات الاجتماعية التي يقوم القطاع الخاص بتوفيرها للمجتمع فتشمل الخدمة الاجتماعية والصحة والتعليم. وتشكل قيمة الخدمات التجارية أكثر من 50% من قيمة الخدمات التي ينتجهما القطاع الخاص. ويرتبط إنتاج الخدمات التجارية مباشرة بالخدمات الازمة لتنفيذ الواردات إلى الأسواق الفلسطينية من إسرائيل مثل خدمات النقل والتخزين.

ويأتي في المرتبة الثالثة الأنشطة العقارية والإيجارية التي يشكل إنتاجها المتوسط 25% من قيمة الخدمات المنتجة. ويرتبط إنتاج الأنشطة الإيجارية والعقارية بالاستثمار في قطاعي الإنشاءات والإسكان الذي يواجه القليل من المخاطر والمجازفة. أما خدمات الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية والمطاعم والفنادق والوساطة المالية فان نسبة الخدمات المنتجة منها لا تزيد في المتوسط عن 65% من قيمة الخدمات التي ينتجهما القطاع الخاص. ولا تعكس البيانات المتوفرة حدوث تغيراً جوهرياً في مكونات الخدمات.

2-3 العاملون في القطاع الخاص الفلسطيني

كانت القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص تتراقص من سنة إلى أخرى منذ عام 1968، فقد انخفضت من 84% عام 1969 إلى أدنى مستوى لها (43%) عام 1983. وتعرف القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص بأنها عبارة عن نسبة مجموعقوى العاملة في القطاع الخاص إلى مجموعقوى العاملة (العرض منقوى العاملة). ويبين (جدول 3) أن القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص كانت تقل عن 60% خلال الفترة 1972-2000. وفي السنوات الأخيرة

2002-2005، ازدادت نسبة العاملين في القطاع الخاص وذلك لتراجع ونسبة عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل وثبات نسبة العاملين في القطاع العام.

وقد ارتفعت أعداد العاملين في القطاع الخاص من 285.5 ألفاً عام 1995 إلى 361 ألفاً عام 2000، ثم أخذت بالتناقص في الأعوام 2001، 2002 لتبدأ بعدها بالارتفاع، بحيث وصلت أعداد العاملين في القطاع الخاص إلى 410 و403 ألف عامل وموظف خلال العاشرة 2003 و2004 على التوالي. وقد زادت القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص الفلسطيني خلال تلك الفترة عن 70%. وقد جاء التوسيع في إعداد العاملين في القطاع الخاص خلال الأعوام 2003 و2004 إلى تراجع نسبة وإعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل منذ عام 1994. وقد وصلت تلك النسبة إلى أدنى مستوى خلال الأعوام 2002-2005، على ما كانت عليه خلال العقود الأربع الماضية. الأمر الذي دفع العديد منهم للبحث عن فرص عمل في القطاعات المحلية كالزراعة وتجارة التجزئة، والنقل، وإصلاح المركبات. ولقد وصلت أعداد العاملين الفلسطينيين في القطاعين الخاص والعام وفي إسرائيل إلى أعلى مستوى لها في العاشرة 1999-2000. أما في القطاعين الخاص والعام، فقد تراجعت أعداد المشغلين في العاشرة 2001 و2002 عن مستواها في العام 2000 لتبدأ بعدها بالارتفاع. فمنذ عام 2002، شكل عدد العاملين الفلسطينيين في القطاعات المحلية حوالي 90% من حجم القوى العاملة الفلسطينية، بعد أن أخذ الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي يتراجع تدريجياً لتختفي نسبة العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي من حجم القوى العاملة الفلسطينية من 22% و62% في الأعوام 1998 و1999 على التوالي إلى حوالي 9% عام 2004. وقد ترتبت على ذلك زيادة الاعتماد على القطاعين الخاص والعام في استيعاب المزيد من القوى العاملة الفلسطينية. ففي القطاع الخاص، ازدادت أهمية القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات، كما أزداد الاعتماد على القطاع العام.

2-3-1 العاملون في الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص

تشير البيانات الواردة في (الجدول 4)، أن نسبة العاملين في أنشطة القطاع الخاص الإنتاجية كانت تتراجع من سنة على أخرى خلال الفترة 1970-1994. أما خلال الفترة 2001-2005، فقد أمتاز استيعاب القطاعات الإنتاجية للعاملين بالثبات، وذلك بالرغم من أن القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية قد تراجعت من 50% عام 1970 إلى حوالي 35% في الأعوام 2003 و2004. كما تعكس تلك المؤشرات إن الارتفاع في إعداد العاملين في

القطاعات الإنتاجية في الأعوام 2003 و 2004، وقد جاء ذلك نتيجة لزوال العديد من الفيود والإجراءات التي فرضتها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني في الأعوام 2001 و 2002. فقد قامت بدمير العديد من المرافق التحتية في تلك السنوات وإغلاق العديد من المنشآت الإنتاجية. بالمقابل، فإن تضاعف أعداد العاملين في القطاع الزراعي من سنة 1995 إلى سنة 2004 (جدول 4) لا يعني حدوث زيادة جوهرية في قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية خلال تلك الفترة، في بينما وصلت قيمة الإنتاج الزراعي (460 مليون دولار) عام 2004 إلى نفس المستوى الذي كان عليه عام 1995، فإن عدد العاملين قد ارتفع من 59 ألفاً عام 1999 إلى 85 ألفاً عام 2004، بزيادة قدرها 44%. وتعكس تلك المؤشرات مدى تراجع الإنتاجية للعامل الزراعي خلال السنوات الماضية سيما أن الانخفاض بالأسعار الثابتة كان أكثر مما عليه الحال بالأسعار الجارية (الحسابات القومية).

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فقد أخذ عدد العاملين في هذا القطاع بالتذبذب من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1970-2005. وقد اتجهت أعداد العاملين في القطاع الصناعي بالتزاييد خلال 1995-1999 ليبدأ بعدها بالتراجع التدريجي وذلك نتيجة لإغلاق العديد من المنشآت الإنتاجية وتحول العديد من المنتجين إلى مستوردين كما هو الحال في صناعات الملابس والأحذية والجلود والأثاث وغيرها. وقد كان لإجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلي في الأعوام 2001 و 2002 تأثير مباشر على تراجع القدرة التشغيلية للمنشآت الصناعية وإغلاق بعضها (انظر جدول 4)، بعد أن فقد العديد من الصناعات الفلسطينية قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية وأسوق التصدير.

وتشير البيانات الواردة في (جدول 4)، ان الطلب على العمالة في القطاعات الإنتاجية في القطاع الخاص بدأ بالتكيف في الأعوام 2003-2005 بعد الانخفاض الحاد في عام 2002، خصوصاً في قطاعي الصناعة والبناء، حيث بدأ عدد العاملين في هذه القطاعات بالتزاييد كما كان عليه الوضع في منتصف التسعينيات ويمكن ان يشكل القطاع الزراعي استثناء عن الاتجاه العام لاستخدام العمالة في قطاعي الصناعة والبناء، فقد اتجه العديد من الأفراد للعمل في مجال الإنتاج الحيواني خصوصاً في قطاع الدواجن الذي يوفر فرص عمل ضمن مشاريع التوظيف الذاتي التي تصنف ضمن مشاريع كثيفة العمل.

كما تبين البيانات الواردة في (جدول 4) مدى قدرة قطاع البناء والإنشاءات على استيعاب القوى العاملة نتيجة لزيادة الطلب على الإسكان. وقد ازداد عدد العاملين في قطاع البناء من 66.3 ألفاً عام 1995 إلى حوالي 96 ألفاً عام 2000، أما في الفترة اللاحقة 2001-2004، فقد تراجعت

أعداد العاملين في هذا القطاع. كما تزامن ذلك مع الانخفاض الحاد في عدد منشآت قطاع المقالات نظراً لانخفاض الطلب على الإسكان بسبب الانخفاض في الدخل والقيود التي فرضتها إسرائيل على شركات المقاولات الفلسطينية على العمل في قطاع البناء الإسرائيلي (الجعفري 2006).

3-3-3 العاملون في الأنشطة الخدمية لقطاع الخاص

يوفر القطاع الخاص العديد من الخدمات الازمة لإنتاج وتسويق السلع والخدمات النهائية. وتعتبر خدمات التجارة الداخلية من أهم الخدمات التي يوفرها القطاع الخاص والتي تضمن بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود وعلى تجاري الجملة والتجزئة. أما الخدمات الاجتماعية فت تكون من خدمات التعليم والصحة. ويعتمد إنتاج تلك الخدمات على الخدمات الداعمة مثل خدمات النقل المنظم وغير المنظم والتخزين والبريد والاتصالات.

وبعد أن كانت أهمية قطاع الخدمات في استيعاب القوى العاملة تتراجع مع بعض من التذبذب من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1970-1992، فقد أزداد الاعتماد عليها بعد ذلك في استيعاب القوى العاملة الفلسطينية، خصوصاً خلال الفترة 2000-2005. وقد شكل عدد العاملين تجارة التجزئة والجملة وبيع الوقود وصيانة المركبات قد زاد عن 60% من مجموع العاملين في الأنشطة الخدمية التي يوفرها القطاع الخاص وقد شكل عدد العاملين في تجارة التجزئة أكثر من 45% من مجموع العاملين في الأنشطة الخدمية.

ويلاحظ من (جدول 6) أن معظم المؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية تتركز في قطاع تجارة التجزئة. ويشكل عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع أكثر من 60% من عدد المؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية التي يوفرها القطاع الخاص للاقتصاد الفلسطيني. أما بالنسبة للمؤسسات العاملة في مجال التجارة الداخلية فقد شكل عددها أكثر من 75% من مؤسسات الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995 - 2004.

بالمقابل، فإن التزايد في عدد المشتغلين في مجال التجارة وعدد المؤسسات العاملة في هذا المجال، لم يعكس ارتفاعاً جوهرياً في قيمة الإنتاج خلال تلك الفترة وذلك لاعتماد هذا القطاع على العمل العائلي، حيث لا تحسب كلفة عنصر العمل المستخدم في توفير خدمات الجملة والتجزئة. وقد ازداد عدد المنشآت العاملة في مجال التجارة الداخلية في الأعوام 2003، 2004 إلى المستوى الذي كانت عليه في العام 2000 وبنهاية عام 2004، وصل عدد المؤسسات

العاملة في مجال التجارة الداخلية إلى 42000، وهو ما يمثل 78% من مجموع عدد المنشآت العاملة في مجال الأنشطة الخدمية. وبينما لم يتجاوز عدد المؤسسات العاملة في مجالات النقل والتغذية والبريد والاتصالات لا يزيد عن 2% من عدد المؤسسات العاملة في مجال الأنشطة الخدمية، فأن نسبة العاملين في توفير هذه الخدمات لا تزيد عن 10% من مجمل عدد العاملين في مجال قطاع الخدمات، وأن كانت هذه الخدمات تستحوذ على أكثر من 60% من رأس المال المستخدم في الأنشطة الخدمية التي يوفرها القطاع الخاص. وتصنف خدمات الاتصالات بأنها خدمات كثيفة رأس المال، فقد بلغت المساهمة النسبية لقطاع البريد والاتصالات أكثر من 50% من التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاعات الخدمية في المناطق الفلسطينية (الجغرافي وأخرون، 2003).

كما امتاز عدد المشغلين بالخدمات التعليمية التي يقدمها القطاع الخاص بالثبات، فقد تراوح عددهم ما بين 9-10 ألف خلال الفترة 1995-2005 وقد شكل عددهم 8% من مجموع العاملين في قطاع الخدمات. أما بالنسبة لعدد المؤسسات العاملة في قطاع التعليم الخاص فقد وصل عددها إلى أعلى مستوى لها (1380) سنة 1996. ثم أخذت بعد ذلك بالتناقص التدريجي مع بعض التذبذب من سنة إلى أخرى، وذلك دون أن يرافق ذلك أي زيادة في القدرة الاستيعابية لقطاع التعليم الخاص، من حيث عدد العاملين وعدد المؤسسات في هذا القطاع من جهة وعدد الطلبة الملتحقين من جهة أخرى. وتعكس تلك المؤشرات ببطء الاستثمار في قطاع التعليم الخاص منذ عام 2000. ويمكن أن يعزى ذلك إلى التراجع في دخول الأفراد، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على التعليم الخاص.

كما يمثل عدد العاملين في الخدمات الشخصية مثل خدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر حوالي 5% من مجمل الفرص التي يوفرها القطاع الخاص. وبالرغم من انخفاض مساهمة المؤسسات العاملة في مجال الفندقة والسفر، فإن نوعية هذه الخدمات تحتاج إلى مهارات ومؤهلات علمية يتطلب امتلاكها من العاملين في هذه المجالات، ولذلك، فإن عدد العاملين في الفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر من يحملون مؤهلات علمية (دبلوم متوسط فأعلى) تزيد عن 15 العاملين في هذا القطاع من 8401 عام 2000 إلى حوالي 2500 عاملاً وموظفاً عام 2004، وذلك بالرغم من الاستثمارات في المجال السياحي خلال الفترة 1995-2000. وفي الأعوام 2003-2005، بدأت إعداد العاملين خصوصاً في مجال المطاعم في الزيادة لتنصل إلى ما كانت عليه في الأعوام 1999-1998.

كما بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع الوساطة المالية أكثر من 50 مؤسسة، وذلك في العام 2004، وقد شكلت البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة حوالي 57% وشركات التأمين 20% وشركات الأوراق المالية 22% وبالرغم من أن عدد مؤسسات الوساطة المالية يمثل 5.1% من عدد المؤسسات الخدمية الفلسطينية، إلا أن عدد العاملين في هذه المؤسسات يزيد عن 5 آلاف ويمثل هذا العدد حوالي 3% من مجمل العاملين في قطاع الخدمات الفلسطيني. وتصنف خدمات مؤسسات الوساطة المالية بأن خدماتها كثيفة رأس المال (مسوح التجارة الداخلية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

2- دور القطاع الخاص في إدارة التجارة الخارجية الفلسطينية

بالرغم من أن الواردات كانت من أهم المصادر التي يعتمد عليها في توليد الإيرادات العامة الفلسطينية، فإن زيادة الاعتماد على الاستيراد أدت إلى زيادة العجز في الميزان التجاري من جهة، وزيادة العجز في الموازنة العامة من جهة أخرى، وإذا كان من الممكن أن يتم الاعتماد على الرسوم الجمركية في تمويل الخزينة في الأجل القصير، فإنه من غير الممكن الاستمرار في الأجل الطويل. فقد أدى الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب الاستهلاكي إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية، فارتفعت نسبة الواردات السلعية إلى الإنفاق الاستهلاكي إلى 30% في بداية التسعينيات، وإلى 60% في نهايتها. ويمكن القول أن السبب الرئيس وراء ذلك هو الاعتماد على الدخل المولد من مصادر خارجية في تمويل الاستيراد، فتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل كانت من أهم محركات النمو غير الذاتية في الاقتصاد الفلسطيني، وكان التسارع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، وقد كان لتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل تأثير مباشر على زيادة الدخل القومي الفلسطيني، وبالتالي زيادة الطلب على الاستيراد، أما التأثير غير المباشر فهو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن الإيرادات الجارية من الجباية المحلية التي كانت تعتمد مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي كان يتحدد مستواها وفقاً لأداء المؤشرات الخارجية، فالزيادة في الدخل كانت تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (الجعفري، 2002).

كما أدت زيادة العجز في الموازنة العامة إلى عدم قدرة الحكومة على توزيع الإيرادات العامة بين الإنفاق الجاري، والإنفاق الرأسمالي على المشاريع التطويرية، التي تمت تغطيتها من المعونات الدولية، بل كانت تتم تغطية العجز في الموازنة الجارية من المعونات الدولية التي بدأت الدول المانحة منها للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1994. ولهذا فإن الاستثمار

العام كان وما زال يعتمد على المتغيرات الخارجية ولم ينحدد بناء على الإيرادات الجارية، ويمكن القول أن أداء الاقتصاد الفلسطيني لا ينسجم وفقاً للمبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلية للأسباب التالية:

- ↳ أدى الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات لتوليد الإيرادات الجارية إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.
- ↳ كما أدى الاعتماد على الواردات لتوليد الإيرادات الجارية إلى زيادة العجز في الموازنة. فالزيادة في الواردات لها تأثير عكسي على الدخل والإنتاج، وبالتالي انخفاض الإيرادات الجارية التي يعتمد تحصيلها على الناتج المحلي الإجمالي فالمحصلة النهائية لواردات السلعية هي زيادة العجز في الموازنة العامة.
- ↳ التراجع المستمر في نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب هيمنة الخدمات لتصبح من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (جدول 7).
- ↳ التزايد المستمر للعجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص.
- ↳ إن الاستمرار في الاعتماد على الواردات لتوليد الإيرادات اللازمة لتمويل الخزينة قد زاد من العجز في الموازنة الجارية، بحيث لم تعد الإيرادات العامة كافية لتغطية الإنفاق الجاري، ولم يعد بند النفقات الرأسمالية مشمولاً في المالية العامة الفلسطينية إلا إذا تم تمويله من المعونات الدولية.
- ↳ إن عدم توجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تخصيص نسبة من إيراداتها الجارية للاستثمار العام في البنية التحتية والخدمات العامة قد انعكس على بطيء استقرار القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية والخدمية.
- ↳ كما أدى الاعتماد على الواردات لتوليد الإيرادات الجارية وتمويل الخزينة، والاعتماد على تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لتمويل الواردات السلعية من جهة، وزيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وبذلك ازدادت حركة العمالة من المناطق الفلسطينية إلى القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية التي كان ينحدد مستواها بناءً على العديد من العوامل، أهمها الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، فقد وصلت نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل وفي الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة الخدمية منها في الضفة الغربية وقطاع غزة المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي إلى حوالي 50% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية (الجعفرى، 2001).

→ كما ترتب على زيادة العجز في الموارنة وزيادة العجز في الميزان التجاري أن زادت الفجوة بين الأدخار والاستثمار، وبالتالي عدم الاستقرار في سوق البضاعة بسبب عدم التوازن بين الأدخار والاستثمار، واتساع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، وعدم تأثير مضاعف الاستثمار أو مضاعف الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

2-5 دور القطاع الخاص في مواجهة البطالة

يبين (جدول 3) أن نسبة العاطلين عن العمل في المناطق الفلسطينية كانت منخفضة للغاية حتى عام 1994. وكانت نسب البطالة أثناء عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي متدنية للغاية، فكانت تصل أحياناً إلى أقل من المعدل العالمي، والذي يقل عن 5%. ولا تعكس تلك أي مؤشر صحي للاقتصاد الفلسطيني بل كانت تحفي ضعفاً متزايداً وهذا ما تبيّن من زيادة نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من مجموع القوى العاملة الفلسطينية (العرض). وكان تدفق العمالة الفلسطينية إلى يتضمن العديد من المؤشرات.

1. عدم قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل بأجور مقبولة تتناسب مع زيادة العرض بين القوى العاملة. ولذلك كان تدفق العمالة الفلسطينية غالى سوق العمل الإسرائيلي للحصول على وظائف ذات الأجر أعلى من تلك السائدة.
2. ان التزايد في قدرة القطاع الخاص الاستيعابية منذ عام 2000 جاءت نتيجة توجه العاملين إلى الحصول على وظائف في قطاع الخدمات خصوصاً في تجار الجملة والتجزئة والنقل المنظم، التي يمتاز بكثافة العمل، وتصنيف ضمن قطاعات التوظيف الذاتي التي يعتمد الدخول فيها على رأس مال لا تزيد قيمة عن الدخل الفردي السنوي.
3. بالمقابل، فإن قدرة استيعاب القطاعات الإنتاجية كان يتراجع من سنة إلى أخرى، وذلك لحساب الزيادة في الاستيراد بدلاً من التوسيع في إنتاج السلع الزراعية والصناعية.
4. ولذلك فقد كانت العلاقة تكميلية بين زيادة الاستيراد من السلع بالرغم من انخفاض الدخل وزياة الوظائف وفرص العمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة، والتي يعتمد عليها في تسهيل تدفق الواردات السلعية إلى تجار التجزئة وبالتالي إلى المستهلك النهائي.
5. ان زيادة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في استيعاب الفائض من العمالة الفلسطينية، قد افقد القطاع الخاص القراءة على خلق فرص عمل، فلم تزد قدرته الاستيعابية عن 5%. ولا يعني الارتفاع في نسبة العاملين من القطاع الخاص إلى 70% في السنوات الأخيرة،

سوى زيادة البطالة غير الظاهرية والمفعنة، فقد ازداد عدد العاملين في قطاع الزراعة وخدمات تجارة التجزئة والنقل، ولذلك فان توفر فرص عمل ذات أجور أعلى سواء داخل أو خارج الاقتصاد القومي، سوف يعمل على تقليل العمالة الحالية في قطاعي الخدمات والزراعة وبالتالي تقليل القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص.

6- استثمارات القطاع الخاص

يمكن النظر إلى مستوى ومحددات استثمارات القطاع الخاص من البيانات المتوفرة منذ منتصف التسعينيات من جهة ومن خلال أداء الموازنة العامة والميزان التجاري. فقد اتجهت استثمارات القطاع بالتزايد من سنة أخرى خلال الفترة 1995-2000، لتبدأ بعدها بالتناقص ومن البيانات المتوفرة، فإنه يمكن القول ما يلي:

1. تضاعف حجم الاستثمارات الخاصة خلال الفترة 1995-2000، فقد ارتفعت 1277 مليون دولار عام 1995 إلى حوالي 2003 مليون دولار عام 2000 بزيادة قدرها 56%， وبمعدل نمو سنوي 11.4%.
2. منذ عام 2001 وحتى سنة 2005، أخذت استثمار القطاع الخاص بالتناقص من سنة إلى أخرى فقد وصلت إلى 590 مليون دولار عام 2005، بحيث كان مستوىها أقل مما كانت عليه بنسبة 70% في الأعوام 2000 و1995 على التوالي.
3. تراجع نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. فيبينما وصلت تلك النسبة إلى أعلى معدل لها (44%) عام 1999، لتبدأ بعدها بالتراجع من سنة إلى أخرى. فقد وصلت تلك النسبة إلى أدنى مستوى لها (9%) عام 2002. إلا أن تلك النسبة لم تتجاوز 13%.
4. إن أكثر من 70% من الاستثمارات الخاصة ما زالت موجهة نحو قطاع الإنشاءات والبناء، وهذه النسبة لم تتغير خلال العقود الأربع الماضية. من جهة أخرى، فإن الاستثمارات الخاصة الموجهة إلى قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة التي لم تتجاوز 20% من مجموع استثمارات القطاع الخاص حيث كانت تلك النسبة تتذبذب من سنة إلى أخرى وخصوصاً خلال الفترة 1995-2000 (Eljafari, 2006).

أما خلال الفترة 2001-2005، فقد انخفض حجم الاستثمارات الخاصة بشكل حاد بحيث أصبح 90% منها موجهاً لقطاع البناء والإسكان وهذا يفسر من جهة أخرى التراجع المستمر في

مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث انخفضت تلك النسبة من 50% خلال الفترة 1994-1968 لتصل إلى أقل من 40% خلال الأعوام 2001-2005.

وبدلاً من تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، فقد قام قطاع الأعمال الفلسطيني بالاستثمار في أنشطة اقتصادية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي أو القيام مباشرة بالاستثمار داخل السوق الإسرائيلي (الجعفري 2005، النقيب، b 2003a، 2003). ويمكن عرض أوجه الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل على النحو الآتي:

- ↳ مصانع الباطون: فقد أنشأت معظم المصانع لخدمة قطاع البناء في إسرائيل، خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي تركزت خدمات تلك المصانع في قطاع البناء في المستوطنات. وقد شكلت نسبة المبيعات خلال الفترة 1995-2000 للمستوطنات أكثر من 50% من الإنتاج المحلي، وذلك بالرغم من التوسيع في قطاع البناء الفلسطيني خلال هذه الفترة. وتبلغ حجم الاستثمارات في هذا القطاع أكثر من 500 مليون دولار. ويرتبط بهذا القطاع الخلطات التي تقوم بنقل الباطون إلى أماكن الاستخدام، والقاورات التي تقوم بنقل عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج الباطون مثل: الحصمة والرمل والاسمنت. ومنذ قيام إسرائيل بفرض إجراءات الإغلاق والحصار - منذ الربع الرابع لسنة 2000 - تراجع إنتاج هذا القطاع بشكل حاد، الأمر الذي أدى إلى تراجع عوائد الاستثمار في هذا القطاع. كما أصبح من غير الممكن تحويل الاستثمارات في هذا القطاع إلى أشكال أخرى نظراً لصعوبة التخلص من الآلات والمعدات المستخدمة في عمليات الإنتاج في قطاع البناء والإنشاءات إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى.
- ↳ معدات البناء: وتشتمل على آلات الحفر والجرافات وشاحنات النقل التي استخدمت في البناء في المستوطنات، وفي نقل مواد البناء من الحجارة والطوب من المناطق الفلسطينية إلى قطاع البناء في المستوطنات، كما استخدمت معدات البناء في شق الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنات.
- ↳ مصانع الحجارة والرخام: كان التوسيع في استغلال هذه الموارد لتسويقه إلى قطاع البناء الإسرائيلي. وقد شكلت حصة السوق الإسرائيلية أكثر من 75% من الصادرات الفلسطينية ويعتمد إنتاج الحجارة على الاستخدام المكثف للكهرباء التي يتم الحصول عليها مباشرة من إسرائيل.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول من العام 2000، أدت إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلي المفروضة على المناطق الفلسطينية إلى قيام العديد من رجال الأعمال الفلسطينيين إلى إنشاء العديد من الشركات وخصوصاً من يحملون الهوية الزرقاء من سكان القدس وفلسطيني الداخل. أما أهم استثمارات تلك الشركات فكانت في مجالين رئيسيين هما:

- ↳ الاستثمار في قطاع النقل لتسهيل نقل البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية من جهة، وتسهيل نقل السلع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية من جهة أخرى و/أو ليتم تصدير جزء منها إلى الخارج عبر المعابر الإسرائيلية. وبالرغم من العوائد التي يمكن أن تتحققها هذه الاستثمارات للمستثمرين على حساب قطاع النقل الفلسطيني، إلا أن هناك العديد من العوائد المباشرة (ضرائب، وتأمين، وترخيص) والعوائد غير مباشرة التي تتدفق مباشرة من الاقتصاد الإسرائيلي. كما تقوم هذه الشركات الفلسطينية في إسرائيل بالعمل ك وسيط لنقل البضاعة من المناطق الفلسطينية إلى الأردن عبر إسرائيل باستخدام وسائل نقل فلسطينية مسجلة في إسرائيل، حيث يتم نقل البضاعة وفق قاعدة "من باب إلى باب" أي من المنتج إلى المستورد وفقاً للاتفاقيات الأردنية - الإسرائيلية خصوصاً تلك البضائع المستوردة من الخارج أو عبر إسرائيل ليعاد توزيعها على السوقين الفلسطيني والإسرائيلي، كما يعتمد على قطاع النقل في تسهيل تنفيذ المستوررات السلعية من إسرائيل أو عبرها إلى الأسواق الفلسطينية، فوفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية فإن الواردات السلعية تشكل إضعاف قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية.
- ↳ الاستثمار في مرافق التخزين: تقل أهمية هذا النوع من الاستثمارات عن الاستثمارات المذكورة أعلاه، إلا أن عدم توفر مرافق التخزين في المناطق الفلسطينية بسبب فرض إجراءات الإغلاق والحصار عليها، دفع العديد من المصدررين والمستوردين الفلسطينيين إلى تخزين البضائع المتوقع تسويقها في إسرائيل أو عبرها في أماكن قريبة من المستوطنات.

وعند تقييم أهمية تلك الاستثمارات بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي فإنه يلاحظ أنها تعتبر من أدوات تنشيط التجارة الخارجية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، أو عبرها مع الخارج، وقد أدت إجراءات الإسرائيلية إلى دفع القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار في تلك الخدمات، وقد ترتب على ذلك ما يلي:

- ↳ ارتفاع كلفة التصدير والاستيراد في المناطق الفلسطينية، إذ تصل خدمات النقل والشحن والتأمين إلى حوالي 30% من كلفة السلع المصدرة والمستوردة، وهذا بدوره أدى إلى

ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المستوردة في أسواق التصدير، 2004a; World Bank, 2004b.

♦ الاستثمار في خدمات النقل والشحن والتخزين وذلك لتسهيل عمليات الاستيراد، مما زالت الواردات السلعية من إسرائيل تشكل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن القول: أن قرار الاستثمار الفلسطيني ما زال يتحدد بالدرجة الأولى على العائد للاستثمارات في الاقتصاد الإسرائيلي، وليس على معدل العائد في المناطق الفلسطينية. ولذلك، فإن تأثير المضاعف للاستثمار الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي سيكون لمصلحة الأخير بشكل كامل.

وبالرغم من أن الاستثمار الكبير في خدمات النقل والتخزين فإن ذلك لم يسهم في توسيع آفاق التصدير أمام العديد من المصادرين الفلسطينيين، وذلك بالوصول مباشرة إلى أسواق التصدير، وإنما ترك الحصول على معظم خدمات التصدير من إسرائيل، والتي تحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل، مثل خدمات البنية التحتية ووسائل النقل البري والبحري والجوي من خلال الميناء والمطار وخدمات المنافع العامة (الكهرباء والمياه والاتصالات) (الجعفري، 2005).

7-2 الفجوة الاستثمارية -الداخلية

مهما كانت الأسباب التي تقف وراء تراجع الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، فإنه لا يمكن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على القطاع العام في توظيف الفائض في العرض من القوى العاملة إلا بزيادة الاستثمار الخاص. ويمكن النظر إلى زيادة الاستثمارات من زاوية أخرى وهي كيفية الحد من تقليل العجز في الموازنة والعجز في الميزان التجاري. هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء تراجع الاستثمارات الخاصة وبالتالي تراجع مساهمة القطاع الخاص في تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل وإيجاد علاقة دائمة ومستقرة بين الاستثمار والتصدير ومن هذه الأسباب:

1- ان التوسع في القطاع الصناعي كان يتركز في الأساس في القطاعات التي ترتبط بإسرائيل بعلاقات التعاقد من الباطن وقد ضمنت السياسات الإسرائيلية خلال السبعينيات والثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي العديد من الامتيازات ومنها الحماية والحد من الاستيراد، فبينما كانت تسجل المواد الخام والوسطية الواردة من إسرائيل إلى مصانع

ومنشآت التعاقد من الباطن الفلسطينية ضمن قائمة المستوردات فان المنتج النهائي كان يسجل ضمن الصادرات.

1. وفي الواقع، فان القيمة المضافة للصادرات - مطروحاً منها الواردات كان عبارة عن قيمة العمل المستخدم أو المبذول في تحويل المواد الخام الإسرائيلية إلى سلع نهائية. وكانت سياسة الحماية قد ساهمت في الحد من الاستيراد من الخارج عبر المنافذ الإسرائيلية والجسور المفتوحة كان العديد من خطوط الإنتاج من منشآت التعاقد من الباطن موجهة في الأساس لتلبية الطلب المحلي من تلك السلع في الأسواق الفلسطينية.
- 2- ان علاقات التعاقد من الباطن لم تتحصر فقط إنتاج سلع في المناطق الفلسطينية لصالح الأسواق الإسرائيلية وإنما لإنتاج سلع يعاد تصديرها إلى أو أسواق التصدير الإسرائيلية.
- 3- ان تسويق أكثر من 95% من الصادرات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي من جهة والحصول على أكثر من 70% من الواردات الفلسطينية من إسرائيل قد زاد من الاعتماد على إسرائيل في ضبط سوق العمل الفلسطيني، باستيعاب العمالة الزائدة للتحفييف المؤقت للبطالة وتحديد الأجور دون ربط ذلك بمستوى الإنتاجية. وقد اعتبرت تحويلات العاملين من أهم العناصر المحركة للاقتصاد الفلسطيني وما يرتبط بذلك من مضاعفات (Multipliers) لتحرّيك للاقتصاد وقد أدى إلى انجراف (Erosion) عوامل ومحددات القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني.

3- محددات الأداء العام للقطاع الخاص

عمل القطاع الخاص الفلسطيني في بيئة اقتصادية غير مستقرة. وفي ظل سياسات اقتصادية كلية لا تساعد على التخطيط، وقد أدت إلى التشوّهات التالية في الاقتصاد الكلي، ومن هذه التشوّهات:

1. عجز مستمر ومتزايد في الموازنة والميزان التجاري.
2. تزايد معدلات البطالة.
3. ارتفاع معدلات التضخم خصوصاً المستورد.

وقد أنجز العديد من الدراسات التي استهدفت تشخيص الأداء العام للقطاع الخاص وتصوير دوره في الاقتصاد الكلي. وإذا لم يكن ممكناً تنفيذ أي من التوصيات قبل تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية إدارة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة، فإن العديد من الدراسات جاءت بعد من التوصيات والآليات لتعزيز دور القطاع الخاص. فقد ركز بعضها على تحديد

القطاعات الوعدة للاستثمار وزيادة فرص العمالة، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي. ومن القطاعات الوعدة التي تمت الإشارة إليها: القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الاستثمار في التعليم العالي، الخدمات الصحية، المعلومات. وقد أوصت تلك الدراسات بضرورة توفر الشروط الضرورية والكافية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

3-1 الشروط الكافية

تتمثل الشروط الكافية بالسياسات الاقتصادية المطلوبة لتوفير بيئة اقتصادية مستقرة وصحية يمكن أن تساعد القطاع الخاص على القيام بدوره، وذلك بالرغم من محدودية الصالحيات الاقتصادية المنوحة للسلطة الفلسطينية والتي يمكن أن تعمل من خلالها لتصويب الأداء الاقتصادي وتتركز الشروط الكافية فيما يلي:

- ↳ كفاءة الإنفاق العام وذلك لزيادة مساهمة النفقات الرأسمالية على حساب النفقات الجارية والتشغيلية في موازنة السلطة الفلسطينية، فكما زادت حصة النفقات الرأسمالية فإن ذلك سيساعد على زيادة الإنفاق على المشاريع العامة الأساسية والضرورية بجذب الاستثمارات الخاصة.
- ↳ إصلاح النظام الضريبي.
- ↳ زيادة كفاءة الأداء العام للمؤسسات العامة خصوصاً الاحتكارية منها والتي تعمل في مجال توزيع السلع العامة كالكهرباء والمياه والغاز والاتصالات.
- ↳ مراقبة جهاز الأسعار والتکاليف والذي جعل العديد من أسعار السلع مرتفعة نسبياً لما عليه الحال من الأقطار المجاورة الأمر الذي أدى إلى زيادة كلفة الإنتاج الفلسطيني وبالتالي تراجع قدرته التنافسية من الأسواق المحلية وأسواق التصدير.
- ↳ زيادة إنتاجية الموارد المالية والطبيعية التي يمكن أن تكون من أهم النتائج التي يمكن تحقيقها عند تبني سياسات العرض السابقة والتي يمكن للسلطة الفلسطينية ان تعمل من خلالها تعظيم الإيرادات وتوزيع النفقات بالرغم من محدودية التحكم في السياسات المالية والنقدية.

النتيجة: ازداد العجز في الموازنة الفلسطينية منذ عام 1995، كما اعتمد على المساعدات الخارجية من الدول المانحة في تمويل النفقات الرأسمالية. وجزءاً من النفقات الجارية. بالمقابل فقد عملت الإدارة المدنية الإسرائيلية على اعتماد موازنة متوازنة للمناطق الفلسطينية المختلفة خلال الفترة 1968-1995. فقد استهدفت تلك الموازنة تغطية النفقات الجارية دون الاهتمام بالنفقات الرأسمالية، (الجعفري، 2002).

3-2 الشروط الضرورية

وستتناول باختصار أهم المحفزات والإجراءات المطلوبة من القطاع العام لدعم القطاع الخاص كأساس لتعزيز دور القطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الطلب على العمالة؛ ومن هذه الإجراءات

1. إعفاء المدخلات المحلية من الرسوم والضرائب.
2. تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام المستوردة.
3. توفير التسهيلات الائتمانية لتمويل الواردات من السلع والخدمات من جهة وتمويل الصادرات من جهة أخرى.
4. توفير الخدمات العامة بأسعار منخفضة.
5. تسهيل إجراءات التصدير والترخيص ومنح شهادات المنشأ.
6. منح القروض للمستثمرين في القطاع الخاص بفوائد متدنية.
7. تشجيع الاستثمار في البنية التحتية.
8. تشجيع الاستثمار في الخدمات التسويقية.
9. تخفيض أسعار خدمات التامين.
10. إنشاء المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص في الداخل والخارج مثل الممثليات التجارية في الخارج، مؤسسات ضبط الجودة، مؤسسات الأبحاث وغيرها.
11. توفير الخدمات الداعمة للقطاع الخاص مثل خدمات التصدير والترخيص، والتفتيش، والنقل، والتوزيع، والمعارض وتبني واستخدام التكنولوجيا.

النتيجة: ما زال المنتج والمصدر الفلسطيني يعاني من ضآلة الدعم المادي الذي يحصل عليه من السلطة الوطنية الفلسطينية التي لم يكن لديها القررة أيضاً على صياغة واستخدام السياسات المالية والنقدية والتجارية لتصويب الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني.

4- الآفاق الممكنة أمام القطاع الخاص في توليد فرص العمل

بينما وصلت معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أدنى مستوياتها خلال السبعينيات والثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، فإنها قد تجاوزت 30% منذ سنة 2005-2000. ولا تعني تلك المؤشرات تراجع القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. وإنما تعود مشكلة البطالة لعوامل خارجية. وهذا ما يمكن الاستدلال عليه مما يلي:

- تراجع مساهمة القطاعين الزراعي والبناء في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالرغم من تضاعف عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال الفترة 1995-2005.
- أن تزايد عدد العاملين في القطاع الخدمي لم يرافقه أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع.
- التراجع التدريجي لمساهمة القطاع الخاص في استيعاب الأيدي العاملة. ويفسر ذلك أن انخفاض الدخل القومي، سيؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي انخفاض الطلب على العمالة المحلية.
- تزايد نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- استمرار اتساع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، فلم يختلف عليه الحال خلال الفترة 2000-2005، مما كان عليه الحال في السبعينيات والثمانينيات، والتسعينيات.

وتعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه المناطق الفلسطينية. ويعزى الارتفاع المتزايد في معدلات البطالة إلى ما يلي:

- الزيادة المتسارعة في عرض القوى العاملة الفلسطينية الذي ينمو بمعدل سنوي 7% تقريباً، وهذا ما يعني أن حجم القوى العاملة سيتضاعف مرتين في العام 2010 وثلاث مرات في العام 2020 مقارنة مع مستوى في العام 1995.
- إن الزيادة في عرض العمل لم يقابلها زيادة ملموسة في القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي، فقد استمر الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في استيعاب الفائض من عرض القوى العاملة بشكل رسمي وغير رسمي. وقد تراوحت القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص بين 50%-70%. ولم تكن الزيادة في القدرة الاستيعابية سوى زيادة عدد العاملين في تجارة التجزئة والقطاع المنظم والتي تصنف ضمن مشاريع التوظيف الذاتي.
- إن القدرة الاستيعابية الفعلية للقطاع العام يجب أن تكون أقل كثيراً مما عليه حجم الاستخدام الحالي للقوى العاملة في هذا القطاع الذي يعني من البطالة المقنعة حيث الإنتاجية المتدنية والأجور المنخفضة. وتلتهم فاتورة الرواتب في هذا القطاع التي أكثر من 80% من الإنفاق الجاري. ولذلك، فإن تحديد الحجم الأمثل للقطاع العام يعتمد على الدور المطلوب من الحكومة وعلى الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها مثل معدلات النمو، نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق الكلي، % الإنفاق التشغيلي والرأسمالي من الإنفاق الكلي،

وعليه فإن أي تخفيض في الإنفاق الجاري يتطلب تخفيضاً متنامياً من عدد الموظفين في القطاع العام. بالمقابل، فإن أية زيادة في الإنفاق الجاري، يجب أن لا يقابلها أية زيادة في عدد العاملين في القطاع . وهذا يعني أن عدد العاملين في القطاع العام يجب ينخفض بمقدار 30% وفقاً لبيانات 2005، (جدول 4) إذا كان عدد العاملين في هذا القطاع ، يجب أن لا يزيد عن 15% من مجمل العاملين في الاقتصاد المحلي ، وهذا يعني أن عدد العاملين في القطاع العام الفلسطيني يجب أن لا يزيد عن 90 ألفاً وفقاً لبيانات 2005 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسح القوى العاملة 2006).

إن عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لا زال يشكل لا يزيد عن 10% من مجمل العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد المحلي والإسرائيли، ولذلك فإن أي توقف لحركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل سيزيد من حجم البطالة ومن المتوقع أن تصل في حدتها الأدنى إلى 32%. إلا إن انخفاض تعويضات العاملين سيؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي انخفاض على العمالة في القطاعات المحلية، وهذا يعني أن البطالة ستترداد وتصل إلى 40% من المتوسط

إن القطاع الخاص الفلسطيني يُعاني حالياً من انخفاض مستمر في إنتاجية العمالة خصوصاً في قطاعي الزراعة وتجاريتي الجملة والتجزئة. ويشكل عدد العاملين في قطاعات الزراعة وتجارة التجزئة أكثر من 50% من مجمل العاملين في القطاع الخاص. لذلك، فإن القدرة الاستيعابية الفعلية للقطاع الخاص خصوصاً في تلك القطاعات هي أقل مما هي عليه حالياً، فمن المتوقع أن يترك العديد من العاملين تلك القطاعات إذا حصلوا على أجور أفضل في قطاعات أخرى داخل و أو خارج إطار الاقتصاد الوطني. وهذا ما يحدث بالفعل عندما يسمح بتدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل. وهذا المؤشر يشكل تحدياً إضافياً للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص. لذلك فإن الدور المتوقع للقطاع الخاص الفلسطيني في توفير فرص العمل يمكن إبرازه على النحو التالي:

1. استيعاب العاملين الفلسطينيين في إسرائيل الذي يشكل عددهم حالياً 9% من حجم القوى العاملة (العرض).
2. إن القطاع العام سيتوقف عن استيعاب المزيد من القوى العاملة. ولن يشكل عدد العاملين في هذا القطاع العام أكثر من 10% من حجم القوى العاملة (العرض).

3. إن هنالك زيادة أو فائضاً في حجم القوى العاملة المستخدمة في قطاعي الزراعة وتجارة التجزئة تقدر بحوالي 35%， وهذا يعني أن العمالة الزائدة في تلك القطاعات خلال عامي 2004 و 2005 تقدر بحوالي 22 ألفاً.

4. بناء على ما سبق، فإن القدرة الاستيعابية الفعلية للقطاع الخاص لا تزيد عن 50% من حجم القوى العاملة في الاقتصاد المحلي وذلك في ظل استثناء الزيادة في أعداد العاملين في قطاعات الزراعة، وتجارة التجزئة والجملة.

5. إن حجم البطالة أو عدد العاطلين عن العمل يمكن حسابه على النحو التالي:
= عدد العاطلين عن العمل فعلياً + عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل + العمالة الزائدة في القطاع العام + العمالة الزائدة في القطاع الخاص.

وفقاً لهذه المعادلة، فإن عدد العاطلين فعلياً في سنوات 2004 و 2005 يمكن أن يصل 374 ألفاً على التوالي، وهذا يعني أن معدلات البطالة الفعلية في تلك السنوات قد وصلت إلى 45% خال العامين 2004 و 2005 على التوالي لتصبح ضعف مما كان يعلن عنه في حينه. وقد تناول العديد من الدراسات، نسبة العاملين في القطاع العام إلى حجم القوى العاملة في الاقتصاد الوطني، من خلال تحديد نسبة الرواتب من النفقات الجارية. فيما وجد أن نسبة الرواتب إلى النفقات الجارية يجب أن لا تزيد عن 50%， فأن نسبة العاملين في القطاع العام يجب أن لا تزيد عن 20% من مجموع القوى العاملة.

وتترك هذه المؤشرات العديد من التحديات أمام القطاع الخاص للقيام بدوره في توفير فرص العمل من جهة ومعالجة التشوّهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

5- تقييم عام لأداء القطاع الخاص

أن ما يعانيه القطاع الخاص الفلسطيني يماثل الوضع القائم في العديد من الدول النامية التي واجهت العديد من المشكلات الذاتية والتي تمثل في:

- أصلاح النظام المالي والضريبي.
- هيكلة العلاقة مع القطاع العام.
- التقييم المستمر للاقاتنقيات التجارية وإمكانية الاستفادة منها.
- تكثيف الاستثمار في التعليم، خصوصاً في التعليم العالي.
- تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

كما تناول العديد من الدراسات وورش العمل بحث معوقات الاستثمار في القطاع الخاص وبالتالي في الاقتصاد الكلي والتي تم تبويبها في:

- عدم توفر خدمات البنية التحتية.
- ارتفاع كلفة الخدمات التحتية.
- الجدوى من الاستثمار في البنية التحتية.
- غياب التشريعات والقوانين.
- ضعف التمويل.
- عدم توفر بيئة مساندة وداعمة للقطاع الخاص: الإدارة، الشفافية، المسؤولية، الاستثمار الأجنبي، التمويل، أسواق محلية وأسواق خارجية.

ولكن لم تتناول الدراسات السياسية الاقتصادية الكلية الفلسطينية الازمة لمعالجه تلك المعوقات. ويعزى ذلك إلى أن صلاحيات إدارة النشاط الاقتصادي المنوحة للسلطة الفلسطينية غير كافية لصياغة السياسات المالية، والنقدية والتجارية للتأثير على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي على القطاع الخاص.

بالمقابل، فإن السياسات الإسرائيلية سواء كانت اقتصادية و/ أو أمنية كان يتم تبويبها واحترازها تحت عناوين كثيرة. وقد تمثل تأثير السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني في احتواء الأداء العام للاقتصاد الكلي الفلسطيني ونوجيه حركة المتغيرات الاقتصادية وفقاً لمسار المتغيرات الاقتصادية الكلية الإسرائيلية ووفقاً للمصالح الإسرائيلية. أي وفقاً للعلاقة بين اقتصاد صغير ومتخلف ومعزول واقتصاد كبير ومتقدم. ويمكن تبويب السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي حكمت الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني في ما يلي:

- سادت إسرائيل حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي سياسات الحماية والتدخل الحكومي، وقد تضمنت سياسات الحماية فرض إجراءات جمركية وغير جمركية على الاستيراد من الخارج لم يتم تفكيكها بعد بسهولة ألا بعد اتخاذ العديد من الإجراءات في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. ونتيجة لذلك، فقد أستفاد الاقتصاد الفلسطيني من ذلك بأن توفر للعديد من القطاعات الحماية خصوصاً بالنسبة للإنتاج وكذلك للقطاعات التي ارتبطت بالاقتصاد الإسرائيلي ومنها الصناعات كثيفة العمل، خصوصاً في ظل التعاقبات من الباطن، وكذلك الأنشطة التي لا تحتاج إلى عمالة مدربة.
- بالمقابل فقد سادت سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي والتي بدأ الاستعداد لها منذ منتصف الثمانينيات ولبدأ العمل بها بشكل كامل منذ منتصف التسعينيات، وقد تزامن ذلك

مع أنشاء WTO توقيع بروتوكول باريس دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الفلسطيني للتأقلم مع الظروف الجديدة. وقد انعكس ذلك على عدم قدرة الصناعات الفلسطينية والأنشطة الاقتصادية التي كانت تتبع الاقتصاد الإسرائيلي على عدم القدرة على الاستمرار.

وقد تقدم العديد من الدراسات التي صدرت مثلاً عن معهد ماس ومنظمة الأنكتاد والبنك الدولي بما يلي:

- ↳ تحديد القطاعات الواعدة (زراعة، صناعة، بناء) التي يمكن أن توفر فرص عمل، خصوصاً لمن فقدوا وظائفهم في السنوات الأخيرة في الاقتصاد الإسرائيلي.
- ↳ تطبيق سياسات أحلال الواردات، وسياسات تشجيع الصادرات.
- ↳ إعادة النظر في التعليم.
- ↳ الاستثمار في البنية التحتية التي تم تشويبها.

التجارة الخارجية

أدى التركيز على التسرب المالي والتقدم بالعديد من الصيغ والمقترنات للحد من ذلك لضمان تعظيم الإيرادات إلى زيادة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي بالرغم من تدني عدد ونوعية خدمات البنية التحتية. كما أزداد الاستيراد المباشر وغير المباشر من إسرائيل أو عبرها. وقد عكست مؤشرات التجارة الخارجية تراجعاً مستمراً وعدم حصول اختلاف جوهري بين عصري الحمائية والافتتاح أو بين سياسات الجسور المفتوحة وبين عهد المعابر.

فالافتتاح على الخارج، خصوصاً منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، لم يعكس سوى زيادة الاستيراد ولكن في ظل محددات التجارة الخارجية الإسرائيلية. فقد أزداد الاستيراد من السلع النهائية، من حيث تزايد نسبتها من محمل الواردات الكلية. كما وصل الاستيراد إلى أكثر من 100 دولة تستورد منها إسرائيل. ويعزى ذلك إلى زيادة الاعتماد على الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي وقعتها إسرائيل مع الدول الأخرى. كما أستمر تمويل العجز في الموازنة على العجز في الميزان التجاري. وقد ساعد ذلك إسرائيل ومن جانب واحد في معظم الأحيان في تحديد شكل العلاقة التجارية مع الجانب الفلسطيني. فقد أستمر التصدير إلى إسرائيل. ما زال يشكل أكثر من 95% من مجموع الصادرات. لما أفاد العديد من المصدرین والمستوردين الفلسطينيين بعدم استفادتهم من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع العديد من

دول العالم (الجعفري 2005). وقد ترتب على أن العلاقة بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تسهم في بناء علاقات على:

- ↳ أساس من التعاون كما هو الحال بين بعض الدول النامية والمتقدمة، وذلك في ظل تدني مستوى ونوعية خدمات البنية التحتية والتي تسقى في الغالب إقامة علاقات اقتصادية مثل التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي وغيرها من الأنماط المتقدمة.
- ↳ أستمر الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي في ظل علاقة أحادية ومن جانب واحد في ظل غياب كامل للمعايير وجودة Full Harmonization.
- ↳ الاستمرار في عدم توفر بنية تحتية في ظل الانفتاح كما كان عليه الحال في ظل الحماية.
- ↳ إصرار إسرائيل على احتكار البنية التحتية والحد من تطويرها منع من بناء اقتصاد فلسطيني يمكن أن يطور علاقات مع الخارج مستقلة عن الاقتصاد الإسرائيلي كما بُرِز ذلك بوضوح في حصار إسرائيل لقطاع غزة منذ عام 2005.
- ↳ وقد تم استبدال ذلك بقيام الجانب الفلسطيني بتوزيع خدمات البنية التحتية من المياه، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، النقل بدلاً من أنتاج هذه الخدمات. كما منعت كلاماً من سياسات الحماية، والانفتاح من .

1. تبني تكنولوجيا متقدمة: فالتركيب السمعي للصادرات ما زال يعتمد على العمالة المكلفة واستخدام الموارد، بالرغم من أن الدخول إلى الأسواق العالمية يتطلب استخدام تكنولوجيا متقدمة.
2. لم تساعد تلك السياسات على زيادة القراءة الاستيعابية، والتغيير في مضمون القدرة الاستيعابية للعمالة المتردية والمؤهلة والمهارة، فأصبحت البطالة في صفوف الخريجين عنواناً للبحث في الكثير من الدراسات والمؤتمرات. وذلك في الوقت الذي نجد فيه حوالي 90% من عدد العاملين في القطاع الخاص يحملون أقل من 12 سنة دراسية أو أقل يعني أقل من توجيهي (الجعفري 2004).

ولذلك، فإن أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الخاص لم يكن ظل الانفتاح بأفضل حال مما كان عليه الحال في ظل الحماية.

- ↳ إن التقليل من دور القطاع الخاص، أو الإشادة به في مواجهة أو مواجهة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي مررت في مراحل وأشكال مختلفة وفقاً للمنظور والأهداف الإسرائيلية، يجب أن يعتمد على تقييم الأداء العام لهذا الاقتصاد خلال أربعة عقود من

الاحتلال. وبينما كان للسياسات الإسرائيلية هدفًا نهائياً، في كل مرحلة، فإنه لم يتتوفر بالمقابل سياسات اقتصادية فلسطينية لمساعدة ودعم القطاع الخاص. بالمقابل فإن لم يكن هناك محددات تضبط أداء القطاع الخاص

6- آليات تنشيط الطلب على العمالة في القطاع الخاص آليات تنشيط القطاع الخاص

يعتمد تنشيط الطلب على العمالة في القطاع الخاص ،على مدى توفر الشروط الأساسية والكافية والآليات المطلوبة لتحقيق ذلك. ومن أهم الشروط الأساسية مدى توفر البيئة الاستثمارية الكفيلة بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج وتوفير العديد من السلع والخدمات. أن هناك العديد من البرامج والخدمات التي يتطلب توفيرها لدعم القطاع الخاص للوصول إلى عدد من الأهداف ومن أهمها:

1. تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.
2. تخفيض العجز في الميزان التجاري.
3. تخفيض معدلات البطالة.

ويعتبر الهدف الثالث من أهم الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها عبر توفير الحوافز للقطاع الخاص، إذ لا يمكن للقطاع الخاص أن يحقق ذلك بدون إسناد من القطاع العام، وذلك للقيام بدوره والذي يتمثل في تكثيف الاستثمار في القطاعات الواحدة لتنشيط الطلب على العمالة . ويعتمد تحديد القطاعات الواحدة لاستيعاب الأيدي العاملة في القطاع الخاص على تنشيط الاستثمار والخدمات التي تتمتع بميزة تنافسية في السوق المحلي وأسواق التصدير وعلى مدى توفر الإجراءات والآليات الواردة أعلاه من القطاع العام إلى القطاع الخاص. لقد فقد الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية أكثر من 30% إنتاجه المحلي من السلع والخدمات لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. فهناك العديد من السلع والخدمات التي تصنف ضمن السلع الأساسية حيث الطلب عليها في السوق المحلي يتميز بانخفاض المرونة، ومن السهل البدء بإنتاجها لتلبية الطلب عليها من السوق المحلي. ومن المتوقع لإنتاج السلع أن يقود ذلك إلى زيادة الطلب على العمالة بنسبة ملموسة.

ويمكن في المرحلة الحالية أن يكون أيه إجراءات وسياسات موجهه نحو مدى كفاءتها وفاعليتها في زيادة الطلب على العمالة بأصنافها المختلفة وتقليل معدلات البطالة ،وتمثل سياسة إحلال

الواردات السهلة إحدى السياسات التي يمكن أن يعتمدتها القطاع الخاص لتشييط الاستثمار وبالتالي استيعاب المزيد من القوى العاملة وفي ما يلي عرضا مختصرا لأهم القطاعات الواعدة التي اعتمدت في اختيارها على نتائج العديد من الدراسات التي صدرت في السنوات الأخيرة (النقيب 2003a; 2003b)

1-6 القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة من أهم القطاعات التي يمكن ان يتم البدء بها لتنفيذ سياسة إحلال الواردات السهلة من جهة وسياسة تشويط الصادرات .ففي مجال الواردات ،فإن إنتاج العديد من السلع كاللحوم ومنتجات الألبان والفواكه يمكن ان يقلل من الاعتماد على إسرائيل من الاستمرار من احتكار الأسواق الفلسطينية فلا زال 40% من الإنفاق على الاستهلاك يخصص للسلع المستوردة من المواد الغذائية ولذلك فان أي تخفيض من السلع المستوردة من المواد الغذائية سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الطلب على العمالة.

كما ان هناك فرصا للتصدير إلى الأسواق الأوروبية وفقا لاتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطة حيث يبلغ عدد السلع المسموح بتصديرها 15 سلعة يمكن ان تزداد مع الزمن . من جهة أخرى فان التوسع في الإنتاج الزراعي سيعزز علاقات التداخل والتشابك الأمامية والخلفية مع القطاع الصناعي عبر زيادة الإنتاج من الصناعات الغذائية.

2-6 القطاع الصناعي

يمكن أن تقود سياسة إحلال الواردات السهلة في القطاع إلى الانتقال إلى سياسة تشويط الصادرات عبر التوسع في إنتاج العديد من القضايا التي تعمل أقل بكثير من طاقتها الإنتاجية. ومن هنا القطاعات السلعية الحجر والرخام، الأثاث، والصناعات الغذائية الملابس، الجلد والأدوية.

3-6 التعليم والمعرفة

أن توفير خدمات التعليم الخاص ذو الجودة العالية في مراحل رياض الأطفال والمدارس الأساسية والثانوية لتقليل الاعتماد على التعليم العام، وتلبية الطلب المتزايد على التعليم سيؤدي إلى زيادة الطلب على خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة. كما يوفر قطاع التعليم العالي مجالا لقطاع الخاص للاستثمار وبالتالي تشويط الطلب على القوى العاملة خصوصا المتعلمة

والماهرة منها. ويمكن عرض مجالات الاستثمار الممكنة في قطاع التعليم العالي التي من شأنها زيادة الطلب على العمالة بأصنافها المختلفة على النحو التالي:

1. لاستثمارات المباشرة والجزئية
2. الاستثمارات غير المباشرة والجزئية
3. الاستثمارات غير المباشرة الكلية
4. الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإنتاجية.

4-4 البنية التحتية

أصبح الاستثمار في البنية التحتية من أهم معالم الاقتصادات المعاصرة بعد قيام العديد من الحكومات بخخصصة العديد من المرافق العامة. فقد أدت الضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية إلى عدم قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، خصوصاً عندما أصبحت الميزانيات الرأسمالية تتخلص تدريجياً لتفعيل العجز في الميزانيات الجارية التي تشكل الروابط والأجور أكثر من 80%. ولذلك فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في إنتاج وتزويد السكان بالمياه والكهرباء والاتصالات. كما ترك للقطاع الخاص شق الطرق الخارجية والسريعة وبناء الموانئ والمطارات وتشغيلها.

5-5 المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم الألبان المعتمدة في تشجيع الطلب على العمالة، لإنتاج سلع وخدمات كثيفة العمل ولا يتطلب تمويلها رأس مال كبير. ويتحدد حجم التمويل في الغالب بناءً على الدخل السنوي المتوقع الذي يعمل أو يعملون في المشروع. كما برزت أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأن أصبحت الأداة التي أعتمدت عليها في العديد من البلدان التي تستخدم التكنولوجيا المتوسطة لتنفيذ سياسات إحلال الواردات السهلة وتشجيع الصادرات. ولضمان نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الكفاءة والفاعلية

7- الخلاصة

يعتمد تقييم دور القطاع الخاص الفلسطيني في مواجهة أو مجابهة السياسات الاقتصادية والأمنية التي فرضتها إسرائيل تجاه المناطق الفلسطينية في المقام الأول على المعطيات المتوفرة عن

أداء القطاع الخاص. فقد تراجعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 90% عام 1970 إلى أقل من 70% خلال الفترة 2000-2006. وقد رافق ذلك تراجع أهمية القطاعات الإنتاجية الزراعة والصناعة والبناء بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لصالح الخدمات كثيفة العمل مثل تجارة التجزئة والنفق، وإصلاح المركبات. وتشير تلك النتيجة إلى استمرار اعتماد الأداء للاقتصاد الفلسطيني على الميزة النسبية بعد أن أدى احتواء إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني إلى انجراف أية إمكانية لتعزيز القدرة التنافسية التي تعتمد على الأخذ بعين الاعتبار ظروف الطلب والعرض والسياسات والإجراءات الحكومية، وذلك في ظل تحكم إسرائيل بكافة الموارد الطبيعية من الأرض والمياه من جهة واستغلال العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي.

ويستدل من البيانات المتوفرة أن هناك علاقة عكسية بين القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص الفلسطيني وبين تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة 1970-2000. وعندما قامت إسرائيل بفرض قيود على حركة العمالة الفلسطينية للعمل في قطاعاتها الاقتصادية، فإن القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص الفلسطيني لم تتحسن، فقد توجه العديد من العاملين الفلسطينيين من توقفوا عن العمل في إسرائيل إلى العمل في قطاعات كثيفة العمل كالزراعة وتجارة الخدمات وقد بيّنت المؤشرات أن تزايد أعداد العاملين في تلك القطاعات لم يرافقها أية زيادة في إنتاج تلك القطاعات الأمر الذي انعكس على تراجع إنتاجية تلك القطاعات. وقد كانت نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من مجموع القوى العاملة الفلسطينية تزيد عن القدرة الاستيعابية لأي من القطاعات الإنتاجية والخدمية.

كما تبيّن مؤشرات التجارة الخارجية التزايد المستمر في نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تراجعت نسبة الصادرات السلعية إلى الصادرات الكلية.

وبالرغم من التغير في السياسات الاقتصادية الإسرائيلية من الحماية إلى الانفتاح فقد استمرت إسرائيل من احتوائها للاقتصاد الفلسطيني سواء خلال الفترة 1970-1995، أو بعد ذلك .ففي ظل عدم توفر السياسات الاقتصادية والشروط الأساسية والكافية لتعزيز دور القطاع الخاص، فإن الاستمرار في صياغة التوصيات يبدو عديم الفائدة، كما أن التأكيد المستمر على القطاعات الواحدة، في زيادة استيعاب القوى العاملة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على إسرائيل من تشغيل الفائض من العمالة الفلسطينية لم يؤد إلى نتيجة تذكر. فقد بقي القطاع الخاص رهينة للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية.

في بينما يعتمد على القطاع الخاص في العديد من دول العالم النامية والمتقدمة على زيادة القدرة الاستيعابية من خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من مشكلة الفقر بعد الحصول على مساندة ودعم القطاع العام في توفير خدمات البنية التحتية والحوافز للمنتجين والمصدرين، فإن القطاع الخاص الفلسطيني ما زال يفتقر إلى دعم القطاع العام من جهة، بل يمكن القول أن القطاع الخاص الفلسطيني ما زال يواجه العيد من التحديات منذ عام 1970، ويمكن عرضها على النحو التالي:

1. عدم القدرة على خلق الوظائف والشواغر لاستيعاب النمو من عرض القوى العاملة.
2. وبدلاً من أن يحصل على دعم القطاع العام، فإنه قد تم توجيهه القطاع الخاص لتمويل العجز في الميزانية على زيادة العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال زيادة الاستيراد حيث تم إحلال المنتجات المحلية بمستوردات رخيصة الثمن وذات جودة منخفضة ليستمر الاستيراد لتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة في ظل التراجع المستمر للدخل الفردي.

ولذلك، فإن الانفتاح على الخارج وفي ظل حرية السوق كان من اتجاه الاستيراد الأمر الذي أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية خصوصاً للسلع التي يمتاز إنتاجها بكثافة العمل، حيث تتمتع المناطق الفلسطينية بوفرة ذلك.

**جدول (1): مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية
في الناتج المحلي الإجمالي للفي القطاع الخاص**

الخدمات	البناء	الصناعة	الزراعة	السنة
53	3	9	35.2	1968
50	3	9	38.5	1969
53	4	9	33.7	1970
52	5	9	33.6	1971
47	8	8.15	37.6	1972
50	10	8.4	31.4	1973
43	11	8.2	38.5	1974
49	15	8.18	27.3	1975
48	14	7	31.4	1976
51	15	7	26.7	1977
50	14	7.11	29.4	1978
54	17	7	22.7	1979
50	13	7	29.8	1980
50	16	7	27.3	1981
50	16	7	27.6	1982
52	16	7	25.8	1983
53	16	7.2	24.4	1984
52	17	8	22.8	1985
47	15	8	29.5	1986
52	18	8	22.5	1987
42	20	10	39.9	1988
43	20	10	30.4	1989
41	21	10	28.0	1990
40	18	11	31.0	1991
43	16	12	29.0	1992
43	14	13	30	1993
44	13	18	25	1994
53	10.34	17.4	13.2	1995
53	8.88	15.3	11.2	1996
54	8.64	16.2	11.2	1997
54	10.6	20.7	14.72	1998
56	13.6	18.04	12.32	1999
58	7.6	21.4	13.02	2000
60	6.8	21.2	12	2001
62	8.5	19.7	13.3	2002
63	7.7	17.02	12.2	2003
66	4.8	17.34	12.3	2004
61.5	7.5	18	13	2005

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية، أعداد متعددة.
دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية: الكتاب الإحصائي السنوي.

جدول(2): مساهمة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص

من الناتج المحلي الإجمالي التوظيف

GDP/GNDI%	% من العمالة	% الناتج المحلي الإجمالي	السنة
79	82	90	1968
76	85	90	1969
73	83	90	1970
72	81	90	1971
70	81	90	1972
73	82	87	1973
76	82	85	1974
73	83	85	1975
70	83	87	1976
70	82	88	1977
69	82	85	1978
67	84	88	1979
71	83	87	1980
71	83	86	1981
67	82	88	1982
73	82	85	1983
69	82	87	1984
72	81	85	1985
71	81	87	1986
65	83	88	1987
68	83	89	1988
70	70	90	1989
72	70	90	1990
72	70	90	1991
72	70	89	1992
75	70	88	1993
79	70	86	1994
81	70.6	85	1995
81	65	83	1996
83	65	74	1997
79	61	76	1998
74	59	83	1999
77	60	76	2000
75	63	70	2001
74	67	73	2002
79	70	75	2003
81	71	81	2004
75	75	78	2005

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية، أعداد متعددة.

دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية: الكتاب الإحصائي السنوي.

جدول(3): توزيع العاملين في الاقتصاد الفلسطيني

نسبة البطالة	مجموع القوى العاملة(بألاف)	المجموع الكليه بالآلاف	% العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي	% القطاع العام	% القطاع الخاص	السنة
13	146	127	4	12.2	84	1968
9	172	163	5	11.5	84	1969
4.4	181	173	12	13.6	74	1970
6.6	185	176	19	14.3	67	1971
1	191	189	27	13.4	59	1972
3.6	196	195	31	13.3	55.7	1973
00.00	200	200	34	12.7	53	1974
00	206	203	32	13.3	54	1975
0.1	207	205	31	13.6	54	1976
2.8	210	204	31	13.7	55	1977
0.5	213	212	32	13.2	55	1978
0.9	214	212	35	12.6	52	1979
0.8	218	216	35	13.2	52	1980
1.8	220	216	35	13.7	49	1981
1.3	225	222	36	13.8	50	1982
1.3	236	233	38	13.3	48	1983
2.8	248	241	37	13.5	50	1984
3.6	251	242	37	13.2	50	1985
3.0	267	259	36	12.8	51	1986
1.7	283	278	25	12.6	62	1987
2.7	287	281	39	11.4	50	1988
5	295	280	38	12	51	1989
3.2	307	297	36	12.5	52	1990
8.0	312	287	34	12	54	1991
4.2	333	319	36	11.8	52	1992
6.2	338	313	26	12	61	1993
6.9	373	474	19	12.5	68	1994
3.8	420	404	16	13	70.6	1995
8.3	470	431	18	18	64	1996
16	528	444	17	18	65	1997
14	611	527	22	17	61	1998
10	655	590	23	18	60	1999
14	695	594	19	21	60	2000
30	716	506	14	23	63	2001
33	740	494	10	21	67	2002
23	765	589	9	20	70	2003
33	790	528	9	250	71	2004
30	822	572	10	25	75	2005

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية، أعداد متعددة.
دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية: الكتاب الإحصائي السنوي.

جدول (4): توزيع العاملين الفلسطينيين على القطاعات الإنتاجية المحلية من مجموع العاملين

السنة	% توزيع العاملين على القطاعات الإنتاجية				المجموع بالألف	العاملون في إسرائيل	العاملون من القطاع العام	الخدمات
	الزراعة	الصناعة	الإشاعات					
1970	34	1211	7	13.6	173	12	21.4	
1971	29	10	5	14.3	176	19	21.7	
1972	24	10	4	13.9	189	27	11	
1973	21	10	4	13.3	195	31	10.7	
1974	23.0	10	4	12.7	200	34	16.3	
1975	22	10	5	13.3	203	32	17.7	
1976	21	10	5.0	13.6	205	31	10.4	
1977	21	10.5	6.0	13.7	204	31	18.3	
1978	20	10.3	6.6	13.2	212	32	17.6	
1979	19	10.8	6.6	12.6	212	35	16	
1980	18.5	10.6	6.5	13.2	216	35	16.2	
1981	17.6	10.2	7	13.7	216	35	16.5	
1982	18	10.3	6.3	13.8	222	36	15.6	
1983	17	9.9	6.4	13.3	233	38	15.4	
1984	16	10.4	6.6	13.5	241	37	16.5	
1985	15.2	10.3	7	13.2	242	37	17.3	
1986	16	9.9	7.3	12.8	259	36	18	
1987	14	10.1	6.8	12.6	278	35	21.5	
1988	17	9.9	6	11.4	281	39	16.6	
1989	15	7.5	7.1	12	280	38	20	
1990	17	9	7	12.5	297	36	19	
1991	17	10.4	7.6	12	287	34	19	
1992	17.7	10.3	9	11.8	319	36	15	
1993	17	11	10	12	317	26	24	
1994	21.6	14	14	12.5	347	19	18	
1995	16.6	14.8	15.3	13	404	16	30	
1996	11.6	13.6	13.6	18	431	18	32	
1997	11.2	14	12.7	18	444	17	27	
1998	8.4	11.9	16.6	17	527	22	24	
1999	10	12.2	16.9	18	590	23	20	
2000	11.3	11.2	15.99	21	594	19	28	
2001	10.2	12.5	13.4	23	506	14	27	
2002	13	11.3	9.5	21	494	10	35.2	
2003	13.7	11.2	11.2	20	589	9	35	
2004	15.9	13.1	12	20	528	9	30	
2005	14.2	13.1	12	26	570	16	30	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية، أعداد متعددة.

دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية: الكتاب الإحصائي السنوي.

جدول (5): عدد المؤسسات العاملة في مجال الأنشطة الخدمية في المناطق الفلسطينية خلال الفترة 1995-2004

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	التقل المنظم	التخزين	البريد والاتصالات	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	الصحة	التعليم	الخدمة الاجتماعية	تكنولوجيا المعلومات	المجموع
1995	5579 (11.1)	3253 (6.5)	30202 (60)	---	---	---	2532 (5.02)	2777 (5.5)	921 (1.83)	2130 (4.22)	3047 (6.04)	---	50441
1996	5853 (10.5)	3498 (6.3)	32399 (58.2)	---	---	---	2869 (5.2)	2788 (5.01)	1328 (2.4)	2834 (5.1)	4097 (7.4)	---	55666
1997	5391 (10.5)	2822 (5.5)	3116 (61)	---	---	---	2699 (5.3)	2620 (51)	924 (1.8)	2621 (5.1)	3200 (6.23)	---	51393
1998	5364 (10.5)	2639 (5.2)	30901 (60.3)	---	---	---	2734 (5.33)	2539 (4.95)	1237 (2.41)	2606 (5.8)	3257 (6.35)	---	51277
1999	5223 (9.9)	2798 (5.35)	31412 (60.1)	---	---	---	2736 (5.23)	2751 (5.26)	1256 (2.4)	2685 (5.14)	3353 (6.41)	61 (0.08)	52275
2000	5900 (10.7)	3494 (6.33)	31647 (57.3)	243 (0.44)	229 (0.41)	126 (0.23)	2551 (4.62)	3161 (5.73)	1151 (2.1)	2936 (5.32)	3765 (6.82)	90 (100)	55233
2001	5005 (9.7)	2885 (5.6)	30640 (59)	187 (.36)	186 (.36)	106 (.21)	2589 (5)	2790 (5.4)	1226 (2.3)	2548 (5)	3071 (6)	108 (100)	51341
2002	5348 (10.2)	2880 (5.5)	30856 (59)	190 (0.4)	177 (0.34)	102 (0.19)	2709 (5.2)	2762 (5.2)	1084 (2.1)	2976 (5.7)	3447 (6.6)	118 (100)	52649
2003	5400 (10)	3050 (5.6)	31700 (59)	210 (0.4)	190 (0.3)	130 (0.2)	2850 (5.2)	2800 (502)	1200 (202)	2985 (505)	3250 (6.6)	125 (100)	53890
2004	5500 (10.2)	3200 (5.97)	33500 (62.5)	250 (0.5)	220 (0.45)	150 (0.27)	2970 (5.5)	2870 (5.3)	1270 (2.4)	3100 (5.1)	3500 (6.5)	140 (100)	53580

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية، أعداد متعددة.

دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية: الكتاب الإحصائي السنوي.

جدول (6): عدد المشغلين في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2002) بالألاف

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم	النقل غير المنظم	التخزين	البريد والاتصالات	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم الابتعادي	الصحة والعمل الاجتماعي	تكنولوجيا المعلومات والشخصية	المجموع		
1995	11.973 (12.24)	10.512 (10.75)	11.470 (9.61) (11.13)	43.621 (44.59)	1.575 (1.16)	---	655 (0.67)	17 (0.02)	7.123 (7.28)	6.919 (7.07)	11.702 (11.96)	6.022 (6.16)	97.825		
1996	13.289 (11.13)	11.470 (9.61)	51.255 (42.93)	1.692 (1.42)	9.854 (8.25)	43 (0.04)	953 (0.80)	43 (5.70)	6.817 (7.46)	8.904 (7.46)	9.838 (8.24)	12.225 (10.24)	6.328 (5.30)	119.379	
1997	12.562 (11.73)	9.463 (8.84)	46.495 (43.42)	1.508 (1.41)	9.049 (8.45)	1.176 (1.10)	1.123 (1.05)	1.123 (1.05)	7.830 (7.31)	7.999 (7.47)	6.645 (6.21)	9.286 (8.67)	6.511 (6.08)	107.085	
1998	11.455 (10.26)	8.962 (8.03)	48.047 (43.05)	1.577 (1.41)	8.013 (7.18)	1.352 (1.21)	1.693 (1.52)	1.693 (1.52)	8.103 (7.26)	8.185 (7.33)	10.557 (9.46)	7.692 (6.89)	7.436 (6.66)	111.617	
1999	11.588 (9.13)	10.662 (8.40)	52.957 (41.74)	2.479 (1.95)	11.024 (8.69)	2.276 (1.79)	1.044 (0.82)	1.044 (0.82)	8.782 (6.92)	7.809 (6.16)	9.993 (7.88)	10.442 (8.23)	9.169 (7.23)	126.869	
2000	12.009 (8.79)	10.807 (7.91)	53.098 (38.88)	2.000 (1.46)	10.766 (7.88)	2.375 (1.74)	977 (0.72)	977 (0.72)	7.348 (5.38)	8.960 (6.56)	8.422 (6.17)	9.977 (7.31)	9.605 (7.03)	136.552	
2001	12.199 (8.68)	10.889 (7.75)	59.400 (42.28)	1.259 (0.90)	10.414 (7.41)	2.213 (1.58)	689 (0.49)	689 (0.49)	6.858 (4.88)	8.240 (5.87)	10.763 (7.66)	10.172 (7.24)	7.389 (5.26)	140.485	
2002	11.318 (9.05)	9.408 (7.53)	56.148 (44.91)	1.217 (0.97)	11.120 (1)	1.943 (1.55)	560 (0.45)	560 (0.45)	4.43 (1.05)	5.537 (5)	8.364 (8)	12.454 (7.10)	9.195 (9.96)	125.016	
2003	12.510	11.120	62.600 (45)	1.350 (1)	11.120 (8)	2224 (105)	690 (.5)	690 (.5)	6950 (5)	973 (8)	8340 (6)	12510 (9)	10515 (7.6)	139	
2004	13934 (9.5)	11.120	72000 (42)	1450 (9)	13340 (8)	15000 (.4)	800 (1.73)	800 (1.73)	8000 (4.6)	10000 (5.7)	9000 (5.2)	13000 (8.1)	11500 (6.6)	900	173

المصدر: الحسابات القومية الفلسطينية: النشرة السنوية لسلطة النقد الفلسطينية

جدول (7): مؤشرات التجارة الخارجية الفلسطينية

السنة	% نسبة الصادرات السلعية إلى الصادرات الكلية	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة العجز في الميزان التجاري إلى GDP
1968	57	30	35
1969	55	28	32
1970	52	25	33
1971	43	24	25
1972	40	25	27
1973	38	23	30
1974	43	22	32
1975	45	21	37
1976	46	26	30
1977	43	25	36
1978	47	27	30
1979	42	26	36
1980	45	24	31
1981	46	31	32
1982	43	27	35
1983	39	25	37
1984	42	23	39
1985	41	22	31
1986	43	19	38
1987	34	17	36
1988	30	11	38
1989	24	9	36
1990	28	10	39
1991	29	10	42
1992	29	11	43
1993	39	9	45
1994	42	10	48
1995	41	12	53
1996	44	11	55
1997	40	13	53
1998	38	12	47
1999	37	11	51
2000	36	12	40
2001	57	10	47
2002	60	9.3	48
2003	51	8.5	49
2004	54	8.3	47
2005	41	7	60

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية، أعداد متعددة.
دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية: الكتاب الإحصائي السنوي.

المراجع

- الجعفري محمود (2005):- المهام المطلوبة من السلطة الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية-ماس.
- (2004) : مدى التلازم بين مخرجات التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- (2003) : (ماس). قطاع الخدمات الفلسطيني، دوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس.
- (2001) : السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الميزانة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:- مسح القوى العاملة، إعداد متواتعة.
- الحسابات القومية، أعداد متواتعة.
- العبد، جورج (1989): الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في احتلال مديد، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة التعاون الفلسطينية.
- مكحول، باسم وآخرون (2005)، اقتصاديات الزراعة في محافظتي طولكرم وقلقيلية، أساليب تحسين ربحية المتأثرين بجدار الفصل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
- النقيب، فضل (2003(a): واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، الأوراق المحورية (4)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
- (ط2003): مدخل نظري : نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية، الأوراق المحورية (1)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.

- Eljafari, M. (1998): Macro – Economic Policies for Employment Promotion, Palestinian Employment, Programme, Project Report No. 5.
- Eljafari,M.(2006): A Short-Term Strategy for Private Investments in the West Bank and Gaza Strip, The journal of World Investments, vol,7, No.6.
- Garforih,C., and C. PHILLIPS (2007): The Private Sector, Poverty, Reduction and International Development, Journal of International Development, vol.019, pp 723-734.
- World Bank (2004a): Trade and Exports, Stagnation or Revival, Israel Disengagement and Palestinian Economic Prospects, World Bank, Washington, D.C.
- WORLD Bank (2004b): Borders and Trade logistics, Stagnation or Revival, Israel Disengagement and Palestinian Economic Prospects, World Bank, Washington, D.C.

السياسات الإسرائيلية وأثرها على البنية الاقتصادية والاجتماعية في القدس

د. لؤي شبانه
رئيس الجهاز المركزي
لإحصاء الفلسطيني

1. مقدمة

إن المتتبع لتاريخ القدس الحديث يلاحظ أن التوجهات التاريخية لقيادة الحركة الصهيونية وعلى مدار قرن من الزمان لم تقتصر على أهمية تأسيس دولة إسرائيل، بل أن تكون دولة يهودية أو على الأقل بأغلبية يهودية في القدس بالتحديد، ففي العام 1967 وب مجرد نزوح آلاف الفلسطينيين من القدس قامت إسرائيل بإحلال اليهود مكانهم، وعدم السماح بعودة الذين حاولوا منهم، وضم الجزء الشرقي من المدينة لتشكيل ما يسمى المدينة الموحدة. ثم جاء إعلان القدس بجزئيها الغربي والشرقي "كعاصمة موحدة أبدية لإسرائيل". كما أن إسرائيل ومنذ تأسيسها على أقاضي المعاناة الفلسطينية انتهت سياسة الأمر الواقع من خلال إستراتيجية تقوم بالأساس على الإحلال السكاني وضمان رجحان الكفة الديمغرافية في القدس لصالح اليهود على حساب الفلسطينيين. لذلك لا يمكن النظر إلى التدمير الاقتصادي في القدس بمعزز عن الإجراءات والسياسات التي ينتهجها الاحتلال، فالجانب الاقتصادي هو هدف مزدوج يمثل نتيجة لسياسة الاحتلال وهو سبب من زاوية أخرى لإجرائه.

لقد مر الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي القدس بشكل خاص في تحولات جيوسياسية مفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى تحولات ديمografية قسرية وتدخلت مع التحول الديمغرافي الطبيعي الناجم عن الزيادة الطبيعية والخصوصية والوفيات والهجرة غير القسرية، مما أدى إلى بروز مجموعة من التحديات في مجالات الحياة المختلفة منها المباشرة وأخرى غير مباشرة، فكثافة السكان المرتفعة ومحدودية الفرص في سوق العمل وقلة الاستثمارات ونقصان الخدمات وتدني مستوى خدمات الصحة والاجتماعية وبنى تحتية يفاقم من ظروف المعيشة ويفقد المجتمع فرص التنمية والاستقرار ويساهم في فقدان الأمن الاجتماعي والمجتمعي²¹.

²¹ لؤي شبانه ومصطفى خواجا، 2006. جدار العزل والفصل العنصري: حدود دولة أم وأد للدولة الفلسطينية

يعيش معظم سكان القدس والذين يشكلون حوالي سدس سكان الضفة الغربية في ظروف استثنائية صعبة نتيجة السياسات والقوانين الإسرائيلية التي تعرقل مختلف جوانب حياتهم، إذ يضطر المقسي أن يكافح للحصول على كل حق من حقوق المواطن التي يمنحها القانون أصلاً. لقد اضطر حوالي ثلث سكان القدس إلى تغيير مكان إقامتهم نتيجة بناء جدار الضم والتلوّس وبنائه، كما تعرض حوالي خمس الأسر المقسية إلى مصادر الأرضي²². هذا بالإضافة إلى الظروف الحياتية الصعبة بالمقارنة مع الإسرائيليين المقيمين في القدس، فكثافة المسكن تقريراً فردين لكل غرفة مقابل فرد واحد للغرفة للإسرائيليين، 68.6% من الأطفال في القدس يعيشون دون خط الفقر مقارنة مع 26.7% للأطفال الإسرائيليين، 61.0% من الأسر تعيش دون خط الفقر مقارنة مع 17.5% للأسر الإسرائيلية، 43.5% من العاملين الفلسطينيين في القدس دخلهم أقل من الحد الأدنى للأجور مقارنة مع 10.0% للعاملين الإسرائيليين في القدس.

يستوعب سوق العمل الإسرائيلي حوالي 35.6% من العاملين الفلسطينيين في القدس وفقاً للإحصاءات الرسمية 2006. كما يعاني سكان القدس من تدني خدمات التعليم والصحة، مما ينتج عنه بروز ظواهر اجتماعية سلبية، فقد أشار 38.3% من الأسر إلى اعتقادهم بوجود أفراد يتعاطون المخدرات، حيث يتعرض حوالي 16.0% من أفراد الأسر لمضايقاتهم وقد عزا 20% من الأسر انتشار الظاهرة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية²³.

1-1 خلفية تاريخية

تتبع أهمية القدس من تاريخها الحضاري والديني، فهي تحمل تاريخ اليهودية والمسيحية والإسلام، حيث كانت منشأ معظم الأنبياء ابتداءً من سيدنا إبراهيم إلى سيدنا عيسى (عليهما السلام)، وأنها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وأرض المراجعة. لذلك فقد احتلت القدس مكان الصدارة في المنطقة على مدى فترة زمنية تجاوزت الثلاثة آلاف عام. وتعتبر القدس من أكثر مدن العالم شهرة لما لها من أهمية، ليس على المستوى العربي أو الإقليمي فحسب، ولكن على المستوى الدولي أيضاً، فقد حظيت منزلة خاصة لدى شعوب المنطقة، وإن كانت تلك الناحية أدت إلى تفجر عدد من الأزمات بسبب الصراعات التي نشأت بين الديانات

²² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006.

²³ وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الثلاث على أحقيّة سيادة القدس الشريف. ومن ثُمٌ فإنّه عند احتلالها من قبل إسرائيل، في عام 1948، لم تتأثر فلسطين فحسب، وإنما ارتبك الإقليم كله وازداد الأمر سوءاً عندما بدأت السلطات الإسرائيليّة في تقسيم القدس إلى كثلة غربيّة وأخرى شرقيّة أو عربيّة. وفي أواسط عام 1967، قامت سلطات الاحتلال بضم القدس الشرقيّة إلى نطاقها وامتدت خطّة التوسّع لتشمل بعض المناطق في الصفة الغربيّة.

لعل من أهم الملامح التي تميّز بها مدينة القدس، نقص موارد المياه، حيث تشكّلت بنود الحياة فيها بما يتوافق مع هذه الخاصيّة، فاعتمدت كثيراً على التجارة، للحصول على الحبوب الزراعيّة اللازمّة للمعيشة اليوميّة مثل القمح. وبشكل عام يمكن القول أن اقتصاد القدس قد مر بعدة مراحل مرتبطة بشكل وثيق بوجود المستعمر على أراضيها، أي أن السياسة العامّة قد أسهمت بشكل مباشر في صياغة المنظومة الاقتصاديّة لقدس.

يمكن اعتبار مرحلة ما قبل عام 1948 مرحلة تاريخيّة قائمة بذاتها شهدت فيها القدس عدّة أنشطة اقتصاديّة لم تلعب الزراعة فيها دوراً هاماً بسبب ندرة الموارد المائيّة وقلة الأمطار، ومع ذلك اشتهرت القدس بزراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون والعنب، فقد سجل إحصاء عام 1935 أن مساحة الأرضي المزروعة زيتوناً 31,388 دونماً، وأن عدد الأشجار التي غرسـت فيها وصل إلى 408,044، ومحصول الزيت بلغ 661 طناً، أما مساحة الأرضي المخصصة للعنـب فقدرـت بـحوالي 6,579 دونماً أنتـجـتـ 3,990 طـنـاً من العـنـبـ، ومساحة الأرض التي زرعتـ تـيـنـاـ بلـغـتـ 3,653 دونـماـ فيـهاـ 54,795 شـجـرةـ أـنـتـجـتـ 625 طـنـاـ. أما الركيزة الـهـامـةـ لـاـقـتـصـادـ تـلـكـ المـرـحـلـةـ فـكـانـ التـجـارـةـ تـجـارـيـةـ وـاسـعـةـ، وـخـصـصـتـ أـسـوـاقـ تـجـارـيـةـ مـقـسـمـةـ بـحـسـبـ نـوـعـ السـلـعـةـ فـكـانـ هـنـاكـ سـوـقـاـ لـلـقـمـحـ وـأـخـرـىـ لـلـفـواـكـهـ وـثـلـاثـةـ لـلـقـمـاشـ وـكـذـلـكـ ظـهـرـتـ أـسـوـاقـ اـلـأـسـبـوعـيـةـ مـثـلـ سـوـقـ الـجـمـعـةـ وـسـوـقـ الـأـرـبـاعـ وـهـنـاكـ أـسـوـاقـ الـمـوـسـمـيـةـ الـمـرـتـبـطـةـ بـمـوـاسـمـ مـعـيـنـةـ مـثـلـ مـوـسـمـ الـحـجـ وـمـوـسـمـ الصـيفـ وـمـوـسـمـ الشـتـاءـ. أما التـجـارـةـ الـخـارـجـيـةـ لـلـقـدـسـ، فـيـرـصـدـ التـارـيـخـ أـنـوـاعـاـ مـنـ التـجـارـةـ مـعـ دـوـلـ أـورـوـبـيـةـ، مـثـلـ إـيـطـالـيـاـ، فـكـانـ تـصـدـرـ الـخـمـرـ وـالـصـابـونـ وـالـزـيـتـ وـتـسـتـورـدـ الـمـنـسـوجـاتـ الـقـطـنـيـةـ وـالـحـرـيرـيـةـ وـالـزـجاجـ. وـتـأـتـيـ الصـنـاعـةـ رـكـيـزةـ ثـلـاثـةـ لـلـاـقـتـصـادـ حـيـثـ اـعـتـمـدـ الصـنـاعـةـ عـلـىـ الـمـنـجـاتـ الـزـارـاعـيـةـ مـثـلـ عـصـرـ الـزـيـتـ وـصـنـاعـةـ الـصـابـونـ بـجـانـبـ صـنـاعـةـ الـأـيـقـونـاتـ وـالـتـحـفـ الـدـينـيـةـ مـثـلـ الـمـسـابـحـ وـالـصـلـبانـ مـنـ خـشـبـ الـزـيـتـونـ، وـالـمـصـنـوعـاتـ الـجـلـديـةـ وـالـمـطـرـزـاتـ الـيـدـوـيـةـ وـالـشـمـوـعـ وـالـزـجاجـ وـالـأـوـانـيـ الـفـضـيـةـ. بـعـدـ ذـلـكـ تـأـتـيـ السـيـاحـةـ، لـتـشكـلـ مـورـداـ اـقـتـصـادـيـاـ آـخـرـاـ. فـالـزـيـاراتـ الـدـينـيـةـ الـإـسـلـامـيـةـ وـالـمـسـيـحـيـةـ أـدـخـلـتـ مـوـارـدـ

كثيرة للمدينة عن طريق الخدمات التي تقدمها للحجاج والزائرين مثل التقلات والإقامة ورسوم الدخول ووسائل المواصلات التي كانت في الأغلب دواباً يستأجرها الزوار من ميناء يافا للوصول إلى القدس يتلو ذلك المورد الأوفاق الإسلامية والمسيحية ثم الرواتب الحكومية والأجنبية التي تعمل في القدس.

أما في مرحلة الحكم الأردني، فقد انتعش اقتصاد القدس في تلك الفترة بشكل ملحوظ، فنشأت صناعات جديدة مثل صناعات الأثاث والملابس والصناعات المعدنية الصغيرة، وتطورت الزراعة فكثرت زراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون بجانب انتعاش السياحة وزيادة دخلها، وارتفع حجم التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج، وبخاصة في منطقة الخليج العربي والأمريكتين.

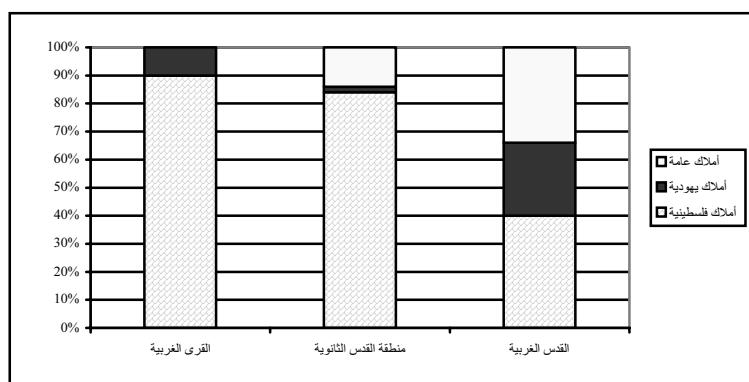
مع الاحتلال الإسرائيلي قبل 40 عاماً، أصبحت القدس الشرقية تخضع فعلياً لاحتلال أجنبي حربي للمرة الأولى منذ عهد المماليك والحروب الصليبية في القرن الثاني عشر، وبقيت القدس محمية خاضعة للوصاية الدولية تحت الانتداب البريطاني حسب شروط معاهدة فرساي لعام 1919 حتى عام 1967. لقد ترتب على الاحتلال الإسرائيلي كثير من الضرر باقتصاد القدس العربية، وبخاصة بعد ضمها إلى سلطة الاحتلال. فعلى سبيل المثال، منعت السلطات الإسرائيلية إدخال المنتجات الزراعية والصناعية إلى القدس بجانب اعتماد العملة الإسرائيلية (الليرة) عملة رئيسة للبلاد الأمر الذي نتج عنه إغلاق المصارف العربية ومنها بنك القاهرة وبنك العربي وبنك الأردني الأهلي وبنك العقاري. أضاف إلى ذلك إغلاق الفنادق العربية نتيجة لوقوع السياحة في قبضة الاحتلال، ومن ثم زاد الإقبال على الفنادق الإسرائيلية دون العربية.

كما أوقفت السلطات المحتلة تحويلات العاملين من الخارج، وفرضت ضرائب باهظة على البضائع العربية. وازدادت الأحوال سوءاً عندما صدر قانون التنظيمات الإدارية والقانونية رقم 5728 لعام 1968 والذي استوجب إعادة تسجيل الهيئات والشركات العربية كمؤسسات إسرائيلية خلال مدة ستة أشهر إذا كان مركزها القدس، أما الغرou فيمكنها أن تسوى وضعها وتصبح مستقلة، وأدى هذا القرار إلى تقليص عدد الشركات العربية العاملة فأصبح عددها عشرين شركة وجمعية فقط بعد أن كان مائة وعشرون جمعيات وستمائة محل تجاري.

جدول 1: السكان في القدس عام 1946²⁴

الضواحي	القدس	
150,590	65,010	فلسطينيون
103,530	99,320	يهود
160	110	آخرون
164,440	254,280	المجموع

شكل 1: توزيع الأماكن في محافظة القدس عام 1946 حسب المنطقة



تبلغ مساحة القدس الحالية ما يقارب من 110 ألف دونم، في حين لم تتعذر 40 ألف دونم قبل عام 1967. في عهد الانتداب البريطاني كانت القدس (البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها مثل الطالبية والبقيعة والقطمون) جنوب غرب المدينة محاطة بست وستين قرية فلسطينية منها دير ياسين والملاحة ولفتا وعين كارم، بينما كان الجزء الأكبر من التجمع السكاني اليهودي متواجداً في جزء من أحياء البلدة القديمة والأحياء الشمالية الغربية للمدينة. وقد شكل المواطنون الفلسطينيون الغالبية العظمى من سكان القدس وامتلكوا معظم الأرضي، ويبين جدول رقم (1) الأوضاع الديمغرافية في القدس وفقاً لآخر إحصاء بريطاني للفلسطينيين عام 1946، بينما يوضح الشكل رقم (1) توزيع الأماكن في القدس حسب المنطقة بين الفلسطينيين واليهود.

²⁴ سامي هداوي، 1988. حقوق الشعب الفلسطيني وخسائره في عام 1948. إحصائية فلسطين-بريطانيا. لندن، بريطانيا العظمى

وفي تقرير رسمي لبلدية القدس عام 1995، بلغ عدد السكان حوالي 564 ألف نسمة، منهم 73% يهودي مقابل 27% في القدس الشرقية، في حين سجل تعداد المدينة عام 1991، حوالي 544 ألف نسمة وهذا يشكل 10.8% من إجمالي تعداد سكان إسرائيل، منهم 72% يهود مقابل 28% فلسطينيون يشكل المسلمون منهم 90%. وبمقارنة ذلك مع إحصاءات عام 1967، نجد أن عدد سكان القدس كان 66.3 ألف نسمة، شكل اليهود 74% منهم، وازداد تعداد اليهود من عام 1967 إلى عام 1991 بنسبة 99% والعرب 20% فقط.

1-2 المسألة البحثية

تحاول هذه الورقة أن تبحث خصائص البيئة الاستثمارية والتنموية التي فرضت على القدس خلال العقود الأربع الماضية وظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها، ونتائج المواجهة الاقتصادية والاجتماعية بين الاحتلال والشعب الفلسطيني، حيث تعالج الورقة هذه المسألة من خلال معالجة القضايا التالية:

1. السياسات الإسرائيلية تجاه القدس وأثارها الاقتصادية والتنمية
2. الرؤية الفلسطينية لمقاومة المخطط الإسرائيلي وكيفية تجسيدها
3. بيئه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القدس وتطورها
4. الأفق المتاح مستقبلاً في ضوء نتائج البحث في النقاط أعلاه

1-3 الإشكالات البحثية

المشكلة الأولى التي يواجهها الباحث في اقتصاد القدس تتعلق بـ نطاق القدس أو تعريف الحدود الجغرافية لها، حيث أن محافظة القدس وفقاً للحدود الإدارية طبقاً للتقسيم الفلسطيني والأردني تشمل منطقتين تخضعان لأنظمة وقوانين اقتصادية وإدارية وقانونية غير متماثلة، فمنطقة (J1) والتي تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 تخضع لأنظمة وقوانين لا تتطابق بالضرورة على بقية أجزاء المحافظة، حيث يشمل ذلك إمكانيات التواصل مع الضفة الغربية وتدفق البضائع والأفراد إلى سوق العمل الإسرائيلي، بالإضافة إلى البيئة القانونية الاقتصادية. من هنا فإن استخدام البيانات الإحصائية يجب أن يكون بحذر عند الاستنتاج بشأن القدس كمحافظة. المشكلة الثانية تتمثل في صعوبة فصل اقتصاد القدس عن الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية، على أساس أن إسرائيل تعتبر القدس مدينة إسرائيلية، تندمج ضمن السياسات الاقتصادية العامة لإسرائيل، ومن ثم تكاد بيانات القدس

الاقتصادية تكون مخفية وسط الإحصاءات الإسرائيلية طبقاً للمصادر الإسرائيلية. أما المصادر الفلسطينية فإنها توفر بعض الإحصاءات على مستوى المحافظة، وبعض الإحصاءات على مستوى كل منطقة داخل محافظة القدس، حيث أن تعدد المصادر يؤدي أحياناً إلى اختلاف الإحصاءات لأسباب منهجة أكثر منه لأسباب موضوعية متعلقة بتطور الوضع الاقتصادي في المدينة.

أما المشكلة الثالثة فهي الارتباط الواضح بين القدس والضفة الغربية، فكلها أراضٍ محتلة منذ عام 1967، تعرضت تقريباً لنفس الظروف السياسية والاقتصادية ومن ثم قد يظهر بعض التداخل عند التعرض للخلفية التاريخية لها يصعب تلافيه. لذلك لا بد عند الحديث عن موضوع القدس التطرق لجانبين مهمين هما تاريخ القدس الاقتصادي والسياسي، والظروف التي مرت بها، كنتيجة لوقعها تحت الاستعمار، والجانب الآخر يشمل التوقعات المستقبلية للقدس خلال السنوات القادمة كجزء من الدولة الفلسطينية.

2. السياسات الإسرائيلية تجاه القدس وآثارها التنموية

سوف ندرس محددات البيئة التنموية في سياسات الاحتلال تجاه القدس من خلال التركيز على ثلاثة جوانب ضرورية لخلق البيئة التنموية وهي هدف التنمية وأداتها وهو الإنسان، ومحفزات التنمية ومستلزماتها وتشمل المصادر الطبيعية والبيئة القانونية والإدارية والقضائية، وأثار سياسات الاحتلال ونتائجها على التنمية ومناخ التطور الاقتصادي. إن الباحث في السياسة الإسرائيلية تجاه القدس يرى بوضوح مرحلتين متكاملتين في السياسات الإسرائيلية؛ الأولى تقوم على العزل والتحديد للنمو الفلسطيني وحصره من الناحية الديمografية والاقتصادية والجغرافية، والثانية تقوم على إضعاف مقومات النمو لما تبقى من الكيان الفلسطيني بعد تحديده وحصره وعزله.

1-2 سياسات العزل والتحديد

يعتبر البعد الديمغرافي أحد أهم جذور السياسة التمييزية وفتح التهويد ليس فقط في الجانب السكاني وإنما في انعكاسات عدد السكان على الهوية والثقافة والبيئة العربية الفلسطينية في القدس. وتنطلق هذه السياسة التمييزية بالأساس من أن القدس هي عاصمة إسرائيل، وعلى ضوء ذلك يسعى المخططون الإسرائيليون لإبراز أهمية الحفاظ على أكثريّة يهودية. لقد نشأت هذه الفكرة قبل احتلال الجزء الشرقي من القدس عام 1967 ولكنها دخلت الحيز العملي عام

1972 عندما كانت نسبة اليهود 73.5%. وقد اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك الوقت نفس التوجهات السياسية بشأن القدس والتي تقوم على إبقاء الفلسطينيين كأقلية ضمن السكان في القدس، واتخاذ كافة الإجراءات الالزمة لمحافظة على نسبة تمثيل لليهود ضمن الميزان demografique بنسبة لا تقل عن 75%. لذلك تمحورت السياسات الإسرائيلية في القدس على إضعاف مقومات البقاء والتکاثر والرفاه للفلسطينيين، وهذا بطبيعة الحال يشمل جوانب المعيشة والإسكان والاقتصاد على المستوى الأسري وعلى مستوى احتمالات الصمود الاقتصادي للمنشآت التجارية والاقتصادية. وقد أخذت هذه السياسة أبعاداً ثلاثة تقوم على تحديد النمو الفلسطيني، وحصر النمو أفقياً في جيوب محددة، وزيادة الاعتماد على المصادر الإسرائيلية وربط مقومات البقاء في القدس بالمصادر الإسرائيلية.

٢-١-١ تحديد النمو السكاني

من أجل تحديد الكيان الفلسطيني في القدس من الناحية الديمغرافية، بدأت سياسة مصادرة "المواطنة" من المقدسين في بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي هدفت بالأساس تقليل فرص جمع شمل العائلات التي كان من ابرز نتائجها زيادة عدد الفلسطينيين، حيث تم سن ما عرف بقانون "مركز الحياة"، أي إثبات أن الفلسطيني المقدس هو فعلاً يعيش في القدس وليس فقط مسجلاً في سجلات وزارة الداخلية الإسرائيلية في القدس.

فقد آلاف الفلسطينيين المقدسين حق إقامتهم في بلدهم القدس، وذلك بناءً على الحدود الإدارية للقدس من وجهة نظر السلطات الإسرائيلية التي تعتبر القدس جزءاً من دولة إسرائيل، وعليه يكون الفلسطينيون الذين يقيمون في ضواحي القدس فاقدون حق الإقامة كما هو الحال للمواطنين المقدسين الذين يقيمون في باقي المحافظات الفلسطينية، إضافة إلى الطلبة الذين يتلقون تعليمهم خارج فلسطين، وأولئك الذين يقيمون بشكل مؤقت في الخارج.

إن البيانات عن مصادر وإلغاء بطاقة الهوية المقدسية لا زالت تستند بشكل أساسي على ما يتم الإعلان عنه رسمياً من خلال وزارة الداخلية الإسرائيلية، وتشير البيانات الواردة في جدول (2) إلى مصادرة 6,386 بطاقة في الفترة ما بين 1967-2000 وهذا الرقم يمثل هويات أرباب الأسر، وهذا يعني سحب هوية الأفراد المسجلين ضمن هوية رب الأسرة بشكل تلقائي، وعليه فإن عدد الأفراد الذين تم سحب هوياتهم أعلى من هذا الرقم بكثير. ومن جهة أخرى أشارت البيانات المتوفرة 1967-1999 عن منح الجنسية الإسرائيلية إلى 3,634 فرداً من حملة بطاقة الهوية المقدسية كجزء من سياسة طمس الهوية والانتماء الفلسطيني ويلاحظ أنه وفي السنوات الأخيرة ارتفعت نسبة مصادر البطاقات المقدسية.

جدول 2: عدد بطاقات الهوية المقدسية المصادر،

2000 – 1967

السنة	عدد الحالات	السنة	عدد الحالات
1985	99	1967	105
1986	84	1968	395
1987	23	1969	178
1988	2	1970	327
1989	32	1971	126
1990	36	1972	93
1991	20	1973	77
1992	41	1974	45
1993	32	1975	54
1994	45	1976	42
1995	96	1977	35
1996	739	1978	36
1997	1067	1979	91
1998	788	1980	158
1999	411	1981	51
2000	207	1982	74
2003	272	1983	616
2004	-	1984	161

جدول 2: توزيع ملفات مصادر بطاقة الهوية المقدسية

حسب النوع: 2000 – 1997

نوع القضية	1997	1998	1999	2000
جمع شمل مجدد	229	188	136	18
جمع شمل مرفوض	210	72	53	13
بطاقات هوية مصادر	138	39	31	7
عودة أسرة للاستقرار	-	-	38	-
أمر مغادرة	183	54	62	5
تصريح عودة مرفوض	38	13	6	9
إسقاط بطاقة عن الحاسب	276	596	455	70

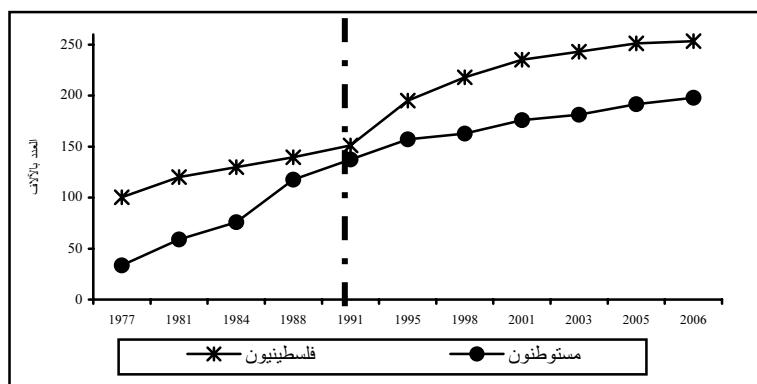
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس السنوي.

حيث ما يزيد عن حوالي 50% منها أي 3,308 بطاقة تم مصادرتها في الفترة 1995-2000 ومن جهة أخرى، ومن خلال الأرقام المدرجة لوحظ انخفاض في عدد البطاقات المصادرة في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة تمسك الفلسطينيين بحقهم في الإقامة في القدس واتخاذ الكثير من المقدسين إجراءات كبيرة وتغييرات على حياتهم للحفاظ على الهوية المقدسة، إلا أن جميع هذه الجهود بقيت في الإطار الفردي وليس المؤسسي حيث لا يوجد حتى الآن تبني رسمي لمحاولات إسرائيل تفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين.

ومن أجل استكمال التحديد، فقد التزمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بسياسة رفع عدد المستوطنين الإسرائيليين إلى الحد الأقصى وخفض عدد المواطنين الفلسطينيين إلى الحد الأدنى، واتبعت وفق ذلك سياسة تفريغ منهجية للمقدسين بأساليب إدارية وقانونية شتى. فالسلطات الإسرائيلية تنتهج سياسة محكمة لتقليص عدد المواطنين الفلسطينيين في القدس، وفي مقدمة ذلك حرمانهم من إنشاء أحياط تطوير وتقليل إمكانيات البناء في الأراضي القليلة التي بحوزتهم.

شكل 2 : تقدير عدد السكان الفلسطينيين وعدد المستوطنين

الإسرائيليين في القدس 1977-2006



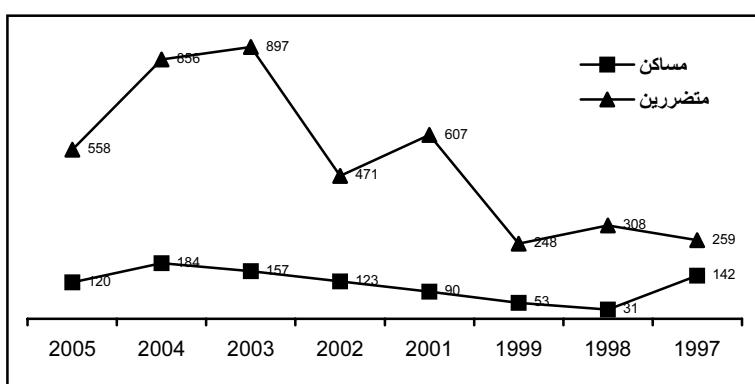
الشكل (2) يبيّن الميزان الديمغرافي للسكان الفلسطينيين بالمقارنة مع المستوطنين الإسرائيليين في القدس، حيث يمكن تقسيم السياسة الإسرائيلية في هذا المجال إلى مرحلتين الأولى تعديل الميزان لجسر الفجوة لصالح اليهود وزيادة عدد المستوطنين لإسرائيليين إلى حد معين حيث امتدت هذه الفترة منذ احتلال القدس وحتى أوائل التسعينيات، ثم يلاحظ أن السياسة تحولت بعد

ذلك للحفاظ على الوضع الذي نشأ بحيث استقر الميزان demografique على هذا الأساس في القدس الشرقية.

2-1-2 تحديد النمو الجغرافي

انتهت إسرائيل سياسة هدم المنازل في القدس بشكل أكبر من الضفة الغربية بهدف إعاقة التوسيع الفلسطيني فيها، حيث تمثل ذلك في إجراءات ضد المنشآت بالإضافة إلى ذرائع أخرى مثل عدم توفر رخص البناء وتصنيف الأرض المقام عليها البناء وغيرها. الشكل (3) يبين أن تزايد تطور عدد المساكن التي هدمتها إسرائيل سنويًا في مدينة القدس، وعدد المتضررين من ذلك، حيث يشير الشكل إلى التزايد المستمر في عدد المنازل المهدومة.

شكل 3: عدد المساكن التي هدمتها سلطات الاحتلال في القدس: 1997-2005



2-1-3 عزل القدس عن محيطها الفلسطيني

عند دراسة السياسة الإسرائيلية وتحليل أدواتها في عزل القدس، يلاحظ الباحث أربع جوانب تستند إليها هذه السياسة كأدلة في التنفيذ على النحو التالي:

1. المخطط الهيكلي للمدينة.
2. الإجراءات البيروقراطية على الحواجز العسكرية ونظام التصاريح.
3. العزل المادي من خلال الجدار والحواجز العسكرية.
4. الربط الوثيق بين القدس والتجمعات الاستيطانية المحيطة بها.

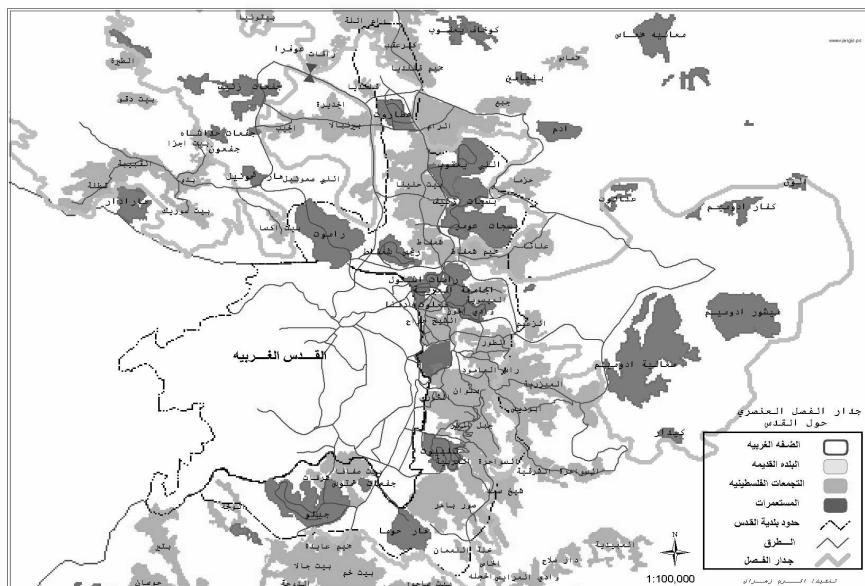
في الجانب الأول، نلاحظ أن إسرائيل وفي أعقاب حرب 1967 ضمت ما يقرب من 70 كيلومتراً مربعاً من أراضي الضفة الغربية إلى الحدود الإدارية للقدس، وشملت هذه الأراضي 28 قرية، أقامت عليها إسرائيل 15 مستعمرة على الرغم من إعلان الأمم المتحدة مراراً عن بطلان ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة وإدخالها ضمن الحدود الإدارية للقدس. ووفقاً لإحدى دراسات الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا)، فقد حدّت التقديرات الإسرائيليّة الرسمية عدد الفلسطينيين المقيمين في القدس بحوالي 222 ألف نسمة يشكلون حوالي 33% من إجمالي سكان المدينة لعام 2004²⁵. كما قدر النمو السكاني اليهودي في القدس خلال الفترة 1967-2000 ما بين 75-80% في حلقة داخلية مكونة من 10 نقاط من المستوطنات السكنية تتكون من مستعمرات أو أحياء استيطانية منفردة ومتصلة بعضها البعض تشكل أسوار يهودية واقية للقدس تم إقامتها على مراحل وقد استندت إلى مرسوم بريطاني عُنوانه "الأهداف والأراضي الميري لعام 1943". وقد بلغ عدد المستوطنين في القدس الشرقية حوالي 185 ألفاً يشكلون نصف المستوطنين في الضفة الغربية، ثم جاءت خطة التطوير المسمّاة E1 والتي تتضمن مشروع هارحوما (جبل أبو غنيم) مكملاً لجزء الجنوبي من الجدار الاستيطاني الذي يشكل الحلقة الداخلية. وتشكل الخطة E1 مساحة 13 كم² وزادت موقع مستعمرة "معاليه أدوميم" إلى 60 كم² (أكبر من مساحة تل أبيب) بحيث تم ربط معاليه أدوميم بمواقع الحلقة الداخلية وبناء 10 فنادق ومحمية طبيعية وشبكة موصلات بحيث أصبح توزيع أراضي القدس وفقاً للخطة E1 يواقع 34% أراضي مصادر للاستعمال العام، 44% أراضي خضراء، 9% مخصص لتوسيع المستوطنات، في حين ترك للأحياء العربية 13% فقط.

وعلى الصعيد المستقبلي جاءت الخريطة الهيكليّة نحو العام 2020 والتي أعدتها السلطات الإسرائيليّة لتحقيق مشروع القدس الكبّرى، ودراسة التوقعات المستقبلية لسكان الفلسطينيين، فالخريطة الهيكليّة القدس 2000 أنّ هدف الخريطة الهيكليّة نحو العام 2020 هو فرض أغلبية يهودية مطلقة وذلك لتغيير اتجاهات نسبة الفلسطينيين في القدس وزيادة نسبة اليهود في المدينة. إن التوقعات السكانية المستقبلية للمدينة أشارت إلى أن عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية سوف يصل حتى عام 2020 إلى حوالي 380 ألف نسمة أي أن عددهم سوف يشكل حوالي 40% من مجموع عدد السكان في القدس الموحدة، وقام مخططو البلدية بوضع ستة سيناريوهات لتوقعات عدد الفلسطينيين واليهود في القدس حتى عام 2020²⁶.

²⁵ يقدر عدد السكان في هذه المنطقة بحوالي 247 ألفاً وفقاً للتقديرات الرسمية الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

²⁶ عبد الرحمن أبو عرفة، 2007.

خريطة 1: جدار الضم والتوسيع في محافظة القدس، 2006



المصدر: دائرة الخرائط- جمعية الدراسات العربية

أما فيما يتعلق بالجانب الثاني، فقد تسبب بناء جدار الضم والتوسيع حول القدس، والذي بدأ عام 2002 في إغلاق الكثير من الطرق المؤدية إلى المدينة. ويصل طول الجدار حول القدس إلى حوالي 75 كم، وتقع خمسة كيلومترات من الجدار فقط على مسار الخط الأخضر. وتقع نقاط العبور في الجدار (الحواجز) في عمق الضفة الغربية.

كما تحول عدد من الحواجز الرئيسية إلى نقاط عبور ثابتة في الجدار، لكل واحدة منها بنية أمنية واسعة ونظم نفاذ متقدمة. منذ إقامة الجدار، أصبحت الأحياء الفلسطينية منفصلة عن بعضها البعض، ولا تستطيع إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية منتظمة بينها. كما حُرم السكان من الخدمات التعليمية والصحية. وبسبب هذه القرارات تم فصل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية عن القدس تماماً، كما تبين ذلك خريطة رقم (1).

فيما يتعلق بالجانب الثالث والمتمثل بالإجراءات البيروقراطية، فقد بدأت إسرائيل تقييد إمكانية دخول الفلسطينيين إلى القدس بشكل واضح منذ عام 1993، حيث كانت القدس هي المركز

الاقتصادي والطبي والديني والتعليمي والاجتماعي والثقافي لجميع الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي السنوات التالية استكملت العملية بوسائل مادية مثل بناء جدار وسياج وحواجز داخل المجتمعات السكانية، ووضع نقاط عبور دائمة بين القدس والضفة الغربية، بالإضافة إلى الأنظمة البيروقراتية التي جاءت ضمن السياسة الإسرائيلية في عزل القدس من خلال مجموعة القرارات العسكرية التي فرضت القيود على حركة الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية من وإلى القدس. وقد منع عشرات الآلاف من الفلسطينيين من دخول المدينة، سواء عن طريق البيروغرافية الشديدة التي تُصعب عليهم الحصول على تصاريح دخول، أو عن طريق العرقلة اليومية المعتادة عند مختلف الحواجز. فلم يعد مسموحاً بالدخول من الضفة إلى القدس، ولم يعد هناك أي فارق بين إمكانية دخول القدس وبين دخول إسرائيل على وجه العموم. وبعد الانتهاء من إقامة الجدار الذي أحاط القدس من كل جانب، ازداد تقييد حركة الفلسطينيين عبر حاجز قلنديا شمال القدس حيث يسمح بالمرور فقط لحاملي بطاقات "مقيم في القدس" ولسكان الضفة الغربية الذين يحملون تصاريح دخول القدس. وفي الوقت نفسه، لا يُسمح بعبور حاجز قلنديا إلا للسيارات ذات اللوحات الصفراء والمسجلة في إسرائيل. ويستغرق الانتقال إلى القدس الآن عبر هذا الحاجز وقتاً طويلاً للغاية.

وتشير التجارب العملية لأنظمة التصاريح والإجراءات المشددة في مناطق أخرى من الأرض الفلسطينية مثل البلدة القديمة في الخليل ونظام العبور إلى قطاع غزة إلى أن الإذلال والصعوبة في تقيي التصاريح تقلل من عدد المتوجهين للحصول عليها. ومن الملاحظ بدء الابتعاد التدريجي بين رام الله والقدس، مثلاً تراجعت العلاقة اليومية مع القدس في نابلس وجنين على سبيل المثال.

وأخيراً وفي سبيل تعزيز ربط القدس بالمجتمعات الاستيطانية المحيطة بها، أتمت إسرائيل بناء 12 معبراً محيطاً بمدينة القدس تعزل خلفها مجموعة من القرى التابعة للمدينة²⁷، وبالمقابل واصلت ربط المجتمعات الاستيطانية اليهودية مع القدس باستخدام شبكة أنفاق وشوارع وسكك حديد. وضمن هذا السعي وقعت إسرائيل اتفاقاً مع شركتين فرنسيتين هما كونيكس والستوم لإنشاء شبكة قطارات خفيفة (مترو) لربط مستوطنات جيلو وبسجات زئيف ومعاليه أدوميم في الضفة الغربية بالقدس²⁸.

²⁷ بيت حنينا- ضاحية البريد، حزما، الزعيم، النبي صمويل، راس العامود، جبل أبو غنيم، جيلو، السواحرة، الشيخ سعد، عنات/ضاحية السلام، قلنديا، رافات

²⁸ الجمعية الفلسطينية الأكademية للشؤون الدولية (باسبا) 2002. القدس: نشرة خاصة

2-2 سياسات الإضعاف

2-2-1 إضعاف البناء المؤسسي الفلسطيني

تحتاج مدينة القدس بصفتها نموذجاً للمجتمع المدني الطبيعي إلى تطوير مستمر لمؤسساتها بما يتلاءم مع احتياجاتها، إلا أن هذه الاحتياجات تواجه بقسوة وبشكل منهجي ومنظم من السلطات الإسرائيلية، حيث اتبعت الحكومات الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال سياسة تفكك المؤسسات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والمهنية والخيرية والثقافية والدينية التي كانت قائمة، وانتهت سياسة إضعاف التنظيم والبناء المؤسسي، حيث سارت السلطات الإسرائيلية بحل بلدية القدس التي كان يرأسها المرحوم روفي الخطيبي، ودمجت أكثريّة من موظفيها في بلدية القدس الإسرائيلية التي يرأسها نيدي كوليك، وخاصّت حرباً ضدّ الهيئة الإسلامية التي ترأسها الشيخ عبد الحميد السايج، ضدّ الغرفة التجارية، وشركة كهرباء القدس، وجمعية المقاصد الخيرية بما في ذلك المستشفى، والجمعيات المهنية والمدارس الحكومية والخاصة، وواصلت التضييق على هذه المؤسسات وغيرها مستخدمة أساليب شتى، منها إبعاد الزعامة المحلية، وتمكنّت من حلّ الغرفة التجارية وتهميشه بعض المؤسسات التي نجحت في تطوير نفسها، وبعض المؤسسات التي استخدمت في مرحلة السبعينيات. وعلى ضوء ذلك انطلقت مبادرات فلسطينية لتطوير وإنشاء مؤسسات ثقافية واجتماعية، لإرساء بنية تحتية في ميادين الصحة والتعليم والمهن ومنظّمات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث ومكاتب صحافية وإعلامية، لكن الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس الإسرائيلية سرعان ما أعلنت الحرب ضدها، واتخذت العديد من الإجراءات القانونية والإدارية لمحاصرتها أو شل حركتها. وقد قامت الحكومة الإسرائيلية بإغلاق عدداً من المؤسسات الفلسطينية في القدس أهمها بيت الشرق ومركز الإحصاء الفلسطيني ومكتب الأديان وال المقدسات والمركز الفلسطيني للأبحاث والمعلومات الجغرافية ومؤسسة الأرض والمياه ومكتب هيئة الإذاعة والتلفزيون وغيرها. كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً يحرم الطلبة وأعضاء الهيئات التدريسية من المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من الالتحاق بمؤسسات ومعاهد وجامعات التعليم العالي الموجودة في القدس.

إن الإضعاف الإسرائيلي الممنهج للبناء المؤسسي في القدس لم يواجه بأية سياسات فلسطينية منتظمة، لذلك لم تجد السياسات الإسرائيلية مقاومة فعلية في تنفيذ سياساتها في القدس. وحتى على الصعيد البحثي، لا يوجد توثيق للمؤسسات التي أغلقتها سلطات الاحتلال بشكل علمي منهجي، وهذا مؤشر هام حول حالة الضعف واللام تنظيم في مقاومة سياسات إسرائيل في القدس.

جدول 3: بعض الإجراءات الإسرائيلية ضد المؤسسات الفلسطينية

خلال الفترة 2006-1969

الإجراء	التاريخ
اصدر بطريقك اللاتين أمرأ بإغلاق ثالث كنائس تابعه له في القدس بسبب انتهاكها ووقوع السرقة إحراق المسجد الأقصى على يد إسرائيليين، في محاولة لتهويد القدس والقضاء على أهم معالمها العربية	1969
إغلاق مستشفى الهوسبيس على أيدي السلطات الإسرائيلية	1985
إغلاق ثالث مؤسسات فلسطينية في القدس ومن ضمنها مكتب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	1995
<p>أمر بإغلاق كلية الدعوة وأصول الدين أمر بإغلاق كلية العوم والتكنولوجيا - أبو ديس إغلاق مجلس العلوم التعليم الإسلامي مداهمة وإغلاق صندوق الأراضي المقدسة للمساعدات منع تنظيم مؤتمر للمنظمات غير الحكومية حول استراتيجية الدفاع عن القدس إغلاق مسجد وروضة أطفال ومدرسة ابتدائية قرب الرام. اقتحام المسجد الأقصى من قبل مجموعة يهودية متطرفة ومحاولات اقتحام لبيت الشرق لأكثر من مرة. إغلاق مكتب أحد نواب المجلس التشريعي في القدس. تدمير مركز برج اللقلق في المدينة المقدسة بحجية البناء غير المرخص</p>	1996
<p>اقتحام عدد من المؤسسات الفلسطينية بحجية علاقتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، من بينها جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط، المشروع الفلسطيني للمؤسسات الصغيرة، نادي الأسير) اقتحام مؤسسات فلسطينية من بينها كلية الأمة وجمعية الدراسات العربية وغيرها. رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يصدر أمرأ بإغلاق 4 مؤسسات فلسطينية في القدس. فتح ملف مستشفى المقاصد من قبل إسرائيل وبحث إمكانية إغاء ترخيصه</p>	1997
<p>اقتحام مكاتب فلسطينية بحجية أن لها علاقة ببعض رجال السلطة الوطنية الفلسطينية من بينهم جبريل الرجوب وتوفيق الطيراوي. إصدار قائمة من 20 مؤسسة فلسطينية بادعاء أنها تعمل بشكل مخالف لاتفاقيات أوسلو من بينها بيت الشرق ووزارة الأوقاف والشئون الدينية، جمعية القاصد الخيرية، جامعة القدس، وجامعة القدس المفتوحة. اعتداء مجهول بالسلاح الناري على مبني مركز برج اللقلق وتدمير الأثاث والأجهزة.</p>	1998
<p>وضع قيود على ثلاثة مسؤولين فلسطينيين عدوا اجتماعاً مع دبلوماسيين غربيين في بيت الشرق. إبعاد النائب في المجلس التشريعي السابق زياد أبو زياد من القدس. إغلاق أبواب بيت الشرق بعد عقد اجتماع بين فيصل الحسيني وبعض المسؤولين الغربيين. إغلاق عدد من المكاتب في بيت الشرق بحجية العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية</p>	1999
إغلاق مكتب فيصل الحسيني ودائرة الخرائط ودائرة العلاقات الدولية في بيت الشرق محافظة القدس في أبو ديس. وهي ما زالت مغلقة إلى يومنا هذا	2001

التاريخ	الإجراء
2002	إغلاق مركز الأبحاث الاجتماعية الذي يديره عميد العمل الاجتماعي في فلسطين د. أمين الخطيب
2004	سلطات الاحتلال تستولي على فندق كليف والأراضي المحيطة به الواقع غرب أبو ديس، ومنع أصحابه من حرية التصرف به.
2006	أعلنت مصادر إعلامية إسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية قررت سحب المواطن المقدسي من أعضاء المجلس التشريعي في القدس الشريف

2-2-2 إخضاع مدينة القدس قانونياً وإدارياً وقضائياً

اتخذت حكومة إسرائيل في السنة الأولى من احتلال القدس مجموعة من القرارات التي ترتب عليها سريان القضاء والقانون والإدارة الإسرائيلية على القدس العربية بما في ذلك تطبيق النظام الضريبي، وواصلت السلطات الإسرائيلية رسم الخرائط الهيلكلية لما يسمى القدس الكبرى، وتغيير أسماء الشوارع والمنتزهات والأماكن العامة لنزع الصفة والطابع العربي عن المدينة، وإضفاء الطابع اليهودي بدلاً منه. فعلى سبيل المثال، صدر عام 1968 قانون التنظيمات الإدارية والقانونية رقم 5728 والذي استوجب إعادة تسجيل الهيئات والشركات العربية كمؤسسات إسرائيلية.

لقد شكل القانون أحد أهم الأدوات التي وظفتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ الاحتلال في تنفيذ سياساتها الرامية إلى عزل القدس وتحديد الوجود الفلسطيني فيها. ويلاحظ الباحث للشأن القانوني في القدس أن القانون والنظام القضائي وما يتبعهما من إجراءات إدارية استخدمت باتجاهين مختلفين وبنزاعات وتوجهات مختلفة، الأول ما يخص الشأن العام (واجبات الأفراد والأسر والإجراءات العامة التي تستهدف جميع السكان تجاه المجتمع) في القدس حيث تتجه القوانين والنظام القضائي إلى إضعاف الملكيات الفردية والبناء الاجتماعي والأسري لصالح بنية المجتمع، في حين نزعت القوانين المرتبطة بالفرد وحققه إلى التمييز السلبي ضد الفلسطينيين. لذلك وبالرغم من كل الإجراءات الإدارية والقانونية في القدس لا يوجد قانون واحد لجميع الفلسطينيون في القدس محرومون من التخطيط ومن حقهم في استخدام أرضهم كما يشاءون، ولا يوجد بالمقابل فرص متكافئة للعمل أو أجور موحدة بالمقارنة مع الإسرائيليين. وفي مقابل الانفتاح على العالم الخارجي، أدت سلسلة الإجراءات الإدارية والقانونية إلى إغلاق القدس العربية أمام الشعب الفلسطيني، وأصبح دخول المدينة بالنسبة للمواطن الفلسطيني يعادل دخول إسرائيل.

2-2-3 إضعاف القدرة على استغلال المصادر الطبيعية

تعترف المصادر الرسمية الإسرائيلية بأنها مسؤولة عن مصادر ما مجموعه 24 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس ومحيطها، فقد صادرت حكومات حزب العمل السابقة ما مجموعه 17 ألف دونم، و صادرت حكومات الليكود سبعة آلاف دونم. وأقيم على مجمل الأراضي المصادرية مستوطنات "معالوت دفنا، رامات أشكول، راموت، النبي يعقوب، جفعات همفغار، اللة الفرنسية، أرمون هنتسيف، تلبيوت مزراح، معاليه أدوميم، جبعات، زئيف، بسغات زئيف، بسغات عوفر، عطروت، أفرات، هاردار، كريات سيف". وجاءت هذه المستوطنات لتشكل رؤوس جسور للاختراق ومحاصرة القدس العربية وقطع الامتداد الجغرافي لها في إطار ما عرف بـ"مشروع القدس الكبرى". وتشير الإحصاءات إلى أن عدد المستوطنين في حدود محافظة القدس بلغ عام 2007 حوالي 185 ألف مستوطن، وبلغ عدد الوحدات السكنية حوالي 42 ألف وحدة. ويلاحظ أن زرع المستوطنين في أحياي المدينة المحتلة كان يتم بشكل منهجي فيما يعتقد أنه تطبيقاً لوثيقة عام 78 الصادرة عن بلدية القدس التي كان يرأسها في ذلك الحين "تيدي كوليك" والتي تنص مقتطفتها على أن "كل منطقة في المدينة لا يسكنها اليهود مهددة بالانسلاخ عن إسرائيل، والانتقال إلى سيطرة العرب لذا يجب وضع خطة للبناء في كل المناطق".

وفيما يتعلق بالمياه، قامت سلطات الاحتلال بتحديد حصة معينة من المياه للاستخدامات الخاصة بالمزارعين وال فلاحين عموماً، ومنعت حفر آبار جديدة، وفرضت عقوبات على من يحاول تجاوز تلك الإجراءات التي أدت إلى انخفاض مساحة الأرضي المروية إلى 4% فقط. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت السلطات الإسرائيلية بحفر آبار جوفية في المستعمرات التابعة لها، وصل عددها إلى 17 بئراً في منطقة وادي الأردن، يقع معظمها بالقرب من الآبار العربية، التي ما لبثت أن نضبت بسبب قرب وعمق الآبار الإسرائيلية.

2-3 آثار السياسة الإسرائيلية على اقتصاد القدس

يمكن القول أن السياسة الإسرائيلية تجاه القدس قد خالفت إلى حد ما العرف السائد بشأن العلاقة بين اقتصاد المحتل والأراضي التي يحتلها والتي تقوم عادة على نوع من التكامل يحدث بين الدولة المحتلة والأراضي المحتلة، أي تكامل بين اقتصاد كبير وآخر صغير. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن السياسة الإسرائيلية تجاه القدس تهدف في الأساس، إلى تهويد المدينة بالكامل

ومن ثم عملت إسرائيل على إلغاء هويتها العربية سواء من الناحية الاقتصادية، أو السياسية عكس بقية الأراضي المحتلة التي تركت فيها الاقتصاد يأخذ مجرى. ولكن ذلك لا يعني أن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية اختلفت كثيراً بين القدس وبقية الأراضي المحتلة، فكلها في النهاية هدفت إلى تحقيق أقصى استغلال ممكن.

وبشكل عام، فإن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مدينة القدس، ومعها بقية الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعتبر أزمة مخططة ومتعبة بحيث تشمل شتى مجالات العمل الاقتصادي ومقوماته بما في ذلك من مصادر الأرضي وطرد السكان والاستيلاء على مصادر المياه ومنع الاستثمارات العربية وإغلاق البنوك والمنشآت السياحية. وهي في ذلك الاتجاه سعت إلى أمرين: الأول ضرب الخدمات النوعية التي يقدمها العرب في قطاع السياحة، والثاني تحجيم المنشآت الموجودة بالفعل. وقد ظهر ذلك جلياً بعد الاحتلال حيث توقف إنشاء الفنادق العربية تقريباً بينما نشطت حركة إنشاء الفنادق الإسرائيلية بما يعادل حوالي سبعة أضعاف نموها في الجانب الفلسطيني²⁹. أما عن أثر الاستعمار على السوق والتجارة، فقد تميزت القدس بارتفاع أسعارها، وفرض الضرائب، والرسوم الجمركية الباهظة، بجانب توافق عوامل المنافسة الشديدة بين المنتجات العربية ومثلاتها الإسرائيلية، لدرجة أن الأسواق العربية أصبحت "شبه محجوزة" للسلع الاستهلاكية الإسرائيلية. ويمكن هنا تفصيل المظاهر التي بُرِزَ فيها أثر السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد والتنمية في القدس والتي أدت إلى تراجع كبير أدى إلى تحول القدس من مصدر قوة اقتصادية وخدماتية إلى مدينة بحاجة إلى مساعدات تنموية على الصعيد المؤسساتي وإنسانية على الصعيد السكاني.

3-2-1 ضعف البنية التحتية

لقد سعت إسرائيل عبر سياساتها إلى إضعاف المقومات الضرورية للاقتصاد الفلسطيني في القدس، فعلى سبيل المثال استولت سلطات الاحتلال حتى عام 2004 على أكثر من 80% من مصادر المياه، بل وجهت الإستراتيجية الزراعية الفلسطينية إلى زراعة محاصيل يقل استخدامها للمياه، مثل الخضروات والتوت الأرضي، والابتعاد عن زراعة الحمضيات سواء بالتبذيب أو بإتلاف الموجود منها، بجانب تزويد المزارعين بحبوب المحاصيل التي تخدم الصناعات الإسرائيلية، وانخفض حجم الأرضي المخصصة لزراعة القمح في القدس بحوالي 45%， وتراجعت أعداد الثروة الحيوانية حتى عام 2004 بحوالي 53%³⁰.

²⁹ نرمين السعدي 2005
³⁰ المصدر السابق.

3-2-2 إهال الاقتصاد الإسرائيلي مكان الاقتصاد الفلسطيني

لقد أدت سياسات الاحتلال الاقتصادية عبر العقود الأربع الماضية إلى تراجع في هوية الاقتصاد الفلسطيني في القدس لصالح الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، والتحول من مظاهر الاقتصاد المستقل إلى الاقتصاد التابع وإلى حد كبير المندمج في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشير الإحصاءات إلى انخفاض عدد المنشآت الصناعية الفلسطينية بحوالي 21%， وذلك لحساب الصناعات الإسرائيلية التي حلّت محل الصناعات المحلية، باعتبار أن القدس تدخل ضمن منطقة التنمية الصناعية. ولا يخفى أن الهدف الرئيس من جعل القدس منطقة تنموية، يكمن في تدعيم سياسات التوطين الإسرائيلي فيها عن طريق تقديم امتيازات وإعفاءات مالية لرجال الصناعة الإسرائيليين الذين سينقلون صناعتهم إليها.

3-2-3 تراجع المستوى المعيشي للسكان

كما أن الحصار الإسرائيلي المفروض على مدينة القدس أصاب مختلف قطاعاتها الاقتصادية، وانخفض الناتج المحلي والدخل القومي بشكل ملحوظ، في حين ارتفعت نسبة البطالة من 11% عام 1999 إلى 23% عام 2004 و حوالي 17% عام 2005 وفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزادت نسبة العائلات المقدسية المصنفة تحت خط الفقر من 16% إلى 28%. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن حساب الفقر في القدس يعتمد رسمياً وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على خط الفقر الوطني للأراضي الفلسطيني، وهذا الخط لا يأخذ بعين الاعتبار أن القدس (بحكم الأمر الواقع) من الناحية الاقتصادية جزء من الاقتصاد الإسرائيلي، ولو تم إعادة حساب نسبة الأسر الفقيرة وفقاً لخط الفقر الإسرائيلي لوجدنا أن معظم الأسر الفلسطينية في القدس فقيرة كما يظهر ذلك جدول (4).

إن انقطاع أبناء الشعب الفلسطيني عن مدينة القدس، وعدم تمكن الصناعات الوطنية من الدخول إليها، وطرح الصناعات الإسرائيلية كبديل عن المنتجات الوطنية، والتي تزيد أسعارها عن المنتجات الفلسطينية أدى إلى رفع تكلفة المشتريات للمستهلك المقدس و إلى تدنٍ كبير في القوة الشرائية. من ناحية أخرى أصيب القطاع السياحي المقدس بانتكasa كبيرة أثرت بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية الأخرى، كونها تعتمد عليه في توفير رأس المال المحرك لها. وتراجع قطاع السياحة نتيجة إغلاق الطرق والمعابر الخارجية وعزل القدس عن باقي المدن الفلسطينية.

جدول 4: نسبة الفقر في القدس باستخدام خط الفقر الإسرائيلي و الفلسطيني³¹

2006	2005	2004	
7,077	6,868	6,519	خط الفقر في إسرائيل بالشيكل الإسرائيلي لأسرة مرجعية (2 بالغين و 4 أطفال)
2,300	2,143	1,934	خط الفقر في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي لأسرة مرجعية (2 بالغين و 4 أطفال)
70.8	62.7	69.4	نسبة الأسر في محافظة القدس التي استهلاكها أقل من خط الفقر الإسرائيلي
87.2	82.1	82.7	نسبة الأسر في محافظة القدس التي دخلها أقل من خط الفقر الإسرائيلي
3.4	3.9	2.1	نسبة الأسر في محافظة القدس التي استهلاكها أقل من خط الفقر الفلسطيني
24.3	15.8	19.0	نسبة الأسر في محافظة القدس التي دخلها أقل من خط الفقر الفلسطيني

3-2-4 تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني

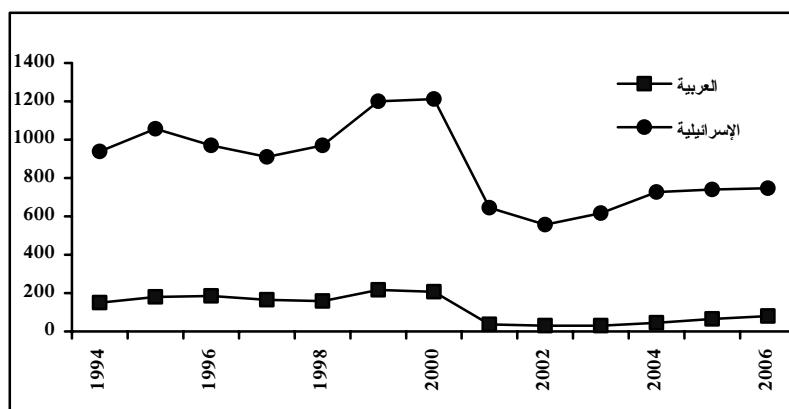
لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في القدس عبر العقود الأربع الماضية تراجعاً مستمراً في القدرة التنافسية بالمقارنة مع المنتجات الإسرائيلية وحتى المنتجات الفلسطينية التي يتم إنتاجها في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع معدلات الأسعار ومعدلات أجور العمالة في القدس بالمقارنة مع بقية الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل والتسويق نتيجة حصار القدس.

من ناحية أخرى، أدت السياسات الإسرائيلية إلى ضرب الخدمات النوعية التي يقدمها العرب في قطاع السياحة وتحجيم المنشآت الموجودة بالفعل، فقد توقف إنشاء الفنادق بعد الاحتلال تقريباً بينما غزت حركة إنشاء الفنادق الإسرائيلية، بما يعادل سبعة أضعاف نموها في الجانب الفلسطيني. الشكل (4) يبين معدل عدد النزلاء في الفنادق الإسرائيلية والفلسطينية في القدس خلال الفترة 1994-2006 حيث من الواضح رجحان الكفة لصالح الفنادق الإسرائيلية وتراجع دور الفنادق العربية.

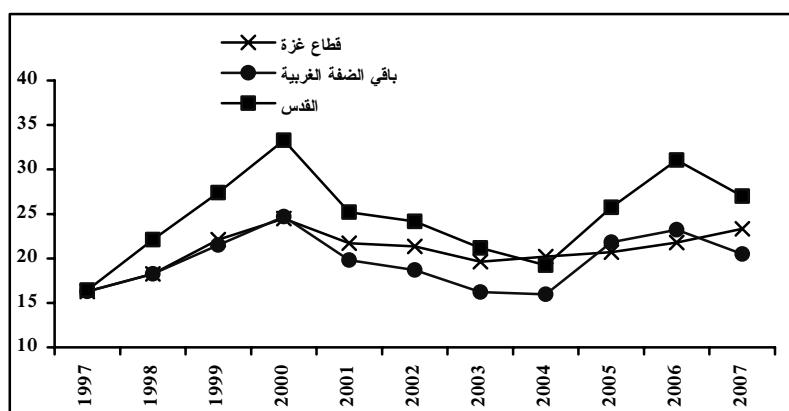
³¹ حساب مباشر من بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية. لقد تم استخدام خط الفقر الإسرائيلي لعام 2002 لأسرة المرجعية مكونة من بالغين وأربعة أطفال وبالبالغ 5,926 شيكل إسرائيلي وتم استخدام CPI لنقير خطوط الفقر للأعوام 2006-2004.

إن المتخصص للوضع الاقتصادي في القدس يلاحظ أن الاقتصاد المقدسي يتأرجح بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي من حيث السلوك ويتوجه مع الزمن للاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي مع الانسلاخ الترجمي عن الاقتصاد الفلسطيني. ويلاحظ على سبيل المثال ذلك في معدلات الأسعار كما يظهر الشكل (5) والشكل (6) حيث أن المعدل العام لأسعار المستهلك في القدس كانت دائماً أعلى من مثيلاتها في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكل 4: المعدل السنوي لعدد النزلاء في الفنادق العربية والإسرائيلية في القدس 1994-2006



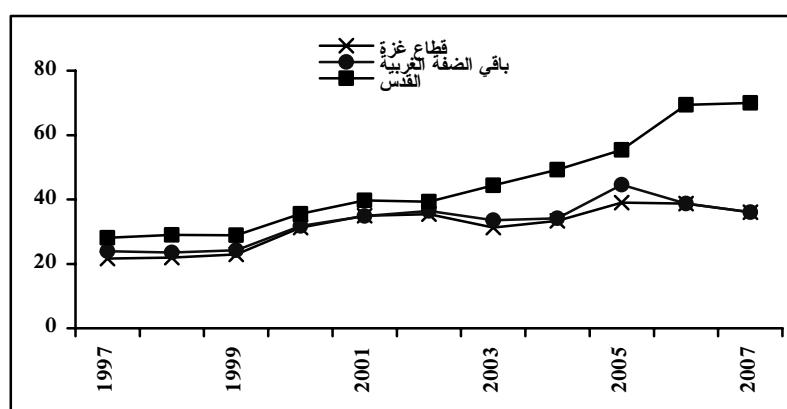
شكل 5: معدل سعر كيلو زيت الزيتون بالشيكل الإسرائيلي حسب المنطقة 1997-2007



فمثلاً على مدار العقد الماضي كان معدل سعر كيلو زيت الزيتون في باقي الضفة الغربية 21 شكيل مقابل 20 في قطاع غزة في حين بلغ في القدس 25 شيكلاً. كما بلغ معدل سعر اسطوانة الغاز للطبخ المنزلي (12 كيلو) في القدس حوالي 135% من سعرها في باقي الضفة الغربية و 141% من سعرها في قطاع غزة. كما أن معدل تغير (زيادة) الأسعار في قطاع غزة وبباقي الضفة الغربية أقل منه القدس، فلاحظ مثلاً إن إجمالي معدل التغير لبعض السلع الأساسية بلغ خلال الفترة 1997-2007 في قطاع غزة حوالي 55% وفي الضفة الغربية 43%，في حين بلغ هذا المعدل في القدس حوالي 65%. ويبين شكل (7) معدل التغير السنوي في الأسعار لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية خلال العقد الماضي (سنة الأساس = 1997)، حيث يبين هذا الشكل أن معدل الارتفاع في القدس أعلى من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة سواء من حيث القيمة وهي أسرع في الاتجاه نحو الزيادة.³²

شكل 6: معدل سعر اسطوانة غاز الطبخ بالشيكل الإسرائيلي

حسب المنطقة 2007-1997

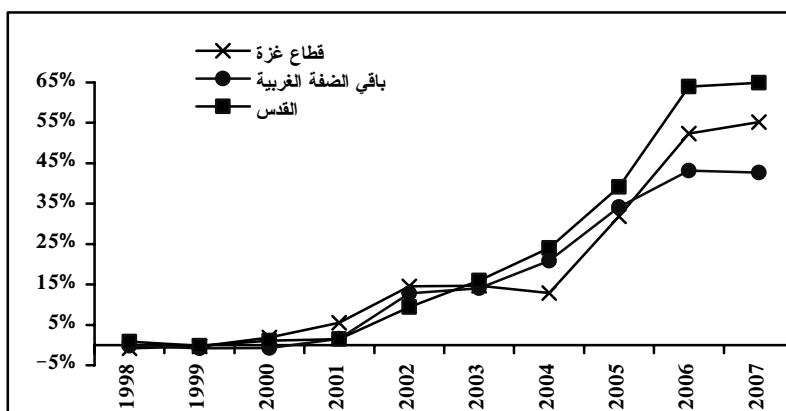


كما يلاحظ الباحث في اقتصاد القدس أيضاً أثر السياسات الإسرائيلية على السوق والتجارة، فقد تميزت القدس بفرض الضرائب، والرسوم الجمركية الباهظة، بجانب توافر عوامل المنافسة الشديدة بين المنتجات العربية ومثلاتها الإسرائيلية لدرجة أن الأسواق العربية أصبحت شبه

³² تشمل أسعار السكر والطحين والأرز والبنودرة والبطاطا والبنزين واسطوانة الغاز للاستخدام المنزلي والحليب الجاف وزيت الزيتون.

محجوزة للسلع الاستهلاكية الإسرائيلية. كما أدت السياسات الإسرائيلية في زيادة الضرائب ورفع كلفة الإنتاج مما أدى إلى إضعاف الجدوى الاقتصادية من العمل في المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية. كذلك استغلت سلطات الاحتلال الحصار المفروض على القدس لتحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة بفرضيغ المدينة المقدسة من مؤسساتها وأركانها الاقتصادية، من خلال التركيز على المداهمات الضريبية والحوجزات اليومية وزيادة نسبة الضرائب، وخاصة ضريبة "الأرنونا" وضريبة الدخل.

شكل 7: معدل التغير السنوي في الأسعار (سنة الأساس 1997)
لبعض المواد الأساسية



3-2-4 تراجع دور المؤسسات الفلسطينية في قطاع الخدمات

لقد تراجعت مكانة مؤسسات القدس في تقديم الخدمات الأساسية للجمهور الفلسطيني خلال السنوات العشرين الماضية بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تعرض قطاع النقل العام لانتكاسة جديدة مع الحصار المشدد على مدينة القدس منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بعد تعرسه لانتكاسته الأولى مع الانفراقة الأولى التي اندلعت عام 1987، حيث توقفت أربع شركات للنقل العام من أصل 13 شركة عن العمل تماماً، في حين أشارت إحدى دراسات الهيئة العامة للاستعلامات إلى انخفاض دخل الشركات الأخرى إلى أقل من 20% عن معدلها في الأيام السابقة.³³ كما تضررت الخدمات الصحية بشدة، فقد كان الفلسطينيون المقيمين على أطراف القدس يعتمدون

³³ رفيق أبو شمالة.

على الخدمات العلاجية والطبية التخصصية في المستشفيات الستة الرئيسية في القدس الشرقية بدءاً من طب العيون والأمراض الجلدية والأذن والحنجرة، والظامان والأعصاب، والقلب، وكذلك جراحات القلب والأعصاب وجرحات أعصاب الأطفال والغسيل الكلوي للأطفال والعلاج الكيميائي للأطفال وجرحات العيون وعلاج الحروق الشديدة، وزراعة الأعضاء، وانتهاءً بالتشخيصات المختلفة.

3-2-3 هجرة الأفراد والمؤسسات

على صعيد آخر ، أثرت السياسات الإسرائيلية في اتجاه وكمية التحرك السكاني (population mobility) حول القدس، حيث تشير نتائج مسح تهجير السكان الفلسطينيين بسبب جدار الضم والتلوّع وتبعاته في محافظة القدس والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2006 إلى أن نسبة الأفراد من محافظات القدس الذين غيروا مكان إقامتهم السابقة قد بلغت 33%， الواقع 30% من التجمعات السكانية داخل الجدار و83% من التجمعات السكانية خارج الجدار، حيث أن 54% من الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم السابقة كان لأول مرة بعد بناء الجدار (55% داخل الجدار و52% خارج الجدار)، وكان الجدار وتبعاته سبباً لتغيير مكان الإقامة السابقة لحوالي 17%. وبينت النتائج أيضاً أن 19% من الأسر في محافظة القدس قد غيرت مكان إقامتها السابقة الواقع 12% داخل الجدار و32% خارج الجدار، حيث انتقل 39% منها إلى تجمعات داخل الجدار. وكان الجدار وتبعاته سبب لتغيير مكان الإقامة السابقة لحوالي 35% من مجموع الأسر التي غيرت مكان إقامتها.

وأشارت النتائج أيضاً إلى أن نسبة الأفراد (16 سنة فأكثر) الذين فكروا سابقاً في تغيير مكان إقامتهم الحالي بسبب الجدار وتبعاته قد بلغت 52% (51% داخل الجدار و 53% خارج الجدار). كما بلغت نسبة الأفراد (16 سنة فأكثر) الذين يفكرون حالياً في تغيير مكان إقامتهم الحالي بسبب الجدار وتبعاته قد بلغت 64% (79% داخل الجدار و 58% خارج الجدار).

أما فيما يخص المؤسسات في القدس، فمنذ عام 1993 أخذت العديد من منها بالانتقال إلى رام الله. وبعد استكمال بناء الجدار، ازداد عدد هذه المؤسسات خصوصاً تلك التي كانت على أطراف مدينة القدس. ويبدو واضحاً أن اتفاق "أوسلو" كان أحد الدوافع الرئيسية التي استخدمتها إسرائيل في حظر عمل المؤسسات الفلسطينية، فيما سعت مؤسسات أخرى إلى الانتقال إلى رام الله مركز صناعة القرار الفلسطيني. وربما كان السبب في نزوح هذه المؤسسات (تم انتقال 25

مؤسسة من القدس إلى الضفة الغربية حتى عام 2006³⁴ هو انتشار الحواجز العسكرية قبل الإعلان عن اتفاق أوسلو بستة أشهر تقريباً حتى بات كل من يريد أن يدخل القدس بحاجة إلى تصريح وصولاً إلى انفجار الانفلاحة الثانية وإقامة الجدار الفاصل، الأمر الذي أدى إلى الحيلولة دون وصول معظم أعضاء هذه المؤسسات إلى مدينة القدس. لكن في نفس الوقت، يرى بعض المسؤولين في المؤسسات المقدسية أن هناك مساهمة غير مباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتسريع عملية نقل المقرات الرئيسية للمؤسسات إلى رام الله وإغلاق بعضها بسبب تراجع التخصيصات المالية لبعض المؤسسات مما دفعها إلى أن تغلق أبوابها. وهذا يعني أن المسئولية الأساسية لنفيذ القدس من مؤسساتها يعود لسياسة الاحتلال بفعل حواجزه، وسياسة بعض الممولين الغربيين وإغراءاتهم لعدد من المؤسسات والمراكز الأهلية لنقل مقراتها وعملها إلى مدن الضفة الغربية وبالذات إلى رام الله بحجة أن جزءاً منهم من الجمهور المستفيد متواجد في الضفة الغربية. بالإضافة إلى تراجع الاهتمام الرسمي الفلسطيني بضرورة بقاء المؤسسات الفلسطينية المرخصة في القدس³⁵.

4- الرؤية الفلسطينية لمقاومة المخطط الإسرائيلي وآليات تجسيدها

شكلت القدس عبر التاريخ ولا تزال بؤرة الصراع السياسي والديني في المنطقة، حيث يرتبط حاضر ومستقبل وضعها السياسي بنتائج الصراع وميزان القوى. وبالرغم من أن هناك عدداً من المقترنات حول كيانها، إلا أن الموقف العربي محدد في هذه النقطة، وهي أن القدس عربية، ولا يجب إلا أن تكون عربية. ومع ذلك يصعب كثيراً على أي باحث في شؤون القدس أن يفصل بين مسألة تهويدها التي لا يزال الإسرائيليون يصررون عليها، ومن أنها في الأصل عربية. وهذا يعني أنه حتى يمكن مناقشة وضع القدس الاقتصادي، سواء الحالي أو المستقبلي لابد أولاً من السيطرة على النزاع السياسي التاريخي حولها، حيث من الصعب تطوير مؤشرات اقتصادية خاصة بالقدس يمكن أن تبني عليها سياسات أو برامج اقتصادية محددة. وحتى وان توفر هكذا مؤشرات، فإن التنفيذ يصطدم بموضوع السيادة في التنفيذ سيماناً وأن اقتصاد أي مكان أو دولة لن يزدهر أو يستقر في ظل ظروف نزاعات سياسية وحروب. وعليه، لابد من فض الاشتباك حول القدس وسياراتها حتى يمكن دمجها ضمن الكيان الفلسطيني، وتدعم إمكاناتها الاقتصادية المختلفة.

³⁴ ربي عنباوي، 2006.

³⁵ وفقاً لتقرير أعدته ربي عنباوي 2006.

تطلق الرؤية الفلسطينية الرسمية في مقاومة السياسات الإسرائيلية من جملة من المواقف المبدئية التي ترتكز بشكل رئيسي على الأساس السياسي والقانوني المتعلق بالقدس والذي تجسّد في قرارات الأطر الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقمم العربية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والموقف العربي والفلسطيني من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد مررت المواقف العربية والفلسطينية بتغيرات كثيرة كان لها انعكاسات على آليات تجسيد الرؤية الفلسطينية على الأرض، حيث شهدت السنوات الأولى بعد احتلال القدس رفضاً قاطعاً لكل أشكال المشاركة أو التعاطي مع السلطات الإسرائيلية وسياساتها حتى على مستوى الخدمات الحياتية اليومية، بينما شهدت فترة ما بعد عام 1990 تحولات جوهرية في هذه المواقف نحو الواقعية السياسية وتجسيد الوجود الفلسطيني بشكل متدرج. لقد استندت فكرة مقاومة السياسات الإسرائيلية على الفهم القائم على أن القدس حالة صراعية، لذلك فإن الدور الفلسطيني يجب أن يكون في التصدي وعلى الأقل عرقلة وإعاقة تنفيذ المخططات الإسرائيلية والتقليل من مخاطرها. كذلك فإن الممارسات العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان والتعدي على قرارات الأمم المتحدة بخصوص القدس كلها أمور تطبع الإجراءات الإسرائيلية في المدينة، لذلك لا بد من مراقبتها وفضحها لكسب التأييد والتعاطف على المستوى الدولي. ولا شك أن مراقبة ورصد الواقع الديمغرافي في المدينة بأحيائها ومركزها ومحيطها وملحوظة التغيرات الحاصلة والتصرف وفقها أولاً بأول يعتبر ضرورة وطنية ذات أولوية قصوى إذا أردت لهذه المدينة أن تكون فعلاً عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

يدرك الفلسطينيون أن أصل الصراع على القدس سياسي، لذلك فإن معالجة هذه المسألة تأتي في سياق الحلول السياسية ونتيجة الصراع العربي الإسرائيلي على الأرض في فلسطين. كما يعي الفلسطينيون أن أهم مظاهر الصراع الحالي في القدس أساسها ديمغرافي، وبما أن الأرض والسيادة الفعلية هي إسرائيلية حالياً، فإن السلاح الإسرائيلي الأساسي في هذا الصراع هو التخطيط وتنفيذ المخططات، الأمر الذي لا يتمتع به الفلسطينيون كونهم لا يملكون قدرة تنفيذ المخططات، وبالتالي فإن السلاح الأساسي للفلسطينيين في هذه المرحلة هو كشف وفضح المخططات الإسرائيلية وإعاقة تنفيذها عن طريق توفير أكبر قدر من البيانات حول الانتهاكات للقانون الدولي والممارسة العنصرية من خلال بيانات واضحة ومتكلمة. كما يدرك الفلسطينيون أن القدس غير مرتبطة فقط بالوضع الراهن المعتمد على المخططات الإسرائيلية، بل أنها تراث تاريخي وديني سيكون له الأثر الفاصل في المستقبل، وبالتالي فإن إبراز بيانات مفصلة عن الواقع الدينية والأثرية وملكيات الأرضي والتطور التاريخي لأعداد السكان

وب ضمن ذلك الفترات ما قبل عام 1948، هي ضرورة ستخدم كل الأغراض لتأكيد المطالبة في الحقوق والسيادة الفلسطينية على المدينة.

٤-١ محددات الرؤية الفلسطينية

بينما انطلقت الرؤية الرسمية الفلسطينية من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القدس، إلا أن هناك عدداً من العوامل الموضوعية والذاتية شكّلت المحددات الأساسية للرؤية الفلسطينية وأساليب تجسيدها. فالسيادة على القدس هي للجانب الإسرائيلي، وبالتالي فإن قوى الفعل الأساسية إسرائيلية مما جعل الدور الفلسطيني في خندق رفات الفعل أكثر منه المبادر بشأن الأوضاع العامة في القدس. كما أن الموقف العربي اتسم بالموقف الداعم بشكل عام والمنافس في بعض الأحيان كما هو الحال في التناقض الفلسطيني الأردني على الأوقاف الإسلامية في القدس، والدور الأردني السياسي في بعض الأحيان بشأن القدس حالة خاصة. العنصر الثالث هو الموقف الدولي، حيث تأثرت الرؤية الفلسطينية بشكل كبير في الموقف الدولي من القدس من حيث اعتبارها عاصمة دينية أو عاصمة لدولتين أو عاصمة للدولة الفلسطينية أو عاصمة ممكنة لإسرائيل. وأخيراً كانت القدرات المالية المتاحة وقدرات البناء المؤسسي على التنفيذ أحد العوامل الأساسية في الرؤية وآليات تجسيدها. لذلك فقد شكلت الرؤية الفلسطينية وتطورت كنتيجة لتفاعل مجمل هذه العوامل مع بعضها البعض ومع المواقف المبدئية من القدس من الناحية السياسية والتاريخية والدينية.

٤-٢ آليات تجسيد الرؤية الفلسطينية

إن الباحث في آليات تجسيد الرؤية الفلسطينية لمقاومة السياسات الإسرائيلية يلاحظ أن هناك ثلاثة أدوات أو آليات استخدمتها المؤسسة الرسمية الفلسطينية في خلق حالة مقاومة للمشروع الإسرائيلي في القدس، وهذه الأدوات تستند إلى رؤى سياسية ووطنية ودينية، بعضها يحمل طابع العمل المؤسسي الرسمي وبعضها يتميز بالجهد الشعبي والجماهيري. وفيما يلي تفصيلاً لهذه الآليات.

٤-٢-١ دعم البناء المؤسسي

أولت منظمة التحرير الفلسطينية قضية القدس أهمية خاصة، حيث تمكنت منذ احتلال القدس إنشاء ورعاية عدد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية للإحلال مكان المؤسسة الرسمية التي انهارت بعد احتلال الجزء الشرقي من القدس. وقد شمل ذلك تقديم الدعم المالي والسياسي

والإشراف المباشر في بعض الأحيان على عمل هذه المؤسسات وتوجيه برامجها وفقاً للرؤية الرسمية الفلسطينية بشأن الصراع في القدس، حيث يمكن تقسيم المؤسسات الفلسطينية في القدس قبل عام 1993 إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول المؤسسات النقابية والاتحادات والروابط المهنية الوطنية، القسم الثاني المؤسسات الإعلامية والأهلية، والقسم الثالث يضم المؤسسات الخدمية والجمعيات التي تقدم خدمات طبية وإنسانية. هذه المؤسسات كانت تعمل بشكل طبيعي وتحصل على تراخيص من السلطات الإسرائيلية تمكناً من العمل في القدس الشرقية، مثل النقابات والاتحادات والروابط الوطنية مثل اتحاد الكتاب (رابطة الصحفيين، رابطة الفنانين التشكيليين، مجمع النقابات) (الأطباء والمهندسين والعمال وتشكيلات المرأة واتحاداتها) كانت تحصل على تراخيص إسرائيلية تسمى (جمعية عثمانية) والتي بموجبها تعمل الاتحادات والنقابات بشكل طبيعي وقانوني، أما القسم الثاني من المؤسسات كالإعلامية والأهلية فكانت تحصل على تراخيص مثل صحيفتي "الفجر" و"الشعب" ومجلتي العودة والبادر السياسي، ولا يجوز وفقاً لقانون الإسرائيلي إلغاء هذه التصاريح دون أسباب مقنعة.³⁶ أما النوع الثالث فهي مؤسسات تعمل في قطاعات الخدمات الطبية والصحية والنفسية وهي تحصل على تراخيص كاملة للعمل باعتبارها مراكز خدمات جمهور.

ولكن يلاحظ غياب رؤية بعيدة المدى للتعامل مع محاولات الضم والاقتطاع للقدس، حيث بدأ الفلسطينيون قبل عدة سنوات فقط الحديث عن تهويد القدس، إذ يلاحظ أن الشعارات هي البديل عن الرؤية السياسية الواضحة. وبينما على المؤسسات الأهلية تقديم عمل اجتماعي وليس دور سياسي، إلا أن الناس بدأت تنتقد نقصيرها بالجانب السياسي، وتفترض منها أن تنشط في هذا المجال وذلك نتيجة لغياب الدولة وضعف الأحزاب والنقابات. ولكن يرى بعض الباحثين والمسؤولين في المؤسسات الفلسطينية في القدس أن هناك تشتبث في البرامج، وتنفيذ بعض المؤسسات لبرامج مرتبطة بأجندة خارجية، إضافة إلى اتسام بعض المشاريع بالطبع القصير المدى، واعتماد الكثير منها على ردود الأفعال دون أن تأخذ الواقع بنظرية شاملة.³⁷

ويلاحظ البعض أيضاً أن هناك تراجع في اهتمام السلطة الوطنية والتنظيمات الفلسطينية بقضية القدس في ظل سياسة إسرائيلية منهجية لتهويدها وطمس معالمها الفلسطينية العربية. وبينما

³⁶ من وجهة النظر الإسرائيلية.

³⁷ نتائج ورشة عمل بعنوان نحو دعم مؤسسات القدس: الواقع والآفاق -نظمها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت بالتعاون مع مؤسسة الملتقى الفكري العربي وأئلاف المؤسسات المقدسية لحقوق الإنسان.

يخصص الجانب الإسرائيلي مبالغ طائلة لتمويل مؤسسات مقدسية، بغرض سلخها عن انتماها الفلسطيني من ناحية، وضمان اقتصارها على جوانب خدمانية بعيداً عن أية أجندات سياسية وطنية، لم تقدم المؤسسة الرسمية الفلسطينية جهوداً مضادة توازي ذلك في هذا المجال. ويلاحظ أن هناك حاجة لإعادة التقة ما بين المواطن والمؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس من خلال التركيز على قضيائهما الملحة وتنفيذ هذه القضايا وفق رؤية وإستراتيجية وطنية.

4-2-2 استهانة الشعور الوطني والديني

نظرأً للمكانة الهمامة التي احتلتها القدس في الفكر الفلسطيني على المستوى الشعبي الرسمي من الناحية الدينية والوطنية، فقد شكل استهانة الشعور الديني والوطني أحد أهم أشكال الدفاع عن القدس خصوصاً لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها. لقد نجحت القوى الوطنية والإسلامية على مدار السنوات الماضية من المحافظة على درجة استهانة عالية للشعور الديني والوطني للدفاع عن القدس، حيث شكل العمل في مدينة القدس ومن أجلها للكثير من الفلسطينيين واجباً دينياً ووطنياً ممزوجاً بروح التحدى للاحتلال ومخططاته، حيث ظهر ذلك جلياً في كل المعارك الرئيسية التي شهدتها القدس خلال السنوات الأربعين الماضية بدءاً من معركة إحراق المسجد الأقصى ومروراً بإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس، لا سيما المعركة الشعبية التي خاضها الفلسطينيون ضد إغلاق بيت الشرق الذي يجسد الهوية الوطنية الفلسطينية في القدس، وانتهاءً بانتفاضة الأقصى التي اندلعت بسبب زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (Ariel Sharon) عندما كان زعيماً للمعارضة للحرم القدس الشريف. ويلاحظ الباحث المنتفع للتحركات الشعبية ومستوى تجاوب المواطنين لدى استهانة شعورهم الديني والوطني للدفاع عن القدس أن مستوى الاندفاع للدفاع عن المؤسسات في القدس لم يتراجع عبر الزمن كما كانت تقول الكثير من السياسات الإسرائيلية، وإن الفلسطينيين نجحوا في نقل مكانة القدس في الفكر والواعز الوطني والديني من جيل إلى آخر، ولكن بالمقابل يلاحظ بأن هذه التحركات الشعبية والحماس الجماهيري لم يكن في الغالب منظماً ولم يتم استثماره بشكل متراكم عبر السنين في معركة الدفاع عن القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية إذ لم يتجسد هذا التحرك الشعبي في إنجازات محددة على الأرض.

4-2-3 حشد الدعم الدولي للضغط على إسرائيل

شكلت مسألة حشد الدعم الدولي للضغط على إسرائيل الركن الثالث في آليات مقاومة الفلسطينيين للمخططات الإسرائيلية في القدس، حيث أولت المؤسسة الرسمية والأهلية الفلسطينية لهذه المسألة أهمية خاصة في ضوء الفهم المبني على أن هناك واقعاً يشير إلى أن

السيادة وإرادة الفعل في القدس لصالح إسرائيل، لذلك فإن الدور الفلسطيني يجب أن يكون في التصدي وعلى الأقل عرقلة وإعاقة تنفيذ المخططات الإسرائيلية والتقليل من مخاطرها، لا سيما وأن معظم الممارسات الإسرائيلية تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان وتعدي على قرارات الأمم المتحدة بخصوص القدس، لذلك لا بد من مراقبتها وفضحها لكسب التأييد والتعاطف على المستوى الدولي. لذلك سعت منظمة التحرير القوى والمؤسسات الوطنية إلى تجنيد معسكر مساند للقضية العربية في القدس سواء من خلال معسكر السلام الإسرائيلي أو من خلال القوى المحبة للسلام في العالم والمؤسسات المساندة لحقوق الشعب الفلسطيني. وكان محور هذه الآلية هو محاولة تعرية السياسات الإسرائيلية من الناحية القانونية والأخلاقية، لا سيما في القضايا التي تمس الحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني.

4-3 تقييم آليات تجسيد الرؤية الفلسطينية

لقد اتسم الصراع في القدس بعدم التوازن في القوى والقدرات المالية والمهنية والعسكرية، إنه صراع بين إرادة فعل معززة بقوة ومصادر مالية ضخمة وبين محاولات للصمود ضمن إمكانات متواضعة. كما أنه صراع بين قوة منظمة على شكل دولة ومؤسسات قوية وبين شعب أعزل لديه محاولات بدائية لبناء واقع مؤسستي لدعم الصمود. لقد اتسم الجهد الفلسطيني بشكل عام بالإخلاص والصدق من ناحية ولكن بعدم التناسق وضعف التنظيم والبناء المؤسسي وقلة الدعم المباشر للصمود وعدم المبادرة من ناحية أخرى. كما لم يواكب الخطط الفلسطينية لمقاومة خطط الاحتلال وتتجسد الرؤية الفلسطينية توفير البديل المقنعة من الناحية المادية، بل الاعتماد بشكل أساسي في دعم المواطنين على استهانة الواقع الديني والوطني. من ناحية أخرى، يرى بعض الباحثين أن الصراع الفلسطيني الأردني على إدارة المقدسات في القدس أضعف الجبهة المقاومة للاحتلال وسياساته.

5- دور فلسطيني الشتات في تطور الاقتصاد المقدسي

هناك جدل بشأن دور الفلسطينيين في الخارج كمؤسسات وجاليات وأفراد في معركة التحرير ودعم الصمود الفلسطيني، لا سيما في القدس في مواجهة السياسات الإسرائيلية وبناء الدولة الفلسطينية. ولا بد من دراسة موضوع الفلسطينيين بالخارج بشكل عميق وموضوعي قبل الاستنتاج بشأن تقييم دورهم في الماضي وإمكانيات الاستفادة منه مستقبلاً.

5-1 تحليل الواقع الفلسطيني في الخارج

من أجل تقييم دور فلسطيني الشتات وإمكانيات استثماره في دعم الاقتصاد الفلسطيني لا سيما في القدس، لا بد من مقدمة نظرية تستند إلى مبادئ الاقتصاد السياسي ونظريات علم الاجتماع تتيح لنا إمكانيات معالجة المسألة في السياق الاجتماعي والسلوكي للمهاجرين بشكل عام، حيث هناك حاجة لتقدير الشبكات الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين المقيمين في الخارج كوحدة تحليلية ودورها في دعم صمود القدس في إطار موضوع الهوية الاقتصادية الأثنية، والسلوك القومي للمهاجرين ما بين بلد الأصل وبلد الإقامة، وإشكالية العلاقة بين الشتات والمركز. كما أن هناك حاجة لدراسة الإطار الذي يربط قوى الفعل والتاثير لدى الفلسطينيين من خلال تناول العلاقة بين الشتات والمركز عبر ثلاثة أبعاد الأول بشأن العلاقة الاجتماعية بين جاليات الشتات والمركز (القدس) و(منظمة التحرير الفلسطينية) في تكوين مركز تقل لربط الشتات بعضه مع بعض. والثاني بشأن العلاقة الاقتصادية ضمن الجاليات الفلسطينية، وبينها وبين القدس، والثالث حول العلاقة بين الشتات والقدس، وإمكانية العودة الفعلية والعودة الافتراضية من خلال ربط العلماء والخبراء ورجال الأعمال المغتربين الفلسطينيين مع القدس من خلال شبكات محددة على سبيل المثال.

تشير أدبيات علم الاجتماع بشأن السلوك الاجتماعي للمهاجرين والمغتربين إلى رؤى مختلفة بشأن تقسيم تطور العلاقة بين بلد الإقامة والبلد الأصلي، فهناك من يحاول رؤية المهاجر على أنه عنصر مفترض، إما أن يسير في إطار صيورة الانصهار والتآلف الثقافي في بلد الهجرة، مقابل أن يقوم المجتمع المستقبل بالتسامح مع المهاجر في بعض الخصوصيات في المجال الخاص وبعض الأحيان في المجال العام، أو أن يعيش حياة اغترابية ضمن أثنية معينة. من ناحية أخرى هناك اتجاه التعددية الثقافية الذي تتبناه كثير من الدراسات باعتبارها صفة مميزة للحفاظ على التنوع الثقافي في ظل العلاقات غير المتكافئة بين ثقافة الأقليات وثقافة الأكثريّة. كذلك فإن منظور عبر القومية الذي يتعلق بقدرة المهاجر على المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين المرسل والمستقبل. بينما يتعلق المنظور الرابع بمفهوم الشتات أي تعرّض شعب خارج حدود بلاده اقتلاعاً أو بشكل طوعي.

ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية، من المفيد النظر إلى الفلسطينيين بالخارج على أنهم كتلة بشرية غير متجانسة يمكن تصنيفها في فئات جزئية أكثر تجانساً من حيث الوضع القانوني وسبب الهجرة. فمن حيث الوضع القانوني هناك ثلاث فئات هي فلسطينيو الشتات، وفلسطينيو الترانزيت، والمهاجرون الاقتصاديون. أما من حيث سبب الهجرة، فهناك أيضاً ثلاث فئات هي

فلسطينيو الشتات وهم جزء من الشعب الفلسطيني المنفي الذين اندمجوا في بلد الإقامة والذين لهم وضع قانوني بواسطة جنسية أو إقامة دائمة كما في الأردن والولايات المتحدة وبعض دول أمريكا الجنوبية. ثم فلسطينيو الترازيت وهم الذين لهم وضع قانوني مؤقت وينتظرون العودة إلى منتهم وقرابهم التي ولدوا فيها أو على الأقل إلى كيان وطني فلسطيني كما هو الحال في الوجود الفلسطيني في دول الخليج العربي، ثم المنصهرون الذين ذابوا في المجتمع المستقبل بسبب طول فترة الهجرة والظروف التي عاشوها في بلاد المهاجر كما هو الحال في بعض الدول الإسكندنافية وبعض دول أمريكا الجنوبية.

من ناحية أخرى، وقبل تشخص الدور الممكّن أن يلعبه الفلسطينيون في الخارج في دعم صمود القدس، لا بد من النظر في البيئة السياسية والاقتصادية المحيطة بها، حيث يرى بعض الباحثين بروز توجهات جديدة في الفكر السياسي الإسرائيلي والعربي بعد اتفاقية أوسلو واقتراح مرحلة النقاش حول الحل النهائي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. فقد برزت ثلاثة قضايا في الفكر الإسرائيلي الأولى أن الحراك الجغرافي في عصر العولمة تجاوز حدود الدولة الوطنية والقومية بحيث لم يعد هناك أي معنى للوطن أو للجنسية. والثانية أن الإبقاء على المخيمات الفلسطينية هو قرار سياسي لابتزاز إسرائيل، والثالثة أن هناك إمكانية لديمقراطية قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية لحالات فردية تدرس كل واحدة على حده. بالمقابل فإن هناك أيضاً خلل في الفكر العربي والفلسطيني من زاويتين الأولى هي طرح قضية اللاجئين ضمن ثنائية ضيق، العودة أو التوطين. والثانية تتمثل في الربط ربطاً عضوياً بين قضية اللاجئين وبين وجودهم في المخيمات.³⁸ إن تفاعل هذه المنطقات معاً أدى إلى محصلة مفادها إضعاف ميزان القوى في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني (العربي) على القدس وهويتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فالإسرائيليون أصبحوا أكثر شدداً في إعطاء الفلسطينيين أي دور في القدس وأصبحوا أكثر إصراراً على تهويد المدينة بسبب أن اللحظة التاريخية مواتية لذلك، في حين بقي العرب على ذات المواقف المبدئية المفتقرة للآليات أو التحرك في أي اتجاه، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى تراجع إمكانيات استثمار دور فلسطيني الشتات في دعم القدس وإعادة الأولويات لمقاومة السياسات الإسرائيلية فيها.

5-2 دور فلسطيني الشتات

يعترض دور الشتات في إعادة التنمية في فلسطين عدد من العقبات أهمها افتقار الشتات إلى أطر مؤسساتية ثابتة وتبعثر مجتمعات الشتات وافتقارها إلى التنظيم وضعف تفتها بالسلطة

³⁸ ساري حنفي 2001

الوطنية الفلسطينية، وهناك حاجة لصياغة برامج واضحة لنقل الخبرة من الخارج إلى الداخل الفلسطيني مع بلورة آليات تنسيق في هذا المجال. لقد توصل بعض الباحثين إلى استنتاج مفاده أن هناك ضعف في المبادرة من قبل رجال الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني في الشتات والبؤر التركيزية الاقتصادية في مجالات التجارة والخدمات والصناعة والبناء من خلال تفحص النشاطات الاقتصادية لأكثر من 600 رجل أعمال فلسطيني منتشر في التجمعات الكبيرة في أنحاء العالم، وكذلك الشبكات الاقتصادية، وأهميتها قبل النكبة والنكسة، والدور الذي لعبه كل من الرحيل والاقتلاع في تمزيقها وإعادة هيكلتها وانتشارها في المناطق المجاورة لفلسطين وخاصة في سوريا والأردن ومصر.

ويرى بعض المسؤولين الفلسطينيين أن دور الشتات الفلسطيني يمكن أن يكون اقتصادياً وسياسياً من خلال التركيز في نشاطاتهم الذاتية وفي حشد مواقف قوى الضغط في البلاد التي يقيمون فيها لكي تحول سياسة العون المقدم للفلسطينيين من محاولة تخفيف وطأة الاحتلال، إلى تعزيز القدرات البشرية والتشديد على عدة مرتکزات أهمها التأكيد على أهمية ترافق العون المادي للشعب الفلسطيني بجهد سياسي دولي جاد يمكن المجتمع الدولي من الاضطلاع بمسؤولياته وتنفيذ التزاماته تجاه الشعب الفلسطيني والتأكيد على أهمية قيام المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ووقف العدوان والمجازر الإسرائيلية. كما أن هناك أهمية للالتزام العربي بتنفيذ القرارات الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني وكيانه السياسي، والالتزام العربي بالأهداف والأولويات التنموية الفلسطينية، والاهتمام بتطوير التعاون الانتاجي والاستثماري والتجاري الفلسطيني – العربي من خلال تحفيز الطلب العربي وتنمية الواردات العربية من السلع والخدمات الفلسطينية المنتشرة.

ولكن بالمقابل يرى بعض الفاعلين في العمل الاقتصادي الفلسطيني والعربي في الخارج أن هناك حاجة لاستثمار أفضل لمواقف ودعم الفلسطينيين في الخارج من خلال قيام الداخل الفلسطيني بما هو مطلوب منه لا سيما تطوير القدرات الذاتية للفلسطينيين في الداخل، وطرح الإشكالية التي تولدها عملية إعادة البناء في فلسطين للنقاش العام فالإسرائيليون يهدمون والفلسطينيون يبنون ثم يهدم الإسرائيليون وبيني الفلسطينيون من جديد، وهذا يطرح مسألة الجدوى الاقتصادية والسياسية. ويرى البعض إلى أن جزءاً من الأموال هدرت في فلسطين لأنها استخدمت بحسب إرادة المانحين، فيما يجب صرفها وفق الأولويات الفلسطينية. ويؤكد البعض على أهمية الشراكة بين المجتمع المدني العربي والفلسطيني ودور المجتمع المدني

الفلسطيني في التأثير على صانعي القرار لوضع القوانين وازالة الحواجز أمام حرية حركة منظمات المجتمع المدني وتوفير المساعدات الحياتية للشعب الفلسطيني في مجال الصحة والتعليم والبطالة والزراعة والبيئة والتكنولوجيا. بالإضافة إلى تعاون القطاع الخاص مع الدولة في عملية إعادة البناء في فلسطين، حيث أن الكثير من المبادرات تتم بدون تسيير بين القطاع المدني والحكومة الوطنية. لذلك هناك حاجة لتعزيز التنسيق والتشاور بين القطاع الأهلي والدولة، وصولاً إلى شراكة تتحدد فيها الأدوار بما يخدم عملية التنمية. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من الجدل يتناول مسألة أنه بدون حرية وإصلاح وشفافية لن يحصل تقدم في القضية الفلسطينية، وبالمقابل لن تتحقق الحرية ولا الشفافية قبل إزالة الاحتلال.

ويلاحظ باحثون آخرون ومن فيهم حنفي (2001) أن هناك إمكانية لمساهمة الشتات في بناء الكيان الفلسطيني عبر العودة الافتراضية من خلال وسائل الاتصال الحديثة نظراً لصعوبة العودة الفعلية مرتکزین في استنتاجهم هذا على تجربتين الأولى أسسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهو برنامج نقل المعرفة عبر المغتربين المسمى بـ TOKTEN، والثانية تجربة أأسستها السلطة الوطنية الفلسطينية على شكل شبكة إنترنتية لربط العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين مع الداخل والاستفادة من كفاءتهم (Palestine Scientists and Technologists Abroad)، وتسمى باليستا (PALESTA)، بالإضافة إلى مشروع عبر الحدود (Across Border) وهو مشروع إنترنت يهدف إلى التعريف بالمخيمات الفلسطينية وربط بعضها بعض.

5- دور مهاجري الترانزيت

يرى بعض الباحثين أن دور مهاجري الترانزيت يتوجب أن يتم استغلاله في الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة المدى أكثر منه في الاستراتيجيات البعيدة المدى، وذلك لأن أوضاعهم عرضة للتغير والتبدل تبعاً لظروف السياسة والاقتصادية في البلاد التي يعيشون فيها. فعلى سبيل المثال تأثر الوجود الفلسطيني في الخليج العربي، والذي يعود لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية اتسمت بتجاوز الأعراق والإذلالات الأثنية ضمن بؤر تركيزية اقتصادية متنافسة في عدد من المجالات، بشكل كبير بالتطورات السياسية وحرب الخليج الأولى والثانية وبداية التراجع الاقتصادي في المنطقة وإلغاء عقود الكثير من الفلسطينيين وخروج ما يزيد عن 300 ألف فلسطيني من الكويت ومنطقة الخليج³⁹. لذلك فإن الاستفادة من هذه الفئة من الفلسطينيين

³⁹. سري حنفي، 2001.

في دعم القدس تكون في المشاريع والخطط القصيرة والمتوسطة المدى وتركيز الدعم نحو الجمهور الفلسطيني بشكل مباشر أكثر منه بناء استراتيجيات وتنظيم مؤسساتي بعيد المدى. لقد تم الاستفادة بشكل كبير خلال السنوات الماضية من دعم هذه الفئة من الفلسطينيين في الخارج في الدعم المباشر الذي كان يقدم من مخصصاتهم المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى دعمهم المباشر لجزء من الشعب الفلسطيني من خلال التحويلات المالية لأقاربهم المقيمين في الوطن.

4-5 دور المهاجرين المنصهرين

هناك أيضاً أهمية لتناول اقتصاد الجاليات الفلسطينية في أوروبا، والتي تتكون من طلاب قرروا البقاء بعد انتهاء دراستهم في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وأسبانيا، ومن آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا من لبنان إلى الدول الاسكندنافية، ولم تكن لديهم أية كفاءات علمية أو مهنية، وانعكاس طبيعة البنى الاجتماعية للجاليات الفلسطينية وطبيعة اقتصاد المجتمع المستقبل وكذلك دراسة الشبكات الاجتماعية والاقتصادية لوضع بعض الأفكار حول إمكانية عودة جزء من الشتات إلى الأراضي الفلسطينية في ظل عملية التسوية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي لهذه الأرضي. كما أن اقتصاد رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل، في مجالات تجارة الجملة والمفرق والمواد الغذائية والأثاث والأدوات المنزلية والسياحة ومواد البناء، ومدى استقلالية أو تبعية الإقتصادات الفلسطينية في إسرائيل، لإقتصادات الأغلبية اليهودية الإسرائيلية، وهل يمكن اعتبار الاقتصاد الفلسطيني حلقة من حلقات الاقتصاد الإسرائيلي، في الوقت الذي يطرح فيه خطاب الكثير من رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل موضوعية الاستقلالية، مبررين بذلك موقفهم المؤيد للتطبيع الاقتصادي بين الاقتصاد العربي في إسرائيل والإقتصادات العربية الأخرى. ولكن يتوجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار أن رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل لا يشكلون مجموعة منظمة، وإنما مجموعات متفرقة تحكم مواقفهم اعتبارات اقتصادية وسياسية ووطنية مختلفة. ولكن بالرغم من ذلك، هناك إمكانية لاستثمار جهود الفلسطينيين المنصهرين في المجتمعات الأوروبية والفلسطينيين المقيمين في إسرائيل بشكل أفضل، حيث أن لدى الفئة من الفلسطينيين إمكانيات كبيرة للعب دور سياسي أو لا اقتصادي ثانياً على المدى البعيد من خلال الضغط وحشد المواقف السياسية والاقتصادية لصالح القضية الفلسطينية فيما لو توفر إطار مؤسسي منظم وقوى. فعلى سبيل المثال تعتبر لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية

(أيباك AIPAC) من أكثر المنظمات الصهيونية فعالية في ساحة السياسة الخارجية الأمريكية. وهذه اللجنة تشكل إطاراً قوياً ومنظماً وذا نفوذ في الساحة الأمريكية، بينما لم يقم الوجود الفلسطيني والعربي عموماً بأي جهد مواز في تنظيم مؤسسات وأطر منظمة وقوية يمكن أن تقوم بدور فاعل تجاه الوطن العربي عموماً وفلسطين والقدس على وجه الخصوص.

6- نظرة مستقبلية لتعزيز الصمود في القدس

من البديهي أن تتم الإشارة إلى أنه يصعب تطبيق أية إستراتيجية اقتصادية لتحقيق التنمية دون الوصول إلى حل سياسي يرضي كل الأطراف المعنية ويقره المجتمع الدولي، لأن هذا من شأنه التخلص من عوامل عدم الاستقرار وانخفاض نسب المخاطرة التي تتسبب في تراجع رجال الأعمال عن إنشاء مشروعات في المنطقة. بيد أن هناك حاجة لنظرية واقعية عند البحث في أي إستراتيجية للتنمية في القدس، حيث لا يوجد فهم مشترك ولا هدف ورؤى مشتركة بشأن طبيعة العلاقة الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل، ويزداد التباعد بالمواقف عند موضوع القدس التي تتشكل حالة صراعية. إن الباحث في السياسة الإسرائيلية يلاحظ أن هناك نزعة متزايدة برزت خلال العقد الماضي لدى السلطات الإسرائيلية لفرض حلول أحادية بعيدة عن الاتفاques التي قد أنجزت مع الجانب الفلسطيني. ويرى بعض الباحثين أن خطوة الفصل التي تبنته الحكومات الإسرائيلية تسعى لإيجاد بديل عن النظام الاقتصادي المتفق عليه بدون التقدم في الإجراءات والتدابير الدائمة كما نصت عليها الاتفاques. وأن الفصل يؤسس لوضع نهائي للأمور الاقتصادية فإن إسرائيل تسعى لإيجاد ارتباط اقتصادي متدرج بين المناطق الفلسطينية، تترواح بين الانفصال في قطاع غزة والتباعدة الاقتصادية في باقي الضفة الغربية والدمج الشامل والكامل في القدس. إن الفصل الجغرافي بحكم الأمر الواقع بين قطاع غزة وبباقي الضفة الغربية يحتم إيجاد وسيلة تواصل لضمان إنشاء نظام اقتصادي موحد، ولذلك فإن محاولات إسرائيل للفصل الجغرافي بين القدس ومحيطها الفلسطيني في الضفة الغربية يؤسس لفصل اقتصادي بين القدس وبباقي الضفة الغربية. ولكن على الجانب الفلسطيني، يمثل الفصل السياسي والتعاون الاقتصادي حجر الزاوية في فهم العلاقة المستقبلية بين فلسطين وإسرائيل، لذلك فإن مفتاح العمل في هذا المجال هو تسليط الجهود باتجاه دعم استقلال الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي رغم ما يمثله ذلك من صعوبات خاصة وأن الاحتلال طوال سنواته عمل على جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي.

ويتفق معظم الباحثين على أنه لا يمكن للاستراتيجية الاقتصادية والتنموية الفلسطينية في المستقبل أن تستمر في الاعتماد المفرط على تصدير القوى العاملة وتحويلات الدخل المتأنى من العمل في إسرائيل، إذ أن ذلك يلحق ضرراً بالإنتاج وال الصادرات الفلسطينية بسبب تزايد الضغط على الأجور والأسعار المحلية بفعل ارتفاع مستويات الأجور في إسرائيل. ففي أحسن الأحوال التي ربما تتجاوز توقعات الاقتصاديين الفلسطينيين، فإن الوضع الاقتصادي والتنموي الفلسطيني سيستند إلى مجموعة إجراءات مثل إقامة منطقة تجارة حرة تتماشى مع بروتوكولات منظمة التجارة العالمية تدبر بموجبها كل من فلسطين وإسرائيل سياسة جمارك مستقلة لا تفرض رسوماً على السلع التي يكون من شأنها الطرف الآخر (ربما مع بعض الاستثناءات)، وتأسيس ممرات حدودية معينة لتقلبات العمل بشكل غير متقطع وغير مرتبطة بالملف الأمني، ورفع القيود المفروضة على بروتوكول باريس الذي يمنع الفلسطينيين من إصدار عملة خاصة بفلسطين. ولكن كل ذلك لا يؤسس لوضع تنموي واقتصادي في القدس يرسم على المدى البعيد علاقة القدس واقتصادها بفلسطين. لذلك فإن أي معالجة للوضع الاقتصادي والتنموي للقدس يتوجب أن تطلق من رؤية وفهم مبدئي للعلاقة بين القدس وباقى الضفة الغربية، ولكن لا تهمل الواقع المعاش فيها. لذلك بينما يعالج وضع القدس على المدى البعيد بأدوات سياسية، فإن المعالجة التنموية والاقتصادية يتوجب أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن والاحتياجات على المدى البعيد والمتوسط والقصير، بالإضافة إلى خصوصيات الواقع الراهن في القدس في تطبيق أية إستراتيجية تنمية.

على المدى القصير، يتوجب النظر إلى الاحتياجات اليومية للمواطنين في القدس، فعلى سبيل المثال بينت نتائج مسح تهجير السكان الفلسطينيين بسبب جدار الضم والتلوّع وتبنته في محافظة القدس أن 87% من الأفراد 16 سنة فأكثر في محافظة القدس يعتقدون أن توفر خدمات مناسبة تشكل المتطلبات الرئيسية لصمودهم وبقائهم في أماكن إقامتهم، ويعتقد 85% منهم أن توفر بنية تحتية يشكل متطلباً مهماً لصمودهم وبقائهم في أماكن إقامتهم، كما أن 77% منهم يعتقدون أن توفر الضمان الاجتماعي متطلباً لصمودهم وبقائهم في أماكن إقامتهم، فيما أفاد 73% بأن توفر فرص عمل بدخل مناسب يشكل متطلباً لصمودهم وبقائهم في أماكن إقامتهم. وهذا يؤشر للاحتجاجات الأساسية التي يتوجب معالجتها على المدى القصير. وبطبيعة الحال هناك حاجة للدعم القانوني لمواجهة المشكلات الراهنة على المستوى الفردي.

كذلك وفي سياق منع أو إعاقة التدهور الحاصل في القدس على المستوى السكاني والاجتماعي على المدى المتوسط، من المفترض أن يتم التركيز على إقامة المشاريع التي تعزز ارتباط القدس بمحيطها الفلسطيني، والمشاريع التي تعزز ارتباط القدس بالمحيط الإسلامي والمحيط

العربي من خلال مشروعات تموية تعزز ارتباط الأسر الفلسطينية بالأسر العربية والإسلامية، حيث أن هذه إحدى أهم الأدوات لحفظ على الهوية الوطنية والدينية للأجيال الناشئة في القدس والتي يرى البعض أنها تشكل أحد أهم الأخطار الراهنة التي تحيط بالقدس ومستقبلها.

على المدى البعيد، فإن الاستثمار في تعزيز عوامل قوة الشعب الفلسطيني تشكل خياراً معقولاً، فعلى سبيل المثال قد يكون دعم التعليم في القدس أحد عوامل نهوض الاقتصاد الفلسطيني على المدى البعيد في ظل واقع الاحتلال الذي لا يترك وسيلة لمحاربة هذه الاقتصاد إلا ويطبقها، حيث أن دعم التعليم هو استثمار حقيقي يمكن الطالب من إكمال دراسته وتحصيله العلمي ليخرج ويتتمكن من إعالة أسرته المحتاجة وإفادة مجتمعه، وبذلك يكون الدعم قد حقق هدفه بإخراج الطالب وأسرته من دائرة الفقر والعوز إلى دائرة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات في صنع المستقبل. كما أن ذلك يساهم في منع الكوادر التعليمية من الهجرة بحثاً عن الاكتفاء المادي، فالأساطير الدراسية مصدر أساسى لتمويل الرواتب والمصاريف الجامعية الأخرى، وإن الاستقرار الاقتصادي للهيئة التدريسية عامل مهم في توسيع المسيرة التعليمية وبالتالي العجلة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك فإن المساعدات تحفز الجامعات والكليات على تطوير مشاريع استثمارية تمهيداً للانعتاق من المساعدات الخارجية، فكثير من الجامعات اليوم تقدم دراسات واستشارات لتنفيذ مشاريع. كذلك يتوجب الاستثمار في القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز صموده كأحد الخيارات الإستراتيجية البعيدة المدى، فقد حظي الفلسطينيون بمستوى عالٍ من التعليم، أدى إلى ارتفاع مستوى العمالة. وبالرغم من معدلات الهجرة إلى الخارج، فإنه لا يوجد نقص في المهارات التنفيذية أو المهنية. بل إن لدى القطاع الخاص الفلسطيني مقدرة عالية على العمل في الظروف الصعبة.

ولكن يرى البعض أنه بعكس سياسات التخصيصية المتبناة في معظم الدول العربية حالياً، ربما يكون من الأفضل لمدينة القدس أن تعتمد في خطة التنمية على تدعيم دور القطاع العام، لأن هناك الكثير من الأضطرابات الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية التي يصعب على القطاع الخاص مواجهتها بمفرده. ومن ثم يقع العبء الأكبر على القطاع العام في تحديث مستوى الخدمات الاجتماعية الهيكلية ومستوى معيشة الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدخل الحكومي في بعض المجالات مثل الصحة والتعليم وغيرها من أدوات الاقتصاد الكلي سوف يوفر مناخاً ملائماً ومستقراً لإنعاش القطاع الخاص الذي يمكن أن يأتي دوره كإجراء تكميلي لدور القطاع العام. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومي الفلسطيني لا يستطيع العمل بالقدس بشكل

مباشر، لذلك لا بد من إيجاد آليات أخرى تعزز البناء المؤسسي القائم حالياً في القدس من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني وربما بعض مؤسسات القطاع الخاص التي يتوجب تقويتها وتحديثها لتقديم خدمات وتبني سياسات منافسة للسياسات الإسرائيلية في الصراع القائم على القدس. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية توفير الدعم المالي والقانوني والاستشاري والإشرافي لمؤسسات القدس حتى تستطيع الدفاع عن وجودها وأن تجاهه السياسات الإسرائيلية وأن تنافس في تقديم خدمات نوعية وتقوم بدورها الاستراتيجي في تعزيز الصمود الفلسطيني والتأسيس لمستقبل القدس.

أما من حيث مجالات العمل كقطاعات اقتصادية، فقد اعتمدت القدس قديماً على التجارة، ولكن عندما بدأ الاحتلال بفرض سيطرته على المنطقة تقلصت الحركة التجارية وانغلقت الأسواق إلا من التبادل التجاري بين عرب القدس والمستوطنين الإسرائيليين الذين استغلوا الأسواق العربية لنزويج منتجاتهم الاستهلاكية ولم يعطوا فرصة للصناعات العربية أن تزدهر أو حتى تستمر. ومن ثم يصعب إبقاء اقتصاد القدس متعلقاً على نفسه لذلك لا بد أن تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية إلى فتح أسواق أراضيها بما فيها القدس على العالم الخارجي بما فيه إسرائيل. كما أن هناك حاجة لتوسيع قاعدة الإنتاج من أجل توفير احتياجات التصدير من السلع المختلفة، فعلى سبيل المثال، يمكن لمدينة القدس كجزء من الدولة الفلسطينية إنشاء صناعات قد لا تكون كبيرة الحجم بسبب قلة الموارد الطبيعية بيد أن مهارة العمالة الفلسطينية المدربة في الخارج وخبرة رجال الأعمال يمكن أن تساهم في إنشاء صناعات متوسطة وصغيرة تكفي للاحتجاجات المحلية وتساهم في العملية التصديرية أيضاً لا سيما في الصناعات المرتبطة بالسياحة كأحد القطاعات الريادية في القدس.

المراجع

- أحمد القاضي، "القدس: بين واقع الاحتلال ومستقبل التنمية"، صامد الاقتصادي، دار الكرمل، السنة 16، عدد 95- مارس 1994- ص 79-80.
- الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) 2002. القدس: نشرة خاصة. القدس.
- ، 2004. قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافية السياسية. نشرة صدرت ضمن برنامج البحوث لعام 2004. القدس.
- خليل إبراهيم الطيار، "دراسة في اقتصاد الضفة الغربية" شؤون عربية.
- ربي عننتاوي، 2006. أكثر من 25 مؤسسة رحلت عن المدينة المقدسة. إفراج القدس من المؤسسات الفلسطينية. من المسؤول؟ شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أين).
- رفيق أبو شمالة، 2005. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القدس. الهيئة العامة للاستعلامات. فلسطين.
- سامي هداوي، 1988. حقوق الشعب الفلسطيني وحسائره في عام 1948. إحصائية فلسطين-بريطانيا. لندن، بريطانيا العظمى
- سري حنفي، 2001. هنا وهناك نحو تحليل العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز. مواطن/ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات بالتعاون مع مؤسسة الدراسات المقدسية- القدس.
- سيسيليا البين، 2004. الصراع على القدس: أفكار وتصورات فلسطينية. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا).
- شوفي شعث "القدس الشريف"، شركة بابل للطباعة والنشر، 1988، ص 140-149.
- عارف باشا العارف، "تاريخ القدس"، دار المعارف، الطبعة الثانية، ص 190-191.
- لوي شبانه ومصطفى خواجا، 2007. أثر جدار الضم والفصل العنصري على الخريطة الديمغرافية في فلسطين، ورقة مقدمة إلى مؤتمر جدار العزل والفصل العنصري: حدود دولة أم وأد للدولة الفلسطينية. فلسطين.
- لوي شبانه، 2006. قراءة إحصائية في واقع القدس وموضوع التحول الديمغرافي والاجتماعي. رام الله - فلسطين.
- المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، 2006. تقرير الأمين العام بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي. مقدم إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، باكو، جمهورية أذربيجان. 23-25 جمادى الأولى 1427هـ.
- مركز بيريس للسلام، 2004. خارطة الطريق الاقتصادية: منظور إسرائيلي- فلسطيني للوضع النهائي. مجموعة أكس بروفانس.

، 2005. إسرائيل وفلسطين بين الانفصال وخارطة الطريق الاقتصادية. مجموعة أكس بروفانس.

نوفاف الزرو، "القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية"، الطبعة الأولى، 1991، دار الخواجا للنشر والتوزيع، ص 14 - 16.

يوسف عبد الحق "معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية" صامد الاقتصادي، السنة 13، عدد 85، أغسطس/آب 1991.

تعقيب الدكتور هشام عورتاني

مركز تطوير القطاع الخاص

بدأ الدكتور هشام عورتاني تعقيبه على الأوراق المعدة في الجلسة بمحظات حول الورقة التي تناولت اقتصاد القدس، وبين أن البحث في هذا الورقة كان تحليلي حول ما وصلنا إليه، ويمكن أن يشكل مرجعاً بسبب المعلومات الكثيرة والقيمة التي وردت في الورقة. وأشار إلى أن أفضل ما في هذه الورقة التفريق بين معالجة موضوع القدس سياسياً، وبين معالجة الاحتياجات على المدى الطويل والمتوسط والقصير وعدم الانتظار للحل السياسي.

وأشار إلى صحة ما تضمنته الورقة والذي مفاده أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون التوصل إلى حل سياسي، واستدرك قائلاً أن ما نبحث عنه الآن هو صمود القدس الذي يحتاج إلى مشاريع على أرض الواقع. أما هذا النقاش حول إمكانية وجود تنمية تحت الاحتلال أم لا فقد انتهى منذ فترة ولا يجوز الحديث عنه.

وفي معرض تعليقه على الورقة الثانية التي تناولت القطاع الخاص في مواجهة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية، فأشار إلى وجود مجموعة من النقاط الخلافية القوية، فالورقة ترى أن تشطيط القطاع الخاص يحتاج إلى: الرقابة على الأسعار، وتوفير الخدمات العامة (كهرباء، وماء، وهاتف) بأسعار مخفضة، وتقليل التوظيف في القطاع العام بنسبة 30%， واتباع إستراتيجية تقوم على إحلال الواردات. وذكر عورتاني بأن هذه النقاط عبارة عن كلام رومانسي ولا أحد يتحدث عنه الآن، فمثلاً لو حاولت الحكومة إقالة 100 موظف سوف تسقط !! فما بالك بثلاثين بالمائة من حوالي 200 ألف موظف. كم أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع فرض عملية إحلال الواردات بسهولة، وخاصة في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعانيها المواطنون، وإن العامل الأهم في التحكم وتحديد الطلب على المنتجات الفلسطينية هو قدرتها التنافسية، وهنا نأتي إلى النقطة الأهم.

إذ يعتقد عورتاني بأن النقطة الأساسية والمركبة التي يجب التطرق إليها والتي لم تعطها الورقة حقها هي التنافس، فالقطاع الخاص يعاني من ضعف التنافسية. أما

موضوع الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثانية والجماعية مع العالم الخارجي والذي أشارت إليه الورقة، فيثير تساؤلاً يتعلق بقدرنا على التصدير أصلاً، وهل يوجد لدينا شيء لنصدره؟ ومرد ذلك بطبيعة الحال هو ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية. يضاف إلى ذلك ضعف الأداء الذاتي للمؤسسات الفلسطينية، والعقبات والقيود التي يضعها الجانب الإسرائيلي.

نقطة أخرى تتعلق بهدف القطاع الخاص، إذ لا يتفق الدكتور هشام مع ما طرحته الورقة حول أن هناك مشكلة في أن الربح هو هدف القطاع الخاص، حيث لا يمكن اعتبار سعي القطاع الخاص لتحقيق أرباح جريمة، بل على العكس فإن السعي إلى الربح هو محرك لللاقتصاد، ومثال ذلك وضع الاقتصاد المصري في الفترة الاشتراكية.

وفي الختام، أوضح عورتاني إلى ضرورة الحديث عن قطاع غزة، ووجوب تحسين الأوضاع الاقتصادية هناك عبر إقامة المشاريع الحكومية ومشاريع القطاع الخاص، فغزة ليست هي حماس واقتصاد غزة ليس لحماس بل هو للشعب الفلسطيني في غزة.

نقاش ومداخلات الحضور

- أشار أحد المعلقين إلى أن السلطة الفلسطينية أخطأت في موضوع القدس، حيث ساهم خروج العديد من المؤسسات في إفراج القدس بالرغم من امتلاك هذه المؤسسات لتاريخ يسمح لها بموجبه بالبقاء في القدس ومن هذه المؤسسات معهد ماس. يجب عدم النظر إلى وضع القدس من ناحية سياسية لأن هذا هو الذي تريده إسرائيل بل يجب النظر بشكل عملي إلى كيفية إحياء القدس والاهتمام بمشاريع تساعد القدس على الحفاظ على هويتها وفلسطينيتها.
- اعتبر أحد المعلقين أن دور القطاع الخاص في مواجهة إسرائيل ضعيف لسببين: الأول، لأن الحافز هو الربح، عندما يكون الحافز هو الربح تخفي المواجهة، والسبب الآخر هو تخلي السلطة عن دعم القطاع الخاص في المواجهة والتنمية. وأول شيء يجب أن نفعله هو إلغاء اتفاقية باريس لأنها فعلياً ملحة، حيث انتهى وقتها، كما أن إسرائيل ألغتها بمنع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل. وكان الاتفاق يتضمن السماح لحوالي 150 ألف عامل بالعمل في إسرائيل مقابل سوق مفتوحة، الآن لا يوجد عمال في إسرائيل، وبالتالي يجب إغلاق السوق الفلسطينية في وجه البضائع الإسرائيلية. من جهة أخرى هناك خشية من أن تتحول إلى دولة تعيش على المساعدات من الدول المانحة خاصةً أن التصريحات الرسمية تقول أن حوالي 70% من المساعدات في أنابوليس ومؤتمر باريس ستذهب على سد العجز في الموازنة، فإذاً لا تنمية ولا ما يحزنون.
- تساؤل آخر يتعلق بمدى قدرة الورقة التي تناولت القطاع الخاص على دراسة أسباب نجاح شركات معينة من القطاع الخاص، وأيضاً ما هو دور مجموعات الضغط المصلحية، كالغرف التجارية في التنمية. هل عملت ورقة القدس على دراسة الروابط التجارية بين القدس والضفة، فمن المعروف أن القدس لعبت دوراً محورياً في الاقتصاد خاصةً منطقة الوسط، وأخيراً هل درست الورقة طبيعة التحولات الاقتصادية في القدس بعد فصل الروابط عن بقية الضفة.

ردود مقدمي الأوراق على الملاحظات

رد الدكتور محمود الجعيري

أولاً، بالنسبة للاقتراحات التي طرحت هي التي خرجت بها الدراسات من ماس والبنك الدولي والأنكاد من أفكار حول ضبط الأسعار وخدمات البنية التحتية ... الخ، أنا كنت أنساء إلى

أين أوصلتنا هذه التوصيات؟؟ وهي لم تكن توصيات الورقة، ثانياً، صحيح أن الربح هو هدف القطاع الخاص لكن من الممكن أن يكون هناك أهداف أخرى. أنا كنت أتحدث عن أن الربح مشكلة عندما يتم الحديث حول الاستثمارات الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، فهناك مشاريع فلسطينية لم يكن عليها ضوابط وكان هدفهم فقط الربح وهنا كانت المشكلة.

رد الدكتور لؤي شبانة

بالنسبة لأسئلتك الدكتور نعمان، الجواب هو لا الدراسة لم تتطرق إلى الروابط التجارية وهو موضوع مثير يجب دراسته. أنا لم أقل أنه يجب التركيز على الجانب السياسي، على مدار 40 سنة القدس بحاجة إلى عمل من شقين: الأول هو موضوع الحل السياسي والعمل عليه يكون على المدى البعيد، أما الشق الأساسي الآخر فهو التنمية على المدى القصير وذلك من خلال مشاريع التعليم والإسكان والمساعدات القانونية.

الدكتور هشام عورتاني

هناك تعليق يقول أن القطاع الخاص لا يأخذ بتوصيات الدراسات، الحقيقة لو نظرنا إلى المؤتمر الحالي لوجدنا أن هناك غياب شبه كامل للقطاع الخاص، ولا أعتقد أن ممثلي القطاع الخاص يودون أن يأتوا إلى هنا والسماع أن القطاع الخاص الفلسطيني يعمل على مساعدة وبناء الاقتصاد الإسرائيلي، هذا غير سليم، فالقطاع الخاص هم أبناؤنا وإخواننا ولا داعي لهذا الكلام. نأمل أن يخرج مؤتمر مثل هذا بمعادلة قابلة للبيع لإخواننا في الخليج وفي الوطن. إذا كنتم تحبون فلسطين والقدس استثمرموا فيها، هل هناك من يمنع إقامة فندق خمس نجوم في إسرائيل، نأمل أن يخرج هذا المؤتمر بأكثر مما خرجت به المؤتمرات الأخرى.

الجلسة الثانية

**الجلسة الثالثة:
الاحتلال الإسرائيلي**

تطور البرنامج الاقتصادي الصهيوني تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة

د. عادل سمارة

مجلة كنعان

كلمةأخيرة...لكن في المقدمة:

"لا غرابة أن لا يجد الباحث نصاً لبرنامج اقتصادي صهيوني للمناطق المحتلة، فـي كيان يتهرّب من تعين حدوده في حـيز اغتصبه، كما لم يضع دستوره بعد!".

مدخل:

مدخل هذه الورقة هو الاقتصاد السياسي مقاماً على علاقة "الانتقالية" لـ مركز/محـيط، وترتـدـ انـتـقالـيـتها إلى تـشارـكـها معـ المـسـتوـطـنـاتـ الرـأـسـمـالـيـةـ الـبـيـضـاءـ فيـ أـمـورـ وـاخـتـالـفـهاـ عـنـهـاـ فيـ أـمـورـ أـخـرىـ:

- ↳ فالاستيطان اليهودي في فلسطين هو استعمار استيطاني
- ↳ والهدف النهائي لهذا الاستعمار الاستيطاني هوطرد في حالته المباشرة (كما حصل عام 1948) أو الإزاحة لإيصال الفلسطينيين في الضفة والقطاع (الاحتلال الثاني) إلى الإنزيـاحـ ذاتـيـ⁴⁰، الطـردـ النـاعـمـ.
- ↳ وجود حالة لجوء فلسطيني، وهو ما لم يحصل في الاستيطانـاتـ الـبـيـضـاءـ الأـخـرىـ، بـعـكـسـ الاستـغـالـ.

والسؤال المطروح لموضوعنا:

هل كان لدولة الاحتلال الصهيوني برنامجاً رسمياً صبيـعـ سـلـفـاًـ تـجـاهـ الضـفـةـ وـالـقـطـاعـ قـبـيلـ عـامـ 1967⁴¹? وهـلـ لهاـ بـرـنـامـجـ اـقـتـصـادـيـ حـالـيـاًـ تـجـاهـ هـذـهـ الـمـنـاطـقـ؟

⁴⁰ انظر عادل سمارة، الإستيطان: منطرد للإزاحة فالإنزيـاحـ الذـاتـيـ، فيـ كـنـعـانـ، العـدـدـ 94ـ، كـانـونـ ثـانـيـ 1999ـ، صـ صـ 101ـ87ـ

⁴¹ اصطبـنـيـ أـخـيـ الـأـكـبـرـ فـيـ تمـوزـ 1963ـ، وـكـنـتـ أـنـهـيـتـ المـرـحـلـةـ الثـانـوـيـةـ، إـلـىـ سـجـنـ عـمـانـ المـرـكـزـيـ فـيـ المـحـطةـ لـزـيـارـةـ السـادـةـ أـحـمـدـ زـعـورـ وـكـانـ عـقـيدـاـ فـيـ سـلاحـ المـدرـعـاتـ، وـجـعـفـرـ الشـامـيـ وـكـانـ مـقـدـماـ فـيـ سـلاحـ الـهـنـدـسـةـ، وـحمدـ الفـرـحـانـ وـكـانـ مـديـرـ شـرـكـةـ الـمـلاـحةـ الـعـربـيـةـ. كـانـ ثـالـثـهـ مـعـقـلـيـ عـلـىـ ذـمـةـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ مـحاـولةـ إـنـقـلـاجـيـةـ، وـكـانـ أـخـيـ ضـابـطـ مـفـصـلـاـ مـنـ الـجـيـشـ الـأـرـدـيـ بـنـفـسـ النـهـيـةـ. مـاـ عـلـقـ فـيـ ذـهـنـ وـقـتـهـ، أـنـ مشـكـلـةـ الـأـرـدـنـ فـيـ أـنـ إـسـرـائـيلـ جـاهـزـ لـاحتـلالـ الضـفـةـ الـغـرـيـبةـ إـذـاـ مـاـ حـصـلـ إـقـلـاـيـاـ عـلـىـ النـظـامـ." إـلـاـ انـ حـرـبـ 1967ـ أـدـتـ إـلـىـ اـحـتـالـ الضـفـةـ الـغـرـيـبةـ وـلـمـدةـ أـطـولـ بـأـكـثـرـ مـنـ ضـعـفـ فـتـرةـ الـوـحدـةـ بـيـنـ الـضـفـتـيـنـ!

أم أن دينامية النظام السياسي لهذا الكيان مكنته من صياغة سياسات، في الميدان، متجيبة مع التطورات؟

فيما يخص سياسة محددة لإسرائيل في المناطق المحتلة.

يقول سيمحا باهيري:

"يرى بعض المراقبين أن القبود التي تواجه الصناعة والتنمية الصناعية هي نتاج سياسة إسرائيلية مصممة خصيصاً للإبقاء على المناطق المحتلة كسوق مفتوحة للاغراق السلمي الإسرائيلي، وكمخزون لقوة العمل الرخيص. ولكننا اوضحنا في موضع آخر - تقريرنا لعام 1986- ان رؤيا دقيقة وعن قرب لعملية اتخاذ القرار الاقتصادي الإسرائيلي، تبين أن السياسة -المتماسكة- ليست إلا مجرد رد فعل عشوائي للضغط السياسي لقوى الضغط الاقتصادي الإسرائيلي" (سمارة، احتجاز التطور 1987، ص 63)

ولكن، إذا لم تكن هناك سياسة مصاغة سلفاً، هل اعتمد الاحتلال سيناريوهات ومن ثم قام بتجريبيها فرادى أو بالتواري على مدار سني الاحتلال وحتى اليوم وربما لاحقاً ما هو الثابت في موقف النظام السياسي، أو في العوامل التي تساهم في تشكيل سياسة الاحتلال في هذه المناطق، وما هو المتحول؟

- ↳ العامل الإيديولوجي/الديني/الثقافي/التربوي
- ↳ العامل السياسي
- ↳ العامل الاقتصادي
- ↳ العامل العسكري (القووي)
- ↳ العامل القانوني
- ↳ العامل الفلسطيني المحلي (من ثابت إلى مت حول)
- ↳ العامل الإقليمي
- ↳ العامل الدولي

في حدود ما يُنشر من الخطاب السياسي لمختلف حكومات الكيان الصهيوني، لا توجد هناك دراسة أو مخططاً يحمل عنوان: "السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967". قد يكون هناك أرشيفاً سرياً خاصاً لهذا الأمر، وقد يكون من مستويين:

- ↳ أرشيف يمكن فتحه للدارسين بعد 30 عاماً
- ↳ وارشيف آخر محتمل الوجود لكن غير مسموح به.(أنظر أدناه ما كتبته طاليتا ساسون)

وبغض النظر عن أي الاحتمالين أقوى، فإن ما هو ممكن لدراسة كهذه هو تجميل و من ثم تصنيف كتابات، وتصريحات، وسياسات الإسرائيليين ساسة ومجموعات بحث ومتخصصين بشأن هذه المناطق. وبالتالي الاستنتاج من هذه جمياً ما هي السياسات الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة. أو استبطاط الخطة من الواقع. وكيف يتوازى حراك التغذية المتبادل بين الخطة/الخطط المؤقتة بالطبع وبين الواقع.

لكن إسرائيل ليست دولة عادلة، أو هامشية، فهي ولادة النظام العالمي. وهي وإن أجبها هذا النظام في حقبة الإمبريالية، فإن إرهادات الحمل بها بدأت في حقبة الاستعمار، وهذا هي توأك العولمة كتفاً على كتف. وإذا كانت هناك دولة أم لكل مستوطنة بيهاء، فإن المركز الرأسمالي بأسره، تقريباً، كان ولا يزال مثابة متروبول إسرائيل. وعليه، فإذا كان وجودها مديناً لهذا المركز، فلا بد لسياستها في المناطق المحتلة أن تتأثر بموقفه، كما لا بد لمصالح هذا المركز ان تفرض تحديدات على موقف إسرائيل و سياساتها، وتكتفي في هذا الصدد قراءة الموقف الأميركي من الحرب على لبنان 2006.⁴²

يفتح هذا الحديث على وجوب قراءة البعد الإقليمي، وما نسميه بالعمق العربي للقضية الفلسطينية، بمعنى مدى وطبيعة تأثيره على إسرائيل في علاقتها أو وضعها داخل المناطق المحتلة، وهو وضع يترجم فيما يُترجم فيه إلى الاقتصاد.

هذا مع وجوب الأخذ بالاعتبار توادي توادي لادة الدولة القطرية العربية مع ولادة الكيان الصهيوني، ودور المركز في خلقهما، بمعنى أن الدولة القطرية ليست الحامل الطبيعي للمشروع القومي بما هو المدخل الوحيد لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حق العودة، والذي يجب ان تبقى مواجهة إسرائيل على قمة أولوياته.

هناك ملاحظتين أساسيتين يرتكز عليهما مبني هذه الورقة:
الأولى: مع أن موضوع الورقة هو البرنامج الاقتصادي للمشروع الصهيوني تجاه الضفة والقطاع، إلا أن تعاملأً مع العوامل الأخرى لا بد منه في حدود خدمة الموضوع الأساسي.

⁴² في حين فضلت قيادة إسرائيل في حرب لبنان الثانية وقف الحرب في الأسبوعين الأولين، أصرت الولايات المتحدة على مواصلة العدوان إلى أن أقنعت بوجوب وقفها بعد 32 يوماً على اندلاعها. وهذا الموقف يبين لنا حدود الدولة التابعة مهما كان موقعها في أولويات المركز.

والثانية: يمكن تقسيم "برنامج" سلطة الاحتلال الصهيوني فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مرحلة التأسيس للتبعة ممثلة في السياسات والماوف الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1967 وحتى بداية الانفلاحة الأولى باعتبار أن هذه الفترة هي التي بدورها البرنامج الإسرائيلي. مرحلة محاولات التطبيق، أي منذ الانفلاحة الأولى واتفاق أوسلو وحتى الوقت الحالي، بما هي امتداد واستجابة بدرجة أخرى لمرحلة التأسيس.

المؤسسة العسكرية، صناعة الأمن⁴³ والأوامر العسكرية

من الذي يصوغ السياسة الإسرائيلية تجاه العرب وخاصة المناطق المحتلة؟ أليست هي المؤسسة العسكرية التي يمكن تسميتها صناعة الأمن، والأمن هي شماعة تضع عليها إسرائيل كل ما تريده تنفيذه بما هي الغطاء الأفضل والذي يصعب تحديده، كما أنه يسمح بعدم تقديم دلائل علنية يمكن أن يقدّها الرأي العام العالمي؟ وصناعة الأمن هي في الأساس احتلال الأرض والمزيد من الأرض. ولكي نلاحظ قوة هذه المؤسسة، دون الخوض في إمكاناتها التسلحية بدءاً من الترسانة النوويةوصولاً إلى رشاش "أوزي" لنا أن نلاحظ أن معظم رؤساء الحكومة في إسرائيل هم جنرالات سابقون، وقسم كبير من رؤساء الدولة، والعديد من الوزراء. هذا مما يسمح بالاستنتاج أن دولة إسرائيل هي "حامية عسكرية رأسمالية مدقرطة إثنياً". ومن المهم جداً هنا أن لا نغفل أن هذه التسمية تتضمن التحدّث المتواصل، بمعنى أن إسرائيل تحرص دوماً على أن تكون "إسبارطة" من جهة ووادي سليكون من جهة ثانية⁴⁴.

كان أول نص لأمر عسكري على شكل أقرب ما يكون للإقلاب العسكري وهو الأمر العسكري رقم 1 المنصور في 11-8-1967، المادة رقم 1: إن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي التي دخلت المنطقة اليوم مخولة بحفظ الأمن والنظام فيها⁴⁵

من الذي خوّل هذه القوات صلاحية "حفظ" الأمن والنظام، وما هي شرعيتها؟ هذه أمور خارج نطاق النقاش. لكن ما يهم موضوعنا هو أن الأوامر العسكرية هذه هي القاعدة "القانونية" الإجرائية التي ارتكزت عليها مختلف البرامج الاقتصادية لسلطات الاحتلال في المناطق

⁴³ تُفيد قراءة هذا المشروع الصهيوني، أنه مشروع جرى تصنيعه من مجموعة قطع غيار لمركبات متعددة، يوحدها قرار ذكي وخبيث بوضعها أمام تحدي وجودي مما يرغّبها على التصدي، فالجندي الذي يُرغم على التجنيد الإجباري لا بد أن يطلق النار لأنه إن لم يفعل فعل به. إذن صناعة الكيلان مكونة من مجموعة صناعات، صناعة الرواية التوراتية بدل الرواية التاريخية، صناعة متسادا، صناعة الأمن، صناعة اليهودي الجديد، صناعة الهلوكيست، صناعة البراق والآثار، ومن ثم صناعة الرأسمالية العالمية لقاعدة مقدمة في الوطن العربي.

⁴⁴ انظر عادل سمارة، ليس اقتصادهم بمعجزة وليس اقتصادنا بعجز، كنعان العدد 130 تموز 2007 ص من 42-57.

⁴⁵ التقرير السنوي لإسرائيل 1984.

المحتلة. هذا مع وجوب الإشارة، إلى أن الرأي العام العالمي الرسمي تعاطى مع هذه الأوامر كما لو كانت أوامر عسكرية لانقلاب عسكري في بلد من جيش البلد نفسه. (ستناقش العامل الدولي لاحقاً)

هناك قرابة 1950 أمراً عسكرياً أصدرتها المؤسسة العسكرية للاحتلال حتى منتصف عام 1984، منها 995 أمراً متعلقة بالاقتصاد، الضرائب، المkos، البنوك، التمويل والتأمين والزراعة والصناعة، والحرف والتجارة، والأرض والمياه والعمل والجباية الضريبية ومنع التصدير والاستيراد وإغلاق البنوك وأي نشاط اقتصادي أو احتجاز لنشاط اقتصادي وغيرها. ومن يتبع مختلف الإجراءات يجد أنها تقوم جميعاً أو ترتكز على أحد أو أكثر من واحد من هذه الأوامر. بعبارة أخرى، أصبحت هذه الأوامر مثابة "قانون" يتحكم بالأرض والسكان وكافة الأنشطة الاقتصادية في المناطق المحتلة ولا تزال سارية المفعول حتى اليوم.

ينص الأمر العسكري رقم 8 والمنشور بتاريخ 11-8-1967 على أنه: يُحظر على أي شخص من خارج الصفة الغربية أن يبيع أو يشتري أية بضاعة إلا بإذن مني أو من شخص أعينه". وهذا يعني أن الاستيراد والتصدير لا يمكن أن يتم قبل أي شخص من سكان المناطق المحتلة أو من خارجها، إلا بإذن من الحاكم العسكري لكامل الصفة الغربية أو قطاع غزة. وينص الأمر العسكري رقم 28 على صلاحية الحكم العسكري بجباية ضرائب الدخل والأملاك، كما لو كانت الحكومية العسكرية حكومة فلسطينية شرعية. أما الأمر العسكري رقم 78 فمخصص للمkos.

وينص الأمر العسكري رقم 47: " مادة 2 على أنه: لا يحق لأحد إدخال أو إخراج أية منتوجات زراعية من المنطقة إلا بإذن من السلطات المسؤولة". والسلطات المسؤولة هنا هي سلطات الجيش الإسرائيلي، وهذا الأمر لا يكتفي واضعه بالأمر المتعلق بالاستيراد والتصدير، بل يُخصص نصاً للحظر الزراعي مما يعيق حرية الفلسطينيين في تطوير الزراعة وفقاً لاتفاقات تجارية قد يعقدواها، ولكي يقطع أية ارتباطات تجارية سابقة لهذه المناطق مع الخارج، والتي كانت بالفعل مع البلدان العربية وأوروبا الشرقية وإيران. وهو أمر يوجه الإنتاج المحلي لتلبية متطلبات السوق الإسرائيلية، سواء لاستهلاكها أو لارتباطاتها التجارية الخارجية .

ويُصدِّد الأمر العسكري رقم 49 والمنشور بتاريخ 26-9-1967 وتيرة الحظر ليقرنها بالعقوبات

"يحظر على أي شخص أن يخرج أو يدخل إلى المناطق المحتلة أية بضائع بدون إذن من السلطات المسئولة... ويعاقب من يخرق هذا الأمر بالسجن لمدة ثلاثة سنوات أو بغرامة قدرها ثلاثة آلاف دينار أردني أو كلاهما معاً". كما خصص للاستيراد أمراً عسكرياً هو الأمر العسكري 1118 المخصص لضربي الاستيراد.

وقد خصص الأمر العسكري رقم 54 بمسح العقارات، مما حصر البناء في سلطات الحكم العسكري، وهو الأمر الذي أبقى مسطحات المدن وخاصة القرى في أضيق مساحة ممكنة لكي تبقى الأرض فارغة لتسهيل وضع سلطات الاحتلال يدها عليها⁴⁶، ولكي تكون مسألة السكن إحدى الصعوبات الحياتية مما يحفز الشباب للهجرة. ما تزال رخص البناء في القرى عملياً بيد سلطات الاحتلال. والأهم أن مسطحات البناء في القرى محصورة من قبل هذا الأمر العسكري والأوامر الأخرى المشابهة. ونظراً للنمو العالي للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع وحصر مساحة مسطحات القرى، يصل اليوم ثمن دونم الأرض للبناء في القرى الفقيرة إلى 50 ألف ديناراً أردنياً.

خصص الأمر العسكري رقم 92 للمياه حيث وضعت سلطات الاحتلال يدها على كافة المصادر المائية، فهي تحكم بالحفر والاستخدام بتقنين حصة المناطق المحتلة من مخزونها المائي. وما زال هذا التحكم قائماً حتى اليوم، هذا رغم أن بوسع إسرائيل الاستغناء عن ما تغتصبه من المياه في الضفة الغربية باستثمار 1 بالمائة من إنتاجها القومي الإجمالي في تحلية مياه البحر لتنتج نفس الكمية التي تغتصبها من الضفة الغربية مما يؤكد أن الأمر هو سياسة حصار واستنزاف أكثر مما هي مأزرق مائي.(انظر لاحقاً)

وفيما يخص الأرض حسراً، فقد خصصت لها عدة أوامر عسكرية منها الأمر العسكري رقم 383 بشان الأماكن المغلقة، أي قطع الأرض التي تغلقها قوات الجيش الإسرائيلي، وهي إغلاقات تنتهي إما إلى مصادرتها لأغراض الاستيطان، أو الاحتفاظ بها كأماكن تدريب عسكري، وهو الأمر الذي صيغ له الأمر العسكري 1101 المخصص لمناطق التدريب.

والأمر العسكري رقم 544 المتعلق بإغلاق المراعي والحظر على الرعاية الفلسطينية دخولها، وفي هذا مصادرة للأرض من جهة ومحاولة للقضاء على الثروة الحيوانية من جهة أخرى.

⁴⁶ تجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال حين تصدر رخصة بناء تثبت نصاً في الرخصة مفاده أن الشخص يملك المنزل وليس الأرض التي تقيم عليها.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال أغلقت المراعي الممتدة من شرقى بيت لحم جنوب الضفة الغربية إلى شرقى الخليل وبمحاذاة البحر الميت، وهي تخطط مع مؤسسة راند الأمريكية الصهيونية لإقامة مدينة في تلك المنطقة لتوطين مليون لاجئ فلسطيني في محاولة للالتفاف على حق العودة⁴⁷.

ويتعلق الأمر العسكري رقم 59 بالأملاك الحكومية، وهو أمر جعل وضع اليد الإسرائيلية على مساحات هائلة من الأرضي بحجة أن سلطات الاحتلال هي "الحكومة". وفي هذا الصدد خيرت سلطات الاحتلال نفسها بأن تنتقى القانون الأنساب لكل وضع أو حالة على حدة، أي تطبيق القانون الأردني، أو قانون الأرضي العثماني أو قانون الطوارئ للاستعمار البريطاني 1945. وتساعد إسرائيل في هذا علاقاتها بالمركز الإمبريالي ولا سيما الولايات المتحدة التي تقدم لها الغطاء الأنساب بمعنى عدم اعتبار فترة الحكم الأردني سيادة شرعية على الضفة الغربية على سبيل المثال⁴⁸.

لقد خصصت عدة أوامر لتغطية البنوك والأنشطة المالية في المناطق المحتلة. ومنها أحد الأوامر التي أصدرت مبكراً الأمر العسكري رقم (7) الذي وضع البنوك وموجوداتها تحت تصرف الحاكم العسكري. وهو الأمر الذي ترتب عليه إغلاق كافة البنوك العاملة في المناطق المحتلة وإحلال بنوك تجارية إسرائيلية محلها حيث افتتحت هذه البنوك 38 فرعاً لها، وبالطبع لم يكن لأيٍ من هذه البنوك نافذة تنمية.

لم تسمح سلطات الاحتلال لأيٍ من فروع البنوك الأردنية بالعمل إلا في سنة 1986 وذلك بموجب الأمر العسكري 1880، ومن نصه: "إن مراقب حسابات الدولة في إسرائيل مخول بالموافقة على عضوية إدارة البنك، على أن لا يزيد عدد أعضائها عن 15 عضواً، وله الحق

⁴⁷ من الواضح أن مؤتمر أنابوليس يشدد التوجه بهذا الاتجاه وهو ما أكد عليه الرئيس الأميركي بأن عودة اللاجئين هي إلى الضفة الغربية، أي لا عودة إلى فلسطين المحتلة عام 1948.

⁴⁸ حينما قدمت الولايات المتحدة، عام 1993، عشرة بلايين دولار إلى إسرائيل كضمادات قروض لتسهيل استيعابها للمستوطنين المجلوبين من الإتحاد السوفييتي السابق، وذلك في فترة رئاسة الديمقراطي بيل كلينتون، على أن تجدد إسرائيل أعمال الاستيطان، كافت وكالة الغوث (أونروا) فريقاً من موظفتها الميدانيين الدوليين والمحليين بمراقبة توسيع المستوطنات، حيث أفادوا جميعاً أن توسيع المستوطنات لم يتوقف. وفي أحد الاجتماعات الأسبوعية لكبار موظفي الأونروا، الذي كنت أحضره كمستشار لمشروع إدرار الدخل، عرض موظف من الفصلية الأميركية في القدس (قدم نفسه باسم جيمس) شريطاً لتوسيع المستوطنات منذ 1968 وحتى حينه.

سألته سيدة فلسطينية : ولكن هذه الأرض هي جزء من سيادة الدولة الأردنية، فأجاب:حكومة بلادي لم تذكر أن هذه الأرض كانت تحت سيادة شرعية قبل 1967 !

في إيقاف أعمال البنك الطارئة لمدة محددة كما على البنك أن يعمل بموجب القانون الإسرائيلي" (بنفستي، 1987 ص 33). وهناك الأمر العسكري رقم (9) بخصوص حق المفتش بإغلاق أي حساب بنكي.

وحتى اليوم، يقوم جيش الاحتلال باقتحام أي بنك والإطلاع على الحسابات ومصادر أرصدة من يعتبره ناشطاً سياسياً بحجة "الإرهاب". وتعاون الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة مع إسرائيل في هذا المستوى تحت شعار تجفيف منابع "الإرهاب" وهي سياسة هدفها تنفير المستثمرين والمستخدمين من الاستثمار في المناطق المحتلة، وهو ما قاد عملياً إلى انكماس السوق المحلي⁴⁹. وفيما يخص سلطة النقد الفلسطينية، فقد حصرتها إسرائيل في ما دون لعب دور بنك مركزي أو إصدار عملة فلسطينية، أي على مقاس الحكم الذاتي. والحكم الذاتي، بالمعنى الواسع له هو إعطاء منطقة خاضعة للحكومة المركزية في بلد ما صلاحيات إدارة ذاتية لشؤونه الداخلية، ولكن ليس شرطاً أن يتمتع هذا الحكم الذاتي بالتحكم بموارده كاملة.

بعد أن أرسست الأوامر العسكرية أسس إلحاقي اقتصاد المناطق المحتلة واحتياز تطوره، جرى في عام 1986-87، تحديداً للصلاحيات التشريعية للحكم العسكري، ولكن دون إلغاء هذه الأوامر⁵⁰. مما يطبق في مناطق الحكم الذاتي هو جوهرياً ما تم فرضه بالأوامر العسكرية. وبالطبع جرى الاعتراف بأن المناطق المحتلة وُضعت تحت إشراف الإدارة المدنية التي هي شكل مدني لجوهر عسكري. ورغم اتفاقات أوسلو، فإن هذه الإدارة ما تزال قائمة، بل هي المعمول بها. عليه، فإن هذه الأوامر هي المرتكز الأساسي لبرنامج اقتصادي للاحتلال. وهو المرتكز الذي قامت عليه مختلف القرارات والسياسات اللاحقة.

الأرض والاستيطان والسكان

يمكن القول إن يجئ آلون، هو مهندس السياسة الجغرافية لوضع المناطق المحتلة، أو التحكم بالحى في الصفة الغربية بشكل خاص بما يُعيّنها جزءاً تابعاً لإسرائيل أمام أيام تطورات سياسية واقتصادية. وضع آلون خطته في حزيران عام 1968، وتنصي ببناء سلسلة من المستوطنات حول المناطق السكنية الفلسطينية، كحزم أمني لإسرائيل. لذا، يمكننا قراءة جدار التوسيع الحالي

⁴⁹ بناء على الضغط الأميركي لا تجرؤ بنوكاً تعمل في أراضي الحكم الذاتي على فتح حساب جديد لمواطن إلا إذا قدم بياناً يوضح مصدر المبلغ الذي يريد رصده.

⁵⁰ سمارة 1987 : 74-75

على أنه أحدث ترجمة وتجسيد لخطة آلون. وتقضى كذلك بعزل شمال الضفة الغربية عن جنوبها مع احتمال ان تكونا جزءا من الدولة "الأردنية الفلسطينية" مستقبلا ، والإبقاء على ممر يربطهما يسمى "ممر أريحا" وأن على إسرائيل أن تصادر 50 بالمئة من أراضي الضفة الغربية. وهذه الخطة هي التي اتبعتها حكومات العمل من 1968-1977 حتى أتى الليكود للسلطة للمرة الأولى⁵¹. أما حكومة الليكود 1977-1984، فواصلت خطة آلون، وزادت مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات رافعة شعار تهويد الضفة الغربية، وهي السياسة المسممة خطة نتنياهو دروبليس لخمس سنوات، والتي يقول فيها بأن هذه الخطة هي خطة لليهود، ولا يعنيني قبول العرب أو رفضهم لها.

أما موشيه ديان فكان معانيا بالتقاسم الوظيفي في الضفة الغربية، على ان تكون الأرض والأمن بيد إسرائيل وان يُترك الحد الأدنى ، أي مهام الحياة اليومية للسلطات الأردنية أو أية إدارة، عربية أخرى⁵².

في تبريره لمصادرة الأرض قال اسحق شامير: " ليس هناك سطوة على الأرض، نحن نعود إلى أرض الآباء"⁵³

هل يسعنا القول، أنه إذا كانت هناك خطة إسرائيلية للبقاء في المناطق المحتلة منذ الأيام الأولى للاحتلال، فهي خطة الاستيطان وفرض الواقع على الأرض، وعليه، فإن الاستيطان هو أكثر ما يشير إلى سياسة اقتصادية مسبقة للاحتفاظ بهذه المناطق. وهذا التوجه يستقيم مع الموقف الإيديولوجي كما أنه يتضاعف مع الوضع القومي. وهنا يتضح دور الجيش في الاستيطان لتنفيذ البرنامج الاقتصادي الإسرائيلي في المناطق المحتلة.

"...جادل ماتي جولاني بأنه حينما غيرت حرب 1967 الميزان المناطيقي في الشرق الأوسط، أعلن التقىحيون الجدد فوراً دعمهم للتغيير المناطيقي دائم. إن خطة بيعن "الحكم الذاتي" في أواخر السبعينيات، هدفت في التحليل الأخير إلى ضم الضفة والقطاع، وكذلك فعل نتنياهو. وفي حين أن صهاينة آخرين حاولوا عقد توازن بين قيمهم القومية والأفكار الدولية والإعتبارات البرجمانية (هوروفتش، ليساك، إزرachi)، فإن التقىحيين والتقاخيين الجدد كانوا دوماً ذوي بعد واحد فيما يخص التوسيع المناطيقي. يقول مردخاي نيسان، أحد التقىحيين الجدد المستجددين، معتبراً عن المثل التوسيعية للحركة بالقول: "منذ بزوغ التاريخ اليهودي، فإن الصلة بأرض

⁵¹ B'Tselem, *land grab: Israel's settlement policy in the West Bank*, (Jerusalem, May, 2002)

⁵² Samara, 1988 Khamsin, 55

⁵³ Free Palestine, 11-3-1986

إِسْرَائِيل أَقَامَتْ مُبَدًّا مَفَادِهِ أَنْ وُجُودَ غَيْرِ الْيَهُودِ فِي الْبَلَادِ لَا يَعْنِي لَهُ لَا أَخْلَاقًا وَلَا سِيَاسِيًّا فِي نَظَرِ الْيَمِينِ السِّيَاسِيِّ بِحِيثِ يَقْطُنُوا أَوْ يَتَمَكَّنُوا أَرْضًا.⁵⁴

وَهِينَ نَتَحَدَّثُ عَنِ التَّقْيِيَّيْنِ الْجَدِّ فَنَحْنُ نَتَحَدَّثُ عَنْ مَوْفَقِ الْيَمِينِ الإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي يُحْتَمِلُ تَسْلِيمَهُ السُّلْطَةِ هُنَاكَ . وَهِينَما يَتَحَدَّثُ هَذَا الْيَمِينُ عَنِ الدَّمَغَةِ غَيْرِ الْيَهُودِ بِالْبَقَاءِ فِي فَلَسْطِينِ، فَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْقَتْلَاعِ، وَهِينَ يَعُودُ لِاسْتِلَامِ السُّلْطَةِ سَيَكُونُ هَذَا بِرَنَامِجِهِ اقْتَصَادِيَا . وَبِالنَّسَبَةِ لِبَعْضِ الْكِتَابِ، فَإِنَّ هَذَا الْيَمِينَ لَيْسَ فَقْطَ تَقْيِيَّيْنِ جَدِّدًا، وَإِنَّمَا مَحَافِظِيْنِ إِسْرَائِيلِيِّيْنِ جَدِّدًا، أَيْ امْتَدَادَ تَحَالِفِيْ مَعَ الْمَحَافِظِيَّةِ الْجَدِيدَةِ الْأَمْرِيَّكِيَّةِ!

لَكِنَّ الْأَمْرَ ابْعَدَ بَكْثِيرًا مِنْ هَذَا، فَالْإِسْتِيَّطَانُ مَحْمَى أَسَاسًا بِالْجَيْشِ الَّذِي هُوَ كَمَا يَقُولُ يَوَافُ بِبِيلِدِ: "جَيْشُ لِهِ دُولَةٌ مَرْتَبَطَةٌ بِهِ".

"... إِنَّ هَنَاكَ دَائِمًا عَلَاقَةً تَكَافَلَ بَيْنَ الْجَيْشِ وَالْمَسْتَوْطِنِيْنِ، لَدْرَاجَةٍ أَنَّ لِلْمَسْتَوْطِنِيْنِ كَلْمَةً فِي تَعْيِينِ وَفْصِلِ ضَبَاطِ كَبَارٍ، بَلْ أَنَّ الْكَثِيرِيْنَ مِنْهُمْ أَصْبَحُوا هُمْ أَنْفُسَهُمْ ضَبَاطًا كَبَارًا . هَنَاكَ قَضِيَّةٌ مَثَارٌ نَفَاشَ سَاخِنٌ فِيمَا إِذَا كَانَ جَيْشُ الدِّفَاعِ سُوفَ يَقُولُ عَلَيْهَا بِإِخْلَاءِ مَسْتَوْطِنَاتٍ إِذَا مَا أَمْرَتَهُ بِذَلِكَ الْحُكْمَ.⁵⁵

إِنَّمَا، هَلْ إِسْتِيَّطَانُ مَشْرُوعِ اقْتَصَادِيِّ أَمْ فَقْطَ أَمْنِيِّ، أَمْ كَلِّيَّمَا؟ فَالْمَسْتَوْطِنَاتُ إِضَافَةً إِلَيْهَا مَصَادِرَةٌ لِلأَرْضِ بِمَا هِيَ الْعَالِمُ الْأَسَاسِ فِي الْإِقْتَصَادِ، هِيَ أَيْضًا مَوْاقِعُ إِنْتَاجِ سَوَاءِ التَّصْدِيرِ إِلَى الْخَارِجِ أَوِ التَّسْرِيبِ إِلَى الْمَنَاطِقِ الْمُحَتَلَّةِ . وَعَلَيْهِ، كَلَّمَا تَقوِيُّ إِسْتِيَّطَانُ، فَذَلِكَ مَعْنَاهُ اسْتِمْرَارُ الْخَطَّةِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ لِبَقَاءِ الْاِحْتِلَالِ.

كَشَفَ حَرَكَةُ أُورُوبِيَّةٌ مُنَاهَضَةٌ لِلْاِحْتِلَالِ (حَرَكَةُ كَفِيَّ لِلْاِحْتِلَالِ) أَنَّ السُّلْطَاتِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ حَاوَلَتْ إِقْنَاعَ الدُّولِ الْمَانِحةِ عَامَ 2000 وَهَذَا الْعَامِ 2007 بِأَنْ تَمُولَ شَقْ طَرَقَ خَاصَّةً بِالْمَسْتَوْطِنِيْنِ، مُنْفَصِّلَةً عَنِ الْطَرَقِ الْفَلَسْطِينِيِّةِ، تَخْتَرِقُ مُخْتَلِفَ أَحْيَاءَ الضَّفَافِ الْغَرْبِيَّةِ وَتَرْبِطُ مَوْاقِعَ إِسْتِيَّطَانِ بِالْمَرَاكِزِ الْمَدِينِيَّةِ دَاخِلِ إِسْرَائِيلِ مُبَاشِرَةً⁵⁶. وَهَذَا تَأكِيدٌ بِالْطَبعِ عَلَى وجودِ بَرْنَامِجٍ إِسْرَائِيلِيٍّ لِإِبْقاءِ الْاِحْتِلَالِ وَإِسْتِيَّطَانِ وَدُمُّ السَّماحِ لِلْحُكْمِ الذَّاتِيِّ بِتَجَاوِزِ وَضْعِهِ الْحَالِيِّ.

⁵⁴ Ilan Peleg and Paul Scham, Israel's Neo-Revisionism and American neoconservatism: The Unexplored Link. (A paper presented at the annual meeting of the association of Isreal Studies Bnaff, Canada, May 30, 2006.

[http://72.14.221.104/search?q=cache:DqwGzRUF_dUJ:www.assisraelstudies.org/Peleg%2520... 2/9/2007](http://72.14.221.104/search?q=cache:DqwGzRUF_dUJ:www.assisraelstudies.org/Peleg%2520...)

⁵⁵ Yoav Peled, Zionists Realities Debating Israel-Palestine, Peled and Tilly's debate on the one state solution in New left Review, no 38 March/April, 2006.

56 2007-11-23 القدس

ليست إسرائيل دولة موجودة بشكل طبيعي في المنطقة إلى جوار دول عربية. ومن هنا لم يكن الصراع في المنطقة اقتصادياً في الأساس، وإن كان هناك تنافس اقتصادي تقصده به إسرائيل أن تندمج في المنطقة العربية اندماجاً مهيمناً في مستوى الاقتصاد أولًا وفي مستوى العسكرية والسياسة كذلك. إن الصراع هو في الأساس على الحيز، على المكان إلى درجة يتخذ معها الصراع حالة التسابق على الدونم الواحد⁵⁷. لذا، تصر إسرائيل على إعطاء الفلسطينيين في الضفة والقطاع، إذا اضطررت، حكماً على الناس وليس على الأرض. تصر على بقاء السيادة على الجغرافيا بيدها. وهذه أمور اتضحت في اتفاقات أوسلو، وخلو تلك الاتفاques من أي نص على الانسحاب الإسرائيلي ولا اقتلاع المستوطنات...الخ وفي الوقت الذي تكتب فيه هذه الورقة تصر إسرائيل الذهاب بتrepid واضح إلى مؤتمر أنابوليس على "تجميد الاستيطان فقط في فترة المؤتمر"!

"حضرت طاليا ساسون من انتهاك صارخ للتعهدات الإسرائيلية أمام الرئيس الأميركي بكل ما له علاقة بتوسيع المستوطنات والموقع الاستيطاني في الضفة الغربية. وان مشروع القرار الذي أعلنته وزارة العدل الإسرائيلية يتضمن إضعاف الشرعية على موقع استيطانية أقيمت على أراض فلسطينية خاصة ويصادق على تمويل الدولة للموقع الاستيطاني"⁵⁸

وهذا موقف متصل مع البدايات الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين أي منذ إنشاء الصندوق القومي اليهودي المتخصص في شراء الأرض في فلسطين. " يجب أن يكون الصندوق القومي اليهودي ملكية أبدية للشعب اليهودي، إن أرصنته يجب أن لا تستخدم إلا لشراء الأرض في فلسطين. وكل هذا ينسجم مع كون إسرائيل حالة استيطان أبيض في فلسطين، بمعنى أن ابتلاع الأرض هو بهدف الاستيطان ومن هنا أهمية القراءة الفلسطينية المتعصمة للاستيطان⁵⁹. وهو الأمر اللافت، بمعنى أن الفلسطينيين لم يقيموا حتى اليوم مركزاً لدراسات الاستيطان والأرض! تماماً كما لم ينشأوا مركزاً لبحوث ما يسمى "الأمن" الإسرائيلي.

محفوظة بنفس الإيديولوجيا والثقافة وال التربية، قامت:

"في 15 تموز 1967، مجموعة من 30 مستوطناً من مستوطنات الجليل بالانتقال إلى هضبة الجولان. وفي 27 أيلول، 1967، قامت مجموعة من المستوطنين المتدينين بالاستيطان في كفر

⁵⁷ حينما سئل شمعون بيرس على شاشة التلفزيون الإسرائيلي بالعربية عن رأيه في أن الفلسطينيين يسمون الحكم الذاتي دولة قال: ليسوها إمبراطورية، المهم هو الأرض.

⁵⁸ القدس 1-12-2007

⁵⁹ لقد بلغ المعدل السنوي للإنفاق على الاستيطان 140 مليون دولار كاستثمار مدني باستثناء النفقات الدفاعية. وقد أُنفق عام 1985-1986، ماقيمته 350 مليون دولار مقارنة باستثمار 520 مليون في أعلى فترة وهي 1984-1985، وبقدر الإنفاق على الاستيطان منذ 1968 حوالي 3 بليون دولار" (باهرى 1987: 59 سمارة 95)

عصيون، الذي كان معسكراً للجيش الأردني. وقد تم بناء كيوباتصين هما جلال و يتوف عام ١٩٧٠.^{٦٠}

هذه كانت التحركات الأولية للاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧، وهي التحركات التي لم تتوقف حتى اللحظة، كما أن اتفاقيات أوسلو لم تنص على اقتلاع المستوطنات. وعليه، فقد وصل عدد سكان المستوطنات بما فيها القدس الشرقية وضواحيها إلى أكثر من ٤٠٠ ألف مستوطن.

قد يكون أوضح ما كتب مؤخراً من إسرائيليين بشأن الاستيطان هو التالي حيث يقتطف يواف بيليد من مقالة وموقف فيرجينيا تيلي قولها بأن حل الدولتين ليس ممكناً: "إن شبكة المستوطنات في الضفة الغربية لم تعد قابلة للنقل. فإسرائيل لا يمكنها ولا ترغب في ترك مصادر المياه، المخزنة تحت أراضي الضفة الغربية. وكما توثق تيلي، فإن شبكة المستوطنات بما فيها ليس فقط المستوطنات نفسها - وبعضة منها أصبحت بلدات بكل معنى الكلمة - ولكن شبكة كاملة من الطرق التي تربطها والمخصصة للمواطنين الإسرائيليين فقط، والسور الذي أقيم مؤخراً (على طريقة أبرتاهيد الأفريكانوس) أيضاً. لقد صُممَت الشبكة على ضوء كثافة المستوطنات بتوزعها الجغرافي لجعل المستوطنات غير قابلة للإزاحة عبر تشظية المنطقة المخصصة للدولة الفلسطينية المحتملة ولجعل الإزاحة مستحيلة. إن المستوطنات مسكونة بقراة ٢٠٠ ألف شخص ناهيك عن الذين في محيط القدس الذي ضمه إسرائيل وهو نفس العدد. إن هؤلاء القرابة نصف مليون مستوطن المعذومين سياسياً من قبل سكان مركز البلاد وهم الأكثر منهم عدداً بمرات. والكثير من هؤلاء الداعمين أقارب للمستوطنين أو أشخاص يطمحون في تحسين شروط حياتهم الاقتصادية بالانتقال إلى الضفة الغربية بما هي الجزء الوحيد من دولة إسرائيل الذي ما زال يتمتع بنظام الرفاه في دولة إسرائيل. إن الاستيطان في الضفة الغربية هو المشروع الوطني الأكبر الذي قامت به إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وفيما يخص شرعنته، فقد بدأ عسكرياً بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤، دينياً بين ١٩٧٤-١٩٧٧، حينما أقامت غوش إيمونيم في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومن ثم السوق الحرة في حكم الليكود ١٩٧٧. لقد ساهمت كافة المؤسسات الإسرائيلية في الاستيطان"^{٦١}

يوضح هذا المقتطف مركبة الاستيطان في دولة الكيان الصهيوني وبالتالي، فالاستيطان مكون أساسياً في برنامجها الاقتصادي في هذه المناطق. وهو يتم بمساهمة، بل تباري، مختلف

^{٦٠} سلسلة الأوامر العسكرية الإسرائيلية، إصدار الحكم العسكري، ١٩٨٢ (بالعربية).

^{٦١} Yoav Peled, Zionists Realities Debating Israel-Palestine, Peled and Tilly's debate on the one state solution in New left Review, no 38 March/April, 2006.

الأطياف السياسية والعقيدة في الكيان. ومن هنا، فإن مركزيته هذه تؤدي باستحالة القبول الطوعي والتقاوسي للكيان بخلع المستوطنات.

نُفر المحامية طاليا ساسون، الرئيسة السابقة للقسم الجنائي في مكتب المدعي العام أنها وجدت صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات من أجل إعداد تقرير حول الواقع الاستيطانية التي أقيمت بدون تاريخ رسمية وأن المسؤولين الحكوميين تهربوا من الإجابات... رغم أن الحكومة هي التي كلفتها بإعداد ذلك التقرير... وتأكد نتيجة البحث أن الاستثمارات بلغت 36 مليار شيكل (14,126 مليار دولار) أي حوالي 15% من الإنتاج القومي الإجمالي وقد وصل نصف هذا المبلغ من الدولة والنصف الآخر من الاستثمارات الخاصة. ومع ذلك فإن حسابات الكلفة للدولة لا تتضمن الامتيازات المختلفة التي حصل عليها من انتقلوا إلى المناطق مثل الامتيازات الضريبية والهبات وما شابه وإذا ما ستبين أن ما دفعه الجمهور أعلى بكثير. تم بهذه الأموال بناء 14 مليون متر مربع منها مساكن ومبانٍ عامة ومبانٍ صناعية وتجارية وشوارع وبنى تحتية، ولكن ليس مبانٍ لاحتياجات أممية.⁶²

تدرك الصهيونية أن حيازة مزيد من الأراضي تتطلب جلب المزيد من المستوطنين إليها، فرار استجلاب مليون مستوطن من الإتحاد الروسي، من جهة وتفرغ المناطق المحتلة من أهلها الأصليين من جهة ثانية. ولذا، تعمل إسرائيل منهجياً على تطبيق معادلة أرض بلا سكان ما أمكن. وبالطبع فإن خلو الأرض من السكان يعني فيما يعيه تقويض البنية الإنتاجية مما يقود إلى رحيل طوعي للفلسطينيين، وهذه بالطبع معادلة تعيد إنتاج نفسها، كما هو بادٍ على سبيل المثال ما بين 1967-87. نلاحظ حتى هذا الموضع من مسار البحث كيف تناقض عدة عناصر أو مكونات وهي دور الجيش فالاستيطان فجلب مستوطنين من الخارج فمصادرة الأرض بحيث تقود مجتمعة إلى طرد العرب الفلسطينيين من الأرض وهو الأمر الذي يمكن تسميته الحل الصهيوني لمشكلة الديمغرافية بطردهم من الجغرافيا.

"في حين كان عدد سكان الضفة الغربية عشية الاحتلال 1967 قرابة 900 ألف نسمة ، بما في ذلك 90 ألفاً في القدس، فإن سكان الضفة الغربية اليوم 813 ألف نسمة ولو أضافنا إليهم سكان القدس وضواحيها 135 ألفاً لأصبح العدد الكلي 938 ألفاً أي بزيادة 38 ألفاً عاماً كان عليه الوضع عشية الحرب. في حين أن عشرين سنة مضت على الاحتلال، وبنمو سكاني

⁶² تقرير عوفر لترسيبورغ ليديعوت أحرونوت عن القدس 3-2006

يقارب 2,5 بالمئة، فإن هذا العدد كان يجب أن يقترب من التضاعف.⁶³. وكما سنوضح أدناه ، تتحقق مختلف سيناريوهات الإسرائيليين حول السكان من التساوي العددي للطرفين.

إن مواصلة إسرائيل لسياسات الحصار والقمع والاغتيالات وتجريف الأراضي ومنع التصدير والاستيراد، وسحب هويات من يغادر الأرضي المحتلة لفترة تتجاوز ثلث سنوات... الخ هي سياسة تحاول إيصال المواطن الفلسطيني إلى قرار الرحيل ذاتياً⁶⁴، وبالتالي، فإن استمرار هذه السياسة الإسرائيلية حتى اللحظة هي مثابة طرد غير مباشر الفلسطينيين لا يختلف في نتائجه عنطرد المباشر عام 1948.

وهكذا، فإن إخلاء الأرض ووضع اليد عليها، والاستيطان فيها هي آليات لتفويض البنية الاقتصادية للمناطق المحتلة، وبالتالي دفع الناس باتجاه الرحيل، وتعزيز عامل القلق على أي استثمار لدى من يتبقى داخل البلاد مما يزيدهم باتجاه الاعتماد على المساعدات الخارجية سواء العربية أو غير العربية، والتي تنتهي في قنوات الاقتصاد الإسرائيلي بما هو المجال الوارد المفتوح للاستهلاك الفلسطيني. وهو تطور يحول المانحين إلى ممولين للاقتصاد الإسرائيلي. أما طالما ان الرحيل الشامل ليس قيد الحدوث، يظل الهاجس demografique مسيطر على اليهود في فلسطين حيث يتبارون في وضع سيناريوهات لحله وكلها على حساب العرب الفلسطينيين.

اقتراح إسرائيليون آخرين الانفصال من جانب واحد، وهذا ما حصل في غزة. يقول اوري ساجي (جنرال احتياط) عن خطة انفصال وضعها مع المحامي جلعاد شير وقدماها إلى شارون: "إذا لم يفصل المجتمعان الفلسطيني والإسرائيلي، فسيكون الانهيار demografique. حتى نهاية العقد سيكون بين نهر الأردن والبحر غالبية يهودية بنسبة 51% فقط وفي عام 2020 سيتحول اليهود إلى أقلية، وسيكونون 47% فقط وفي 2050 سيكون اليهود 37% من مجموع السكان بين النهر والبحر. وبال مقابل، إذا ما تحدد خط سياسي واضح على أساس الخط الأخضر سيكون في نهاية العقد للسكان اليهود غالبية بنسبة 78% في دولة إسرائيل وفي 2050 سيشكل اليهود في دولة إسرائيل ما نسبته 74%⁶⁵ لكن هذا الفصل يتعمد هدم الحديث عن جوهر الانفصال، أي هل هو سكاني، أو اقتصادي أو جغرافي أم كلها؟ فالبرنامج الاقتصادي، وهو موضوع بحثاً متأثر بطبيعة الانفصال، أو مبني عليه.

⁶³ سمارة 1987، ص 24

⁶⁴ أنظر، عادل سمارة، الاستيطان: منطرد للإرادة فالإنزياح الذاتي، في كنعان، العدد 94، كانون ثاني 1999، ص 87-

101

⁶⁵ يدعى أحرونوت 19-7-2002 عن القدس 20-7-2002

هل توجد لإسرائيل سياسة مائية تجاه المناطق المحتلة؟ وهل المياه آلية للضغط والصراع الاقتصادي؟ قد تكون الإجابة في ما قاله ديفيد بن غوريون: "نحن في حرب مياه مع العرب، إن مصير الدولة اليهودية معلق بنتيجة هذه الحرب، التي إذا لم نكسها، فلن نكسب شيئاً"⁶⁶. لم يقصد بن غوريون بالعرب فلسطيني الضفة والقطاع ولا كل الفلسطينيين وحدهم، بل قصد العرب جميعاً وبالطبع مصر ولبنان وسوريا والأردن على وجه الخصوص.

لذا، خصص الحكم العسكري عدة أوامر لمسألة المياه ومنها الأمر العسكري رقم 87 الصادر في 7 تموز 1967، أي في وقت مبكر من الاحتلال، حيث قضت الأوامر العسكرية بأن تتحكم إسرائيل بالمخزون المائي في الأراضي المحتلة، وخاصة تلك التي تحت الجهة الغربية لسلسلة جبال بلاد الشام الغربية، وأصرت إسرائيل على أن تبقى هذه المخزونات تحت سيطرتها. وأصرت على ذلك أيضاً في اتفاقيات أوسلو وباريس.

ورد في صحيفة هارتس الإسرائيلي: "خلال الحكم الذاتي، فإن إسرائيل ستواصل سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية"⁶⁷. ويقول مناحيم كنتر، مدير شركة طال للمياه: "كل دونم يُروى أو يستغل من قبل العرب، سيقود إلى عطش دونم في إسرائيل"

وكما أشرنا، تتهب إسرائيل 100 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية، وهي كمية يمكن الحصول عليها من تحلية مياه البحر إذا ما أنفقت إسرائيل 1 بالمائة من إنتاجها القومي الإجمالي. فلماذا لا تقوم بذلك؟ واصبح السبب هو ممارسة اشد حرب اقتصادية ممكنة على الفلسطينيين؟ إن التحكم بالمياه واستغلالها هو مكون أساسي لبرنامج اقتصادي للاحتلال تجاه المناطق المحتلة سواء كان كتابةً أم عرفاً. وليس شرطاً أن ينحصر الأمر في التناقض الاقتصادي، بل كذلك في تقويض القدرة الإنتاجية لاقتصاد الضفة والقطاع على اعتبار أنه حتى في التسوية "أو ما يسمى سلاماً" هو بالنسبة لإسرائيل ليس إلا طبعة أخرى من الحرب.

⁶⁶ العودة، 7-6-1983
⁶⁷ هارتس 26-6-1979

احتلال عسكري لكنه مشروع اقتصادي مجدٍ الرأسمالية وتشريك العلاقات الاقتصادية

نقدنا الواقع المادي على الأرض، الاحتلال ومصادر الأرض، ودور المؤسسة العسكرية، الاستيطان، والتفوق العددي لليهود باستجلاب المستوطنين ... الخ كل هذا يقودنا إلى قراءة المبني وال العلاقات الطبقية في الكيان في علاقتها تأثراً وتتأثراً على المناطق المحتلة وموقع البرنامج الاقتصادي في هذا كله.

من المفيد التذكرة بأن أقوى مؤسستين وأكثرهما تأثيراً على سياسة الاحتلال في المناطق المحتلة هما المؤسسة العسكرية ومؤسسة رأس المال، وهما معاً المكون الرئيسي للسلطة في إسرائيل، هما مندمجتان في الحكم والملكية والإستراتيجيات. وكيف تخدمان بعضهما. فالجيش يمهد بالقوة، يفرض الواقع على الأرض، والرأسمالية تحاول تكريس ذلك بالتطبيع واستثماره رحباً وتنظيمه سياسياً. وكلاهما يتضمنان الاستيطان بالطبع. وتحذر الإشارة إلى أن هاتين المؤسستين بما شبه احتكار للإثنية الرأسمالية الإشكنازية.

كتب بن كاسبيت:

" بدا واضحاً في إسرائيل لعام 2001—لكل أولئك الذين لا يعرفونها، أن العسكرية هي التي تصنع وتطبق السياسة... إنها هي التي تحدد الواقع، وتدفع الأحداث تتحرك. فالمستوى السياسي غير قادر على ضبط المستوى العسكري ولا فرض النظام عليه. إن تجربة الأيام الصعبة في أيلول 2000 قد بينت في التحليل الأخير أن إسرائيل ليست دولة لها جيشاً، بل جيش له دولة مرتبطة به. إن الفرع التنفيذي الحقيقي ليس الوزارة، بل النظام الأمني الهائل الذي استسلمت له الدولة على مدار السنين"⁶⁸

وبدوره، فإن يورام بيري، الذي يصفه يواف بيليد بأنه تلميذ لامع في العلاقات العسكرية-المدنية في إسرائيل، يستنتاج بأن "العسكرية هي شريك على قدم المساواة في عملية صنع السياسات، وأحياناً أقوى". وفي حين يرى كاسبيت، أن الجيش كان يتحدى سياسة باراك، كان بيري أكثر تشاوئاً بقوله: سواء نظراً للضعف، أو لأنه موافق على ذلك، ، فمن الواضح أن باراك تبني سياسة المؤسسة العسكرية خلال الكثير من فترته"⁶⁹

⁶⁸ Ben Kaspit, Two Years of the Intifada, Maariv, 6, and 13 September 2002 Supplements (Hebrew).

⁶⁹ Yoram Peri, "The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy: From Oslo to the Al-Aqsa Intifada, Washington ,DC 2002, pp, 13, 35.

في خبر لراديو إسرائيل بالعربية صباح 21-11-2007، ورد أن باراك يؤيد مطالب المستوطنين، وهو موقف على يمين رئيس الوزراء، وأتى ذلك بالطبع قبل أيام من موعد انعقاد مؤتمر أنابوليس. وحين يتتوفر هذا السباق السياسي على دعم المستوطنين فهو بحد ذاته مكون أساسي لبرنامج اقتصادي إسرائيلي في المناطق المحتلة. كما ورد على لسان مصدر أوروبي أن مجموع ما استثمرته إسرائيل في بناء المستوطنات وصل إلى 11 مليار دولار⁷⁰ طبعاً فإن تقديرات كلفة الاستيطان تتباين من مصدر إلى آخر، لكنها ضخمة لدى الجميع.

إضافة إلى دوره السياسي والإيديولوجي والديني، فإن الاحتلال مشروع اقتصادي مربح لإسرائيل، وهو عملية استحلاب استعماري فعلي يتم من خلاله تحويل الفائض من الأراضي المحتلة للرأسمالية الإسرائيلية. وهذا ينفي المزاعم بأن إسرائيل تمارس الاستيطان وتتوسع في الضفة الغربية لأغراض دينية وإيديولوجية بحثة.

وخلالاً لأي التباس، فإن المناطق المحتلة لم تكن أبداً عبئاً على الحكومة الإسرائيلية. صرّح رسميون إسرائيليون عام 1987 " إن المداخيل المحلية سوف تصل في السنة المالية الحالية إلى وضع تغطية كاملة وأنه لن تكون هناك ضرورة لتغطية العجز عن طريق تحويلات من إسرائيل... وأعلنت الإدارة المدنية رسميًّا أنها لن تطلب أية مساهمة من الحكومة الإسرائيلية في ميزانيتها وأن الإنفاق والاستثمار العام اليوم في أقصى وضع يمكنهما وصوله... وأنها لبت حاجات الفلسطينيين... وأن الاستهلاك العام في إسرائيل -المدني فقط- كان 1350 دولاراً عام 1985 بالنسبة للفرد الواحد، في حين أنه 185 دولاراً للفرد في المناطق المحتلة، أي حوالي 13,7 بالمئة من حصة الإسرائيلي⁷¹)

لم تشكل المناطق المحتلة أبداً عبئاً ضريبياً على الخزينة الإسرائيلية، وبالعكس، يساهم السكان الفلسطينيون بكمية كبيرة من الاستهلاك العام الإسرائيلي. وفي السابق كان قسم من هذا يعاد إلى المناطق المحتلة، لتغطية عجز "ميزانية الحكم العسكري" أما عام 1986 فقد تغير الوضع... وت تكون المساهمة من الضرائب والحسومات⁷² المفروضة على الفلسطينيين العاملين رسميًّا في إسرائيل، والضرائب غير المباشرة كالتي تفرض على البضائع الفلسطينية المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية وضريبة القيمة المضافة على البضائع والخدمات التي يشتريها الفلسطينيون من إسرائيل.

⁷⁰ القدس 2-11-2007

⁷¹ باهيري، 30-29 : 70-69، سمارة 1987

⁷² Cantour, Jerusalem Post Supplement, 5.4.1979

كانت فترة الاحتلال المدید مثابة حافز للرأسمالية الإسرائيلية کي تبني علاقات سوق مستديمة مع المناطق المحلتة، وذلك في عملية اعتماد متبدال شكلاً، لكنه تبادل لا متكافئ مسلح .⁷³Militarized Unequal Exchange

هناك إشكالية في التوصیف النظري للعلاقة بين المناطق المحلتة والاقتصاد الصهيوني، وكذلك بيته وبين فلسطیني 1948.⁷³ لا شك أن هناك فارقاً في الدرجة، وليس في النوع بين وضع كل من هاتين القوتين في علاقتها بالاحتلال. لا يسهل تطبيق نظرية الاستعمار الداخلي، تماماً، على هذا الحال رغم ما بها من إغراء بذلك. فهي فصلت على يد كاردوسو في البرازيل وعلى يد هارولد ووللي في جنوب إفريقيا، حيث يدور الحديث هنا عن وينحصر في إطار الدولة "القومية" الواحدة في علاقتها/بتبعيتها الاقتصادية للنظام العالمي، الدولة التي لا تذكر المواطننة على جزء من رعاياها، أي عن إثنية أو قومية معينة، وهو الأمر الذي لا تدرج فيه إسرائيل التي لا تتفق عند التبييز العنصري أو التضاد الطبقي، هذا ناهيك عن أن الفلسطينيين في مناطق 1948 أرغموا على حمل الجنسية الإسرائيلية، أما فلسطيني 1967، فأمر الجنسية ليس مطروحاً لديهم، كما أنه ليس مطروحاً لدى إسرائيل كذلك. إن العاج هولاء الكتاب دوناً أو مناطق الكل فيها مواطنون، بغض النظر عن التفارق الطبقي على صعيدي الأفراد أو الإثنيات، بينما في إسرائيل(1948) المواطننة على درجتين، بل إن هذا مواطن وذاك عدو! ففي البرازيل كان الأنسان طبقي لا عرقى ولا قومى. أما في الضفة والقطاع، فالعلاقة حالة استعمار، كما هي في المناطق المحلتة عام 1948، ولكن بدون آية درجة من "ال المواطننة". هذا وإن كانت إسرائيل بصدق تذويب الشخصية الوطنية الفلسطينية لفلسطيني 1967 ليصبحوا مثابة تجمع بشري هامى بدون محددات قومية ولا أهداف سياسية وطنية، ولا مني طبقي بالطبع.

كتب كاردوسو، حينما كان جندياً تموياً، أي قبل أن يستقطعه البنك والصندوق الدوليين ليصبح رئيساً افتتاحياً للبرازيل لدورتين متتاليتين ثمان سنوات:

"إن التطور الرأسمالي التابع هذه الأيام في أميركا اللاتينية البرازيل والأرجنتين والمكسيك يفتح تهشيمياً بنبؤياً داخلياً، والذي تكون فيه القطاعات المتقدمة تستدخل وحتى تندمج في الأشكال الجديدة للتوسيع الاحتاري للنظام الرأسمالي العالمي. وأبعد من هذا، فإن القطاعات المختلفة تتبع بأجر سلماً أساسية حضورية، مثل الإنتاج السمعي الحضري الصغير، لكن وبشكل خاص فإن موقع الإنتاج الزراعي المستقرة تتبع بأنها "ستعمارات داخلية" في علاقتها بالقطاعات العالمية... فهي تنتاج التوسيع الرأسمالي وتوظف لهذا التوسيع طالما تساعد على إبقاء الأجور في مستوى هابط وتقلل الضغط السياسي داخل "القطاع العصري".

وفي جنوب إفريقيا كان الأساس عرقي ورأسمالي لكنه لم يكن استثنائياً وطارداً، لذا، لم تتحول حالة لجوء أسود. أما هنا، فالمواطنيـة المتساوية بالمفهوم الرأسمالي مرفوضة أو محجوبة عن العرب الفلسطينيين في احتلال 1948، وهي المواطنـة التي تسمح بالتنافس والاستغلال الطبقـيين "لليهود خاصة" على أن يقبل من بين القراء من يصعد طبقياً إلى صوفوف بروجوازية السادـة، ويصبح سيداً على فقراء السـادة! حقوق المواطنـة المتساوية للجميع مرفوضة كما هي مرفوضة مسألة قبول أفراد عـرق في طبقة العـرق الآخر. والإشكالية هنا دينية قومية وثقافية. وبالطبع المواطنـة ليست مطروحة في حالة فلسطـيني 1967.

"يصف هارولد ووللي التفصـل بين أنماط الإنتاج Articulation of Modes of Production بما هو امتداد او توسيع لنـمط الإنتاج الرأسـمالـي على حساب الأنـمـاط المـاقـبـلـيـة. وبالطبع فإن مقترب تـفصـل أنـمـاط الإنتاج يـؤـكـدـ علىـ أنـ التـشكـيلـات الإـجتماعيةـ المـحيـطـيةـ تـتـكـونـ منـ تـفـصـلـ انـدـمـاجـيـ لـنـمـطـ الإـنـتـاجـ يـلـحـقـ بـنـفـسـهـ أنـمـاطـ الإـنـتـاجـ غـيرـ الرـأسـمـالـيـ." أما في حالة الأقلية العربية الفلسطينية فـأنـ التـفصـلـ إذاـ ماـ حـصـلـ، لاـ يـأـخـذـ مـدـاهـ الـاـقـتصـاديـ حيثـ تـقـلـعـهـ سـيـاسـةـ الـدـوـلـةـ كـيـ لاـ يـكـمـلـ مـسـيرـتـهـ، وـتـنـتـظـهـ سـيـاسـةـ الـدـوـلـةـ أـكـثـرـ فـيـ مـاـ نـتـجـعـتـ مـنـ اـنـتـاجـ إـنـدـمـاجـيـ لـلـأـمـرـاـتـ الـجـنـوبـيـةـ 1967ـ. عـجيبـ! وـلـكـنـ كـيـفـ يـمـكـنـ لـهـ الـعـوـاـمـلـ أـنـ تـنـتـجاـوـزـ العـاـمـلـ المـادـيـ؟ الـذـيـ نـرـاهـ مـقـرـرـاـ! وـلـمـاـ تـفـقـدـ الـعـاـمـلـ المـادـيـ فـيـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ وـحـسـمـ الـأـمـرـ؟ قدـ يـوـفـرـ قـرـارـ المـرـكـزـ الرـأسـمـالـيـ الـعـالـمـيـ فـرـضـ المـقـاطـعـةـ عـلـىـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ مـفـتـاحـاـ لـلـأـمـرـ، فـيـ حـينـ لـمـ يـقـرـرـ ذـلـكـ ضدـ إـسـرـائـيلـ.

كـانـتـ حـالـةـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ حـالـةـ اـسـتـعـمـلـ اـسـتـيـطـانـيـ ايـضـ اـسـتـيـطـانـ اـسـتـيـطـانـهاـ وـاـصـلـتـ ذـلـكـ إـلـىـ جـانـبـ تـشـارـكـهاـ بـرـاسـ الـمـالـ الـعـالـمـيـ. أـمـاـ حـالـةـ إـسـرـائـيلـ، فـتـشـابـهـ وـتـخـتـافـ، تـخـتـافـ لـأـلـهـاـ اـسـتـشـارـ إـسـترـاتـيـجيـ لـلـمـرـكـزـ الرـأسـمـالـيـ الـعـالـمـيـ اـنـفـقـ وـيـنـفـقـ عـلـىـ إـسـرـائـيلـ بـشـكـ مـتـواـصـلـ، لـأـلـهـاـ إـيـ إـسـرـائـيلـ توـفـرـ لـهـاـ الـمـرـكـزـ هـيـمـنـةـ عـلـىـ مـنـطـقـةـ لـلـمـرـكـزـ فـيـهـاـ مـصالـحـ دـوـنـهـ حـزـ الـحـلـقـيـمـ. إـنـ عـلـاقـةـ رـأـسـ الـمـالـ إـسـرـائـيلـ بـرـاسـ الـمـالـ الـمـركـزـيـ فـيـ الـعـالـمـ أـعـقـ وـأـفـوـيـ مـاـ هـيـ فـيـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ، كـمـاـ أـنـ إـسـرـائـيلـ وـظـيـفـةـ دـوـلـةـ فـيـ خـدـمـةـ الـطـبـقـاتـ الـحـاكـمـةـ فـيـ الـمـرـكـزـ. هـنـاـ تـكـنـ اـسـتـحـالـةـ مـقـاطـعـةـ الـمـرـكـزـ إـسـرـائـيلـ، لـذـاـ، مـاـ عـلـيـهـ لـوـ قـاطـعـتـهـاـ بـنـجـالـدـيـشـ! أـمـاـ الـذـيـ يـعـقـدـونـ غـيرـ هـذـاـ، فـهـمـ أـقـرـبـ إـلـىـ عـدـمـ وـعـيـ تـعـقـيـدـاتـ وـجـوـدـ وـدـورـ هـذـهـ الـدـوـلـةـ.

هناك عدة فئات التي نمت مصالحها على هذا الصعيد، وهي لا شك شرائح من مصلحتها بقاء الاحتلال الضفة والقطاع. صحيح أن الرأسمالية الصناعية التقليدية في إسرائيل هي المستفيد الأول من الاحتلال، لكن انتقال شرائح منها، لنقل الرأسمالية المالية الكبيرة إلى الصناعات الإلكترونية والبتروكيماوية وطبعاً التسلية في السبعينيات وانحرافها العالمي بحثاً عن عش في الاقتصاد العالمي "الجديد" في الثمانينيات، دفعها لترك أو إحالة علاقات السوق مع المناطق المحتلة إلى ما تبقى من البرجوازية التقليدية أو الوسيطة، علماً بأن المستهلك الفلسطيني لا خيار لديه إلا شراء هذه المنتجات. إذن يتحدد البرنامج الاقتصادي الصهيوني بالانتقال الطيفي في إسرائيل، تغير المواقع الطيفية. لكن علينا التنبه إلى أن الوضع الطيفي لا يقرر وحده هنا، بمعنى أن المصلحة الإستراتيجية والعامل الإيديولوجي والدور الوظيفي للكيان في المنطقة تلعب دورها ومساهمتها في بقاء المناطق المحتلة بيد الاحتلال، بغض النظر عن الدرجة. أي هل هي انسحاب كامل، جزئي... الخ.

يفتح هذا الحديث على التفاوت الطيفي Class Differentiation داخل إسرائيل نفسها، فالشرائح الطيفية المستفيدة من الاحتلال المناطق المحتلة لا سيما هذه الفترة هي الرأسمالية صاحبة الصناعات التقليدية، وكذلك العمال ووسطاء العمل في هذه الصناعات، وهم أصبحوا في الغالب هذه الأيام من اليهود الشرقيين. لذا، لا غرابة أن هؤلاء أكثر تشدداً ضد الانسحاب من المناطق المحتلة. وهذا الموقف لا يقوم أساساً على أرضية التمسك الديني والإيديولوجي، حتى لو جرى تغليفه بذلك، بل على أرضية المصالح المادية لهذه الشرائح. لذا، يميل هؤلاء للتصويت لحزب الليكود بزعامة نتنياهو الذي ينادي بال堅持 من اتفاقات أوسلو وبالتشدد ضد العرب بشكل عام:

كتب بنيامين نتنياهو: "...أما ما نفتقد فهو السياسة ذات التصميم التي تتوقع ما سيحدث ، سياسة لا تتأرجح بين انسحاب و مغامرة سياسية تضع رأسها بالرمل⁷⁴". هذا على الرغم من أن نتنياهو هو الداعي الرئيسي للسياسة الليبرالية الجديدة، ممثلة في الشخصية، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وإغام المستفيدين/ات من مكافآت البطالة على العمل، وهذه سياسة لصالح الرأسمالية الكبيرة المنخرطة في العولمة على حساب الطبقات العاملة والوسطية⁷⁵. والحقيقة، أن هذا يعيد إلى الذاكرة ما ورد في رسالة إسرائيلي إلى جولدا مئير يطالبه فيها بالإبقاء على العمل العربي من المناطق المحتلة للشغل في الأشغال السوداء (أنظر لاحقاً).

⁷⁴ القدس 18-7-2007 عن بقعة أحرونوف

Guy Ben-Porat, Netanyahu's Second Coming. A Neoconservative Policy Paradigm? Israel ⁷⁵ studies, volume 10, number 3.

ليست الرأسمالية الإسرائيلية مالكة الصناعات التقليدية، وأو البرجوازية الوسيطة وحدها المستفيدة من التسويق في المناطق المحتلة، فالمصنع الإسرائيلي تشغّل عملاً إسرائيليين ليتّنجزوا ما تحتاجه هذه المناطق، هذا ناهيك عن الموظفين في الإدارات المدنيّة وفي خدمات الاستيراد...الخ. وكذلك موظفي الجيش والشرطة والمخابرات، فالعاملين من هؤلاء في المناطق المحتلة أو بعلاقة معها حصلوا على وظائفهم بسبب الاحتلال، وعليه، فهم جزء من البرنامج الاقتصادي للاحتلال، على الأقل كمستفيدين، وهم غالباً ضد الانسحاب.

وليس هنا مجال التفصيل في هذا الأمر، فيكفي الإشارة إلى أن إسرائيل تحوز على أرباح هائلة من فوارق الأجور بين عمال المناطق المحتلة والعمال الإسرائيليين، واستخدام عشرات الآلاف كعمال بالتهريب، أي بدون أية حقوق، هذا ناهيك عن المقطوعات من أجورهم للتأمين وهي 20% أي كالتي تقطع من أجور العمال اليهود أنفسهم وهي كتأمين وطني لا يقدم إلا للعمال الإسرائيليّين ومن ضمنهم الذين في المستوطنات، وأخيراً لا آخرأ القيمة الزائدة التي تحصلها إسرائيل جراء التشغيل على أساس استغلال رأسمالي...الخ. إن المستفيد الأساسي من هذا الاستغلال الناتج عن الاحتلال هي الدولة بأسرها، ومن هنا وجوب التقرير بين مصالح طبقات وشرائح طبقة كل على حدة، وبين ما تستفيده خزينة الدولة الاستعمارية الاستيطانية نفسها.

ولكن، إذا كان عمال المناطق المحتلة مربحين لإسرائيل إلى هذا الحد، فلماذا تتخلص إسرائيل منهم؟ يردنا هذا السؤال إلى السياسة الاقتصادية الإسرائيليّة تجاه المناطق المحتلة ببعديها الاقتصادي والإيديولوجي من جهة وبعد العالمي من جهة ثانية.

لقد جادلنا في هذا الشأن منذ بدايات الانتفاضة الأولى،⁷⁶ بأن إسرائيل بقصد التخلص التدريجي من عمال المناطق المحتلة، وذلك جزءاً من الحرب الاقتصادية ضد الفلسطينيين وهذا هو السبب الأساس، ولكن إلى جانبه بسبب الصدمة التي أحدثتها مقاطعة العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل في الفترة الأولى للانتفاضة.

"...رغم التقليل من تأثير مقاطعة العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل ، فإن موسييه كتساف وزير العمل الإسرائيلي خلال الانتفاضة قال إن نسبة العمال المقاطعين وصلت إلى 42 بالمئة.

وقد جانت تطورات النظام العالمي، حقبة العولمة تحديداً لنقوى التزوع الإسرائيلي للتخلص من العمال الفلسطينيين والبحث عن عمالة مؤهلة وممتهنة علمياً وتقنياً كي تلائم متطلبات الصناعات المتقدمة تكنولوجياً حيث توفرت لها عمالة ماهرة وغير مكلفة أمنياً بما هي لا تتنمي إلى

⁷⁶ عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية 1991 ص 102-109

قومية هي طرف في الصراع، من أوروبا الشرقية وحتى من بلدان جنوب شرق آسيا⁷⁷. بعبارة أخرى، فإن العمالة الفلسطينية لم تنتقل علمياً ومهنياً بما يؤهلها لخدمة السيد الرأسمالي الصهيوني الذي انتقل بدوره من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المتقدمة تكنولوجياً والتي أصبح سوقها هو السوق العالمي.

"...في فترة التسعينيات طلبت إسرائيل عملاً مهراً من الخارج، وخاصة عندما تحولت أكثر من الإنتاج العسكري إلى المدني...لقد وصلت نسبة العمال الأجانب فيها من البلدان الفقيرة 10%.⁷⁸.

هناك عوامل أخرى دفعت إسرائيل لاستجلاب عمالة أجنبية، منها تفكك الاتحاد السوفياتي وتتوفر عمالة ماهرة كانت جاهزة للاستيطان في إسرائيل

"من 1990-1997 هاجر من الاتحاد السوفيتي السابق 711,000 شخص معدل دراستهم 14,5 سنة منهم 57,400 يعرفون أنفسهم كمهندسين، 12,200 أطباء... ترافق تدفق هؤلاء المهاجرين مع تدفق رأس المال الأجنبي إلى إسرائيل".⁷⁹

وهناك كما أشرنا، انتقال الصناعة الإسرائيلية إلى التكنولوجيا المتقدمة، وتتدفق رأس المال الأجنبي وخاصة المباشر إلى إسرائيل في أعقاب التسوية.

كان الاستثمار الأجنبي المباشر هامشياً قبل 1990، لكن بعد 1990، حصل تطور سريع في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب افتتاح قطاع المالية والاتصالات الذي كان العامل الكامن وراء جذب كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي المباشر والأسهم والسنادات. ففي عام 2000، تدفق استثمار أجنبي ليصل إلى 9 مليارات دولار، ما يوازي 9% من الإنتاج الأهلي الإجمالي. ووصل الاستثمار في الأسهم والسنادات إلى 53,2% من مجمل الدفوقات الأجنبية و46,4% من مجمل رؤوس الأموال المتجهة للخارج، ووصل رأس المال الأجنبي المباشر في ذلك العام ربما قياسياً 4.4 مليون دولار.. لقد وصل الحجم التراكمي لموجودات رأس المال الأجنبي مع نهاية عام 2000 إلى 117 مليون دولار، التي منها 21 مليون دولار هي رأس المال أجنبي مباشر⁸⁰

⁷⁷ تعمل إسرائيل على التخلص النهائي من العمالة الأجنبية على أن يتم ذلك عام 2014، القدس 10-12-2007.

⁷⁸ Nitzan & Bichler, 2002:3 48

⁷⁹ Yoram Weiss, High Skill Immigration: Some lessons from Israel, March 2000. A paper presented for conference Assimilation in the labor market, Stockholm. Tel Aviv University (Weiss@econ.tau.il)

⁸⁰ OECD Directorate for Financial, Fiscal and Enterprise Affairs, OECD Investment Policy Reviews: Israel Overview, September 2002

هذا إضافة إلى "الإصلاحات" الاقتصادية في الاقتصاد الإسرائيلي ولا سيما تقليل دور الدولة في الاقتصاد وبشكل خاص الخصخصة وهي السياسة التي قد يخيل أن ناقتها هي حركة اليمين في إسرائيل، ولكن حقيقة الأمر تشي بأن اليسار الصهيوني هو الذي بادر بها. لكن أهمية هذا الأمر كامنة في انتقال أو تغيير أو تبادل الواقع طبقاً. معنى أن شريحة من رأس المال المالي قد تعلمت فأخلت مواقعها في الصناعات الكلاسيكية لشريحة أخرى أو غطت المجالين. وبناء عليه، جرى الانتقال أو تبادل الأدوار السياسية، أي أصبحت الرأسمالية التقليدية الجديدة هي المتمسكة أكثر بالاحتلال وإن كانت المعلومة قد غيرت نمط أو طبيعة تمكّها به.

"واصل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، شمعون بيرس، في ظل الحكومة الائتلافية الحالية عملية الخصخصة بموافقة اللجنة الحكومية للوصول إلى إصلاح أسواق رأس المال الإسرائيلية، وتقليل دور الدولة. كان لهذه الصدمة دورها في توفير فرصة للقطاع الخاص كي يجد تمويلاً ولكي يُعطى عمليّة نمو الدين العام الداخلي في إسرائيل"⁸¹

وفي حين أوقفت إلى درجة كبيرة تشغيل عمال المناطق المحتلة لديها، رغم مناقضة ذلك لاتفاق باريس الاقتصادي متذرعة بـ"صناعة" الأمن، فقد احتفظت ببرنامجهما في استحلاب المناطق المحتلة وذلك عبر إبقاء واردات المناطق المحتلة، أي استهلاك هذه المناطق، من منتجات إسرائيلية أو منتجات تأتي عبر إسرائيل وتتقاضى عليها ضرائب. قد لا تكون هذه النقاط الهمة أجزاء معلنة لبرنامج اقتصادي صهيوني، ولكنها أجزاء عملية لبرامج قيد التطبيق.

تجدر الإشارة إلى أن توقف إسرائيل عن استخدام العمالة الفلسطينية، لا يرتد إلى العامل السياسي وحده، ومحاصرة الفلسطينيين لإرغام أكبر عدد ممكن على الهجرة، بل إن دخول إسرائيل عصر التكنولوجيا المتقدمة، والقطاع المالي والإتصالاتي، أفقد العمالة الفلسطينية ميزتها النسبية حيث لم يجاري هؤلاء متطلبات هذا الاقتصاد المتقدم بوتائر عالية⁸².

وحيث كان العمال الذين يعملون داخل إسرائيل ينفقون مداخيلهم على شراء السلع الإسرائيلية، أصبح هؤلاء وكافة الموظفين الفلسطينيين في السلطة ومنظمات الأنجازة...الخ، أي متأقلي المساعدات الأجنبية ينفقون ما يأتิهم على شراء منتجات وخدمات إسرائيلية. بعبارة أخرى ظل الاستحلاب قائماً أو أن مآل، حتى المساعدات، هو إلى قنوات المال الإسرائيلي.

⁸¹ Financial Times, 11-9-1986

⁸² يذكرنا هذا يوم فلسطيني بأن العمالة الفلسطينية هي عمالة ماهرة، وهو ما أشييع في العقود الأولى للاحتلال!

خارج طبقي للفلسطينيين

عود على بده، صحيح أن البرنامج الصهيوني تجاه المناطق المحتلة هو الحصول على أرض بلا سكانها. لكن تنفيذ هذا البرنامج، لم يكن ممكناً بطريقة الطرد الشامل والمبادر كما حصل عام 1948. لذا، كان لا بد من وضع وتنفيذ أكثر من سيناريو في سياق هذا الصراع. من بين هذه السيناريوهات، سياسة ربط وإلحاق التركيب الاجتماعي الطبقي الفلسطيني باقتصاد الاحتلال وهو المشروع الذي بدأ مبكراً منذ احتلال 1967، وهو مشروع يحقق في الحد الأدنى تبعية اجتماعية اقتصادية بنوية باقتصاد الاحتلال، ويحول، برأي واضعيه، دون الانخراط في المقاومة. لكنه ليس بالطبع بدليلاً عن المشروع النهائي وهو الطرد الشامل. كما أنه لا يقصد بأي حال دمجاً اجتماعياً طبيقاً للفلسطينيين العرب مع اليهود، وحتى لو تطلب ذلك، أي عدم الدمج، "التضخيّة" بمكاسب وأرباح وذلك للحفاظ على الدولة "يهودية" التقية من جهة، ولأن الهدف الأساس للاحتلال هو إخلاء الأرض من أهلها.⁸³

بعد بضعة أشهر من احتلال الضفة والقطاع، وصدور الأوامر العسكرية بتعليق الروابط التجارية مع العالم الخارجي تدفق تجارة الضفة والقطاع على تعبئة مخازنهم الفارغة من المصدر الوحيد المتوفّر، أي المنتجات الإسرائيليّة. وهو الأمر الذي كان يجب أن تجاهله الحركة الوطنية حينها بالمقاطعة... ولكن!

وترتب على هذا اضطرار المستهلك لشراء المنتجات الإسرائيليّة، والصناعي لشراء المواد الخام من إسرائيل، ولاحقاً اضطر العمال للعمل في المنشآت الإسرائيليّة. وبهذا تتحقق الإلحاد الاجتماعي الطبقي باقتصاد الاحتلال⁸⁴. وربما يفسر هذا كون المقاومة قد بقيت حتى اشتعال الانفلاحة الأولى "مقاومة بالنخبة" وليس "مقاومة الجماهير".

قد تكون شريحتي مسوقى منتجات الاحتلال، وسماسرة العمل هما أكثر الشرائح الاجتماعية استفادة من العلاقة بالاحتلال، الأكثر تخارجًا، وابتعاداً عن المبني الاجتماعي المحلي للتراكم ،⁸⁵

⁸³ انظر، عادل سمارة، مراجعة كتاب، إعاقبة التنمية: السياسة الإسرائيليّة تجاه الأقلية القومية العربية، تأليف إمطانس شحادة، إصدار مدى الكرمل، حيفا، 2006، في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 27، لسنة 2007، ص 117-124.

⁸⁴ انظر عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاد، منشورات صلاح الدين، القدس، 1975، و Adel Samara, The Political Economy of the West Bank 1967-1987: From Peripheralization to Development, in Palestine: People of an Occupation, Khamsin, Zed Books, 1989, p.p 7-32.

⁸⁵ نقصد بالتخارج أن المصلحة الاقتصادية لشريحة معينة مدمجة مع شريحة أو شرائح خارج الاقتصاد المحلي، وبالتالي فإن حصتها من التراكم الناجم عن الفاصل المحلي مدمجة مع شرائح طبقية خارجية، وقد تكون نسبة منها متولدة من علاقتها الخارجية والمهم أنه لا توجد قيوداً ولا ضمانات ترغمها على إبقاء الفاصل المتحصل لديها ضمن قنوات الاقتصاد المحلي. ومن هنا تحديداً لا تكون جزءاً فاعلاً، بل سالباً في المبني الاجتماعي المحلي للتراكم.

وهما الأكثر تضرراً من الانفاضة ولا حقاً من قرار السلطات الإسرائيلية التخلص من العمالقة الفلسطينية.

"...لقد أصبت هذه الفئة بغلق اقتصادي، فهي ليست مستعدة للمخاطرة باستيراد منتجات إسرائيلية جديدة، وإن حصل فيكميات أقل، هذا ما يشكو منه المنتجين الإسرائيليين... كما أن الفئة الفلسطينية وجدت نفسها في مأزق القدرة على الدفع النقدي نظراً لخوف الإسرائيليين من عدم تمكناها من التحصيل بعد البيع ورد النقود، لا سيما أنها أعطت كثيراً من الشيكات بلا رصيد"⁸⁶

ولكن اتفاق أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي، أعادا إلى شريحة وكلاء الشركات الإسرائيلية فرصتهم لا سيما بعد أن أوقفت السلطة الفلسطينية نشاط مقاطعة البضائع الإسرائيلية مبررة ذلك، بأن حقبة السلام قد حلّت. أما بالمقابل، فقد مارست إسرائيل خروقات لمعظم بنود هذه الاتفاques بحجج أمنية، وهو الأمر الذي ما زال قائماً وهو يشكل جزءاً رئيسياً، وإن ليس مكتوباً، من البرنامج الاقتصادي الإسرائيلي للمناطق المحتلة (تابع لاحقاً).

إلى جانب تسويق المنتجات الإسرائيلية هناك عملية التعاقد من الباطن التي تشكل استثماراً إسرائيلياً هائلاً، ولكنه قلماً تم تسجيله، في اقتصاد المناطق المحتلة. والمهم أن هذا النشاط قد ولد شريحة اجتماعية فلسطينية متخارجة، وهذا النشاط نفسه هو درجة أدنى من الشركات المختلطة .Joint ventures

بدأ التعاقد من الباطن بين المتعاقدين الإسرائيليين والشركات في غزة منذ العام 1968. ففي تلك السنة اشتملت الصناعة على 7000 عامل مقارنة مع 1782 عاملاً قبل 1967. وقد عمل معظم هؤلاء في صناعة السجاد للتصدير إلى إسرائيل والضفة وما وراء البحار، وهي علاقة بدأت بورشات الأذنـة والخياطة والأثاث⁸⁷

السنة	الوف لليرات الإسرائيلية	نسبة الزيادة السنوية
1968	810	-
1969	1385	71
1970	3800	174
1971	6100	61

المصدر: المناطق المدار، 1971 ص 76 في الإلحاد ص 110

⁸⁶ هارتس 11-2-1988

⁸⁷ سمارة 1975، ص ص 10-109

إن صناعات التعاقد من الباطن هي "تشريك" في البنية الإنتاجية ورأس المال والماكينات، وحتى مكان البناء والسوق بالطبع. ولذا، فهي تداخل بنيوي لا ينتهي بسهولة مثل تشغيل عمال من المناطق المحتلة داخل إسرائيل. وقد لا يكون مستغرباً أن يكون المشاركون في هذه المشاريع ومسوقي المنتجات من الفئات التي لا تخصل فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي، ومن هنا تخارجها المؤكد.

ورد في مجلة المرصد 4 أيلول 1972، عدد 1126 ص 7 : "صادقت لجنة المدراء العامين على افتتاح كسارة في منطقة رام الله وذلك بناء على طلب شركة -لان بار- للأعمال التراثية والبناء والطرق. وفي طولكرم سيقام مسلح للأرانب تقيمه شركة ريبطكو. ليس هذا فحسب، بل إن السلطات المحتلة تتقى بشدة تلك الهيئات المكلفة باستثمار الأموال في المناطق المحتلة خصوصاً وأن هذه السلطات تتخل بدفع العجز المالي الذي قد يصيب هذه الهيئات أو المؤسسات... وقد علم ان وزير الدفاع كان من بين الذين وجهوا أشد الانتقادات إلى الأعمال القليلة التي نفذها في المجال الاقتصادي والتي قصد بها زيادة وتوسيع دمج المناطق الاقتصادية بالاقتصاد الإسرائيلي "

كما ورد في المرصد العدد 1142 يوم 4 كانون ثاني 1972 ص 7 : "تقوم جماعة من الأثرياء المتدينين في الولايات المتحدة بإجراء اتصالات تمهدية لإيصال إمكانية تقديم 20 مليون دولار كهبة لاستثمارها في المناطق عن طريق إقامة مشاريع يهودية- ערبية فيها وخاصة في قطاع غزة. وهذا يفتح بالطبع على المؤثر الدولي في البرنامج الصهيوني تجاه اقتصاد المناطق المحتلة (أنظر لاحقاً).

علاقة استعمار استيطاني أم إعتماداً متبايناً

تفيد قراءة الموقف الصهيوني من الفلسطينيين المتبقين في المناطق المحتلة 1948 و 1967، أن سياسة الاحتلال الصهيوني تجاه هذين الجزئين من الشعب الفلسطيني قائمة على تفكيك أو تدمير التماسك الجغرافي والطبيقي والقومي والاجتماعي كي يرحل هؤلاء، أو يتحول من يتبقى منهم إلى مجرد تراكم هلامي لا رابط ولا قضية سياسية وطنية قومية له. هذه السياسة التي تمثل النقيض لبلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية. ومن هنا الصراع المتواصل بين المشروعين. وضمن هذا الصراع يمكن قراءة البرنامج الاقتصادي الصهيوني للمناطق المحتلة بأنه برنامج مخصص لتحقيق الهدف الصهيوني.

تختلف النتائج باختلاف التطورات والأحداث، وبالتالي يختلف البرنامج الاقتصادي للنظام الصهيوني إذا كانت العلاقة مجرد اعتماد متبادل عنه حين تكون علاقة صراع.

يقول نيتسان وبخـل

"إن إعادة التنظيم "الكامنة" قد غيرت ببطء أولوية المبني المؤسسي للاقتصاد الإسرائيلي، ممهدة الطريق لنظام جديد مفتوح من التراكم التفاقي *differential accumulation* والكساد المتواصل. وفي أعقاب انهيار "الازدهار الفلسطيني" عام 1973، أصبح واضحاً أكثر فأكثر أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكنه النمو ذاتياً فقط"⁸⁸

لكن هذا لا يعني بالضرورة أن هناك تبعية إسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني بنفس مستوى تبعية الأخير للاقتصاد الإسرائيلي، بل إن وجود علاقة بين المركز والمحيط الخاضع لا بد أن تحتوي على درجة ما من اعتماد قطاعات في المركز على المحيط التابع.

لذا: "ليس غريباً أن تكون 90 بالمئة من واردات هذه المناطق من السلع الإسرائيلية، وليس غريباً أيضاً أن تكون في إسرائيل ارستقراطية عمالية تتربع عن الأعمال السوداء تاركة ذلك للعمال العرب"⁸⁹

لقد ادعى كل من بن هـ شاهار وأ ليرنر:

"إن العلاقة بين الاقتصاديين هي علاقة تكامل تقوم على حراك العمل والنظام المالي الموحد ونقل رأس المال والتكنولوجيا. ان تطبيق نفس الرسوم الجمركية هو شاهد آخر على وجود سوق مشتركة في الاقتصادين"⁹⁰.

هذا الحديث كولونيالي بامتياز. فكلمة سوق مشتركة فيها درجة هائلة من التزييف إلا إذا أتبعت بتوضيح طبيعة هذه السوق، ومن الطرف التابع للأخر. هذا ناهيك عن عدم وجود حراك حر للعمل، فالعمالة الإسرائيلية لا تجد ما تحرك إليه في المناطق المحتلة، بل هي تتحرك على شكل جنود ودببات وقادفات صواريخ، أما العمالة الفلسطينية، فهي في قطاعات محددة توكل

⁸⁸ Military Spending and Differential Accumulation: A new approach to the Political Economy of Armament – The case of Israel. Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, un printed paper, p16. please address correspondence to : Jonathan Nitzan, 5822 McShane, Montreal, Quebec H3S-2G3 Canada)

⁸⁹ جبروزالم بوسـت 9-10-1987

⁹⁰ Ben Shahar, H & Lerner, A 1975, The Economic Efficiency and Growth: Lessons from Israel and the West Bank, Cambridge, Mass Ballinger Publishing Company.

الطابع العنصري للسوق! لا يمكن لباحثين من وزن من اقتطفناهما أن يعجزا عن رؤية هذه الحقائق، ولكن التزيف الذي رأينا هو موقف سياسي محفوز بنظرية انثروبولوجية لشعب يرونها متلافاً.

بدوره، فإن سيمحا باهيري الذي ركز على المستوى الاقتصادي قد وصف علاقة الاقتصاديين بأنها : "اقتصاد ثنائي القومي"⁹¹. أما مiron بنفستي، فاستخدم بلاغته في وصف العلاقة قائلاً: "نشرت مقالة عام 1979 وقلت فيها، إن النموذج الذي خلق من قبل السياسات الإسرائيلية وكل التداخلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجماعتين تفترض طبيعة أقرب إلى الدوام... فالعمليات التي أرسى أساسها للعمل منذ 1967 قوية على ما يبدو لدرجة أنها مكنت التكامل من تجاوز نقطة العودة، وفي عام 1983، وبعد حرب لبنان، غامرت بالاستنتاج أن الساعة قد دقت معنونة منتصف الليل وأن حقبة جديدة قد بدأت... وقد تبدو العملية ممكنة الرجوع نظرياً، ولكن تقبيباً واقعياً للقوى الفاعلة لصالح الضم ضد التي تقواه تقود إلى الاستنتاج انه على المدى المرئي فإن فلسطين بكمالها سوف تحكم من قبل حكومة إسرائيلية، ذلك أن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي قد أصبح بناء على ذلك صراغاً إثنياً وأن إسرائيل الآن مجتمعاً ثنائياً"⁹²

ليس لدينا مجال الرد على كل هذه المزاعم فقد كانت الانفاضة أبلغ رد عليه، ولكن يكفي القول، إن إسرائيل ترفض أن تكون مجتمعاً ثنائياً القومي، فأكثريتها الساحقة مع دولة يهودية نقية. اللهم إلا إذا قبل من يتبقى في فلسطين بعد مختلف محاولات الطرد بالوصف التالي:

"أن الشعب الفلسطيني غير ناضج بشكل كاف للنضال من أجل هدف سياسي، وإن الفلسطينيين ليسوا إلا مجموعة مبعثرة من الناس يمكن كسب صيتها بأن يعرض عليها جداً أدنى من تحسين مستوى المعيشة، وهذا ما يقر به إسرائيليون مثل، جويل بترمان.(⁹³). وهذا ينسجم مع استغراب اسحق رابين حين كان وزير حرية إسرائيل حينما اشتعلت الانفاضة الأولى، حيث أبدى استغرابه لانفاضة الفلسطينيين رغم أن إسرائيل "توفر لهم أماكن عمل!"

لكن المصالح الاقتصادية تتحار دوماً للحيز الذي يوفر الربح الأعلى. لذا، "...مع توقيع اتفاقيات أوسلو، انتقل عدد من الشركات التي تستخدم عمالة كثيفة إلى مصر والأردن وبلدان أخرى، حارمة عدداً من "بلدات التطوير" التي غالبية سكانها من الطبقة العاملة

⁹¹ باهيري 1987 ص ص 2، 12

⁹² بنفستي 1987: 67

⁹³ جيروزالم بوست 27-8-1990، في سمارة 1991: 200

من اليهود الشرقيين من مصدر تشغيلهم الأساسي. وبحلول عام 1998، على سبيل المثال، نقلت شركة لتمانز دلتا 50 بالمئة من إنتاجها خارج إسرائيل، وكانت تلك السنة هي الأكثر ربحاً في تاريخه.⁹⁴

وهكذا، يرى كتاب إسرائيليون آخرين أن "السلام" والعلمة هما عدوين للطبقة العاملة في إسرائيل، أي الأمر الذي أعاد شرائح من هذه الطبقة إلى الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي بعد أن حققت امتيازات على حساب العمالة الفلسطينية، لذا يقول يوري رام:

"ففي حين ان الطبقتين العليا والوسطى من جنوبين بافتتان بالعملية السلمية ومنطق عولمة "ماك وورلد"، فإن الطبقات الدنيا قد تدهور وضعها كضحايا للعولمة وكان رد فعلها اعتبار العملية السلمية عدوها الاجتماعي، والانتقام إلى التوجهات "المحلوية" ، والقومية المتطرفة، والسلفية الجهادية"⁹⁵

يتضمن هذا أمراً بالغ الحساسية وهو أنه في حين تمثل الرأسمالية إلى المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين ممثلة في الدولة، فإن القطاع الأوسع من المجتمع كان ميله ضد المفاوضات. وهو ما رأه يوآف بيليد مثابة موقف ضعف وضع إيهود باراك في مفاوضات كامب ديفيد مع عرفات، وهو المناخ الذي افتتصه شارون فدخل الأقصى ليستفز الفلسطينيين للانتفاضة الثانية.⁹⁶

ما يهمنا في هذا السياق هو أن الأكثرية الانتخابية هي التي تحدد في التحليل الأخير سياسة الدولة الاقتصادية في المناطق المحتلة، وهي أكثرية ضد أيام مرونة للفلسطينيين كما تشير استطلاعات الرأي هذه الأيام (أواخر 2007) في الشارع الإسرائيلي، وهو ما يفسر صعود التتقية والمحافظة الجديدة بزعامة بنيامين نتنياهو.

لقد حققت إسرائيل من تشغيل عمال المناطق المحتلة لديها حتى اتفاق أوسلو عملية تخريب اقتصادي هائل ضد اقتصاد الضفة والقطاع. فقد أدى هذا التشغيل إلى تجريف (مصطلح استدامة د. محمود عبد الفضيل في وصف هجرة العمالة المصرية إلى الخليج) قوة العمل من الزراعة مما أدى إلى إهمال الأرض، ومع مرور الزمن إلى العجز عن إعادة إصلاحها. وهذه

⁹⁴ Yoav Peled, Profits or Glory, the Twenty –Eighth Elul of Arik Sharon, New Left Review 29 Sep/Oct 2004, pp 47-70

⁹⁵ Uri Ram, "the promised Land of Business Opportunities": Liberal Post-Zionism in the Global Age, in Shafir and Peled, the New Israel, p.230, quoted in, Yoav Peled, Profits or Glory, the Twenty –Eighth Elul of Erik Sharon, New Left Review 29 Sep- Oct 2004, pp 47-70.

⁹⁶ نفس المصدر.

تشكل كعب أخيل في النضال الوطني الفلسطيني، أي الصراع على الجغرافيا. وهو ما حقق رغبة مoshihe ديان في وجوب تشغيل العمالة الفلسطينية كي لا تحصل بطاله هائلة تدفع الفلسطينيين إلى تطوير بنائهم التحتية. أما اليوم، وقد وصلت البطاله تقديرات عالية برأي مختلف التقديرات، متزامنة مع شبه استحالة العودة إلى الأرض!!

ولم يتم تشغيل العمالة الفلسطينية في أعمال ذات مستوى متقدم، بل تركزت في الأعمال السوداء. كتبت جبروز الم بوسٌت، "أن الأعمال الدنيا قد جرى تعربيها"⁹⁷. ولكن هذا لا يعني أن العمال الفلسطينيين لو تمتهنوا بشكل أفضل فإن الإسرائيليين سيشغلوهم بالضرورة طالما أن الطرد على لأجندة، رغم ان الطرد الشامل لم يقرر بعد.

وكتبت إسرائيل إيكونوميست "بلغ عدد مستخدمي الصناعات العسكرية في إسرائيل 60 ألفاً لا نجد بينهم عاملًا عربيًا واحدًا" (عدد أيلول 1987). ليس في هذا ما يوحي لأن العلاقة هي اعتماداً متبدلاً، بل هي علاقة استعمارية إحلالية بامتياز.

هل آليات تشويه التركيب البنيوي للمناطق المحتلة جزء من برنامج إسرائيلي؟ آليات التداخل والتخارج مع المبني الاجتماعي للتراكم⁹⁸

كما لا توجد صياغة معلنة لبرنامج اقتصادي إسرائيلي تجاه المناطق المحتلة، لا توجد بالطبع آليات معلنة لتشويه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ومن ثم المبني الاجتماعي للتراكم The Social Structure of Accumulation في هذه المناطق. ولكن هناك سياسات ممارسة على الأرض:

⁹⁷ جبروز الم بوسٌت، 9-10-1987

تتعلق هذه المصطلحات النظرية بمسألة أبعد منها وأوسع وهي هل هناك اقتصاداً وطنياً أم أن مصطلح اقتصاد محلي هي الأدق. فالوطنية وصفة سياسية نضالية أكثر مما هي علمية. وعلل المشكلة في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في محظوظ النظام العالمي في علاقته بالمركز، بمعنى أن تخارج الاقتصاد (قطاعات أو شرائح اجتماعية) هو تخارج للتنمية والإلحاد، في حين أن تخارج اقتصادات المركز (قطاعات وطبقات) هي إيجابية، أي توسيع وغزو وتبادل لا منكفي وفى النهاية استجلاب سبولة مالية إلى الاقتصاد المحلي، هو حالة إيجابية وليس سلبية، ومن هنا، فالحماية مطلوبة لاقتصاد المحظوظ، بعكس المركز الذي يجادل بوجوب الانفتاح على الصعيد العالمي، مثلاً مقوله: "تحرير التجارة الدولية Liberalization of International Trade" وانتهاء مفهوم السيادة . لذا، فإن التخارج في اقتصادات المحظوظ يؤدي إلى تزييف الفائض إلى الخارج، وبالتالي خروج الشريحة المتأخرة من المكونات الاجتماعية الطبقية المحلية للبني الاجتماعي للتراكم، اي الشرائح والطبقات التي تقاسم "مقدار الفائض المتراكם في البلد" والذي ، في حالة الاقتصاد المستنقع، لا بد أن توظف في البلد نفسه. أما الشرائح المتأخرة، فهي وإن وجدت فيزيائياً في البلد، لا يعود ما تحصل عليه من فائض جزءاً من الاقتصاد المحلي لأنه غالباً لا يُعاد إلى البلد ولا يوظف فيها. وغالباً ما تكون هذه الشرائح جزءاً من المبني الاجتماعي للتراكم مع البلد الذي تخارج معه، أو مع اقتصاد المركز عامة، تخارج على صعيد عالمي. من هنا قد تصبح تسمية اقتصاد محلي أكثر مما تصح تسمية اقتصاد وطني. أما والتخارج ظاهرة قائمة بوضوح، فربما لا توجد في بلدان المحظوظ اقتصادات وطنية او محلية، بل اقتصاد طبقية. ويكون الاقتصاد محلياً أكثر في حالات الصراع القومي حيث تختلط معظم الطبقات في النضال الوطني، وفي بلدان كثيرة، لا يحصل حتى هذا الإجماع!

و هذه مرحلتين:

1. الإلحاد: وذلك في الفترة ما بين 1968-1973، حيث جرى ربط السوق بالسوق الإسرائيلي سواء بالأوامر العسكرية أو باضطرار المستهلك لاستهلاك السلع الوحيدة المتوفرة وهي الإسرائيلية. وارتباط المستهلك يعني ارتباط الطبقات الاجتماعية كل طبقاً لمتطلباته، استهلاك غذائي، شراء مواد خام، استيراد تصدير...الخ. وهي الفترة التي وصفها مiron بنفسته: "ازدهار وضع أفراد وتدور أوضاع الأكثريّة".

2. التفكيك والتدمير

وهي فترة جنى إسرائيل لعملية الربط والتبعية، بعد أن أخرجت أعداداً كبيرة من المنتجين من السوق وحولتهم إما إلى عمال في اقتصادها (ال فلاحين الذين لم يعودوا لا راغبين ولا قادرين على استصلاح الأرضي)، فتشغيل العمال وفائض الفلاحين في مشاريع إسرائيلية هو تجربة وتخريب الأرض وليس تحويله للعمال إلى طبقة عاملة في بلد تحول إلى تطور رأسمالي. وكذلك الصناعيين الذين اعتمدوا على إسرائيل في توفير المواد الخام وكيفوا مشاغلهم لتكون مجرد تعاقدات من الباطن، والمستهلك بشكل عام الذي تمكنت منه النزعة الاستهلاكية، رغم خضوعه لقانون السوق والسعر الإسرائيلي.

لكن بعض المصادر الإسرائيلية تشير إلى وجود خطة تدميرية لاقتصاد المناطق المحتلة أي كما أشرنا سابقاً بأن الهدف هو تفكك المبني الجغرافي والطبيقي والقومي...الخ للفلسطينيين:

"عدم إعطاء فرصة للمستثمر العربي بإقامة صناعة محلية لكي لا تتطور قاعدة إنتاجية محلية"⁹⁹. وهذا تأكيد على ما رمى إليه موشيه ديان مبكراً، فهو محاولة إيجاد عمل لسكان المناطق كي لا ينخرطوا في المقاومة. اعتصار فائض قيمة، والحلول محل الجنود في حالة الحرب. لنا هنا تكرار ما قاله سيمحا باهيري:

"يرى بعض المراقبين أن القيود التي تواجه الصناعة والتنمية الصناعية هي نتاج لسياسة إسرائيلية مصممة خصيصاً للبقاء على المناطق المحتلة كسوق مفتوحة للإغراق السمعي الإسرائيلي، وكمخزون لقوة العمل الرخيص. ولكننا أوضحنا في موضع آخر - تقريرنا لعام 1986 - أو رؤيا دقيقة وعن قرب لعملية اتخاذ القرار الاقتصادي الإسرائيلي، تبين أن السياسة -المتماسكة- ليست إلا مجرد رد فعل عشوائي للضغط السياسي لقوى الضغط الاقتصادي الإسرائيلي"¹⁰⁰

⁹⁹ موشيه ماعوز جبروزالم بوس٢ 25-12-1987
¹⁰⁰ سمار، احتجاز التطور 1987، ص 63

وسواء صح تقدير باهيري، والذي نرى فيه قدرًا مقبولًا من الصحة، على الأقل نظرًا لعدم وجود نصوص لبرنامج من هذا القبيل، فإن الإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة هي برنامج اقتصادي بحد ذاتها لأن أي تخريب للاقتصاد المحلي هو خدمة للبرنامج الاقتصادي الصهيوني ومنها:

- ↳ الحيلولة دون وجود مركز اقتصادي للمناطق المحتلة: فالمفترض أن المناطق المحتلة هي وحدة اقتصادية، أو وحدتين بناء على فكهها الجغرافي. لكن سلطات الاحتلال أتبعت ولا تزال كل منطقة من هذه المناطق بالقلب الاقتصادي لإسرائيل بحيث لم تتمكن أية منطقة منها بأن تكون مركزاً لل الاقتصاد الوطني، ولا زال الوضع كما هو. وعليه، يرتبط الاعتماد الاقتصادي للمرتبطين باقتصاد إسرائيل عليها، وبالتالي يصبحون جزءاً متاخراً من المبني الاجتماعي الفلسطيني للتراكم.
- ↳ منع التراخيص: تمسكت سلطات الاحتلال بمنع ترخيص مشاريع إنتاجية في المناطق المحتلة حتى عام 1989، ولم تغير هذه السياسة إلا بعد أن تغلب الفريق الإسرائيلي القائل بأن أي تطور في اقتصاد المناطق المحتلة سيظل تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي. وهو على أية حال ما تحقق من حينها حتى اليوم عبر شركات التعاقد من الباطن والشركات المختلطة Joint Ventures ولل一刻 لدور الشركات الإسرائيلية حتى في الوطن العربي¹⁰¹ وتشكيل مجلس أعمال إسرائيلي فلسطيني¹⁰² قبل حصول حل سياسي يحقق حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق العودة.
- ↳ ولكن يمكننا الاستنتاج من هذا الحديث أن الاحتلال مصر علىبقاء هذه المناطق مرتبطة به اقتصادياً، بمعنى أن تبعية هذه المناطق قدر لا مفر منه. ولا يخفى أن النمو التابع هو قوة طاردة للاستثمار باتجاه المركز ، أي إسرائيل.
- ↳ تشويه معادلة عمل-رأسمال: لعل المفترض نظرياً أن يكون رأس المال في بلد معين قادر على تشغيل قوة العمل فيه. وهذا أمر لم يتحقق في المناطق المحتلة بسبب من سياسات الاحتلال، وهذه مسألة يفتح عدم تتحققها على الهجرات إلى الخارج مما يحقق تفوقاً ديمغرافيًّا أكثر لليهود. وبالطبع، فإن مجرد الفراق الإسرائيلي من المسألة الديمغرافية يعني أن السلطات الإسرائيلية تصر على الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، بحيث اعتند قطاع واسع من العمل على العمل في إسرائيل فقد تحولوا كذلك إلى جزء من المتاخرجين عن المبني الاجتماعي للتراكم. إلى أن منعوا من العمل داخل الخط الأخضر.

¹⁰¹ انظر تقرير أورا كورين: علب وقناني الشركة الإسرائيلية كابيل تشق طريقها للأسوق الفلسطيني ومنها للأسوق العربية، القدس، 18-3-2007.

¹⁰² راجع مقالة عادل سمارة، من الشرعية إلى القيادة فالقطاع الخاص، في كنعان العدد 131، أكتوبر 2007، ص 31-15.

- التعادل من الباطن، وقد اشرنا إليه أعلاه، ولكن هذه الشريحة تشكل الارتباط الأقوى بالاقتصاد الإسرائيلي/ وهي بالتالي الأكثر تخارجًا وهي النواة التي بخلق الاحتلال لها، أنتج في النهاية طبقة الكمبرادور المحلي بجناحها السياسي (القرار والسلطة) والاقتصادي.
- تشويه معايدة الأجور والأسعار والمداخيل: أدى إلحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي إلى حصول تشوهات أو انحرافات يصعب التخلص منها. ففي حين أن المداخيل متفاوتة بقدر هائل بين الطرفين، أي بنسبة تقارب 1-20، إلا أن الأسعار أكثر تقاربًا لا سيما أسعار ما تشتريه المناطق المحتلة من إسرائيل أو عبرها، وهذا يخلق توترةً معيشياً في الأراضي المحتلة¹⁰³.
- التحكم بالمساعدات الأجنبية كشريك مضربي: لم ينص اتفاق أوسلو على سيادة السلطة الفلسطينية، وعليه، بقيت الصادرات والواردات إلى هذه المناطق بيد سلطة الاحتلال. وضمن هذا الوضع بقي سوق المناطق المحتلة مرتبط بالسوق الإسرائيلي كمصدر لما تستورده هذه المناطق. وحيث أن المساعدات الخارجية عربية ودولية هي التي تغطي الانكشاف في ميزان المدفوعات الفلسطيني، فإن كلف واردات المناطق الفلسطينية تنتهي في الاقتصاد الإسرائيلي. وهذه بحد ذاتها جزء من برنامج اقتصادي غير معلن من قبل الاحتلال

العامل الإيديولوجي/الديني/الثقافي/التربوي

لم يكن الاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة مجرد احتلال عسكري شأن الاستعمار الكلاسيكي، بهدف الأسواق أو المواد الخام، أو قوة العمل الرخيص...الخ، هذا رغم أن هذا الاحتلال نفسه هو أيضاً مشروع اقتصادي مجدٍ.

تقوم سياسة الاحتلال منذ بدء الاستيطان الصهيوني في فلسطين على : الحق الديني (الأسطورة، الرواية، التوراتية) أكثر منها على الرواية التاريخية، بل نقضاً للرواية التاريخية، كما تقوم على الاستعمار المستير¹⁰⁴. وقد استخدمت مسألة الاستعمار المستير منذ بدايات الاستيطان اليهودي في فلسطين لتشكل غطاء لإقامة المشروع الاستعماري الرأسمالي اليهودي في فلسطين.

يقول آربيه برجمان: إن ارتفاع الأسعار في المناطق أعلى منه في إسرائيل. (سمارة 1975، ص 145).¹⁰³
والاستعمار المستير هو مدرسة مركزانية أوروبية تتطلب لتبرير قيام أوروبا بغزو بلدان عديدة في العالم ونهب ثرواتها ، وقدمت لخطبته ذلك تفسيرات وتبريرات منها "تطوير المستعمرات". أظر بهذا الصدد : عادل سمارة: مساهمة في الإرهاب، الفصل الثالث، تدخل إنساني...إرهاب إنساني ص ص 104-126.¹⁰⁴

على أن ما يهمنا في هذه الورقة هو ما يتعلق بالمناطق المحتلة عام 1967. في تبريره لمصادر الأرض قال اسحق شامير: "ليس هناك سطو على الأرض، نحن نعود أرض الآباء"¹⁰⁵. وهذا الموقف يلخص التعبئة الإيديولوجية الدينية لكل يهود إسرائيل، وهو الذي شكل آلة تجنيد مستوطنين يهوداً من مختلف أنحاء العالم، وهي آلة اعتمدت ما أسموه، "قانون العودة" في نقض لحق الفلسطيني في العودة.

هناك إشكالية جدية واجهت إسرائيل منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهي: "كيف يمكن تطبيق يهودية الدولة "النقيمة" مع وجود الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الأمر الذي ظل يواجه إسرائيل والذي صيغت له عدة سيناريوهات منها، بقاء الاحتلال، الفصل، الخيار الأردني، الانسحاب، زيادة جذب الهجرات، والطرد الشامل. وباستثناء الطرد الشامل، فإن كافة السيناريوهات الأخرى، تتضع إستراتيجية هذه الدولة الاستيطانية في إشكالية "مبئية".

ومن جانب آخر، هناك إشكالية لمن يحل الوضع الإسرائيلي من خارج معرفة بنيته وتوجهاته الداخلية. ففي حالات كثيرة تتخذ السلطات الإسرائيلية قرارات غير عقلانية اقتصادياً، ومنها مثلاً، عدم إعطاء تراخيص لتصنيع الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما كان مطبقاً بشكل خاص حتى عام 1989. وهذه سياسة مقصود بها إبقاء المناطق المحتلة متخلفة اقتصادياً، هذا مع العلم أنه في ظل علاقة مركز محيط بين الطرفين، فإن أي تطور في الضفة والقطاع سيكون تطوراً تابعاً بما يفيد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل رئيسي لدرجة تكون معها حصة البرجوازية الفلسطينية مثابة "اقتصاد التساقط Trickle-down economy"¹⁰⁶. هذا الجدل الذي طرحته مراراً وبشكل مبكر¹⁰⁷ ولم يقر به اقتصاديون إسرائيليون إلا متأخراً ومنهم عزرا سادان وسيم哈 باهيري.

لا نقدم القراءة الإيديولوجية نفسيراً كافياً في هذا المستوى، وإن كان التفسير الإيديولوجي هو الدارج. إلا أن قراءة هذه السياسة على أرضية ارتباط إسرائيل بالنظام العالمي، وكونها استثمار استراتيجي لهذا النظام، وتحديداً دعم هذا النظام لها، يبيّن بأن احتجازها للتطور " التابع " للمناطق المحتلة لم يتم على حسابها، فهي دولة مدعة على الدوام. وهذا يطعن في مصداقية الموقف الإيديولوجي/الديني لدى صانعي القرار، وإن كان فهم العامة لهذا الأمر دوغماً بشكل أكبر نظراً لهيمنة إيديولوجيا السلطة الحاكمة على الجمهور¹⁰⁸.

¹⁰⁵ Free Palestine, 11-3-1986"

¹⁰⁶ كلما زاد من يعتمدون على اقتصاد التساقط كلما زادت نسبة المترافقين عن المبني الاجتماعي للتراكم.

¹⁰⁷ سمارة 1975، 1987،

¹⁰⁸ يصح تطبيق نظرية غرامشي في هذا الصدد، فالطبقة الحاكمة، أو الدولة، تتمكن عبر الثقافة والتربية ومؤسسات المجتمع المدني من "تشريب" المواطن لرؤيتها، لدرجة يتم معها اسر المواطن برغبات ومصالح الطبقة الحاكمة في حين يظل على

يكفي أن نورد في هذا الصدد مثالين يفصلهما قرابة قرن من الزمن:
”...يقول ديفيد هكوهين، وهو عضو سابق في الكنيست الإسرائيلي لسنوات عديدة، ورئيس إحدى لجانها الهمامة -لجنة الخارجية والأمن في حدث إلى سكرتارية حزب ماباخي في نوفمبر 1969...كنا ننصح ربات البيوت بعدم الشراء من الحوانين العربية، وكنا نمنع العمال العرب من العمل في البليارات، وكنا نرش الكاز على حقول البندورة العربية، وكنا نهاجم ربات البيوت اليهوديات ونكسر البيض العربي الذي اشتريته.“¹⁰⁹.

يتحدث هكوهين هنا عن فترة الحرب العالمية الأولى. وهو حديث يبين مدى اندماج المستوطن اليهودي آنذاك في إيديولوجيا الصهيونية كقيادة وطبقة. واليوم، فإن شعبية بنيامين نتنياهو، وهو الذي يمثل المدرسة المحافظة neo-conservatism الجديدة في إسرائيل الداعية إلى تجاوز اتفاق أوسلو، وتجاوز القلاع مع الفلسطينيين تتزايد.¹¹⁰ فمن حيث الجوهر لا يختلف موقف نتنياهو عن مواقف شارون السابقة وموافق للليكود، ومختلف قادة إسرائيل الداعين لطرد العرب من كل فلسطين. هنا نكرر ما قاله بنيامين نتنياهو: ”أما ما نفتقد فهو السياسة ذات التصميم التي تتوقع ما سيحدث، سياسة لا تتأرجح بين انسحاب ومحاصرة سياسية تضع رأسها بالرمل“¹¹¹.

تجدر الإشارة إلى أن السلطة الصهيونية تستخدم الدين، أكثر مما تتقيد به. ففي حالات عديدة تم استخدام عمال عرب، رغم كثیر من مزاعم التقييد بالدين اليهودي، وذلك في الفترات التي كانت تقضي وجود عاملة غير يهودية، ولم يتوفّر سوى العمالة العربية.

لعل آخر ما رشح عن موقف رجال الدين اليهود ما قاله كبير حاخمات مستوطنات الضفة الغربية دوف ليئور:

”قبل يومين قال ليئور: علينا أن نظهر البلاد من العرب ونعيد توطينهم في الدول التي أتوا منها... وإذا كان ذلك يعني أن ندفع لهم فسنفعل، وبدون ذلك فإننا لن ننعم بالسلام في أرضنا“

شعور وقناعة بأنه الأكثر حرية في اتخاذ قرارته. إنها حالة استدخال شامل. أنظر مراجعة كتاب جدلية السوطن والمنفى: التربية الإسرائيلية والتربية على المنفوية في عهد ما بعد الحادثة، تأليف د. إيلان غور-زييف، إعداد سلمان ناطور، في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 25

¹⁰⁹ The Other Israel; the Radical Case Against Zionism, ed Arie Bober, Anchor Books, m1972,p.12.

Guy Ben-Porat, Netanyahu's Second Coming. A Neoconservative Policy Paradigm? Israel ¹¹⁰ studies, volume 10, number 3.

¹¹¹ القدس 18-7-2007 عن بي بي سوتش أخرونوت

وقال الحاخام زلمان ميلاميد: "أن المساعدة على تسليم جزء من ارض إسرائيل إلى غير اليهود محظور بشدة، علينا أن نعلن أننا لن نفعل شيئاً يخالف التوراة وسنحارب جميع أولئك الذين يحاولون انتهاك أوامر التوراة"¹¹²

الانتقاء القانوني

طبقت إسرائيل على المناطق المحتلة كثيراً من القوانين المطبقة على اقتصادها الخاص. في عام 1974 وضعت المحكمة العليا الإسرائيلية تقريراً حول العلاقات المالية مع المناطق المحتلة، ينص على انه لا يحق للإسرائيли صرف شيك غير موثق إلا إذا كان بوسعي ان يجلب المدين إلى محكمة إسرائيلية، وهو مستمد من قانون العقوبات في إسرائيل مادة 181 وطبقاً للتعديل الذي أجري على هذا القانون عام 1968 والذي فحواه أن قائمة التبادل إن كانت ورقة مالية أو شيك "لها حق العمل مثلها مثل قانون المحكمة"¹¹³. والمهم هنا أن الإسرائيلي مضطر في هذه الحالة للإصرار على عدم قبول شيكات بل نقداً من المناطق المحتلة، وهذه إعادة للعمل التجاري إلى ما قبل العصر الحديث!

استخدمت إسرائيل الأوامر العسكرية لتعديل أو إلغاء القوانين الأردنية، واستخدمت أحياناً قانون الطوارئ لحكومة الانتداب لعام 1945، على أن الأكثر إثارة هو تفسيرها للقانون العثماني في مصادر الأراضي

"قامت المسؤولة في وزارة العدل فليا آلبك، باستخدام القانون العثماني الذي لم يستخدم منذ زمن طويل. ينص هذا القانون على ان كل الأراضي غير المسجلة في دائرة تسجيل الأراضي ولم يتم المطالبة بها من قبل السكان في القرى والمدن، يمكن استخدامها من قبل من يرغب ولكن ملكية هذه الأرض يجب أن تحال إلى السلطان. ولا حاجة للقول بأن آلبك عرّفت دولة إسرائيل بأنها ورثة السلطان"¹¹⁴

كان حصول الانفاضة عالمة فارقة في هذا السياق. فحين عجز الوكلاء الفلسطينيون عن تنطيط الشيكات التي أعطوها للمنتجين الإسرائيليين في الانفاضة لم يجد الآخرين غير الجيش آلية لتحصيل ديونهم¹¹⁵.

¹¹² القدس 28-11-2007

¹¹³ سمار، 45 ص 1975

¹¹⁴ News From Within, 1-10-1985

¹¹⁵ هارتس 11-2-1988

"ان الحسابات التي قييت أو أوقفت خلال هذه الفترة كانت في معظمها بسبب الشيكات المفتقرة إلى رصيد. ففي حين كانت الحسابات الموقعة عام 1985 قد بلغت 16,500 قفزت هذه الحسابات إلى 40,000 الآن، ولا شك أن إدارات البنك لن تكتفي بذلك إذا ما استمر الأمر، فلا بد أن تنقل حق تحصيل أموالها إلى المحاكم."¹¹⁶

والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل استخدام الجيش في تنفيذ السياسات الاقتصادية هو جزء من البرنامج الاقتصادي؟ ولم لا؟ فحسب النظام السائد تكون الأدوات، وطالما نحن أمام احتلال عسكري، فمن الطبيعي أن يكون الجيش أدلة تنفيذ جبائية اقتصادية.

الإلاعاق التقني

تقرر إنشاء بنك معلومات للمناطق المحتلة .. ونظرا لحساسية المعلومات، فإنه لم يسمح إلا للشركات الإسرائيلية، بالمشاركة في هذا المشروع، وهي شركات مرتبطة بالشركات الأمريكية للكمبيوتر، وللحفاظ على سرية المعلومات فقد حصر القيام بجمعها في وزارة الدفاع الإسرائيلية.. ولكنه بشكل أساسى يقوم برصد كل صغيرة وكبيرة في حياة سكان المناطق المحتلة".¹¹⁷

قد تفينا هذه المعلومة في فهم السبب وراء كون شبكة كمبيوتر المناطق المحتلة حتى بعد أوسلو ظلت مرتبطة بالشبكة الإسرائيلية، ولذلك لا تعمل دوائر الضريبة في الضفة والقطاع يوم السبت حتى قبل أن يصبح عطلة رسمية؟ لا يلقي هذا ضوءاً على البرنامج الاقتصادي للدولة الصهيونية تجاه المناطق المحتلة، حيث تسمح هذه التبعية التقنية لسلطات الاحتلال بالإحاطة بمختلف آليات عمل اقتصاد المناطق المحتلة.

البعد المحلي الانتفاضة كتفعيل إيجابي

قد تكون الانتفاضة، من بين قلة من الحالات الشعبية الثورية، التي لم تدرس بما تستحقه، كما حيل دون تطورها إلى انتفاضة تنموية وثقافية. ذلك لأن قيادة منظمة التحرير حضرت نشاطها ومن ثم استثمارها في تحقيق مشروع سياسي لم يتم تحقيقه، بل اخترل إلى حكم ذاتي محدود.

¹¹⁶ جيروزالم بوست 9-2-1988.

¹¹⁷ سمارة 1987: 77-78.

كانت الانفاضة هي التحدى الأكبر للمشروع الاقتصادي الصهيوني في الأرضي المحتلة، وقد أعطت درساً عن إمكانية إحداث تنمية ما رغم وجود الاحتلال، إذا ما كانت هناك عزيمة سياسية، ونقصد هنا "تنمية بالحماية الشعبية"¹¹⁸ تقوم أساساً على قرار شعبي بالمقاطعة، علماً بأن المقاطعة هي نفسها حافر تنموي بالضرورة، وعلى وعي بالاستهلاك ولاحقاً على قرار سياسي للقيادة.

ما يهمنا هنا هو تأثير وعلاقة الانفاضة بالمشروع الاقتصادي للاحتلال.
يقول أمير حيشن، مستشار رئيس بلدية القدس الأسبق تيدي كوليك بشأن تأثير الانفاضة:
"لقد رأت كمية هائلة من الشيكات تقدر قيمتها بمبالغ هائلة من المال وكذلك، نفس الشيء بالنسبة لشيكات اقتراض من التجار العرب"¹¹⁹
أما هارتس فذكرت: "أن قيمة الشيكات المرتجعة في الأسابيع الأخيرة تقدر بـ 50 مليون شيكل"¹²⁰
ويقول حيشن كذلك: "لم يكن المتضرر هم التجار العرب وحسب، بل من زروتهم من القدس الغربية وبقى الأماكن الإسرائيلية".¹²¹

"لقد توقفت مصانع كثيرة عن قبول الشيكات من التجار العرب مثل مصانع المواد الغذائية والأحذية والأثاث ومواد البناء، وهي الآن مهددة بالإغلاق لأن مجال تسويقها الأساسي في المناطق المحتلة".¹²²

"إن عدم ظهور العمال العرب في أماكن العمل في إسرائيل قد سبب انخفاضاً بنسبة 2-3% في الإنتاج الصناعي وهبوطاً أو تباطؤاً أو تباطؤاً في أعمال البناء وشق الطرق. وقد تسبب في ارتفاع أسعار سلع معينة".¹²³

ونظراً لتدور الشراء الفلسطيني، اضطر أصحاب معامل إسرائيلية لطرد عمالاً يهوداً بسبب انكمash السوق.

¹¹⁸ أنظر عادل سمارة التنمية بالحماية.....كتاب العدد 130، ص ص

¹¹⁹ جبروزاليم بوست 5-2-1988

¹²⁰ 11-2-1988

¹²¹ جبروزاليم بوست 5-2-1988

¹²² بديعوت أحرونوت 11-2-1988

¹²³ بديعوت أحرونوت 16-2-1988

من الطريق الإشارة إلى أن الانتفاضة أرغمت الإسرائيليين على العودة إلى الدفع النقدي: "لقد حرمت شيكات كثيرة للتجار العرب من مصادر تغطيتها، كما تفرمل نشاط البنوك الإسرائيلية في المناطق المحتلة... إن النتائج قصيرة وطويلة المدى لهذه التطورات سوف تعيد النشاطات التجارية إلى عصر ادفع واستلم"¹²⁴

"إن فرع بنك ديسكونت في قطاع غزة على مشارف الإغلاق، كما يقوم بنك هبوعيل بنقل فرعه في غزة إلى نقطة الحدود -إيرز- أما فرع بنك لئومي في غزة فيدير أعماله من عسقلان".¹²⁵

"تحاول الأوساط الرسمية إخفاء قلقها من تأثير حرب المناطق المحتلة على الاقتصاد الإسرائيلي، فالوزير جاد يعقوبي قال في اجتماع مغلق: "ولا شك أن الاقتصاد الإسرائيلي سيعاني من أحداث المناطق. وأكد أن هناك من يشاركه الرأي في سلطة التخطيط الاقتصادي القومي"¹²⁶. وربما كان هذا ما دفع نيتسان وبخال للقول بـان النمو الاقتصادي في إسرائيل لا يتحقق بناء على ديناميات الاقتصاد الإسرائيلي وحده.

كما نقلت جيرزالم بوست عنه، جاد يعقوبي، قوله:
"هناك ارتباط بين الاقتصاد والأمن، لقد أنفق 500 مليون شيكل على استعادة الأمن والنظام في المناطق، ولا يستطيع الاقتصاد الشفاء ما لم يتم تقليل نفقات الأمن".¹²⁷

وقال مسؤول آخر في وزارة الاقتصاد:

"لقد خرجت عدة سفن بنصف حمولتها إلى أوروبا لأن البضائع لم تصل إلى الموانئ، ولذا، هناك تأثير سلبي للغاية على أسواق التصدير، وترك وزارة الزراعة، أنه بدون الأيدي العاملة في البيارات ومعامل التشميع فلن يكون هناك تصديرًا... وحسب تقديرات الباحثين الاقتصاديين، في الخزانة، والمالية وبنك إسرائيل، فإن التوقعات غير إيجابية، وإن استمرار العصيان المدني في المناطق سيسبب خلال عدة أسابيع ركوداً اقتصادياً، وسيتناقص الإنتاج والتصدير والسياحة، في حين سيرتفع أجر العامل".¹²⁸

¹²⁴ جروزالم بوست 9-2-1988

¹²⁵ بديعوت أحرونوت، 11-2-1988

¹²⁶ بديعوت أحرونوت 16-2-1988

¹²⁷ جيرزالم بوست، 21-2-1988

¹²⁸ جيرزالم بوست 21-2-1988

يكفي ان نأخذ بالاعتبار أن دخل السياحة في إسرائيل آنذاك كان 600 مليون دولار سنوياً، وبيع الازهور 200 مليون، وتصدير المنتوجات 600 مليون دولار كذلك.
"يشكو الصناعيون من هبوط بنسبة 30 بالمئة في مبيعات قطاعات معينة، نظراً لهبوط طلب سكان المناطق المحتلة"¹²⁹

وتنهي جিروزالم ب甸ت إلى القول: "منذ بدء الانقسام لم تعرف إسرائيل رسمياً باشرها على الاقتصاد الإسرائيلي إلا مؤخرأ¹³⁰ لذا، توصلت القيادة الإسرائيلية إلى قرار من شقين:

- الأول: التخلص من العمال العرب وإن تدريجياً، ومن ثم إفقارهم قدر الإمكان مع الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق المحتلة نفسها.
- والثاني: نقل متابع السلطة من الحكم العسكري إلى سلطة فلسطينية معلقة بين الاحتلال والاستقلال. وهذه طبعاً من مكونات برنامج إسرائيلي للمناطق المحتلة¹³¹.

إذا صح تقديرنا أن هذا هو قرار سلطات الاحتلال، فهو يعني أن برنامجاً اقتصادياً إسرائيلياً قد صيغ للمناطق المحتلة، وهو المتمثل في حده المعلوم في اتفاقات أوسلو وخاصة ملحقها الاقتصادي، "بروتوكول باريس".

واتفاق باريس هو ملحق اقتصادي لاتفاق أوسلو فرضت إسرائيل بموجبه على الفلسطينيين اتحاداً جمركياً. ولم تعرف من الجمرك سوى السلع المنقوله بين الطرفين، بينما إسرائيل وحدها لها حق جبائية الجمارك. إن 73% من واردات المناطق المحتلة تأتي من إسرائيل، وحينما تتتوفر سلعاً من الأردن ومصر بسعر أرخص، فإن إسرائيل تعيق حركة السلع مما يرغّم الفلسطينيين على شراء السلع الإسرائيلية الأعلى. .. كما تحكم إسرائيل بخدمات الكهرباء والهاتف والماء.

¹³²

¹²⁹ جيروزالم ب甸ت، 1-3-1988

¹³⁰ 1988-3-2

¹³¹ في استدعاء من قبل ضابط في الحكم العسكري الإسرائيلي 1989-1-29، الميجور ميخا، قال إن إسرائيل لن تسمح للفلسطينيين بأكثر من حكم ذاتي، وأنها قد تفوق بتقسيم كل فلسطين التاريخية إلى كيانات ويبقى الفلسطينيون في أحدها. في ذلك الاستدعاء توقعت أن هدف هذا استدعاءات هو اختبار من من الفلسطينيين يمكن أن يكون جزءاً من عملية تفاوضية لتصفية الانقسام، أي كمقومات لمحادثات ومن ثم اتفاق ماريدي-أوسلو.

¹³² Shir Hever, Occupation and Aid, AIC paper presented at the UN Seminar on Occupation and Aid, 5-6 February 2007. <http://www.alternativenews.org/english/occupation-and-aid.html>

"..إذًا، لقد أعطى الاتفاق الجانب الفلسطيني أرضية العمل لنقوية القاعدة الاقتصادية وممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي الفلسطيني، إلا أن مبدأ العدالة والاحترام والمعاملة بالمثل الذي حدد في الديباجة لم يطبق في العديد من القضايا، فمثلاً يحق لإسرائيل تغيير معدلات ورسم الجمارك والقيمة المضافة في حين حرم الفلسطينيين من تغيير معدلات الرسوم المذكورة".¹³³

إذا كان هذا النص دقيقاً، فإنه يشكل أحد مكونات البرنامج الاقتصادي الإسرائيلي تجاه المناطق المحتلة، وهي قرارات عملية أكثر مما هي نصوصاً لغوية. ويبدو لأن الاتفاق وقع بين الطرفين بدون ضمانات دولية، كانت النتيجة:

- ▷ عجز الطرف الفلسطيني عن تعديل النص أو منع الخروقات الإسرائيلية حتى اللحظة
- ▷ وبالطبع عجز الطرف الفلسطيني عن تعديل نص الاتفاق.

نصت المادة الثانية من بروتوكول باريس على تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين، لمتابعة البروتوكول ولنقرر بشأن المشاكل التي قد تظهر. ...وتتألف اللجنة من عدد متساو من الأعضاء". وقد يكون من قبيل الطرافة أن هذه اللجنة قررت الاجتماع في تل أبيب بعد انقطاع دام سبع سنوات.¹³⁴

تقول إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية الفلسطينية، (ص 11) "إلا أن إسرائيل أوقفت نشاطات هذه اللجنة واللجان الفرعية المنبثقة عنها منذ شباط 1996 وخصوصاً بعد الإغلاق".

ينسحب ما ذكر أعلاه على مواد كثيرة في البروتوكول، فالمادة الثالثة تتعلق بسياسة وضرائب الاستيراد التي وفرت تسهيلات للفلسطينيين باستيراد سلع معينة من الدول العربية المعترفة بإسرائيل (طبعاً دون النص بهذه الطريقة). لكن إسرائيل فرضت معيقات على الاستيراد والتصدير بحجج أمنية وغير أمنية (ص 12).

"هناك منتجات تجريبية من المناطق المحتلة تم التعاقد عليها مع مستورد هولندي لا تزال تنتظر في ميناء أسود دون إذن إسرائيلي"¹³⁵ وباقية من بعد!.

¹³³ بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بروكسل 17 شباط 1977: 10.

¹³⁴ القدس 28-11-2007

¹³⁵ جيروزالم بوست، 2-5-1988

"شجعت المجموعة الأوروبية قيام المناطق المحتلة بالتصدير إلى أوروبا من خارج نطاق اجريسكو، وقد تم إجراء ترتيبات من أجل ذلك، ولكن السلطات الإسرائيلية رفضت ذلك بحجة أنه يتطلب تسهيلات تسويق مزدوجة ويقود إلى منافسة تضر الطرفين. كما أن هناك جانباً سياسياً هو تأييد إسرائيل لخطة التنمية الأردنية والتي تطالب بأن يتم إيصال المساعدات الأوروبية عبر الأردن¹³⁶. إن الحجج الأمنية هي جزء من البرنامج الاقتصادي الصهيوني لنقويض اقتصاد الضفة والقطاع، وهي قائمة من قبل اتفاق باريس، وباقية من بعد.

فرض مناخ طارد للاستثمار

يعود السؤال مجدداً، هل هناك برنامج اقتصادي لإسرائيل تجاه المناطق المحتلة؟ لعل "التسوية" مكوناً أساسياً في هذا البرنامج غير المعن. كانت النتيجة الرئيسية التي توصلها إسرائيل من اتفاقات أوسلو هي تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment FDI، وهي تقدر بعشرات مليارات الدولارات، كما المعنا آنفاً.

ومع ذلك، لم تنفذ إسرائيل ما تعهدت به في تلك الاتفاقيات ولا في اتفاق باريس الاقتصادي. ولكي تحرم مناطق الحكم الذاتي من أي استثمارات واصلت سياسة الحصار والقمع وهدم البيوت والاغتيالات لتبيين لكل مستثمر أن هذه منطقة مخاطر اقتصادية مما حجب تدفق الاستثمارات إلى هذه المناطق، وأدى حتى إلى إjection المستثمرين الفلسطينيين من الداخل والخارج وهروب بعضهم من المستثمرة. وإضافة إلى هذا كله العبارة الشهيرة: "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام"! هذه الإجراءات والموافق الإسرائيلية هي برنامج اقتصادي تقويضي للمناطق المحتلة.

لذا، لا غرابة أن ردت إسرائيل على الاحتجاجات ضد دخول شارون إلى الأقصى بعسف كان هدفه فتح معركة جديدة و شاملة. ولا يعني هذا أن الانفاضة الثانية هي من صنع الاحتلال، لكنه وجدها فرصة لتنفيذ برنامجه القمعي ضد الناس والاقتصاد وتبيين أن المناطق المحتلة غير آمنة للمستثمرين.

"... في مقالة غایة في التماسک نُشرت في معاريف الصحفة واسعة التوزيع، وفي الذكرى الأولى لانتفاضة الأقصى، كشف بن كاسبيت أنه في الأيام الأولى لانتفاضة أطلق الجيش

¹³⁶ بنفستي 1987:21

الإسرائيли مليون طقة في المناطق المحتلة، 700,000 في الضفة الغربية، و300,000 في قطاع غزة ضد متظاهرين كثُر وعزّلَ من السلاح. ونتيجة لذلك، كانت نسبة الموت في بداية أكتوبر 2000، هي 75 فلسطينياً مقابل 4 إسرائيليين¹³⁷.

مرة أخرى، ذهبت إسرائيل إلى أنابوليس بمطالب بل إملاءات وعلى رأسها اعتراف العرب بدولة يهودية نقية، وفتح أسواقهم للمنتجات الإسرائيلية لتصبح إسرائيل "فيروك" الوطن العربي، وبورصته، ووادي السليكون، ومركز الخدمات المالية والتأمينية وبالطبع القوة العسكرية الضامنة لثبات كل نظام يُطبّع معها. والحقيقة أن هذا ما تتطلبه عولمة رأس المال والتراسيم العابر للقوميات على صعيد عالمي في هذه الحقبة، ولكن النزعة الاجتماعية التي تتركز في الموقف الإسرائيلي، ليست مقبولة شعبياً في الوطن العربي، وإن كانت لا تواجه بعد مقاومة ملموسة، وهذا يفتح على نقاش، لا مجال له هنا، وهو المقاطعة ومناهضة التطبيع، علمًا بأن المقاطعة الرسمية العربية، رغم عدم تماسكتها، كلفت إسرائيل حسب تقديراتها 40 مليون دولار! فالمقاطعة ومناهضة التطبيع هما في التحليل الأخير قرار بإنتاج ما تتم مقاطعته، لأنهما برنامج تنموي.

البعد الإقليمي - القومي

قد لا يبدو قريباً من الموضوع الحديث ولو باقتضاب عن بعد الإقليمي في برنامج إسرائيل المفترض لاقتصاد المناطق المحتلة، ولكن، إذا لم يكن لإسرائيل برنامجاً اقتصادياً تجاه المناطق المحتلة، فإن لها برنامجاً، أكثر وضوحاً، تجاه توظيف البلدان العربية لصالح برنامجه. لا تخفي إسرائيل أنها تحاول الوصول إلى علاقات تطبيعية مع الأنظمة العربية متجاوزة الفلسطينيين. وتقصد بهذا أكثر من أمر:

1. تثبيت موقفها من أنها في صراع مع الفلسطينيين ودهم وأن العرب مجرد جيران، وهذا يفتح على الفرق الذي يساور إسرائيل دوماً من قومية المعركة¹³⁸. هذا مع العلم بأن أي قرار مصيري للقضية الفلسطينية، سواء بالسلب أو الإيجاب يمر بحضور عربي.
2. افتتاح السوق العربي أمامها، وهو الأمر الذي إذا حققه، فإنها سوف تقلي بالجانب الفلسطيني في برادِ ابدي من جهة ومن جهة ثانية، تحقق حلم إسرائيل بالتحول من استثمار

¹³⁷ Yoav Peled, Profits or Glory, the Twenty –Eighth Elul of Arik Sharon, New Left Review 29 Sep/Oct 2004, pp 47-70

¹³⁸ في حديث في أروقة مؤتمر أنا بوليس قبل يوم من افتتاحه (26-11-2007) طلبت وزيرة الخارجية الإسرائيلية من العرب عدم التدخل بين إسرائيل والفلسطينيين!

استراتيجي يعتمد كثيراً على المركز الرأسمالي الغربي إلى قوة اقتصادية قائمة بذاتها من جهة ثانية. بكلمة أخرى، لا ترغب إسرائيل أن تبقىتابعة للغرب، أو هي تعمل على الحد من هذه التبعية. فهي تطمح أن تضيف إلى نفوتها بالذراع العسكري أن تحقق نفوذاً بالذراع الاقتصادي، وهذا ما تحدث عنه الإسرائيليون كثيراً، وخاصة شمعون بيرس، أي رأس المال والعلم الإسرائيلي وقوة العمل العربية، دون أن يتحدث كثيراً عن السوق.

تفيد التطورات الأخيرة لسوق النفط العالمي أن أهمية السوق العربي تزداد طردياً مع ارتفاع سعر النفط، بل بمضاعفات أعلى. ففي حين يزداد العجز المالي لمعظم دول العالم نظراً لارتفاع فواتير النفط، تزخر بلدان النفط العربية بفوائض تائهة ورأسمال ضخم وكسلول، وهذا ما يفتح شهية إسرائيل على التطبيع مع البلدان العربية، وهو الأمر الذي يعتبر مجرد حصوله، أو حصول أية درجة منه، مثابة برنامج اقتصادي تجاه المناطق المحتلة بمعنى تأجيل مجرد الحديث عن انسحاب إسرائيلي وتحويل المناطق المحتلة إلى ممرات ومحطات تبديل للمتاجرة، ولا سيما التصدير، إلى البلدان العربية.

وعليه، فإن مجرد قيام أية دولة قطبية عربية بالتطبيع مع إسرائيل هو دعم للبرنامج الاقتصادي الإسرائيلي تجاه المناطق المحتلة¹³⁹.

من المفيد إلقاء ضوء على رؤية إسرائيل لهذه العلاقة مع العرب، بمعنى أنها وإن كانت أساساً رؤية مصلحية بلا مواربة، إلا أن بها درجة من الصلف الكبياء. فقد صرخ موسيه ديان سابقاً: "إذا لم يستطع الملك حسين قبول شروطنا للسلام، على الأردنيين إيجاد ملكاً آخر، وإذا لم يقبل الأردنيون شروطنا للسلام، فعليهم أن يجدوا وطنًا آخر لهم" يديعوت،¹⁴⁰ وديان نفسه هو الذي حافظ على الجسور المفتوحة معالأردن، وهي مفتوحة على الأردن وليس على إسرائيل، كما كان هو نفسه مع التقاسم الوظيفي معالأردن تحديداً. وبغض النظر عن تقاطع الأردن مع هذا الأمر، فإن ما يقصده ديان هو التطبيع مع العرب وتجاوز الفلسطينيين مما يؤدي إلى تصاغر مطالبهم، وهو ما يتحقق اليوم في أنابوليس. كما تجدر الإشارة أن إسرائيل حاولت تثبيت الخيار الأردني بأي ثمن.

¹³⁹ تجدر الإشارة هنا أننا لا ننعرض في هذا السياق لمسألة الحرب والصراع والمقاومة وتحرير فلسطين، بل ما نطلب هو مجرد موقف سلبي تضامني مع الشعب الفلسطيني، وهذا الحد الأدنى قومياً.

1967-7-17 ¹⁴⁰

"إن إقامة أول بنك عربي في الضفة الغربية... خطوة هامة... إذا ما ترجم المرء هذه الاتفاقيات المالية إلى معناها السياسي. لقد اتفقت إسرائيل والأردن على وصاية مشتركة، سيادة مشتركة على المناطق المحتلة"¹⁴¹ هناك حل واحد لتزويد الضفة الغربية بالماء من مصادر محلية. ما هي هذه المصادر؟ فنهر الأردن مستغل حتى الحد الأقصى. ما تبقى بتقديرى هو إما الليطاني أو النيل"¹⁴²

وحتى منظمات الأنجازة الغربية لها موقف لصالح الخيار الأردني، وذلك ليس تعاطفاً مع الأردن، وإنما لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية: يقول تقرير لمنظمة أوكسفام: "على الصعيد الدولي، فإن الأوضاع السياسية تتسم بإحياء العملية السلمية مع الملك حسين، ذلك عبر إضعاف متسارع و كنتيجة للاشتقاقات في صفوف الإرهاب المروع"¹⁴³

يفتح فيما يفتح عليه هذا الحديث على "نظريّة" إريك شارون بأن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، وهو موقف يشاركه فيه على الأقل حزبه القديم، الليكود. لم يتغير شيئاً حتى اليوم، فإسرائيل تطالب مختلف القطريات العربية بالمشاركة في مؤتمر إنابوليس دون أن تلزم نفسها بشيء محدد، بينما مجرد وصول أي عربي إلى هناك، هو فتح باب للمتاجرة والبعثات الاقتصادية... الخ مع إسرائيل.

ومن هنا يتنازع أصحاب القرار والمال الإسرائيليّين تجاذبـان: واحد باتجاه تقديم مروّنات للعرب وصولاً إلى تسوية، وواحد مع التصلب الإيديولوجي التوراتي الصهيوني. إلا أن كليهما مفتوح الشهية على السوق العربي الواسع المنتخـ بأموال النفط ولكنه كذلك، وهذا الأهم، غير المنتج.

من هنا تتمسـ الحكومـات الإسرائيليـة المتعاقـبة باتفاقـية السلام مع العرب، حيث تعـضـ الطرفـ عن شـدة بـرودـة هذا السلام¹⁴⁴. ولا يعودـ هذا لـوجودـ تـبـادـل اقـتصـادي معـ كـثـيرـ منـ الـبلـدانـ العـرـبـيةـ بـدرـجـةـ أـعـلـىـ كـثـيرـاـ منـ عـلـاقـاتـ التـسوـيـةـ السـيـاسـيـةـ، بلـ أـيـضاـ لأنـ إـسـرـائـيلـ كـوـادـيـ سـيـلـيـكـونـ ستـكونـ وـادـيـ سـيـلـيـكـونـ لإـرـوـاءـ العـطـشـ الـاستـهـلاـكيـ لـلـصـحـراءـ العـرـبـيـةـ مـتـراـمـيـةـ الـأـطـرـافـ "ـتـطـورـاـ وـنـقـانـةـ".

¹⁴¹ عل همشار، 1986-9-24

¹⁴² Crane, 8 Days 12.7.1980

¹⁴³ OXFAM, 1985 : 5

¹⁴⁴ لم يجد السفير الإسرائيلي في الأردن فندقاً ليقيم فيه حفل الاحتفال بـ 15 أيار.

وكما أشرنا، فإن استمرار هذا السلام حتى بدرجة حرارته المقاربة الصفر، هو آلية جذب للاستثمارات الأجنبية من جهة، وهو تأسيس غزو الأسواق العربية بأكملها... ذات يوم من جهة ثانية.

لكن الحب من طرف واحد يبقى عذرياً في أرقى الأحوال، فالتطبيع البارد لا يتم اختراقه من قبل شرائح من رأس المال الفلسطيني مبدية استعداداً للتجارة والاستحداث مع إسرائيل، وهو استعداد يتجاوز في أحيان استعداد رجال السياسة، أو سرعة أدائهم، وهذا ما حصل في مؤتمر دافوس الأخير في شرق الأردن حيث تشكل مجلس أعمال إسرائيلي فلسطيني¹⁴⁵ متحاوراً الصراع القومي وعدم حصول تسوية سياسية، ناهيك عن عدم توقف القمع والاستيطان الصهيوني.

ولتسخين التطبيع يقول إيدان أوفير، رئيس إسرائيل كورب: "إن الحزام الأمني الذي إقامته إسرائيل هو لمنع الانتحاريين الفلسطينيين قطع المناطق عن العالم الخارجي وخنق الاقتصاد المحلي الذي انكمش حجمه البالغ 4 بليون دولار بنسبة 8 بالمئة وهذا أصغر من القيمة السوقية لشركة إسرائيل كورب... وأوفير هو من الجوقة المتمامية من أصحاب الأعمال الإسرائيليين الذين يريدون إقامة أعمال مشتركة مع أعدائهم التقليديين .."¹⁴⁶.

والسؤال هو، أية علاقة؟ هل هي علاقة بين دولتين مستقلتين، أم هي ليست مشروطة بهذا، بمعنى أنها علاقة تبني الانفصال الفلسطيني أساساً عبر اندماج المصالح؟

بعد الدولي في صياغة سياسات الاحتلال

بعيداً عن العود إلى اشتراط نجاح المشروع الصهيوني بعلاقته بالمتربو على الرأسمالي الغربي، فإن دور هذا المركز ظل مواكباً لحياة هذا الكيان ولا زال¹⁴⁷. ومن هنا، فإن صياغة سياسات

¹⁴⁵ انظر مقالة أورا كورين، في هارتس، ترجمة ونقل جريدة القدس 29-12-2007، مبادرة إسرائيلية-فلسطينية لتسوية اقتصادية دائمة، ترافق التسوية السياسية.

¹⁴⁶ Simon Clark, Israel Corp., Palestinian Deal Blocked, Plans China Car Maker <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601109&sid=abNkP3XU8o8M&refer=home>
Last Updated: May 1, 2007 23:14 EDT

¹⁴⁷ بمعنى محدد، فإن الاستيطان الكولونيالي اليهودي في فلسطين هو استيطان رأسمالي أبيض بالمعنى الكلاسيكي المألوف. لذا، فإن الإمبريالية البريطانية قد عملت بشكل متواصل أثناء ثلاثة عقود من احتلالها لفلسطين على دعم الاقتصادي اليهودي على حساب الاقتصاد العربي. ومارست النهب المأثور لاقتصاد المستعمرة لصالح اقتصاد المستوطنة، وإن اختلفت العلاقة الجغرافية، فكانت تنهب الهند وتستثمر في أميركا الشمالية. في فلسطين كان يتم تقطيع الفلاح الفلسطيني ضرريراً لنطوير

إسرائيلية تجاه المناطق المحتلة يتأثر بدور هذا المتروبول، وتحديداً بما يقدمه لها من مساعدات سواء استخدمت في تمويل اعتداءاتها أو في الصناعات المدنية.

نشرت الإيكonomist في هذا الصدد:

" يأتي تدفق رأس المال الأجنبي إلى إسرائيل من مصادر متعددة. هناك ثلاثة مصادر تشير لها في هذا السياق: فالأول هو المساعدات الألمانية التي اكتسبت أهميتها من دورها المبكر في حماية والحفاظ على الاقتصاد الإسرائيلي من الإفلاس خلال الخمسينيات. كانت المساعدات الألمانية هي الأكبر خلال تلك الفترة. لقد أنقذت الاقتصاد الإسرائيلي، " بالاستدعاء وحده والاقتراض تمكنت الحكومة الإسرائيلية من حماية اقتصادها¹⁴⁸"

بادر وزير المالية الإسرائيلي الأسبق بنحاس ساير إلى تحديد التمويل الأجنبي للاستثمار في إسرائيل، وقد عقد المؤتمر الأول للمليونيرات اليهود في ميامي بالولايات المتحدة عام 1962. وفي حين أن المؤتمر الأول قُصد به تمويل الاستيطان اليهودي في فلسطين المحتلة 1948، فإن المؤتمر الثاني عقد في القدس في أعقاب احتلال 1967، وطلب منه تمويل استثمارات في الضفة الغربية وقطاع غزة كذلك (اشرنا إلى هذا في صفحات سابقة) عبر فروع للشركات الإسرائيلية. ومن بين نتائج هذا المؤتمر إنشاء شركة حفرات لي يسرائيل، وهي شركة مختلطة بهدف الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة¹⁴⁹.

"عقد المؤتمر الثالث للمليونيرات عام 1984 في القدس، حيث قال روبرت ليتجر — أحد المليونيرات الأميركيين الذين حضروا المؤتمر انه بناء على اتفاقية التجارة الحرة، فإن حجم صادرات الولايات المتحدة إلى إسرائيل لن يُحدد، ولذا وصل إلى 8 بليون دولار... أما وليم بروك الذي وقع الاتفاقية نيابة عن الجانب الأميركي، فأشار إلى: " إن التبادل بين البلدين يمكن أن يتضاعف ثلاثة مرات، حيث أنه كان 3.6 بليون دولار عام 1984"¹⁵⁰. كما عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية متاجرة حرة مع الكيان. ولا يخفى أن كل هذه مثابة نقوية لبرنامج الاحتلال الاقتصادي بحيث يتبعه الاقتصاد الفلسطيني كمحيط.

البنية التحتية لاقتصاد المسقطة اليهودية (إيمانويل 1972، اسد ميرب العدد 53، هودجكينز 1987). ومن الطريق الإشارة إلى أن المتروبول ما زال يلعب نفس الدور، ولكن طبقاً لتطورات النظام العالمي عبر قيام الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية بعد اتفاقيات متاجرة حرة مع إسرائيل. إذا قرأنا هذه التسهيلات جيداً على ضوء ترك الأرصدة العربية لدى البنوك المركزية والتجارية للبلدان المركزية، وإذا قرأنا الارتباط التجاري للبلدان العربية مع المركز (انظر حرب الخليج) نجد أن تفضيل المركز على إسرائيل هو عملياً على حساب العرب أو جزءاً مما يكتسب من العرب!

¹⁴⁸ The Economist, April, 1953, 202-203

¹⁴⁹ سعد 1984 : 342 ، في صامد العدد 50-51

¹⁵⁰ هارتس، 1984-5-25

"بلغ مجمل ما قدمته ألمانيا إلى الحكومة والأفراد والمؤسسات الإسرائيلية 31 بليون دولار أو 5345 دولاراً لفرد الواحد، وهذا ما يجعل حصة الفرد الواحد من مجموع المساعدات الأمريكية والألمانية 20,000 دولار، حيث بلغت قيمة المساعدات الأمريكية 134,800,000,000¹⁵¹.

إن عدم إرغام إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة بعودة لاجئي 1948 وتحديداً عدم إرغامها على الانسحاب مما احتلته عام 1967، يعتبر مكوناً في برنامجها الاقتصادي للمناطق المحتلة حيث سمح لها باجترار سياسات تتعامل مع هذه المناطق كباقيها بيدتها. ولكن، لا يجوز اعتبار المركز الرأسمالي الغربي مجرد فاعل خير لإسرائيل التي لها في نظره وحسب إستراتيجيته، دوراً وظيفياً عليها تأديته.

"حينما توفر لدى إسرائيل الميل لعقد سلام خلال مباحثات جنيف تموز 1975، أرغمتها الولايات المتحدة على التراجع عن ذلك، حيث هدد الرئيس جيرالد فورد بوقف المساعدات الأمريكية¹⁵² وهو الأمر الذي قدم له هنري كيسنجر تفسيراً في المؤتمر اليهودي-الأميركي نيسان 1976 بقوله إن سلاماً ... في الشرق الأوسط لا يعتمد إلى تلك الدرجة على الأطراف المتحاربة، ولكن بالأحرى بموافقة القوى العظمى على مستوى تأثيره¹⁵³

و هذا يذكرنا بدور الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل في حرب 2006 ضد لبنان حيث أرغمت إسرائيل من قبل الولايات المتحدة على موافقة العدوان حتى بان عجزها بالكامل.

و حسب بيخار ونيسان، فإن الولايات المتحدة بعد أن كانت مشغولة في تحفيز الحرب العراقية- الإيرانية، وبعد أن أنهت عملية حرب بكلفة شكلية عليها ضد العراق مضت في جمعية عن نظام عالمي جديد مبني على سلام في الشرق الأوسط. أما القادة العرب والإسرائيليين فقد استجابوا سريعاً متحولين من الرصاص إلى الأعمال وكأنه لم يكن هناك عداء لا بد من حلّه"¹⁵⁴

¹⁵¹ Richard Curtiss, a retired US Foreign Policy officer, is the executive editor of the Washington Report on Middle East Affairs.

مختلف عادل سمارة، وراء معجزة نمو إسرائيل: نهب وطن، إدارة جادة، وإغراق خيالي أمريكي، في مجلة التراث والمجتمع، العدد 47 صيف 2007: 53-70.

¹⁵² نيويورك تايمز، 3 تموز 1975

¹⁵³ Nitzan & Bichler, 2002:248
¹⁵⁴ Nitzan & Bichler, 2002:268

يتساءل المرء هنا، هل مؤتمر أنابوليس تكراراً لنفس الموقف؟ بين الاحتلال أو الانسحاب

منذ سقوط الصفة والقطاع بيد الاحتلال والنقاش لم يتوقف بشأن البقاء، اللھاق، الضم، الفصل أو درجات الفصل بين إسرائيل وهذه المناطق، وهذه احتمالات أو سيناريوهات أوسع من الثلاثة التي طرحت من قبل مiron بنفستي (بنفستي 1987) وهي: (1) بقاء الاحتلال، (2) وتقديم الاحتلال مرونات تجاه تصنيع المناطق المحتلة متعاوناً في ذلك مع الأردن الذي سيقوم بموجب السيناريو -تسهيلاً أكثر لمنتجات المناطق المحتلة، (3) انسحاب الاحتلال لتتصبح المناطق المحتلة كياناً سياسياً مستقلاً منزوع السلاح.

لعل أبكر ما هو مدون بشأن العلاقة بالمناطق المحتلة هو وجهتي النظر لكل من موشيه ديان وشمعون بيرس، وهما في الأصل جنرالين في الجيش الإسرائيلي. جادل ديان بأنه لا ضرورة لضم المناطق المحتلة بعد عام 1967 بل ان تعاد سياسياً إلى الأردن وأن تقى عسكرياً واقتصادياً خاضعة لإسرائيل وهو بهذا مهم ببقاء إسرائيل دولة يهودية نقية.

لكن ديان رکز على الجانب الاقتصادي حيث طالب بأن تستوعب إسرائيل أكبر عدد ممكن من قوة العمل الفلسطينية حيث أن خطوة كهذه سوف تزيح ضغط البطالة والذي بدوره، إذا ما استمر، سوف يقود إلى اضطرار الفلسطينيين للاستثمار في البنية التحتية للتخلص من البطالة.¹⁵⁵

هذا يعني أن ديان كان مع الوضع الوسط، الذي أشرنا إليه أعلاه، فهو ليس مع الضم وليس مع الانسحاب. وسواء تم هذا بالاتفاق مع الأردن أو مع الفلسطينيين بالحكم الذاتي، فهو الأمر السائد حتى اللحظة. أي تطور محتجز، تبعية ولا سيادة. وهذا موقف ايدته كثرة من الإسرائيليين ولا يزالون¹⁵⁶.

ولكن تخلص إسرائيل من معظم العمالة الفلسطينية، ينبع بالمفهوم المعاكس نظرية ديان! ربما هذا ما أجاب عليه باهيري وسادان، بأن أي تطور في المناطق المحتلة سيقى تابعاً لإسرائيل واجبنا عليه في صفحات سابقة. وقد تكون هناك إجابة على ذلك في غياب السياسة التنموية لدى

¹⁵⁵ ماعوز، جیروزالم بوست 25-12-1987.

¹⁵⁶ جيل بنيرمان، جیروزالم بوست 27-8-1990.

كل من قيادة منظمة التحرير قبل أوسلو والسلطة الفلسطينية بعد أوسلو. هذا ناهيك عن أن القطاع الخاص الفلسطيني يقوى علاقته بالاقتصاد الإسرائيلي بعيداً عن حل الصراع نفسه. وهي علاقات تدرج في نطاق التبعية الفلسطينية أكثر مما هي في اتجاه الاستقلال الاقتصادي عن اقتصاد الاحتلال.

ورد في صحيفة هارتس 15 أيار 1969 نص خطاب من مواطن إسرائيلي إلى جولدا مئير يقول: "إذا كانت السيدة مئير تشعر بمعنويات رؤية العمال العبيد يتصرفون عرقاً في أيام الصيف الحارة، فهذا شأنها، ولكن لا يمكن أن يصبح هذا هو المقياس الوطني الذي تستعمله لافتتاح الجماهير بأنه لا يجب علينا دمج اقتصاد الضفة الغربية... إن كل أم يهودية تريد أن ترى ابنها ينهي الدراسة الثانوية والجامعة ويصبح كيماويًّا أو مهندساً أو فنيًّا أو على الأقل سكريراً مدرباً... لابد في هذا الوقت أن نحتاج العمال العرب في البناء والزراعة، فالمهاجرون الجدد الذين يفدون كل يوم يمتلكون حرفًا بعد ما تكون عن تلك الأعمال البسيطة"

يعبر هذا القول عن رؤية وطيفية للعرب ، وليس رؤية إلى خصم سياسي له مشروعه القومي، وهذا يسهل على أصحاب هذه الرؤية قرار عدم الانسحاب، كما أنه بحد ذاته مكوناً ل برنامجه اقتصادي للاحتلال أساسه علاقة مركز/محيط. وعلى أية حال، فإن ما هو سائد حتى اليوم في السياسة الإسرائيلية هو تجديد مختلف الآليات التي تُتيقِّن اقتصاد المناطق المحتلة تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، بغض النظر عن أي الحلول السياسية الذي سيتم التوصل إليه.

بدوره، فإن بنحاس سابير وزير المالية الإسرائيلي عام 1967، دعى لوجوببقاء إسرائيل منفصلة عن الفلسطينيين لبقاء الدولة اليهودية "نقية"، إلى جانب استغلال المناطق المحتلة اقتصادياً، على أن لا يتربَّ على ذلك أي مظهر من مظاهر "تبوعة" إسرائيل لهذه المناطق. "يجب أن لا ترافق إسرائيل على العودة إلى حدود حزيران 1967. إن عليها أن تحافظ بمبدأ التقاسم في حين تسمح بتعديل الحدود أما عن الدولة الفلسطينية فيقول": "ليس لها الحق بأن تعيش ولو ل يوم واحد".¹⁵⁷

أما يهوشطا هركابي، فيقول:
"يمكن أن تقوم الدولة الفلسطينية، ولكن إما على أقصاص الأردن أو إسرائيل. إنه ما من بلد يرى أي حماس بأن يجلب لنفسه الدمار لكي يلبي طموحات الفلسطينيين"¹⁵⁸

¹⁵⁷ مجلة نيو آوت لوك، عدد حزيران 1973:57

" كل من لا يشعر بالارتياح في العيش تحت الحكم الإسرائيلي، فإن خيار العيش في ظل أي نظام عربي مفتوح أمامهم¹⁵⁹" هذا ما قاله إلياهو بن إليسار عضو الكنيست ولجنة شؤون الدفاع آنذاك.

نلاحظ هنا أن إسرائيل كدولة يهودية نقية هو إحدى ثوابت السياسة الإسرائيلية. لكن هذا الثابت يتعارض مع متحول هو كيفية التعاطي مع مصير المناطق المحتلة من جهة، وينسجم مع الرواية التوراتية بأن كل فلسطين هي "ارض إسرائيل" ، ومع الموقف الفلسطيني المختلط بين ثابت بمعنى فك الارتباط اقتصادياً/ هذا دون الحديث سياسياً عن حق العودة، ومتغير اقتصادياً، أي قيام كثرة في القطاع الخاص بالتطبيع الاقتصادي مع إسرائيل.

أما الاقتصادي عزرا سادان الذي كان في السابق عضو في حركة هتحيا (حزب الإبعاث) أقصى اليمين فقد تحول إلى الدفاع عن الاندماج السلمي الإقليمي¹⁶⁰. وهو الاندماج الذي "أوحى" له بأن أي نمو صناعي في المناطق المحتلة لن يكون إلا تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، ولذا، يجب أن لا تتخوف إسرائيل من هذا التصنيع التابع. إنما المهم في هذا الصدد هو أن هذه النظرة تدرج في نطاق احتفاظ إسرائيل بالمناطق المحتلة، بغض النظر عن درجة الاحتفاظ.

يدعو بنiamin بن إلي عيزر : "... في هذه الأيام إلى إقامة دولة في المناطق المحتلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المحلية"¹⁶¹. إذا كان هذا الحديث لا يحدد بالطبع ما المقصود بهذه الدولة وعلى أيّة مساحة وما مصير حق العودة... الخ وهذا في الحقيقة نموذج مناسب على المواقف الإسرائيلية الخالية من التحديد، لكنه ربما الأكثر خبثاً، فهو يقصد منمنظمة التحرير المحلية، فلسطيني الضفة والقطاع بعيداً عن فلسطيني الخارج. وربما توصل بن إليعازر إلى هذا المقترن من خلال عمله كوزير حربي إسرائيلي .

حين كان عوزي لندאו وزيرًا للأمن الداخلي بإسرائيل تحدث إلى صحيفة لوموند الفرنسية قائلاً: " هنا سوف يكون القتال حتى الموت بيننا وبين الفلسطينيين... فطالما ظل هناك أمل لدى الفلسطينيين فلن يتوقف القتال "¹⁶²

¹⁵⁸ مجلة نيويورك تايمز، عدد 17.8.1983: 53

¹⁵⁹ The Guardian, 17.8.1983

¹⁶⁰ بخار ونيتسان 2002: 5

¹⁶¹ جيروزاليم بوست، 11-2-1988

¹⁶² لوموند 14-12-2001 عن القدس 14-12-2001

أما شمعون بيرس فكان ينادي بالتخلي عن ربط هذه المناطق بإسرائيل حرصاً على نفائها اليهودي. لذا، تدرج موقفه من وزير دفاع طرح الإدارة الذاتية 1976، إلى الحديث عن دولة فلسطينية بدون جوهر سيادي. ليصل مؤخراً إلى الحديث عن دولة فلسطينية، ولি�صبح، بالمفهوم الإسرائيلي من الحمائم بعدهما كان من الصقور¹⁶³!

يمكننا القول أن هذه المواقف تعبّر عن معظم التوجهات الإسرائيليّة حتّى الوقت الحالي. كان أكثر تطور على هذه المواقف ما تم خلاً اتفاق أوسلو الذي هو عملياً حكماً ذاتياً، تمت صياغته بحيث لا يتّضُّر إلى دولة مستقلة. وعليه، فإن الإصرار على حكم ذاتي هو سياسة أو البرنامج العملي للنظام الصهيوني حتّى لو أُلْبس تسميات أخرى وهو يتضمّن فيما يتضمّنه برنامجاً اقتصادياً. وعليه، يبدو أن مجلّ الموقف الصهيوني هوبقاء الضفة والقطاع تابعة وخاضعة اقتصادياً بغضّ النظر عن طبيعة الحل المحتلم.

¹⁶³ Guy Ziv, Hawk-to-Dove: Foreign Policy Change, the case of Shimon Peres, Department of Government and Politics, University of Maryland, College park, gziv@gvpt.umd.edu

المراجع

- بيان غور زئيف، جلدية الوطن والمنفى، إعداد سلمان ناطور منشورات مدار 2006.
- عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاد، منشورات صلاح الدين، القدس آب 1975.
- عادل سمارة، احتجاز التطوير، منشورات كنعان، دمشق، 1987.
- عادل سمارة، الحماية الشعبية، منشورات كنعان، دمشق، 1988.
- عادل سمارة، الرأسمالية الفلسطينية، من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال، منشورات الزهراء، القدس، 1991.

صحف ومجلات وتقارير:

سلسلة الأوامر العسكرية الإسرائيلية.

بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م.ت.ف ممثلة للشعب الفلسطيني

اقتصادانا، نشرة وزارة الاقتصاد والتجارة العدد 1 أيار 1997. ص 10-11-12.

قضايا إسرائيلية (رباعية)

الترااث والمجتمع (رباعية)

كنعان (رباعية)

القدس (يومية)

- Adel Samara, Development by Popular Protection, vs Development by State, 2005.
- Industrialization in the West Bank Al-Mashriq Publications. Jerusalem. 1992.
- Bahiri Simha, 1987, Industrialization in the West Bank and Gaza, West Bank Data Project, Jerusalem.
- Ben Shahar, H & Lerner, A 1975, The Economic efficiency and Growth: Lessons from Isreal and the West Bank, Cambridge, Mass Ballinger Publishing Company)(
- Benvinisti, 1987, Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in West Bank, the West Bank Data Project, Jerusalem
- Bober, Arie, 1972, The Other Israel, ed, Anchor Books, Doubleday & Company, Inc. Garden City, New York.
- Jonathan Nitzan & Shimshon Bichler Military Spending and Differential Accumulation: A new approach to the Political Economy of Armament – The case of Isreal., Un printed paper. . p 16. please address correspondence to : Jonathan Nitzan, 5822 McShame, Montreal, Quebec H3S-2G3 Canada)

- The Political Economy of the West Bank 1967-1987: From Peripheralization to Development, Adel Samara in Khamsin, Palestine: Profile of an Occupation, 1989, p.p.7-32.
- The Other Israel; the Radical Case Against Zionism, ed Arie Bober, Anchor Books, m1972,p.12.
- Yoram Peri, "The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy: From Oslo to the Al-Aqsa Intifada, Washington , DC 2002, pp, 13, 35.

English Newspapers and Reports:

Khamsin Journal.

Maariv, 6, and 13 September 2002 Supplements (Hebrew).

B'Tselem, *land grab:Israel's settlement policy in the West Bank*, (Jerusalem, May, 2002)

Guy Ziv, Hawk-to-Dove:Foreign Policy Change, the case of Shimon Peres,
Department of Government and Politics, University of Maryland,
College park, gziv@gvpt.umd.edu

Free Palestine, 11-3-1986

Ilan Peleg and Paul Scham, Israele's Neo-Revisionism and American
neoconservatism: The Unexplored Link. (A paper presented at the
annual meeting of the association of Isreal Studies Bnaff, Canada,
May 30, 2006.
http://72.14.221.104/search?q=cache:DqwGzRUf_dUJ:www.aisisraelstudies.org/Peleg%25_2/9/200-News+from+Within

OECD Directorate for Financial, Fiscal and Enterprise Affairs, OECD Investemnt
Policy Reviews: Israel Overview, September 2002

Washington Report on Middle East Affairs.

Shir Hever, Occupation and Aid, AIC paper presented at the UN Seminar on
Occupation and Aid, 5-6 Feburary 2007.

<http://www.alternativenews.org/english/occupation-and-aid.html>

Simon Clark, Israel Corp., Palestinian Deal Blocked, Plans China Car Maker
<http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601109&sid=abNkP3XU8o8M&refer=home>

Last Updated: May 1, 2007 23:14 EDT

The Economist.

New Left Review

Yoram Weiss, High Skill Immigration: Some lessons from Isreal, March 2000. A
paper presented for conference Assimilation in the labor market,
Stockhlm. Tel Aviv University (Weiss@econ.tau.il)Uri Ram, "the
promised Land of Business Opportunities": Liberal Post-Zionism in
the Global Age, in in Shafir and peled, the New Israel, p.230, quoted
in,

Yoav Peled, Profits or Glory, the Twenty –Eighth Elul of Arik Sharon, New Left
Review 29 Sepy Oct 2004, pp 47-70

توظيف الاحتلال لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي

تأثير الاحتلال الضفة والقطاع على نمو وتطور الاقتصاد الإسرائيلي

عصام مخول - حifa

**عضو سابق في البرلمان الإسرائيلي -
باحث في القضايا الإستراتيجية والسياسية**

1- الفصل الأول - تحليل لسياسة الاحتلال الاقتصادية

- إن تطور سياسات الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 قد ترك أثراً ليس على الاقتصاد الفلسطيني وحده ، بل ترك بصمات وتغيرات بنوية عميقة جداً على الاقتصاد الإسرائيلي نفسه. وقد الانتعاش الاقتصادي الإسرائيلي التابع عن الاحتلال، والمركبات التي حققها من خلال استغلال الأرض والمياه والموارد والإنسان الفلسطيني ، في إطار علاقات كولونيالية مع المناطق الفلسطينية ، إلى خلق "اقتصاد كبير" في إسرائيل ، أنظاره موجهة نحو مراكز العولمة الرأسمالية وبطمح إلى لعب دور في الاقتصاد العالمي والدخول في استثمارات مشتركة في أطراف النظام العالمي وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط . إن هذا التحول الناشئ عن الاحتلال ، أصبح عملاً مقرراً في صياغة سياسات الاحتلال . على اعتبار أن حالة من الاستقرار في المنطقة تشكل شرطاً مسبقاً في الطريق إلى شرق الأوسط جديد مناسب للاعب هذا الدور الطموح.
- مقابل هذا "الاقتصاد الكبير" ، لا يزال يقوم الاقتصاد الآخر المتوسط والصغير، الذي تتصبّب اهتماماته وطموحاته على تعميق استغلاله وأرباحه من الاحتلال ومن استمرار احتجاز الاقتصاد الفلسطيني، وتشديد المنافسة معه وفي داخله. ومنع تطوره.

1-1 بين أرباح الاحتلال وأعبائه!

حتى بداية الثمانينيات، كانت المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 تبدو منجم ذهب سياسي واقتصادي، تكاليفه منخفضة بالنسبة لإسرائيل، مقارنة مع ما يدره من أرباح، ولم يكن بهذا المعنى مثراً للتخطيط، إلى أن تفجرت الانتفاضة عام 1987. وبذا واضحاً، أن ثمن استمرار الاحتلال آخذ في الارتفاع، ولم يعد السؤال الأساسي والوحيد يقتصر على - مسألة أرباح الاحتلال، بل بات السؤال الملازم له - ما هو ثمن الاحتلال؟ وما الذي يمكن إسرائيل من تحمل هذا الثمن؟ إن هذا السؤال لم يعد مقصوراً على البعد الإنساني والأخلاقي والسياسي والأمني. إنه سؤال اقتصادي أيضاً .

جاءت الانفاضة عام 1987، لتضع النخبة الحاكمة في إسرائيل والذئاب الإسرائلية المسيطرة أمام حقيقة جديدة: حقيقة أن الفلسطينيين الذين خرجو لرفض الاحتلال ومقاومته، باتوا يشكلون أيضاً، عبئاً على الاقتصاد الإسرائيلي، وتهديداً حقيقياً للنظام الاجتماعي والسياسي، القائم على أساس الإجماع القومي الاحتلالي في إسرائيل.

أن تمييز التمايز القائم بين بندين اقتصاديين مختلفين نوعياً - "الاقتصاد الكبير" و"الاقتصاد الصغير" في إسرائيل، يشكل تاريخ تبلورهما لـ التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لـ إسرائيل، يتضمن في اتجاه مشترك أحياناً، وفي اتجاهات متعاكسة أحياناً أخرى، تتقى مصالحهما وطموحاتهما وتتضارب في فترات تطور مختلفة، ليس بمعدل عن الاحتلال المتواصل منذ 40 عاماً. أن هذا التمييز قد يساعد على قراءة تناقضات الاحتلال وتحبط المشاريع السياسية والاقتصادية الإسرائيلية وتعثر المخارج التي يطرحها للخروج من المأزق.

فرجون يتحدث عن تبلور "سوقين للعمل" (1) : "أن عملية البرلة (التحول إلى بروليتاريا) الفلسطينية خلقت عملية من التناقض بين سوقين للعمل، موازيين للتناقض الحاصل في قطاع الأعمال (الاقتصاد الكبير والاقتصاد الصغير)، فمن جهة واحدة يوجد القطاع الاحتكاري - الذي لا يوجد فيه موطن قدم للعاملين العرب، أو للعمل اليهودي المنظم، لا في المصانع بملكية عامة ولا بملكية خاصة. (جزء جدي منها صناعات عسكرية). مقابل ذلك بدأت عملية تركز قوة العمل العربية الصناعية، في مصانع بملكية خاصة صغيرة ومتوسطة، تتبع أجوراً متذبذبة قد لا تتجاوز نصف معدل الأجور في القطاع الاحتكاري) وخاضعة لضغوط السوق. هذا القطاع من العمال ينتاج للسوق المدني وليس العسكري، وينتج حاجيات استهلاكية مثل الأغذية ومواد البناء والأخشاب والأثاث والمطاط. من الصعب أن تربح هذه المصانع وتزدهر من دون قوة العمل العربية.

أيفن ولاندوا (2) يعتبران أن اقتصاد إسرائيل يتشكل حقيقة من اقتصاديين متقاولتين، اقتصاد متتطور وغني من جهة، واقتصاد نام وفقير في القطب الآخر. وكان الحديث يدور عن دولتين مختلفتين، وليس مجتمعاً متجانساً."

في إسرائيل تقوم دولتان لشعبين، في البعد الاجتماعي وليس القومي. أن "جمهور السكان الفقراء في إسرائيل كبير إلى درجة يبدو وكأنه يشكل اقتصاداً منفصلاً". أن خياراً بـ"الانفصال الاجتماعي أحادي الجانب" داخل المجتمع الإسرائيلي كان قد تبناه رئيس الحكومة الإسرائيلية

في حينه- شارون في مؤتمر هرتسليا للنخب الإسرائيلية في نيسان 2001، قبل أن يتبني خطة "الانفصال أحادي الجانب" عن قطاع غزة. وحدد هذا الخيار أن من مسؤولية الدولة أن تأخذ بأيدي الشرائح القادرة على التحليق داخل المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي، لا أن تهدر طاقاتها في مسألة جسر الفجوة والفوارق القائمة. لقد جاء هذا الحسم لإعلان الطلاق نهائياً من "دولة الرفاه".

يبخلر ونيتسان (3) يعتبران أن "الاقتصاد الكبير"، والذي يشمل الشركات الخمسين الأكبر التي تشكل لب الاقتصاد الإسرائيلي ومركزه، وتتشكل من خمسة مجموعات مالية كبيرة - مجموعة لئومي، مجموعة هبو عليم، مجموعة "أي دي بي" IDB، مجموعة "كلايل" ، وتشترك المجموعات الثلاث الأولى في السيطرة على "كلايل" ، يطمح إلى الاندماج والقيام بدور في الاقتصاد العالمي، والانتقال من اقتصاد يقوم على "أرباح الحرب" إلى اقتصاد يقوم على "مردود السلام". وضمان دور مركزي في جذب استثمارات رؤوس الأموال العالمية للاستثمار المشترك ، ليس على مستوى المناطق الفلسطينية فقط بل على مستوى كلية اقتصادية منطقية "مرشحة للنهوض ، في إطار "شرق أوسط جديد" أسوة بتنافسها على حصة أكبر في الأسواق "المستيقظة" في العالم.

أن طموح الاقتصاد الإسرائيلي بهذا المفهوم بشكل عام، هو ألا تستمر مناطق السلطة الفلسطينية مصدراً لعدم استقرار من شأنه أن يبعد رؤوس الأموال الكبيرة عن المنطقة. ولا مانع لديه من الانفصال والتخلص من عبء الشعب الفلسطيني. ما دامت الطريق أمام رؤوس أمواله وأرباحه مفتوحة وما دامت تتتوفر القرفة على الاستغلال. أن الاستقرار بالنسبة لرؤوس الأموال العالمية وتحالفاتها هو حاجة وجودية. وإذا كان المميز لرأس المال الكبير هو البحث عن توسيع حصصه في السوق العالمية والشرق أوسطية، فإن طموح "الاقتصاد الصغير والمتوسط" الذي يتشكل من مركبات الاقتصاد المتبقية يتركز في تعزيز مراكمه وأرباحه من خلال المنافسة مع السوق الفلسطينية وداخلها ولا يتردد في الاستفادة من حرب الاحتلال للقضاء على منافسيه، فإنه يطمح إلى منافسة الشعب الفلسطيني على لقمة عيشه ، ويطمح إلى الاستحواذ على الاقتصاد الفلسطيني وإلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وإلى استغلال قوة العمل الفلسطينية الرخيصة على نسق كولونيالي كلاسيكي ومنع أي فرصة لتطوير أي مقومات لاقتصاد فلسطيني مستقل. واعتماد منطق zero sum game إزاء الاقتصاد الفلسطيني، في طموحه للحاق بالاقتصاد الكبير .

أن هذا التمييز يشكل مفتاحاً لفهم تناقضات الخيارات الإسرائيلية. وتناقضات المشاريع السياسية المندوالة. وموافق النخب الإسرائيلية المراوحة بين سياسة الانفصال أحادي الجانب، وبين "عنق الدب" الخانق الذي يتعامل مع الاقتصاد الفلسطيني كرهينة للاحتلال.

أن تزامن الانفاضة نهاية الثمانينيات مع التحول العاصل الذي حدث في أوروبا الشرقية، وعملية اللبرلة (تبني سياسة لبيرالية جديدة في إسرائيل) وطموح "الاقتصاد الكبير" في إسرائيل للاندماج في اقتصاد العولمة الرأسمالية، تركت أثراً على تغييرات جذرية في بنية المجتمع الإسرائيلي، ارتباطاً بالهجرة الواسعة من دول الاتحاد السوفياتي المتفكك من جهة، وعلى تركيبة الطبقة العاملة من جهة أخرى، ارتباطاً بتوفّر بديل رخيص وطبيع لقوّة العمل الفلسطينية، يجري استيراده من دول المجموعة الاشتراكية سابقاً، ودول جنوب شرق آسيا.

كما أن تزامن الانفاضة الثانية، نهاية العام 2000 مع أزمة الاقتصاد العالمية والأمريكية التي ارتبطت بانهيار صناعات الهايتل، ضاعفت من مأزق الاحتلال وعمقت من آثار الانفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي ومن تخطّي سياسة المؤسسة الإسرائيلية التي تراوحت بين خيار دمج اقتصاد المناطق الفلسطينية مع الاقتصاد الإسرائيلي من جهة، وختار الانفصال عنها وعزلها وراء جدران الفصل، أو الوهم بالقدرة على التمسك بكلّا الخيارين معاً.

1-2 كيف تأثرت الخيارات السياسية بالمصالح الاقتصادية؟

الفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة هي أن استمرار الاحتلال منذ أربعين عاماً واستعداد إسرائيل لدفع ثمنه وتحمل أعبائه، لم يكن ممكناً لو لا أن هناك شرائح متقدمة في النخب الإسرائيلية المهيمنة تستفيد من الاحتلال وتجنّي الأرباح من استمراره، وترتبط مصالحها الحقيقة في إغلاق إيهانه. وهي تستنهض المسوغات القومية والأمنية والتاريخ اليهودي وتتأجّج المشاعر العنصرية وتتحالف سياسياً مع قوى اليدين السياسي الأكثر تطرفاً لخلق وقائع على الأرض تعرقل وتعيق إنهاء الاحتلال وتخشى من تقديم أي حلّ سياسي. كما أن تصدام مصالح القرى المعنية بمواصلة الاحتلال وتعزيز قمعه، مع حاجات ومصالح قوى أخرى معنية بإطلاق عملية سياسية ولو وهمية لم تكن ممكناً لو لا نشوء شرائح اقتصادية كبيرة ومتقدمة، إسرائيلية ودولية لها مصلحة في خلق حالة من الاستقرار في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حتى ولو كان موهوماً، يسهل على طموحاتها في استثمارات هامة على مستوى "شرق أو سط جيد وكبير" غير قادر على الانتعاش والتعايش مع وضع مونور ومتفجر.

كما تفترض هذه الدراسة أن تدمير الاقتصاد الفلسطيني مثل تدمير مؤسسات المجتمع الفلسطيني، والذي أخذ أشكالاً سافرة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، ليس مجرد نتيجة مراقبة للاحتلال ونابعة عن المواجهة العنيفة، بل هي وجه الاحتلال الحقيقي وهدف جوهري من أهدافه.

التناقض الأساسي الذي واجهه الاحتلال الإسرائيلي في بداية العقد الحالي مع بداية الانتفاضة في أكتوبر 2000، وظهرت ملامحه الأساسية في الانتفاضة الأولى، يتمثل في تعثر إسرائيل في التوفيق بين مواصلة استغلالاحتلالها والاستثمار فيه بصيغته الكولونيالية الكلاسيكية وأدواتها، وبين طموح النخب الإسرائيلية المهيمنة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسين مواقعها فيه وما يتطلبه هذا الاندماج من استقرار امني وسياسي، وتعاون مفتوح في المنطقة كلها.

الانتفاضة الفلسطينية في المرتين جعلت من المستحيل على الاحتلال الإسرائيلي الإمساك بالعصا من طرفيها، وحطمت الأوهام بالقدرة على مواصلة القمع الاحتلالي ومحاولات إخضاع الشعب الفلسطيني وتدمير مقوماته من جهة، والاستفادة في الوقت ذاته من متطلبات الاندماج في العلاقات الاقتصادية العالمية والشرق الأوسطية من جهة أخرى.

لقد جرى تبرير السياسة الاحتلالية المتطرفة التي قادتها حكومة الوحدة القومية في إسرائيل، برئاسة شارون " بأن إسرائيل وجدت نفسها في أزمة عالمية وفي الوقت نفسه ، وجدت نفسها في صراع محيٍّ عنيف مع الفلسطينيين " (4). السياسة الإسرائيلية (التي يجرها الاقتصاد الكبير) دفعت باتجاه اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في إطار نظام العولمة الرأسمالية، وذلك عن طريق دورها في صناعات الهابتك، وهي كانت تصبو لتحقيق ذلك مع الاحتفاظ بالمناطق الفلسطينية على شكل اقتصاد كولونيالي رهين بأيدي أصحاب رؤوس الأموال الإسرائيليين (تجاوياً مع متطلبات الاقتصاد الصغير بشكل خاص).

خلال شهر واحد - أكتوبر 2000 ، تحطمت هذه الإستراتيجية، وتحولت حكومة برانك ومن ثم شارون إلى تنفيذ خيار استراتيجي آخر. تصعيد قمع الفلسطينيين من جديد، من أجل الاحتفاظ بالموقع الكولونيالي للمناطق المحتلة. وتغييب قضية الشعب الفلسطيني وما تمثله من إعاقة لأحلام النخب الإسرائيلية، من خلال ما أرادوه "عملية إخضاع نهائية" تحرر في وعي الفلسطينيين أن خيارهم الوحيد هو الاستسلام لواقع الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية، إلا أن هذا

ال الخيار كان يتطلب تعميق القمع الاجتماعي في إسرائيل نفسها وتعزيز الفوارق الاجتماعية في داخلها. لقد كانت حكومة الاحتلال بحاجة إلى تصعيد الهجوم الليبرالي الجديد وتنفيذ انقلاب اجتماعي في إسرائيل، من أجل تغطية الخسائر الناتجة عن الإنفاق على قمع الانفراقة وتوجيع الشعب الفلسطيني وإخضاعه سياسياً، ولكنها كانت بحاجة أيضاً وفي مقابل ذلك إلى الحرب وسفك دماء الفلسطينيين والإسرائيليين وأعمال التغيير الانتهارية وسياسة الاغتيالات ونشر الخوف والكرامة والأحقاد العنصرية من أجل تمرير الانقلاب الليبرالي الجديد في إسرائيل ذاتها ، والقضاء على دولة الرفاه في إسرائيل من دون مقاومة اجتماعية. أن الرأسمالية الإسرائيلية تعمل على الاستفادة من عفن الاحتلال لأحكام سيطرتها على اقتصاد الشعب الفلسطيني وموارده من جهة، ولأحكام سيطرتها واستغلالها للعاملين والفئات الشعبية في إسرائيل من الجهة الأخرى. وجّر ذلك من خلال تقليل الخدمات وتقليل المخصصات الاجتماعية وسحق الأجور ومد الحكومة أيديها إلى جيوب العاملين والفقراء الإسرائيليين وعلى حساب حقوقهم. وسرعان ما تبيّن أنه ليس بمقدور إسرائيل توجيع الفلسطينيين بهدف تركيعهم، من دون توجيع قطاعات واسعة من الإسرائيليين وإفلاتهم وتعزيز الهوة الاجتماعية، ودفع عشرات الآلاف منهم للبحث عن غذائهم في حاويات الزباله.

"أن الإستراتيجية التي جرت ممارستها منذ حكومة براك، لا زالت تتبعى من السياسة القديمة. فهي تطمح لجني الأرباح القصوى للاستعاضة عن الأرباح المفقودة بسبب أزمة صناعات الهايتك العالمية، وعن خسائرها نتيجة تناقص أرباحها في الاقتصاد الفلسطيني بسبب الانفراقة، وذلك عن طريق تخفيض جزري في الأجور ومستوى الحياة والمزيد من التقليلات غير المسبوقة، وصلت حد القضاء على دولة الرفاه". (5)

ومن جهة أخرى لاحظ بيخلر ونيتسان أنه: "منذ السبعينيات، تقف النخب المسيطرة في إسرائيل، أمام نظام عالمي جديد. وان الانتقال إلى سوق تنافس فيه اتحادات شركات دولية عملاقة، آثار الشكوك حول قدرة "الاقتصاد الكبير" في إسرائيل على مواصلة الاعتماد على الترتيبات المؤسساتية للنظام القديم، وأصبح لباقتها وصمودها في عالم الأعمال، يعتمد أكثر وأكثر على تحالفات وشركات طرائفة مع مستثمرين دوليين، يتغلبون إلى الشرق الأوسط، كما يفعلون تجاه "أسواق ناهضة" أخرى في العالم تفتح أمامهم باستقرار" (6)

أن الانفتاح على المنافسة الدولية في حلتها المعاولمة، يتطلب، في نظر هذه النخب، الفكاك من البنية القديمة، لدولة قوية، فيها حكومة تتدخل في الاقتصاد، تدعم وتنظم الطلب والاستثمار

والقيمة التبادلية وتكلفة العمل. منذ الآن، لا تنصب المنافسة في إعادة تقسيم الملكيات في اقتصاد يعاني من الجمود. المعركة الآن باتت على المنافسة على اختراق سريع للأسوق النامية الجديدة.

في حالة كهذه، يصبح الصراع العربي الإسرائيلي عبئاً، أكثر منه فرصة لتكديس الأرباح. وأخذ يبدو في تسعينيات القرن الماضي أن الحالة المواترة والمتفرجة وال الحرب لم تعد تحمل معها الأرباح - لا بالنسبة لمجموعات رأس المال الأمريكية التي تطمح للدخول إلى الشرق الأوسط، ولا بالنسبة لمجموعات رأس المال المحلية. "أن التحول إلى "اقتصاد-سلام" مفتوح، يفترض القيام بفككية الترتيبات القديمة القائمة بين الأجور المنظم ورأس المال الكبير والاقتصاد الزراعي المنظم في إسرائيل. ويفرض أن تقوم الحكومة بخخصة أملاكها، والعمل على كسر النقابات، وتخفيف الضرائب على رأس المال، وسحق صناديق تقاعد الأجيرين، وتفكيك الخدمات الاجتماعية، وأحكام قبضتها على العاطلين عن العمل- كل ذلك في سبيل تخفيف كلفة العمل، وخلق ظروف جذابة للاستثمارات أمام مجموعات رأس المال، التي لم تعد محلية، بل تحولت إلى جزء من الانتلاف الدولي الذي ينتظر أن يقطف مردودات السلام". (7)

أن استغلال إسرائيل للعمال الأجانب يسهل عليها إحكام استغلالها للعمال الفلسطينيين، كما أن استغلالها للعمال الفلسطينيين والأجانب يوفر لها فرصة ذهبية لأحكام استغلالها للعاملين الإسرائيليين أنفسهم وتغيير القواعد التي أرسىت عليها علاقات العمل في إسرائيل على مدار عقود من الزمن.

1.3 تخطي الاحتلال وتنافضات الليبرالية الإسرائيلية !

على هذه الخلفية ترعرعت قناعة النخب المهيمنة على "الاقتصاد الكبير" في إسرائيل أن بمقدورها - أو من مصلحتها - مواصلة حكم الفلسطينيين بقوة الاحتلال والقمع وحدها، وترسخت لديها القناعة أن الثمن الذي يتطلبه الاحتفاظ بالصيغة الاحتلالية القائمة، للاستحواذ على الاقتصاد والسوق في مناطق السلطة الفلسطينية، أعلى من الفوائد التي يمكن أن تجنيها هذه النخب من الاحتلال.

وبرزت المحاولات الإسرائيلية للبحث عن مخارج تحفظ لإسرائيل فوائد الاحتلال، وتزيل عنها هم الاحتلال وتقلص من ثمنه. وتطورت في هذا السياق عقليّة الحلول أحادية الجانب، وـ"خطة

شارون للانفصال"، ومكملتها "خطة اولمرت للتجميع" وجدار الفصل العنصري، وهي تعني أن المسألة المرشحة للحل - هي مسألة إسرائيلية، وليس مسألة فلسطينية، وان مضمونها الأساسي، إنقاذ الاحتلال من هم الشعب الفلسطيني، من دون إنقاذ الشعب الفلسطيني من هم الاحتلال، مع الاحتفاظ بتبعة الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بشكل انتقائي يخدم الأخير، ومن خلال تمنين الشعب الفلسطيني وضمان استمرار تدفق أرباح الاحتلال إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

أن مجموعة من الأسئلة الملحة فضحت تناقضات الليبرالية الإسرائيلية ومزقت الأقنعة عن وجهها . فكيف يكون التوفيق بين سياسة تدفع بشدة، ليس فقط للتدخل الاحتلال في الاقتصاد الفلسطيني وإنما للتدخل فيه، من جهة، وبين عقلية الانفصال وفك الارتباط أحادي الجانب من الجهة الأخرى؟

وكيف يمكن التوفيق بين الترويج المغالي للفكر الليبرالي والليبرالية الاقتصادية الموتورة وتحويل خطابها إلى خطاب سائد يدعو إلى منع تدخل الدولة في الاقتصاد من جهة، ثم قيام رئيس الحكومة شارون بفرض موقفه ومنع عقد الصفقة لشراء الغاز من قطاع غزة لمعاقبة الفلسطينيين، على الرغم من المسوغات الاقتصادية لعقدها؟.

أو قيام خلفه اولمرت ووزير حربه براك باتخاذ القرارات بتجويع غزة وقطع الكهرباء عنها من أجل ابتزازها سياسيا؟ وإذا كانت هذه هي مزايا الليبرالية الإسرائيلية المتخبطة بمتطلبات الاحتلالها يصبح من الجائز، ليس فقط أن تستعمل الدولة -الليبرالية- الاقتصاد لقمع الشعب الفلسطيني وإنما يصبح من الجائز أن تأخذ الحمية أكثر المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية "طهارة" ، لتعلن نفسها جزءا من جهاز القمع والإخضاع والحصار إلى أن يتحقق التغيير السياسي، كما فعل "بنك هيو عليم" بقراره مقاطعة قطاع غزة.

أن التناقضات الإسرائيلية التي يولدتها الاحتلال وتقاومها مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال ، لا تفترض تغيير الأدبية فقط، بل تغيير الأسئلة أيضا.

2- الفصل الثاني- تأثير الاحتلال الكولونيالي للضفة والقطاع على نمو وتطور

الاقتصاد الإسرائيلي

- أن الوضع الجديد الذي نشأ عن مقاومة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ، في الانفاضة الأولى والانفاضة الثانية ، والذي حول الاحتلال من مصدر لتكيس الأرباح لإسرائيل، إلى عبء يقل كاهل المجتمع الإسرائيلي قد زاد من تناقضات الاحتلال وتناقضات المصالح الطبقية التي يخدمها.
- أن المصالح المتفاوتة لمركبات الرأسمالية الإسرائيلية هي التي تفسر تناقضات السياسة الإسرائيلية التي تدفع في الوقت نفسه باتجاه الانفصال عن الشعب الفلسطيني إلى ما وراء جدار الفصل العنصري من جهة ، وباتجاه استمرار وتعزيز أشكال التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل، ليس فقط في ظل الاحتلال وإنما أيضاً في إطار الحلول المتداولة. أن التعبير السياسي لخطب السياسة الاحتلالية انعكس في عقليّة الانفصال أحادي الجانب الذي قاده شارون في غزة ، والذي كان يلوح به اولمرت من خلال "خطبة التجميع" في أجزاء من الضفة الغربية . أن تناقضات الرأسمالية الإسرائيلية تدفعها باتجاه البحث عن حل ، يخلص الاحتلال من هم الشعب الفلسطيني من دون تخلص الشعب الفلسطيني من هم الاحتلال.

2-1 الانتقال من احتلال كولونيالي إلى كولونيالية جديدة!

البروفيسور شلومو بن عامي - وزير الخارجية ووزير الأمن الداخلي في حكومة براك، العمالية كان الأكثر حدة ووضوحاً في تعريف حقيقة العلاقة الاقتصادية المشوهة التي أفرزها اتفاق أوسلو بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وطبيعة الموقف الإسرائيلي: "في الحقيقة أن اتفاق أوسلو، قد ثبت أساس علاقة كولونيالية جديدة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، مبدأ التبعية إلى الأبد. أن اتفاق باريس - البروتوكول الاقتصادي الذي جرى توقيعه في أعقاب اتفاقات أوسلو، يشكل تعبيراً عن هذه العلاقة. هذه الاتفاقية تثبت اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل وتبعيته لها، اعتماداً وتبعية كاملة".

"لقد خلقت الاتفاقية وضعاً كولونيالياً دائماً، وفي حالة التوصل إلى سلام بعيد المدى بيننا وبين الفلسطينيين، فإن هذه التبعية، سوف تصبح مركباً عضوياً في العلاقات بين الجانبين، ما يعني حالة دائمة من عدم التكافؤ بين الكيانين".⁽⁸⁾

أن مجموعة من المواقف التي أطلقها ممثلو الرأسمالية الإسرائيلية والنخب الحاكمة عشية اتفاقية أوسلو والاتفاقية الاقتصادية الانقلالية تكشف دوافع السياسة الإسرائيلية وحدود الحراك السياسي الذي يوجه هذه النخب، ويلقي الضوء على الفوائد التي تجنيها إسرائيل من الاحتلال

وعلى الأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها من العملية السياسية. وكان بروز بين هذه المواقف وضوح موقف هليل شينفليد - منسق أعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية عام 1993 الذي أعلن بكل بساطة: "أن وظيفتي أن أضمن دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي!"⁽⁹⁾

في نيسان 1993 اصدر اتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل عدداً ممتازاً من مجلة الاتحاد "تعسنيابيم" (الصناعيون)⁽¹⁰⁾، ضمّتها مواقف ثلاثة شخصية من أرباب الصناعة وممثلٍ في النخب الإسرائيلية، عبروا فيها عن تصوراتهم للعلاقة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية والمحاذير التي يحدُر بالحكومة الإسرائيلية أن تأخذها بالاعتبار دفاعاً عن مصالحهم في حال تقدُّم العملية السياسية التي كانت تتطلّق نحو اتفاق باريس الاقتصادي. وكيف تتأثّر أرباب الاقتصاد الإسرائيلي من سيناريوات التقدُّم السياسي المحتملة؟ وقد اجمع أرباب الصناعة على "التسامح" بدرجات متفاوتة، مع فكرة منح الفلسطينيين مستوى معيناً من الإداره الذاتية ولكن تحت السيطرة والرقابة الإسرائيلية. وتراوحت الآراء بين موقف دوف لاوتمان رئيس اتحاد أرباب الصناعة في حينه والذي أكد على ضرورة ضمان أن يبقى الاقتصاد متلازماً في أي حل. معتبراً أن تحسن الاقتصاد الفلسطيني يزيد من قدرة الفلسطينيين على استهلاك البضائع الإسرائيليّة . وبين موقف رئيس كوكاكولا م. فيرتهام من الجهة الأخرى الذي حذر من أن التقدُّم نحو استقلال فلسطيني، سوف يجلب الضرر على الصناعات الإسرائيلية وبؤدي إلى فصل عشرات آلاف العمال في إسرائيل في فروع النسيج والبلاستيك والمعادن والأغذية والبضائع الاستهلاكية. وحذر من التنبؤات الوردية التي توهم بأن التقدُّم السياسي سوف يخلق حالة من الانتعاش في الاقتصاد الإسرائيلي. واشترط فيرتهام القبول بفكرة إدارة الفلسطينيين لنشاطهم الاقتصادي، بإحكام المراقبة الإسرائيليّة على حركة البضائع بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، لضمان ما يسميه "منافسة منصفة".

أن الاتفاقيات تثبت حالة من تبعية المناطق الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي. وتحافظ "بتشنج" على مصالح أرباب الصناعة والتجارة الإسرائيليّين وتدفع عنها، وتضمن استمرار أربابهم، أكثر بما لا يقاس، مما تعمل على وضع الأسس لنمو اقتصاد فلسطيني يزييل آثار الاحتلال المنهكة.

ويتحدث افرايم كلايمان - المحاضر في الجامعة العبرية - المختص بالاقتصاد الفلسطيني، عن اتفاقيات باريس الاقتصادية ويعتبرها "تشريعاً لعلاقات زواج مفروضة على المناطق الفلسطينية فرضاً" ويضيف: "أن الاقتصاد الفلسطيني، كان وسيكون في المستقبل المرئي، تابعاً للاقتصاد

الإسرائيли... و"في نظرة إلى الوراء فإن دمجاً صحيحاً بين الاقتصاديين الإسرائيلي والفلسطيني يمكن أن يكون له حسناً كبيراً، لكنه بدل الدمج يدور الحديث الآن عن فصل وفك ارتباط. وأضاف بأن "تمهير الاقتصاد الفلسطيني، بجانب اقتصاد إسرائيلي مزدهر، ليس حالة طبيعية، وإن المصلحة المشتركة هي في إزالة الجدران والحواجز، التي تحولت إلى أيديولوجيا، يتوحد من حولها الإسرائيليون، لكن منطقها الاقتصادي غير معقول:

"أن اتفاق مبادئ يشمل حركة التنقل، هو حاجة سياسية وإنسانية، ولكنه أكثر من أي شيء، حاجة اقتصادية". ويضيف كلايمان: "أن إسرائيل ضيّعت فرصة لدفع نمو اقتصادي متتسارع في المناطق (الفلسطينية المحتلة - عـم)، وكان بمقدورها لو تمت هذه الفرصة، أن تضمن عملية من التحديث السريع للمجتمع الفلسطيني. وبدلاً من ذلك امتنعت حكومات الاحتلال في "سنوات الاندماج" عن الاستثمار في تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية وغزة، واستعاضت عن ذلك. يربط هذه المناطق بإسرائيل (الكهرباء والماء والاتصالات)، ومنعت إقامة مصانع فلسطينية خشية منافسة المصانع الإسرائيلية." (11)

أن عملية الفصل الاقتصادي والمادي (جدار الفصل والحلول أحادية الجانب) الآخذة بالتعزق، والتي يتحدث عنها كلايمان متزامنة مع حالة من الإلحاد الاقتصادي وتدمير أية فرصة للانفصال الحقيقي نحو الاستقلال. تجهض تحقيق عملية تحديث كهذه. ويرى كلايمان انه "بدلاً من أن يتحول المجتمع الفلسطيني إلى رمز للنقد في العالم العربي، فإنه لن يختلف عن مجتمعاته".

ويعتبر أن تزامن عمليتي الفصل والإلحاد - هو كارثة للفلسطينيين، لأنهم سيخسرون سوقاً كبيرة، لا بديل لها (في الواقع الحالي)، وخصوصاً سوق العمل. " (12)

أن سياسة الاحتلال - التي تعني طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الطرفين، تشدد الخناق على الاقتصاد الفلسطيني - من أجل تعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وفي شروط استغلال فاحشة أكثر.

ويلاحظ داني روينشتاين - أن الجدار، يعبر عن سياسة إسرائيلية، ماضية في الفصل بين الاقتصاديين، بدأت في سياسة الإغلاق في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتتصاعد باستمرار . (13)

أن التناقض الحاد الذي يرافق هذه السياسة، يتمثل في أن سياسة الانفصال - لا تأخذ منحى - فكاك الاقتصاد الفلسطيني من تكبيل الاقتصاد الإسرائيلي الاحتلال الكولونيالي الجديد، وإنما تأخذ منحى - الانفصال من أجل تعزيز هذه التبعية.

2-3 أرباب الأعمال والإستراتيجية المطروحة في عصر العولمة

تطمح إسرائيل للاندماج في اقتصاد شرق أوسطي، تشكل فيه قاعدة لنشاط الشركات متعددة القوميات من جهة. وتسهم في تطوير صناعات متقدمة عالية التكنولوجيا، مرتبطة بثلاثة فروع - الكمبيوتر والاتصالات والإنترنت. وجميعها متراصة وتتبع لشركات متعددة القوميات، وخصوصاً الأمريكية.

الاتفاقية الاقتصادية مع الفلسطينيين، 1993، فتحت الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية، وأمام الشركات متعددة الجنسيات، لامتلاك شركات محلية، وعمليات اندماج شركات محلية وأجنبية. أن عملية الخخصة التي مثلت التوجه المشترك لجميع الحكومات الإسرائيلية في العقدين الأخيرين، ساعدت على ذلك.

واعتبر رئيس اتحاد أرباب العمل السابق دوف لاوتمن أن "العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تقوم على أساس نموذج اتفاقية التجارة الحرة بين المكسيك والولايات المتحدة". وليس هناك مكان للشك من الذي سيلعب دور الولايات المتحدة، ومن الذي سيلعب دور المكسيك في هذه المعادلة.(14) وهو يسوق العديد من المواقف المتشابهة والتلائفي في العلاقة بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني وبين الولايات المتحدة والمكسيك.

فإجمالي الناتج القومي الإسرائيلي - أكبر بـ 20 مرة منه في المناطق الفلسطينية المحتلة. ومعدل الناتج الإجمالي القومي للفرد في إسرائيل يعادل ستة أضعافه في المناطق الفلسطينية. حجم إجمالي الناتج القومي الأمريكي أكبر من المكسيكي بـ 25 مرة. المكسيك تعاني من أجور منخفضة، وفائض في قوة العمل، والعمال المكسيكيين يجهدون بحثاً عن عمل في الولايات المتحدة.

أن النموذج المثالي للإستراتيجية المطروحة في عصر العولمة يتمثل في : مصنع في غزة- مديره في تل أبيب - وأصحابه في نيويورك. (دافيد).

عموماً، ويرغم التفاوتات يمكن القول أن غالبية أرباب الأعمال في إسرائيل معنيون مبدئياً بحل سياسي مع الفلسطينيين أو على الأقل بتحجيف حدة الصراع، ولهم مصلحة في ذلك، لا فرق لديهم ما هو شكل الحل - بمقدوره أن يكون دولة فلسطينية، أو إدارة مدنية أو جدار فاصل وانفصال أحادي الجانب أو كونفيرالية مع الأردن، ولكن المهم بالنسبة لهم أن يكون أي حل مشروطاً بضمان تبعية اقتصاد المناطق الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.

بين الانقضاضتين - عقدت عدة مؤتمرات حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، تحت رعاية اتحاد أرباب الصناعة والغرف التجارية والجامعات. في محاولة للبحث - في الأثر الاقتصادي الذي سينشأ عن ممارسة أي نوع من التحرر الفلسطيني من أكبال الاحتلال الاقتصادي. وقد تحورت هذه المبادرات حول الإقناع بضرورة المحافظة على علاقات اقتصادية مفتوحة مع المناطق الفلسطينية ولكن، تحت عين الاحتلال الساهرة .

منذ بداية التسعينيات، ونتيجة للانقضاضة الأولى، اقتصرت البرجوازية الإسرائيلية، انه لن يكون هناك بديل عن استقلال فلسطيني سياسي إلى درجة معينة. من دون أن تتنازل عن سياسة جيل كامل من أرباب الصناعة الإسرائيليين عمل على عرقلة وإفشال نمو أية فرصة لتطور صناعي رأسمالي مستقل في المناطق الفلسطينية.

وعملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي كذراع طويلة للبرجوازية الإسرائيلية، جاعلة من شبه المستحيل لأي رأسمالي فلسطيني أن يستوفي الشروط التعجيزية المطلوبة منه من أجل استصدار رخصة لإقامة منشأة صناعية كبيرة من دون إبراز الوثائق التي يتعهد فيها ويلتزم بعدم المنافسة مع شركات ومنتجات إسرائيلية.

بهذه العقلية، عرقلت سلطات الاحتلال إنشاء ميناء غزة والمطار والصناعات المختلفة، من مصانع الألبان إلى الأسمنت ومصانع النسيج وحتى من حق الفلسطينيين في استعمال الأرض والمياه وحرية التنقل. إضافة إلى أنه منذ سنوات فإن تقييدات تجارية تمنع المنتجات الزراعية الفلسطينية من المنافسة في السوق الإسرائيلية.

2-4 إسرائيل تجني الأرباح من استمرار الاحتلال ومن العملية السياسية لإنهائه!

أن اتفاق أوسلو - وخصوصاً - بروتوكول باريس الاقتصادي - غير العلاقات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل والفلسطينيين، وشكل نقطة انعطاف، في الطريق من الكولونيالية إلى الكولونيالية الجديدة.

أن التغيير الحقيقي الملحوظ الأول الذي نتج عن الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية، انعكس في التحسن الذي طرأ على وضع الاقتصاد الإسرائيلي، وموقعه من النظام الرأسمالي العالمي، في عصر العولمة الرأسمالية.

أن إسرائيل في أعقاب اتفاقيات أوسلو، نجحت في تحسين موقعها في النظام الرأسالي وأضطاعت بدور أكبر في إطار هذا النظام.

" بعد عقود من العيش في ظل الصراع العسكري، وعدم الانسجام في المنطقة، فقد وصل الاقتصاد الإسرائيلي إلى نقطة انعطاف في العقد العاشر من القرن الماضي، في ظل اتفاقيات أوسلو، وعلى خلفية بزوغ حقبة جديدة، تتبلور في إطارها رؤية لكتلة شرق أوسطية اقتصادية" ..(15)

لقد توالت الأشكال التي انعكست فيها هذه التطورات على الاقتصاد الإسرائيلي، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفعت بشكل كبير، وتدرج مكانة إسرائيل لدى بنوك الإقراض في العالم تحسنت، وفتحت أسواق جديدة أبوابها أمام الصادرات الإسرائيلية (بداية لمجموعات نخب المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط ، وفي المدى البعيد لشراائح مستهلكين أقل ثراء). وحصل المستثمرون الإسرائيليون أخيراً على مدخل إلى أسواق قريبة - وأقيمت علاقات رسمية مع دول إسلامية، لم يكن لقطاع الأعمال الإسرائيلي في السابق موطئ قدم فيها. وفي هذه الأثناء، أقامت كبريات الشركات التجارية الأجنبية الاستثمارية، فروعاً لها في تلك أبيب، بانتظار تحولها إلى مركز مالي دولي. وخلاصة الأمر، أن عولمة الاقتصاد الإسرائيلي، بدأت مع توقف المقاطعة العربية لإسرائيل، وتقلص الإنفاق العسكري، وتنامي الاستثمار في التعليم، والبني التحتية، واستيعاب المهاجرين. ويمكن القول "أن العملية السلمية أسممت في زيادة 2 سنوياً لناتج قطاع الأعمال الإسرائيلي خلال الأعوام 1993-1996. وبمفهوم تراكمي، فإن السنوات الأربع المذكورة، شهدت ارتفاعاً في إنتاج قطاع الأعمال الإسرائيلي بنسبة 8%-10%، وإن الدخل القومي ارتفع بحوالي 12 مليار دولار، مقارنة بما كان سيصل إليه من دون العملية السلمية".

أن هذا النمو، هو التعبير عن فكرة النخبة الإسرائيلية القائلة، بأن حقبة جديدة تحمل معها فرصه اقتصادية هائلة، مشرفة على البزوغ في الشرق الأوسط، وانه في غياب عملية سلمية، فإن الاقتصاد الإسرائيلي كان سينمو بشكل بطيء.

منذ البدء بتنفيذ اتفاق أوسلو الاقتصادي في نهاية التسعينيات، سجل معدل الناتج القومي للفرد في إسرائيل ارتفاعاً مثيراً. وإذا كان معدل الناتج القومي للفرد في إسرائيل وصل في العام 1980 إلى \$ 5,500 (خمسة آلاف وخمسمائة دولار) للمقارنة وصل معدل الناتج للفرد في العام نفسه في كل من مصر والأردن وسوريا إلى \$ 771، بينما وصل في الاتحاد الأوروبي بالمعدل إلى \$ 9,381 فان هذا المعدل قد وصل في العام 2003 في إسرائيل إلى \$ 16,700 (مقارنة مع، \$ 1260 في البلدان العربية المذكورة سابقاً، ومع \$ 21,242 للفرد في الاتحاد الأوروبي).

ومع ذلك، فإن اندلاع الانفلاحة الثانية متزامنة مع هبوط أسهم شركات الهايتك (الناسداك) وكلاهما نهاية العام 2000، مترافقاً مع التراجع الذي بدأ مع انهيار العملية السلمية في كامب ديفيد، أدى إلى نمو سلبي في الأعوام 2001-2003-2004." (دافيدي). (16)

سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن ثمار هذا النمو الكبير في محمل الناتج القومي في إسرائيل، والاندماج في العولمة الرأسمالية، قد طال جميع سكان إسرائيل. فان الفجوة والفوارق الاجتماعية الاقتصادية، قد اتسعت في العقدين الماضيين بشكل كبير، وخصوصاً في الأعوام الخمسة الماضية. ويشير مقياس GINI - لقياس الفوارق الاجتماعية والتقطاب الاجتماعي إلى أن إسرائيل باتت تحتل المكانة الثانية في العالم ، بعد الولايات المتحدة في الفوارق الاجتماعية. (17)

ويتميز الاقتصاد الإسرائيلي بالتركيز الصارخ لرأس المال في أيدي قلة من الأفراد. وفي رأي عدد من الخبراء، فإن الاقتصاد الإسرائيلي تحكمه 50-20 عائلة، مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات، وهناك من يتحدث عن سبعة عشر عائلة فقط.

5- حجم التبادل التجاري بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل

في أعقاب اتفاق أوسلو ارتفعت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل. وشكلت في العام 1990 85% من محمل الصادرات الفلسطينية، بينما شكلت في العام 1998 نسبة 95% من محمل الصادرات الفلسطينية. وكانت الصادرات من إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية تعاظمت بنسبة 80% خلال عشر سنوات، من \$961 مليون في العام 1987 ووصلت إلى 1,800 مليون دولار عشية الانفلاحة الثانية.

قبل الانفلاحة الثانية جرى تقدير حجم التبادل التجاري - التجارة الرسمية و"التجارة السوداء" - بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بقيمة 2.7 مليار دولار في السنة. حوالي 80% منها (أكثر من 2 مليار دولار) كانت صادرات إسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية (شكل 5% من مجمل الصادرات الإسرائيلية) وشملت هذه الصادرات اقتاء منتجات إسرائيلية ومنتجات أخرى قام إسرائيليون فيها بدور الوسيط بين الموردين في الخارج وبين التجار الفلسطينيين.

وشكل السوق الفلسطيني حتى أيلول 2000 ثاني أكبر سوق منفرد للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية في السنوات التي سبقت الانفلاحة، كانت أكبر من الصادرات إلى الدول الغربية المصنعة مثل ألمانيا وبريطانيا، وأكبر بما لا يقاس من مجمل الصادرات إلى الدول العربية. وتقلص حجم التبادل التجاري هذا بشكل كبير بعد أن انفجرت الانفلاحة. وقد هبط حجم التجارة مع مناطق السلطة الفلسطينية في العام 2003 ووصل إلى 1.3 مليار دولار.

وهبط حجم الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل في العام 2001 بنسبة 60%-70% ولم تتجاوز قيمتها 150-200 مليون دولار. وبناء على معطيات البنك الدولي فقد تقلصت الصادرات الفلسطينية بين حزيران 2000 وحزيران 2001 بنسبة 45%. (18)

وتشير معطيات "منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق" حول حجم التجارة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية للعام 2006 فإن إسرائيل الشريك الرئيس للسلطة الفلسطينية بما يخص التصدير والاستيراد سواء بسواء.

جدول 1: حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية- (مليار شاقل)

التغير بالنسبة لسنة 2005	*2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
%0.7-	10.9	11.7	10.4	8.2	7.1	8.1	10.4	10.9	المجموع
%6.0-	9.2	9.8	8.5	6.7	5.8	6.5	8.3	8.7	بيع للسلطة الوطنية
%12.0-	1.7	1.9	1.9	1.5	1.4	1.6	2.1	2.1	شراء من السلطة الفلسطينية

(19) المصدر: وزارة الأمن الإسرائيلي- تنسيق أعمال الحكومة بالأراضي الفلسطينية، معطيات اقتصادية، 2006.

في الوقت نفسه، الاقتصاد الإسرائيلي – يشكل مصدراً لنسبة عالية جداً من دخل المناطق الفلسطينية. في نهاية الثمانينات، قرابة نصف الدخل القومي لقطاع غزة، جاء من العمل الغربي في إسرائيل. ووفق إحصاءات القسم الاقتصادي في مكتب التسويق الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية فإنه، حتى بعد الانتفاضة الثانية، لا زال 42% من دخل قطاع غزة يأتي من العمل في إسرائيل، بينما 47% من الدخل في الضفة الغربية، مصدره في إسرائيل أيضاً.

"أن المركب الأبرز في هذه السياسة يتمثل في تشغيل عمال فلسطينيين في إسرائيل، وغالباً في أعمال لا تحتاج إلى مهارات، مقابل أجر منخفض (بمقاييس إسرائيلي). لقد تقنت إسرائيل بخلق الوسائل في كل الحالات لاستنفاد كل ما هو ممكّن من أجل عدم التوقف عن الاستغلال الفاحش. وبالنسبة، نفذت تجاه المناطق الفلسطينية سياسة هدفت بشكل مقصود، إلى منع أي تطور اقتصادي مستقل".(20).

3- العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي

→ تعددت أشكال استغادة الاحتلال من قوة العمل الفلسطينية الرخيصة في الاقتصاد الإسرائيلي في مراحل تطور الاحتلال المختلفة. وبالرغم من أن العلاقات وجهاً للتطور التي خلفها الاحتلال جعلت من العمالة في السوق الإسرائيلية، مركباً أساسياً في الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن ذلك لم يمنع الاحتلال من تضييق الخناق على حرية حركة قوة العمل الفلسطينية، ومنعها من الوصول إلى أماكن العمل في إسرائيل، وإيجاد مصدر بديل للعمل الرخيص من خلال استيراد العمال الأجانب من جهة، ومواصلة استغلال قوة العمل الفلسطينية من خلال نقل أماكن العمل عن طريق مقابلين ثانويين أو توفير أماكن عمل في منطقة جدار الفصل أو داخل المستوطنات تشكل مراكز لأ Bias أنواع الاستغلال والدوس على إنسانية العمال الفلسطينيين.

→ أن الرأسمالية الإسرائيلية تستعمل العمال الأجانب من أجل خلق الظروف لتعزيز استغلال العمال الفلسطينيين، ولكنها تستعمل استغلال هؤلاء وأولئك من أجل أحكام السيطرة على العاملين الإسرائيليين أنفسهم وتعزيز استغلالها لهم . وإحداث تغييرات بنوية على علاقات العمل في إسرائيل ذاتها في خدمة رأس المال الكبير.

1-3 سياسة الاحتلال الإسرائيلي في قضية العمالة الفلسطينية

من أجل تعزيز تبعية المناطق الفلسطينية المحتلة إلى الاقتصاد الإسرائيلي فتحت الحكومة الإسرائيلية الأبواب بشكل واسع أمام قوة العمل الفلسطينية منذ الأشهر الأولى للاحتلال. وفي

التحول من هذه السياسة الكولونيالية إلى سياسة الكولونيالية الجديدة أوائل التسعينات، أغلقت الحكومة الإسرائيلية الأبواب أمام قوة العمل الفلسطينية وفتحتها أمام العمال الأجانب. لم تكن هذه القرارات قرارات أمنية بأساس بل قرارات اقتصادية تملئها التطورات التي تمر بها الرأسمالية الإسرائيلية وتناقضاتها ومواعدها في إطار الرأسمالية العالمية.

العمال الفلسطينيون الذين وصلوا إلى العمل في إسرائيل يومياً بعد الاحتلال، تحولوا رغماً عنهم إلى جزء من المعادلة الكولونيالية التي سادت حتى الانفلاحة الأولى عام 1987 وأخذت أشكالاً متعددة بعدها: بضائع صناعية (إسرائيلية) عالية الثمن، مقابل قوة عمل فلسطينية رخيصة. بكلمات أخرى، الاحتلال الإسرائيلي وضع منذ البداية نموذجاً كولونيالياً يموجبه يكون دور الاقتصاد الفلسطيني هو استيعاب البضائع الإسرائيلية الغالية (نسبة إلى البائع القائمة في الدول العربية) من جهة، وتوفير قوة عمل رخيصة ومتوفرة باستمرار وبلا حقوق، لسد حاجات الرأسمالية الإسرائيلية. أخذنا بالاعتبار أن تعاظم حجم التبادل التجاري من جهة، وحجم قوة العمل المستغلة من الجهة الأخرى تخدم أولاً أرباح الجانب المسيطر على السوق والمستحوذ على الاقتصاد التابع.

القرار الرسمي بالسمح بدخول العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، اتخذته لجنة الوزراء للشؤون الاقتصادية في إسرائيل في 7 تموز 1968.⁽²¹⁾ ووفق هذا القرار يجري إتباع سياسة أجور متساوية مقابل عمل متساو. ووفق يمكن تقسيم فترات العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى خمس فترات:

الفترة الأولى الممتدة بين سنوات 1968 - 1973 - اتسمت هذه المرحلة بارتفاع حاد في عدد العاملين من 5000 عامل وعاملة إلى 61,500 عامل أو عاملة بمعدل ارتفاع سنوي لهذه الفترة يصل إلى 43%. وانعكس هذا التطور بانتعاش كبير في الاقتصاد الإسرائيلي وأخرجه من أزمة عميقة سبّقت الحرب.

الفترة الثانية الممتدة بين 1974 - 1980 - في هذه الفترة استقرت الزيادة السنوية بعدد العمال الفلسطينيين بنسبة 1.5%. في المعدل، وهي فترة تميزت برواج العمل في منطقة الخليج وانخفاض العمل في إسرائيل.

الفترة الثالثة الممتدة بين 1981- 1987 - تميزت بعودة نسبة الفلسطينيين العاملين في إسرائيل للارتفاع بوتيرة عالية ووصلت إلى أكثر من 6% ترفقت مع انخفاض الهجرة إلى الخليج.

وعشية اندلاع الانتفاضة الأولى كان يعمل في إسرائيل قرابة 109 آلاف فلسطيني (بشكل رسمي) شكلوا 40% من قوة العمل الموجودة في المناطق الفلسطينية. (الإعداد الحقيقية قد تفوق بكثير هذه الأرقام الرسمية).

الفترة الرابعة الممتدة بين 1988-1992 - وقد تميزت هذه الفترة غير المستقرة بسبب الانتفاضة وحرب الخليج، بهبوط في معدل مجمل ساعات العمل المنجزة وليس في عدد العاملين الفلسطينيين.

الفترة الخامسة الممتدة من 1993 وحتى العام 2000 - وهي فترة العملية السياسية النشطة وتميزت من جهة بتقلص كبير في عدد العاملين في إسرائيل نتج عن سياسة الإغلاق لفترات متواصلة، وعن عملية تكيف محدودة في سوق العمل الفلسطيني، حيث اخذ القطاع العام يتسع ويستوعب جزءاً من العمالة. كما أن مشاريع إعادة الإعمار زادت من قدرة القطاع الخاص على توظيف العمالة. يضاف إلى أن إسرائيل سمحت بين 1998-2000 لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر. (المراقب- الاقتصادي والاجتماعي - تموز 2007 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس))

وتميزت فترة الانتفاضة وما بعدها 2001-2006 بهبوط كبير في حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل ترافق مع تقلص في إمكانات الاقتصاد الفلسطيني مما فاقم الوضع. فقد تقلص عدد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي من (134.7) ألف، يشكلون 23% من قوة العمل الفلسطينية في العام 1999 إلى (54) ألفاً يشكلون 8.7% من قوة العمل في العام 2004، لتعود وتصل في العام 2006 إلى 63.9 يشكلون 9.6% على التوالي. (22)

لقد أبدعت الرأسمالية الإسرائيلية بالتعاون مع مؤسسات الحكم، في أساليب الغش والخداع والتسجيل الكاذب، واحتجاز الأموال والمداورة والتحايل على القرار الحكومي منذ العام 1968 في قضية مساواة العمال الفلسطينيين في الأجر المتساوي للعمل المتساوي. وقد سلب الاحتلال مبالغ هائلة يصعب حصرها، من خلال استغلال بشع للحجج الأمنية.

3-2 اقتصاد - وكلاء ثانويين

أن الرأسمالية الإسرائيلية والنخب الممثلة لمصالحها لم تكن لتتنازل عن الأرباح المتأينة من استغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة، ومن إلحاق الاقتصاد الفلسطيني المتعثر بالاقتصاد

الإسرائيلي، لكنها كانت مستعدة أحياناً أن تغير أشكال هذا الاستغلال في سبيل الاحتفاظ بجواهر الاحتلال.

في ظل حكومة شمير (الليكودية) بادر وزير الدفاع موشيه أرنس في العام 1991 إلى تشكيل لجنة خبراء عرفت باسم رئيسها الاقتصادي عزرا سدان لفحص وسائل تطوير اقتصاد قطاع غزة. وأوصت اللجنة في تقريرها بالحفاظ على سوق مشتركة مع المناطق الفلسطينية، ووحدة اقتصادية متكاملة. وانتقد التقرير الحكومات الإسرائيلية التي اكتفت دائماً بوضع حلول قصيرة المدى للزمة الاقتصادية الخانقة في المناطق الفلسطينية عن طريق استيعاب قوى عاملة فلسطينية تعمل بأجر في الاقتصاد الإسرائيلي، لكن هذه الحكومات امتنعت منهجاً عن السماح للفلسطينيين بتطوير آلية بنى تحتية جديرة، أو إقامة منشآت اقتصادية، بل عملت على منع تطوير آلية صناعة أو أعمال كبيرة، بحجة أنها تتناقض مع صناعات وشركات إسرائيلية. أن الوزير أرنس الذي أعلن: "أنه يخشى من أن المشكلة الاجتماعية يمكن أن تتحول إلى مشكلة سياسية وإلى انتفاضة أكبر من التي عرفناها"، كان جاداً في تمسكه بالمناطق المحتلة، ومن المنطلق نفسه جاداً في البحث عن وسائل لتخفيف حدة الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية لدى الفلسطينيين، (ليس بسبب تخليه عن الاحتلال بل بالضبط بسبب تمسكه به). فقد تبنى أرنس تقرير لجنة سدان الذي جاء فيه: "أن إسرائيل تستطيع أن تسمح للفلسطينيين أن يطوروا اقتصادهم، ولكن مع أقل ما يمكن من المنافسة مع المصانع الإسرائيلية والمزارعين الإسرائيليين". أن الحل بالنسبة له ولرجال أعمال وصناعيين ورسميين آخرين كان يكمن في فكرة - "وكلاء" أو "مقاولين ثانويين" في المناطق الفلسطينية - subcontractors على شكل شركات فلسطينية تعمل من داخل المناطق الفلسطينية لصالح شركات إسرائيلية كبيرة ومتوسطة. ويتركز هذا الأسلوب في فروع صناعية تتميز بكثافة العمل، مثل النسيج والأغذية الجاهزة والأثاث والملابس، ومن جهة أخرى في تطوير زراعة كثيفة العمل للتصدير. بناء على هذا السيناريو نشأت لأول مرة فرصة لنظام يقوم على تعاقد ثانوي في المناطق المحيطية، من غزة إلى الأردن إلى مصر، يعتمد على قوة عمل رخيصة، لصالح مشغلين إسرائيليين وأجانب، وضمان استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني في حالتنا للاقتصاد الإسرائيلي، بدون حاجة إلى دخول العمال إلى إسرائيل.

وقد وصف الباحث والنابي أفرام دافيدي هذا النموذج على أنه: "مصنع للنسيج في غزة، مقر إدارته في تل أبيب وأصحابه في نيويورك". (23)

من المثير أن إغلاق معبر كرمي لفترات متواصلة في العام الأخير 2006، كشف أن غزة تشكل عصب الحياة بالنسبة لصناعة النسيج والمخابط والأثاث المرتبطة بمصانع إسرائيلية

واستثمارات أجنبية.. . ويشير تقرير أصدره مركز بيرس للسلام (8 أيار 2006)، إلى أن ألوف المصالح الإسرائيلية الصغيرة وعشرات ألوف العائلات الإسرائيلية، تتضرر مباشرة من استمرار الإغلاقات التي تشنّ أعمالهم وتسيء إلى سمعتهم وأرباحهم في العالم. أن إغلاق كارني لم يعد شأنًا فلسطينياً فقط. (24)

3-3 عملية سلمية.. وسياسة إغلاق!

أن الإغلاق الشامل للمناطق المحتلة الذي تم إعلانه لأول مرة أيام حرب الخليج الأولى أوائل التسعينيات، وقيام حكومة رابين لاحقًا بإغلاق البوابات في وجه قوة العمل الفلسطينية، أكثر مما كانت عملية نابعة عن حاجات أمنية، كانت نابعة عن اندماج إسرائيل في اقتصاد العولمة الرأسمالية، وعملية استبدال لتركيبة الطبقة العاملة التقليدية بتركيبة جديدة ليست محلية، متزوجة الحقوق والتقاليد الكفاحية، عمال أجنب لا يربطهم بهذه البلاد غير السوق الذي يبيعون فيه قوة عملهم. على شاكلة القوى العاملة التي استبدلتها الولايات المتحدة في منطقة الخليج "في عملية تهجير واسعة للعاملين بحجة "إنقاذهم من الحرب" على العراق "تحرير الكويت" أو استغلالاً لفرصة الحرب لخلق علاقات عمل جديدة. أن سياسة إغلاق المناطق الفلسطينية التي بدأت في هذه المرحلة كانت جزءاً من حقيقة عالمية جديدة من تعميق أشكال الاستغلال داخل المجتمعات وبينها.

أن جلب العمال الأجانب من مهاجري العمل من دول أوروبا الشرقية ودول شرق آسيا، بأجرات أكثر انخفاضاً فرضت على العمال الفلسطينيين شروط عمل أسوأ واستغلالاً أبغض مما كانوا يواجهون، وعرضتهم لشئون أنواع الابتزاز الاقتصادي والإنساني والسياسي مقابل الحق بالعمل

جاءت الفترة الممتدة بين السنوات 1993-1998- في ظل عملية سلمية. وسياسة إغلاق - شكلت مرحلة نوعية جديدة، عكست التوجه إلى العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي ، في ظل عملية سياسية نشطة، في مركزها عملية أوسلو والاتفاق الاقتصادي - "برتوکول باريس"، الذي أقر وبضغط إسرائيلي، بمبدأ التدفق الحر للعاملين والبضائع بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، إلا أن عدد العمال الفلسطينيين قد نقلص بشكل حاد في هذه الفترة، التي شهدت سياسة إغلاق منهجية متسرعة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، وبين المناطق الفلسطينية نفسها التي جرى تقسيمها إلى أربع مناطق منفصلة بادعاءات أمنية. وشهد رئيس الحكومة اسحق رابين نفسه في خطاب أمام الكنيست (نisan 1993) أن مصدر سياسة الإغلاق لم يكن أمنياً بالضرورة : "أن استعمال وسيلة إغلاق" المناطق" يهدف إلى خلق مزيد من الفصل وليس لمرة واحدة.." وأضاف: " هناك وضع جديد. لدينا فرصة لأن نستغل هذه لحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها في إسرائيل. لا يوجد أي مبرر لأن يكون 70 ألف عامل بناء من أصل 113 ألفاً في إسرائيل من فلسطين "المناطق". (25)

أن هذا الخطاب الصریح یتلاءم مع إستراتيجیة إسرائیلیة جديدة تصبو إلى لعب دور مختلف على ساحة النظام العالمي الجديد وفي إطار العولمة الرأسمالیة.

لقد كانت النتیجة في هذه المراحل أن هبط عدد العاملین الفلسطینیین فی إسرائیل وفی المستوطنات من 116 ألف فی العام 1992 إلی 65 ألفا فی عام 1995، منهم أربعة آلاف عامل من الضفة الغربية فقط. وترافق هذه العمليّة مع ظاهرة جلب العمال الأجانب بقرار حکومي وضغط أصحاب العمل، ووصل عدد مهاجري العمل إلى إسرائیل فی العام 997 ، وفق مصادر مختلفة بين 150 - 250 ألف عامل (وزیر المالية فی حينه- مئير شيطريت تحدث عن 300 ألف عامل أجنبي)، استبدلوا تدريجيا العمال الفلسطینیین وغيروا فی تركيبة قوّة العمل وعلاقات العمل فی إسرائیل ذاتها . (26)

جدول يظهر استبدال قوّة العمل الفلسطینیة فی الاقتصاد الإسرائیلی بالعمال الأجانب(27)

**مجمـل المشـغلـين (فتح الغـين) فـي الاقتصاد الإسرـائيلـي -
فلـسطـینـیـن وأـجـانـب 1987 - 1996 : (بالآـلـاف)**

العام الأجانب	فلسطینـیـون عـمال المنـاطـقـ المـحتـلة	الـسـنة
0	109.0	1987
0	109.4	1988
0	104.9	1989
2.5	107.7	1990
9.0	97.8	1991
16.6	115.6	1992
29.6	84.0	1993
51.6	70.0	1994
92.0	60.0	1995
125.0	41.0	1996

المصدر: تقریر بنک إسرائیل 1996

في اوـآخر التسعـينـات عـاد عـدـدـ العـامـلـینـ الفلـسطـینـیـنـ فـی إـسرـائيلـ وـفـیـ المـسـتوـطـنـاتـ الـاحـتـلاـلـیـةـ،ـ وبـقـرـارـ حـکـومـیـ أـيـضـاـ،ـ إـلـیـ الـارـتفـاعـ.ـ وـوـصـلـ فـیـ العـامـ 1998ـ إـلـیـ 107ـ آـلـافـ فـلـسطـینـیـ،ـ فـیـ تـعـبـیرـ وـاـضـحـ عـنـ تـنـاقـضـاتـ الرـأـسـمـالـیـةـ إـلـىـ إـسـرـائيلـ الـمـكـلـبـةـ باـحـتـلـالـهـاـ مـنـ جـهـةـ،ـ وـبـالـخـطـابـ الـدـيمـوـغـرـافـیـ وـالـأـصـوـلـیـ الـدـینـیـ الـذـیـ يـفـضـلـ قـوـةـ عـاـمـلـةـ فـلـسطـینـیـةـ مـرـنـةـ،ـ تـدـخـلـ إـسـرـائيلـ نـهـارـاـ

وتبيّن في بلداتها الفلسطينية ليلاً، على عمال أجانب - غير يهود - يسترقون الفرصة للاندماج في المجتمع الإسرائيلي المتطور والذي يوفر لهم فرص العمل. وبدأت مرحلة جديدة من مطاردة مهاجري العمل وفهم خارج إسرائيل، كان من إعلامها قادة حركة شاس المتشددة.

جدول 2: العمال الفلسطينيون في السوق الإسرائيلي

- 1969 - 2006: بتسيلم - إحصائية ماس (28)

(آلاف)

السنة	عدد العمال من الأراضي الفلسطينية
1969	9.5
1974	68.7
1981	75.8
1988	109.4
1992	115.6
1995	64.8
1996	75.8
1997	71.8
1998	107.3
1999	134.7
2002	50.2
2003	57.3
2004	54.0
2005	62.6
2006	63.9

3-4 الجدار - فاصل في وجه الفلسطينيين - مفتوح في وجه رأس المال الاحتلال المنفلت

لا تتناول هذه الدراسة الجدار في بعده القمعي الخانق للشعب الفلسطيني، وفي بعده العنصري، ولا من باب الخسائر الفادحة التي يلحقها بالفلسطينيين، شرق الجدار وغربه، والأراضي التي ينزعها من القرى والبلدات الفلسطينية، والتضييق الذي يلحقه بحياتهم اليومية. السؤال الذي يعنيانا هنا - هو كيف تحول الجدار "الأمني" إلى وسيلة تضمن تعزيز استغلال قوة العمل الفلسطينية الرخيصة، خارج نطاق القانون ودون أن تضمن أن يدفع ثمن ذلك، بالحد الأدنى من الحقوق المتعارف عليها في علاقات العمل.

أن مصلحة أرباب العمل الإسرائيلي تتطلب توفير قوة العمل الرخيصة المتوفرة، وتتطلب افتتاح السوق الفلسطينية أمام المنتجات الإسرائيلية. وبدلاً من أن تشكل حاجات رأس المال

عاماً ضاغطاً على المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، حتى توفر حداً أدنى من حرية الحركة وبعض الحقوق للفلسطينيين، تقوم هذه المؤسسة باستثمار قوةاحتلالها وقمعها للشعب الفلسطيني من أجل إعادة إنتاج الاستغلال والقمع بشكل أشد وأكثر فظاظة، جاعلة من المنطقة المتاخمة للجدار، والمستوطنات في الضفة الغربية أشبه ما يكون بسوق العبودية. وأصبحت الصناعات وأماكن العمل في هذه المنطقة، ملجاً لرأس المال الاحتلالي المحتل من أية ضوابط تحد من جشعه ومن رغبته الجامحة في زيادة أرباحه، وتقليل كلفة العمل بكل الوسائل.

منذ الانتفاضة الأولى، وما رافقها من تطور في سياسة إغلاق الحدود أمام العمال الفلسطينيين، توصل بعض الصناعيين الإسرائيليين إلى قناعة بنقل مصانعهم أو أجزاء منها من داخل إسرائيل إلى منطقة الخط الأخضر، من أبرزها نقل عدد من المصانع من مدينة نتانيا مثلاً إلى تلوكرم، وخصوصاً عندما كان يدور الحديث عن مصانع لها باع طويلة في التلوث الخطير، دارت نضالات شعبية لإخراجها من تركزات سكانية مثل (مصنع "جيشوري" للكيماويات). أن مناطق صناعية بمقاييس أكبر بكثير، تقوم إلى جانب الجدار الفاصل منذ أوسلو. ويشكل ما يسمى "بنائه صناعي - نيتسي عوز" واحدة من أصل تسعه مناطق صناعية في الضفة الغربية. وتعمل في إطار "نيتسني عوز" سبعه مصانع توفر العمل لأكثر من سبعمائة فلسطيني في مختلف فروع الصناعة. ويعمل العمال بأجر بأشعة تتراوح بين 50-70 شيكل يومياً وظروف قاسية، من حيث ساعات العمل التي تصل إلى 11 ساعة يومية، مقابل اجر يقل بسبعة شوالق للساعة عن الحد الأدنى للأجور الذي يصل إلى (18 شيكل للساعة)، ومن دون الحد الأدنى من وسائل الوقاية للعمال، ومن دون إصدار سندات قبض ولا تسجيل رسمي. أن صاحب العمل الذي يجند العمال عن طريق مقاول ثانوي، لا يعرف عماله ولا يريد أن يعترف بهم. أنهم بالنسبة له مجرد أرقام، تضمن لهتكلفة عمل منخفضة جداً ونسبة أرباح هائلة جداً. أن هناك استغلال لازمة الاقتصادية الخانقة في مناطق السلطة الفلسطينية وبالبطالة العالية التي خلقها الاحتلال، والاحتياطي الهائل من قوة العمل، التي تبحث عن العمل تحت أية ظروف، من أجل خلق "سوق أسود" للعمل، بعيداً عن المراقبة، في المناطق الصناعية، ووراء الجدار، وفي المستوطنات، بعد أن قلصت الحكومات الإسرائيلية عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل وفي المستوطنات من 125 ألف عامل إلى 55 ألف عامل في العام 2006، في عملية "انفصال أحادي الجانب" عن العمال الفلسطينيين. أن هذا لا يعني تخلي الرأسمالية الإسرائيلية عن الفلسطينيين، وإنما تغيير شكل ومكان هذا الاستغلال، ليس تغيير واقع الاستغلال وإنما تعميقه من خلال تغيير موقعه. ويؤكد هذه العملية قرار الحكومة منذ حزيران 2004 ببناء العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وتقليلها إلى أن يتم وقفها نهائياً في العام 2008. (29)

أن هذه الصعوبات المكثفة أمام العاملين الفلسطينيين تحولهم إلى رهائن لدى أصحاب العمل، وتجعل مجرد الطموح للحصول على تصريح للعمل في ظروف استغلالية غير إنسانية في المستوطنات والمناطق الصناعية المحاذية للجدار، وفي ظروف فائض كبير في قوة العمل، سبباً لجعل العاملين عرضة لكل أنواع الابتزاز والتمييز والاستبعاد السياسي والأمني والنقابي والاقتصادي.

أن محاولة تنظيم عمال المصانع في منطقة "تيتسني عوز" للمطالبة بحقوقهم الأساسية، بما فيها الحق في التنظيم، وأجور الحد الأدنى والتأمين ووسائل الوقاية والحق في ظروف عمل إنسانية، عرضت العمال إلى الكثير من التهديد من قبل أصحاب العمل، وعرضت بعض النقابيين الذين نشطوا في تنظيم العمل إلى ملاحقة من قبل قوات الجيش المحتل، بحجة تحرير العمال ضد أصحاب العمل الإسرائيليين وتهمة "إلحاق الضرر بالمصانع" كما جرى مع النقابي عصام بليدي.

ليس الجيش وحده الذي يدافع عن أرباح أصحاب الصناعة في هذه المناطق. لقد انبرى المستشار القضائي للحكومة، اليكيم روبنشتاين في حينه وقاضي المحكمة العليااليوم، ومعه المستشار القانوني الحالي مزيز ومحكمة العمل القطرية "لإصدار فتاوى الاستغلال"، بالتجاوب مع موقف أصحاب العمل، من أن قانون العمل الذي يسري على العمال الفلسطينيين في المصانع الإسرائيلية، هو قانون العمل الأردني، وأن العاملين الإسرائيليين والفلسطينيين في نفس المصنع، والذين ينفذون العمل نفسه، يخضعون لقانونين مختلفين، ويتقاضون أجوراً متفاوتة، ويحصلون على حقوق مختلف (30) أن حجة المستشار القضائي ومحكمة العمل - " أنها لا تقر بسيادة القانون الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية !!!" ولا يضريرهما أن المستوطنات والصناعات الإسرائيلية المعنية قائمة على الأرض الفلسطينية، وتمارس نشاطها الاقتصادي بقوة القانون الإسرائيلي وبقوة الاحتلال، وفي تناقض مع القانون الدولي.

أن قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية بهذا الشأن الشهر الماضي، قلب قرار محكمة العمل القطرية، واقر بحق عمال المناطق الفلسطينية بالحصول على أجور وشروط عمل بناء على قانون العمل الإسرائيلي، عندما يعملون في مصنع إسرائيلية وفي المستوطنات في داخل الأرضي الفلسطينية. أن هذه المعركة يجب أن تتصاعد، من أجل كسر دائرة الاستغلال الفاحش الذي يتعرض له الفلسطينيون.

لقد كان ممثلاً "شركة ابير لصناعات النسيج" واضحاً حد الفضيحة في تصريحه أمام المحكمة العليا ضد مطالب العمل بحقوقهم الأساسية: "أن أصحاب العمل الخاص، الذين أقاموا أو نقلوا صناعاتهم إلى المناطق "المدارنة"، اعتمدوا في ذلك على مبدأ تقليص تكاليف العمل، اعتماداً على سرطان قانون العمل الأردني"(31). أن الاستمرار الاحتلال في التضييق على الشعب الفلسطيني وقمعه والتكرار لحقوقه، يشكل البنية التحتية لتعزيز الاستغلال وزيادة أرباح الاحتلال الاقتصادية.

3-5 ظاهرة المكوث غير الشرعي داخل إسرائيل

في ظروف التضييق على فرص العمل في مناطق السلطة الفلسطينية، في ظل ممارسات الاحتلال، ومنع عشرات ألف العمال الفلسطينيين الذين عملوا في إسرائيل في الماضي، من العودة للعمل هناك، أخذت الأزمة الخانقة تدفع ألف العمال للمغادرة والدخول بشكل غير رسمي، بحثاً عن فرص عمل في إسرائيل في تحدي للسياسة الرسمية. في إطار السياسة الرسمية لتوفير احتياجات الرأسمالية الإسرائيلية من الأيدي العاملة الرخيصة، لجأت الدولة إلى سياسة تطبيق قوانين معينة والامتناع عن تطبيق قوانين أخرى. وبكلمات أخرى سياسة تطبيق قوانين العمل، التي تجعل من العامل "مخالفاً" مثل الحالات التي لا يتتوفر فيها رخصة عمل مما يتطلب التوجه إلى حرس الحدود أو شرطة الهجرة وضمان طرد وراء الحدود وخارج البلاد، تحت طائلة عملية متواصلة من مطاردة الشرطة، و "صيد العمال غير المرخصين" وطردهم خارج الخط الأخضر، بعد إزال عقوبات السجن والغرامة. وإذا كان وزير الأمن الداخلي في حينه موشيه شاحل تباهى أمام الكنيست في كانون أول 1995 بان قوات الشرطة وحرس الحدود طردت خلال العام 1995 إلى ما وراء الحدود 43,222 فلسطيني بتهمة المكوث غير المرخص "بحثاً عن عمل" بمعنى 123 فلسطيني مطرود يومياً، في حين أعلن الوزير أن 97% من المطرودين ليس لديهم أي ماض امني. (32) فان وزير الأمن الداخلي الحالي افي ديختر (شغل في السابق منصب رئيس الشاباك) قد صرخ بان رجاله قد القوا القبض في الفترة من 1.1.06 وحتى 14.6.06 على 51 ألف فلسطيني، مكتوا بدون تصريح في إسرائيل، وتتواصل عملية المطاردة والاعتقال بحق الآلاف أسبوعياً، في فترة فرض فيها الإغلاق على المناطق الفلسطينية على مدار 78 يوماً، وعلى خلفية بطالة رصدها البنك الدولي، وصلت نسبة 24% في مناطق السلطة الفلسطينية (19.8% في الضفة و 36.3% في غزة).

أن هذه الحالة، تشكل القاعدة التي نشأت عليها ظاهرة سوق العمل الأسود التي ذكرناها أعلاه.

3-6 الأجور في "سوق العمل الأسود" والحد الأدنى للأجور في إسرائيل

وفق معطيات الإدارة المدنية في الضفة الغربية، فقد عمل في أيلول 2006 في مستوطنات غور الأردن 5472 عامل فلسطيني، بما فيهم النساء والأطفال، ويقتاضي هؤلاء العمال أجوراً تتراوح بين 50-70 شيكل ليوم عمل من 7 ساعات. وهم يعملون بدون أن يكونوا مسجلين في أي مكان، ومن دون سندات قبض، ووسط كم هائل من خداعهم وسرقة أتعابهم والتكر لعملهم أحياناً.

وسيكون من الصعب تقدير القيمة المالية المطلقة لمثل هذا الاستغلال. ولكن يكفي أن نسجل أن أجر الحد الأدنى في إسرائيل استقر في نيسان 2006 على 3457 شيكل للشهر. ووصل أجر الحد الأدنى اليومي للعامل الذي يعمل ستة أيام في الأسبوع إلى 138.26 وللعامل خمسة أيام أسبوعية حوالي 160 شيكل لليوم. ويصل الحد الأدنى لساعة العمل إلى - 18.58 شيكل. وقد وصل معدل الأجور في إسرائيل لمجمل الأجيرين من إسرائيليين وفلسطينيين وأجانب إلى 7371 شيكل.(33) فما هو الحجم الحقيقي للاستغلال الاحتلال الرهيب ؟

أن الرابط بين عزل العمال الفلسطينيين وراء جدار الفصل العنصري من خلال الإغلاق والمطاردة بحجة "المكوث غير القانوني" ومقاطعة الفائز في قوة العمل الفلسطينية، والتكر لقوانين العمل وأجر الحد الأدنى المعترف عليه في إسرائيل، ونقل بؤر الاستغلال الفاحش من الجهة الأخرى، إلى المناطق المحاذية للجدار، وقيام الرأسمالية الإسرائيلية باستعماله وسيلة لنعميق استغلال العمال الفلسطينيين ومص دمائهم، فنوضح وجهاً جديداً اقتصادياً خانقاً للجدار.

4- الفصل الرابع - انعكاس الانتفاضة الثانية على الاقتصاد الإسرائيلي!

لم يعد بمقدور الاحتلال تجوييع الفلسطينيين من دون تجويع قطاعات واسعة من الإسرائيليين !

4-1 الانتفاضة الثانية- مرحلة تصعيد القمع في المناطق الفلسطينية لحل التناقضات الإسرائيلية!

التناقض الأساسي الذي واجهه الاحتلال الإسرائيلي في بداية العقد الحالي مع بداية الانتفاضة في أكتوبر 2000، شبيه بالتناقض الذي واجهه في الانتفاضة الأولى في جانب معين. ويتمثل في فشل إسرائيل في التوفيق بين مواصلة استغلالاحتلالها والاستثمار فيه بصيغته الكولونيالية الكلاسيكية وأدواتها، وبين طموح النخب الإسرائيلية المهيمنة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي

وتحسين مواقعها فيه وما يتطلبه هذا الاندماج من استقرار امني وسياسي، وتعاون مفتوح في المنطقة كلها.

الانتفاضة الفلسطينية في المرتين جعلت من المستحيل على الاحتلال الإسرائيلي الإمساك بالعصا من طرفها، وحطمت أحالم مواصلة القمع الاحتلالي وعدم الاستقرار من جهة، والاستفادة في الوقت ذاته من متطلبات الاندماج في العلاقات الاقتصادية العالمية والشرق الأوسطية من جهة أخرى.

لقد جرى تبرير السياسة الاحتكالية المتطرفة التي قادتها حكومة الوحدة القومية في إسرائيل، برئاسة شارون "بأن إسرائيل وجدت نفسها في أزمة عالمية وفي الوقت نفسه، وجدت نفسها في صراع محلي عنيف مع الفلسطينيين" (دافيد - احتجاج اجتماعي، احتجاج سياسي والحدود). السياسة الإسرائيلية (التي يجرها الاقتصاد الكبير) دفعت باتجاه اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في إطار نظام العولمة الرأسمالية، وذلك عن طريق دورها في صناعات الهابتيك، وهي كانت تتضمن تحقيق ذلك مع الاحتفاظ بالمناطق الفلسطينية على شكل اقتصاد كولونيالي رهين بأيدي أصحاب رؤوس الأموال الإسرائيليين (تجاوزاً مع متطلبات الاقتصاد الصغير بشكل خاص).

خلال شهر واحد - أكتوبر 2000، تحطمت هذه الإستراتيجية، وتحولت حكومة براك ومن ثم شارون إلى تنفيذ خيار استراتيجي آخر. "تصعيد قمع الفلسطينيين من جديد، من أجل الاحتفاظ بالموقع الكوليونيالي للمناطق المحتلة . وتعزيز الفوارق الاجتماعية في داخل إسرائيل.

أن الإستراتيجية التي جرت ممارستها منذ حكومة براك، لا زالت تتغذى من السياسة القديمة. فهي تطمح لجني الأرباح القصوى للاستعاذه عن الأرباح المفقودة بسبب أزمة صناعات الهابتيك العالمية، وعن خسائرها نتيجة تقلص أرباحها في الاقتصاد الفلسطيني بسبب الانتفاضة، وذلك عن طريق تخفيض جزء من الأجور ومستوى الحياة والمزيد من التقليصات غير المسبوقة، وصلت حد القضاء على دولة الرفاه. (انظر دافيد). (34)

4-2-أعباء الانتفاضة - وتأثيرها على تقسيم الدخل القومي في إسرائيل

4-2-1 من ينمو ومن يتراجع مع النمو!

السنوات 2001-2002 وحتى أواسط العام 2003، تركت أثراً ازموياً على الاقتصاد الإسرائيلي، وهي سنوات تصعيد الانتفاضة وعنوانها. نهاية العام 2003 بدأت تلوح توجهات

نحو الاستقرار داخل الخط الأخضر ووقف التدهور . وفي العامين 2004-2005 بدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالتحسن ووصلت نسبة النمو إلى 4.4%-5.2% وارتفع معدل إنتاج الفرد بنسبة 3.3%-2.8%. هذا النمو انعكس في زيادة حصة أصحاب العمل من الدخل القومي، وتتناقص حصة العاملين - من إجراء ومستقلين من الدخل القومي.

وإذا كانت مجمل دخل أصحاب العمل - قد هبط من 37.3 مليار شيكيل في العام 2000 إلى 25 مليار شيكيل في العام 2001، إلى 15.3 مليار شيكيل في العام 2002، وهو هبوط بالنسبة المئوية من 9% من الدخل القومي العام 2000 إلى 6% في العام 2001 إلى 4% فقط في العام 2002.

في النصف الثاني من العام 2003، تراجعت حدة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وبدأ النشاط الاقتصادي باستعادة أنفاسه والتوسيع، وعادت مداخل أرباب العمل إلى الارتفاع إلى مستوى العام 2001، بينما استمر الدخل من العمل بالتراجع. وفي حين ازدادت حصة أرباب العمل من الدخل القومي بنسبة 3%， فإن حصة العمل من الكعكة القومية تراجعت بنسبة 3%. (35) أن هذا التناقض بين ارتفاع حصة أرباب العمل من الدخل القومي، وانخفاض حصة العاملين من الدخل القومي، يتلاطم مع ما جرى في قطاع الأعمال في المرحلة التي تلت الانفلاحة، وعرفت بفترة النمو في إسرائيل، حيث ارتفعت حصة أصحاب العمل من مجمل الدخل المحلي من 22% في العام 2004 إلى 24% في العام 2005، بينما هبطت حصة العمل من 67% لعام 2002 إلى 62% لعام 2005.

3-4 تأثير الانفلاحة الثانية على الاقتصاد الإسرائيلي – والثمن الذي دفعه الاقتصاد الإسرائيلي

الصراع العنيف وأعمال القمع، لها مساهمة كبيرة في حالة التباطؤ الاقتصادي وفق تقديرات - (وزارة المالية، بنك إسرائيل، البروفيسور زوسمان). خلال العام الأول من الانفلاحة، بلغت الأضرار الناجمة عن الانفلاحة حوالي 5 مليارات دولار، تشكل 4%-5% من الناتج المحلي.

نصف هذه الأضرار نبعت حتى العام 2002 عن انهيار فرع السياحة (الفنادق والطيران والمواصلات)، ونتج نصفها الآخر عن التباطؤ الذي طال فروع البناء والزراعة والتجارة والترفيه، وكذلك في تراجع التجارة مع الفلسطينيين.

وبلغت أضرار الانفاضة في فرع المواصلات حتى بداية العام 2002 أكثر من 2.2 مليار شيك، اعتماداً على تقرير وزير المواصلات في حينه، أفرایم سنیه.(36) وطال هذه الخسائر فروع الطيران والمواصلات البرية والبحرية.

وبلغت الخسائر المباشرة التي طالت فرع الطيران خلال العام الأول - وهو أكثر الفروع تضرراً - 1.165 مليار شيك، وفي الأساس نبعت هذه الخسائر من تقلص السياحة إلى إسرائيل. وبلغت خسائر شركة "ال - عال"، بعد عام على الانفاضة إلى 625 مليون شيك. وبلغت خسائر فرع المواصلات البرية أكثر من 540 مليون شيك. وخسرت شركة "ايغد" دخلاً يصل إلى 130 مليون شيك في عام واحد، نبعت عن تقلص نشاط المواصلات العامة والسياحة الداخلية والخارجية، وكذلك من تقلص السفر المنظم للعمال من المناطق الفلسطينية.

وتعرض فرع التاكسيات والباصات السياحية إلى أكبر الخسائر في المواصلات البرية، بسبب هبوط حركة السياحة بنسبة 50%， وقد بلغت خسائر هذا الفرع حوالي 250 مليون شيك.

أن هذه الخسائر، خلال عام واحد من الانفاضة تشمل الخسائر المباشرة، ولا تشمل الأضرار الناجمة عن إضاعة ساعات عمل، وهدر مداخل بسبب إغلاق الشوارع، ووضع الحواجز في مداخل المدن وعلى محاور السير المركزية). ووصلت خسائر فرع الفنادق بسبب "الأحداث الأمنية" (الانفاضة) للفترة أكتوبر 2000 - وحتى ديسمبر 2001 قرابة 4 مليار شيك، منها خسارة 3 مليار شيك في الدخل و 990 مليون شيك في الأرباح. وذلك بناءً على تقديرات وحدة العلاقات الصحفية في وزارة السياحة. (37)

4-4 هبوط في النمو

سجل الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية العام 2000 نمواً بنسبة 6.4%. وخلافاً للتوقعات، سجل في نهاية العام 2001، العام الأول للانفاضة، نمواً سلبياً بقيمة (-0.5%). وهبط معدل الإنتاج للفرد بنسبة 2.9%.

ومع بدء الانفاضة، كانت التوقعات (بنك إسرائيل ووزارة المالية) أن ينتهي العام 2001 بعجز يصل إلى 1.75%. وفي أكتوبر 2001، بعد عام من بدء الانفاضة، جرى تعديل هذه التوقعات لتصل إلى 2.75%， إلا أن العام 2001 انتهىحقيقة بعجز وصل إلى 4.6%. وهو نابع عن أن دخل من الضرائب قد انخفض بقيمة 6.7 مليار شيك مما كان مخططًا. (38)

أن تخطي التوقعات هذا، يشير إلى أن قادة الاقتصاد الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية، لم يستوعبوا بعد مرور عام، عمق التأثير الاقتصادي للانتفاضة ومحاولتها قمعها الاحتلال، في تجاهل للتغيرات في المحيط الاستراتيجي لإسرائيل، ابتداء من أكتوبر 2000، وعدم قراءة المؤشرات الاقتصادية الصارخة خلال أشهر طويلة. ففي السياحة مثلا، بُرِزَ في الشهر الأول أكتوبر 2000، هبوط بنسبة 40% مقارنة مع أكتوبر 1999. وفي أكتوبر 2001، حدث هبوط بنسبة 58% مقارنة مع أكتوبر 2000. وجرى استيعاب عمق الأضرار فقط عندما سجل الدخل من الضرائب هبوطاً بنسبة 22% في أكتوبر 2001.

ويستعرض عمري طوب الباحث في مركز يافا للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل-أبيب "أوضاع الاقتصاد المأزوم في ظل صراع متواصل" (39) ويعتبر أن الاقتصاد الإسرائيلي موجود (في الفترة المعينة) في حضيض لم يشهد له مثيل منذ قيام إسرائيل.

وهو يعزّز حدة الأزمة إلى – استمرار المواجهة لفترة طويلة استنزفت إسرائيل من جهة، وإلى وصول عمليات التفجير وسفك الدماء إلى مراكز الاقتصاد الإسرائيلي. وكان من الصعب نقل المواجهة بعيداً عن عصب الاقتصاد، الأمر الذي انعكس على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية للجمهور، إضافة إلى أن تفجر الانتفاضة تزامن مع أزمة اقتصادية عالمية، طالت فروع الهيئات. والتباين الذي حل بالاقتصاد الأمريكي، والجمود الاقتصادي في الصناعات التقليدية.

واعتبر أمري طوب أنه كلما طال الصراع العنيف، يزداد الضرر اللاحق بالاقتصاد، لأنه يطال فروع اقتصادية لم تتضرر مباشرة، وهي أضرار لا تظهر في صراع قصير، لأنه تجري موازنتها وتعديل تأثيرها بفعل عمليات معاكسة في نهاية المواجهة.

وانعكست الأزمة على شكل تراجع الناتج القومي على مدى عامين (موعد كتابة الدراسة) بقيمة متراكمة تصل إلى 10%-13% من الناتج القومي، قيمتها 50-60 مليار شيكل، إضافة إلى تقليص الاستثمارات.

واعتبر المحاسب الرئيسي في وزارة المالية أن خسارة الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة وحتى شهر حزيران 2002 بلغت 50 مليار شيكل. كما أن نقل المواجهة العنيفة إلى مراكز الاقتصاد الإسرائيلي، أدى إلى أضرار يمكن تقديرها بقيمة 3%-7% من الناتج السنوي. (40)

كما انعكست الأزمة في هبوط مستوى المعيشة للفرد، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، وارتفاع الأسعار، وقفزة في نسب التضخم، وهبوط في الاستثمارات الخارجية، وتراجع كبير في الاستثمارات الخارجية والمحلية، يصل حد توقفها، وعدم استقرار في أسواق المال، أدت إلى تغييرات حادة في سياسة البنوك الكبيرة. في العام 2001، هبطت مداخيل أصحاب العمل من 37.3 مليار شيك إلى 25 مليار شيك، هبوطاً بنسبة 21%. (41)

5-4 تأكيل أجور العاملين الإسرائيليّين

منذ العام 2001، تأكّلت قيمة الأجور الحقيقية في القطاع العام بنسبة 4.5%， ووصلت قيمة تأكيل الأجور في القطاع الخاص أكثر من 5.9%. وجرى الحفاظ على قيمة الأجور في القطاع الصناعي في الفترة بين 2001-2005. (42)

وإذا أخذنا في الاعتبار أنه بموازاة تأكيل الأجور، فعلى مدار السنوات نفسها (وخصوصاً بعد انتهاء الانتفاضة)، حصل ارتفاع متراكم في الإنتاج بنسبة 10%， وفي معدل الإنتاج لساعة العمل، فإن هذا يعني أن حصة العاملين من مداخيل الاقتصاد الإسرائيلي تكون قد هبطت، ويكون مجمل ما يدفع من الدخل القومي مقابل العمل، قد هبطت نسبته على مدار السنوات 2001-2005 من 68% إلى 62% على التوالي. أن هذا يعني، أن العاملين يشاركون بقسط كبير في تحمل أعباء التراجع الاقتصادي، ولكنهم لا يتمتعون بتحسين الإنتاج عندما يحدث. ويبعد أن الرأسمالية الإسرائيليّة، استغلت الانتفاضة من أجل تحسين موقع وحصة رؤوس الأموال مقابل العمل، وعلى حسابه، في المعادلة الإسرائيليّة.

6-4 البطالة والفقر: الهجمة الليبرالية الجديدة

وتتميز سنوات الانتفاضة بعمق البطالة والفقر في المجتمع الإسرائيلي. منذ بدء الانتفاضة في أكتوبر 2000 وحتى العام 2001، ارتفع عدد العاطلين عن العمل بنسبة 20%， يشكلون زيادة 45 ألف شخص. وازداد مجمل عدد العاطلين عن العمل من 216 ألف إلى 260 ألف عاطل عن العمل. وبنظرية طويلة المدى إلى مستويات البطالة، يمكن ملاحظة ارتفاع حجم البطالة وعمقها خلال سنوات الانتفاضة، ثم تراجعاً بعدها. (43)

في العام 1996 - بلغت نسبة البطالة الرسمية 6.6%
في العام 2000 - بلغت نسبة البطالة الرسمية 8.8%

في العام 2003 - بلغت نسبة البطالة الرسمية 10.7%

في العام 2006 - بلغت نسبة البطالة الرسمية 8.4%

صحيح أن هذه الصورة ليست نابعة فقط عن الانتفاضة، وإنما عن تطورات في أزمة الاقتصاد العالمي والمحلي وأزمة الهaitي، ولكن تزامن الانتفاضة مع هذه الأزمة، قد فاقم بشكل حاد النتائج، ويمكن القول - أن النخب الحاكمة استغلت الانتفاضة لاتخاذ إجراءات اقتصادية قاسية بحق العاملين والشرائح المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي، فعمقت الفقر، ووصل عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل هذا العام إلى 1.630.000 إنسان، بعد سنوات من التصاعد المتواصل، بينما يعيش 35% من الأطفال تحت خط الفقر، وبينما وصلت نسبة الفقراء في العام 2000 إلى 17%， فإنها تصل اليوم إلى 23%， في إطار تصاعد متواصل منذ اندلاع الانتفاضة.

5- الفصل الخامس - الاستيطان في الأرض المحتلة وتأثيره على الاقتصاد الإسرائيلي

• يستعمل الاحتلال أشكالاً متعددة لاستغلال الموارد الفلسطينية وسلبيها. من أرض ومياه وثروات على حساب الشعب الفلسطيني ونكأية به أحياناً. أن الاحتلال لا يقوم فقط بالاستيلاء على الأرض والمياه من أجل حاجات الاستيطان، بل أنه يقوم بالاستيطان في كثير من الحالات والمواقع من أجل الاستيلاء على الأرض ونهب المياه ومنعها عن الشعب الفلسطيني، كما تشهد على ذلك مناطق التفود "المتورمة" للمجالس الإقليمية الاستيطانية . كما برزت أشكال جديدة وغير أيديولوجية للاستيطان من منطلقات اقتصادية اجتماعية . ويبدو واضحاً أن الرأسمالية الإسرائيلية تستعمل مشروعها الاستيطاني جهازاً لإعادة توزيع الدخل والتزوة في إسرائيل، تنتج من خلاله البنية التحتية القادره على إعادة إنتاج القوة السياسية المعنية بالمحافظة على الاحتلال.

5-1 مشروع الاستيطان والسيطرة على موارد الشعب الفلسطيني - الأرض والمياه

على الرغم من التوقعات التي رافقت عملية أوسلو - استطاعت إسرائيل أن تحول المرحلة الانتقالية في مسألة الاستيطان إلى خيبة، تستعملها للفوز لتعزيز سيطرتها وإعاقة الحل السياسي بدلاً من دفعه إلى الأمام. أن إقرار المرحلة الانتقالية، من دون تحديد الحل النهائي، خلق وضعاً مشوهاً، وحالة مقلوبة على رأسها. بدلاً من أن تكون طبيعة الحل النهائي هي التي تحدد ما يجري على الأرض في المرحلة الانتقالية، عمل الاحتلال على أن يصبح ما يجري على الأرض في المرحلة الانتقالية، وتحت حرب الاحتلال، هو الذي يحدد طبيعة الحل النهائي..

وفي ظل هذه العقلية، تحركت الحكومات الإسرائيلية بعد أوسلو - لتوسيع الاستيطان والمستوطنات، وفي سباق مع الزمن، وفي سباق مع أي حل سياسي مستقبلي.

وإذا كانت اتفاقيات أوسلو قامت على مبدأ الأرض مقابل السلام، فإن طبيعة النشاط الاستيطاني بعد أوسلو، إضافة إلى استغلال أكبر جزء من الموارد الفلسطينية، جاءت لتحدد "الأرض" التي ليست مرشحة لتكون "مقابل السلام". مع كل ما يعنيه ذلك من مس بمشروع الدولة الفلسطينية الموحدة والمتوالصة في حدود الرابع من حزيران 1967، واستعمال مبدأ تبادل الأراضي - على مقاس مصالح الاحتلال، لا على مقاس حاجات الدولة الفلسطينية، وإنما رغمما عن هذه الحاجات والمصالح واغتصابها لها. واستعمال هذا المبدأ في آلية مفاوضات لتحسين التقسيم الجغرافي والديمغرافي لدولة إسرائيل، بحيث تتغير القاعدة - فلا ينتشر الإسرائيليون حيث حدود إسرائيل، وإنما تمتد إسرائيل حيث يستوطن الإسرائيليون.

أن حجم الاستيطان الإسرائيلي في الفترة بين العام 1993 والعام 2000، أي بين أوسلو - وكامب ديفيد الثانية، أو بين أوسلو - ونهاية المرحلة الانتقالية، هو مؤشر على تحول الكل إلى كيف، وهو يشكل مركبا أساسيا في مراكمه المقدمات لانفجار الانتفاضة الثانية، والتي يبدو أنها لم تكن فقط - انتفاضة فلسطينية - في وجه الاحتلال، بل كانت إلى مدى كبير انتفاضة قوى الرفض الإسرائيلي في وجه العملية السلمية، في محاولة لوقف "التدحرج" نحو حل سياسي.

لقد ارتفع عدد الوحدات السكنية التي بنيت في مستوطنات الضفة الغربية (بدون مستوطنات القدس) وفي قطاع غزة، في الفترة بين أيلول 1993 - عشية توقيع إعلان المبادئ، وحتى أيلول 2000 من - 20.400 وحدة سكنية إلى 31.400 وحدة سكنية، تشكل ارتفاعاً بنسبة 54% خلال سبع سنوات.

الارتفاع الأكثر حدة، جاء في فترة حكومة براك في العام 2000، حيث بدأ بناء قرابة 4800 وحدة سكنية (ليس من خلال إقامة مستوطنات جديدة، وإنما من خلال توسيع البناء في داخل المستوطنات، أو بناء مستوطنات بعيدة، وضمها تنظيمياً كأحياء في مستوطنات قائمة). في نهاية العام 1993، وصل عدد المستوطنين في هذه المستوطنات - 100.500 مستوطن، وفي نهاية العام 2003، ارتفع عددهم إلى 191.600 مستوطن، في زيادة نسبتها 90%. وارتفع عدد المستوطنين في المستوطنات في القدس الشرقية - من 146.800 مستوطن في 1993 إلى

176.900 مستوطن حتى نهاية العام 2000، في زيادة تصل إلى 20% (المعطيات تعتمد على مركز الإحصاءات العامة، كما نقلها تقرير بتسليم أيار 2002 – "سلب الأرضي").(44)

5-2 الاستيطان وسيلة لسلب الموارد الفلسطينية والقضاء على احتياطي الأرض !

أقامت سلطات الاحتلال ستة مجالس إقليمية يضم كل منها عدداً من المستوطنات، مع مناطق نفوذها. ولكن منطقة نفوذ هذه المجالس تصل إلى 2 مليون دونم، جرى ضمها إدارياً لهذه المجالس الإقليمية، وهي أراضٍ ليست تابعة لأي من مستوطنات هذه المجالس.

أن هذه المساحات التي تشكل 35% من مساحة الضفة الغربية، والتي تقع في مناطق نفوذ المجالس الإقليمية الاستيطانية، تعتبر مناطق احتياطية، تهدف إلى توسيع المستوطنات مستقبلاً، وإلى إقامة مناطق صناعية كبيرة، وفي بعض الحالات يخطط لتحويلها إلى مكبات نفايات خطيرة، ويجري تسجيلها كمناطق تدريبات عسكرية، أو محميات طبيعية، لا يسمح للفلسطينيين استعمالها. مما يبقى المدن والمناطق السكانية الفلسطينية بدون أراضٍ احتياطية مستقبلية. وتتوزع هذه المساحات الشاسعة كما يلي:

جدول 3: الأرضي في المستوطنات الإسرائيلية

مجمل الأرضي تحت سيطرة المستوطنات (آلاف الدونمات)	احتياطي الأرض (آلاف الدونمات)	مناطق نفوذ بلدية (آلاف الدونمات)	المنطقة المبنية والمطورة (آلاف الدونمات)	
1279	1203	61.1	14.8	القطاع الشرقي (تشمل العور والمنحدرات)
472	409	45.3	16.9	خط الحبل
375	265.2	78.9	30.9	المنحدرات الغربية
220	90.6	95.1	34.3	متروبولين القدس
2346	1968.2	280.8	96.9	المجموع الكلي
41.9%	35.1%	5.1%	1.7%	من مجموع مساحة الضفة الغربية (تشمل المناطق التي ضمت إلى القدس) 5.608.000 دونم)

تقرير بتسليم - سياسة الاستيطان في الضفة الغربية (أيار 2002)

أن إسرائيل لا تستفيد من هذه السياسة فقط بسبب القيمة المادية للسيطرة على الأرض، وإنما تستغل هذا التمدد الاستيطاني (الخطير على الأرض الفلسطينية)، لاحتياز أية إمكانيات جدية لتطور فلسطيني، لا في الصناعة، ولا في الزراعة، ولا في أي إنتاج ينافس المنتجات الإسرائيلية، ليس فقط في السوق الإسرائيلية، بل في السوق الفلسطينية أيضاً.

5-3 الاستيطان على الأراضي الفلسطينية الخاصة !

وفق المعطيات التي اعتبرتها الإدارة المدنية "معلومات في غاية الحساسية، عندما اضطرت إلى الرد على أسئلة قدمها قسم البحث والدراسات في الكنيست مبررة الحساسية "بالضرر الذي يمكن أن تحدثه على العلاقات الخارجية لدولة إسرائيل" - في كل ما يتعلق باستعمال سلطات الاحتلال أراض خاصة تابعة للسكان الفلسطينيين، من أجل بناء المستوطنات، والتي تشكل حرجاً كبيراً لإسرائيل لانتهاكها بشكل منهجي حقوق السكان الفلسطينيين واستباحة أراضيهم الخاصة في المناطق الفلسطينية في تناقض صارخ مع القانون الدولي والمفاهيم الليبرالية الأساسية. أن الاستنتاج الأساسي من المعطيات التي أجبرت الإدارة المدنية على التصريح بها (45) "أن دولة إسرائيل أقامت ولا زالت تقيم المستوطنات بشكل منهجي، على أرض بملكية خاصة فلسطينية". وحسب هذه المعطيات الصحيحة حتى نهاية العام 2006، والتي جاءت للمقارنة مع المعلومات التي جمعتها حركة سلام الآن - فهناك 131 مستوطنة من أصل 162 موقعاً أو نقطة استيطان غير رسمية أو منطقة صناعية، أقيمت جزئياً أو كلياً على أراض فلسطينية خاصة، أو بمعنى آخر فإن من أصل 162 كيان استيطاني في المناطق المحتلة هناك فقط 31 مستوطنة قامت من دون الاستيلاء على أراض خاصة. أن دولة إسرائيل تواصل بناء المستوطنات فوق أراض خاصة، على الرغم من تناقض ذلك بشكل صارخ مع القانون الدولي ومع التزامها أمام محكمة العدل العليا (في قضية الون مورية 1979) بالامتناع عن ذلك. ومن أصل 157 كيلومتر مربع - (157.591 دونم)، هي مجمل المساحة التي تقوم عليها المستوطنات في الضفة الغربية (بدون القدس)، هناك 51 كيلومتر مربع (51.033 دونم) تشكل 32.38% أراض خاصة:

جدول 4: المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الخاصة

النسبة (%)	المساحة (دونم)	
100	157.591	المساحة الكلية
32.38	51.033	الأراضي الخاصة

في الكثافة الاستيطانية في الجانب الإسرائيلي من جدار الفصل، مقارنة بالمستوطنات في الجانب الشرقي منه:

النسبة (%)	المساحة (دونم)	
100	74.098	المساحة الكلية
24.01	17.792	الأراضي الخاصة

مستوطنات شرق الجدار:

النسبة (%)	المساحة (دونم)	
100	83.493	المساحة الكلية
40	33.241	الأراضي الخاصة

المسطح المبني في جميع المستوطنات:

النسبة (%)	المساحة (دونم)	
100	52.941	المساحة الكلية
20.66	10.940	الأراضي الخاصة

حتى العام 1979 حيث حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية الون موريه، وقررت المحكمة أن الاستيلاء على أراض خاصية بهدف بناء مستوطنات، لأسباب أمنية، عمل غير قانوني، كانت قد أقيمت 47 مستوطنة، شملت في المساحات التي قامت عليها أراض خاصة، تم الاستيلاء على أجزاء منها "لأهداف عسكرية" وبواسطة أوامر مؤقتة. ولكن أيضاً بعد صدور قرار المحكمة العليا في قضية الون موريه، استمر بناء المستوطنات على أراض فلسطينية خاصة. وإذا كانت نسبة الأراضي الفلسطينية الخاصة التي قامت عليها مستوطنات حتى قرار الون موريه تصل إلى 33% مقابل 67% على أراض أخرى، فإن نسبة الأراضي الخاصة التي قامت عليها المستوطنات بعد قرار المحكمة بشأن الون موريه، وصلت إلى 32% مقابل 68% على أراض أخرى. ومن أصل 131 مستوطنة تقوم أيضاً على أراض خاصة، هناك أكثر من 30 مستوطنة تقوم على أراض خاصة تتراوح نسبتها بين 50%-100% من الأراضي القائمة عليها.

5-4 الشوارع الاتفافية - الأرضي و "الفلتان الاستيطاني"

منذ احتلال المناطق الفلسطينية عام 1967، شقت إسرائيل في الضفة الغربية شبكة شوارع متراصة الأطراف، على امتداد مئات الكيلومترات، ووفق أحد التقديرات، وصلت كلفتها حوالي

عشرة مليارات شيكل. وقد جرى شق هذه الشوارع في خدمة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي. وفي العديد من الحالات، أنكر الاحتلال أمام محكمة العدل العليا أو هيئات دولية، أن هذه الطرق معدة لخدمة المستوطنات. وادعت الدولة أن أهداف هذه الشوارع - مرتبطة بحاجات أمنية، ومرتبطة بالحاجة إلى التجاوب مع احتياجات السكان الفلسطينيين. ووفق تقرير بتسليم (آب 2004)، يكاد يكون من غير الممكن وجود ولو شارع واحد، لم يهدف شقه إلى خدمة وتعزيز المستوطنات.

سياسة شق الشوارع الموصولة إلى المستوطنات المنتشرة، أضرت بشكل فاحش بالمنظر العام للضفة الغربية وطبيعتها. وجاءت فكرة الشوارع الالتفافية لتمكن من الوصول إلى المستوطنات أينما كان موقعها، من دون الاضطرار إلى المرور بالبلدات الفلسطينية. أن ما نتحدث عنه بهذا المعنى هو فلتان استيطاني.

في الخارطة الهيكلية للاستيطان للسنوات 1983-1986 جاء في القسم المخصص للشوارع: أن الشارع هو العامل المحرك الذي يشحّن عملية الاستيطان في مناطق لها أهمية إستراتيجية، ومجرد تقديم شق الشارع يؤدي إلى التطوير وازدياد الطلب". والمبدأ الموجه الآخر في إقرار الشوارع هو "الالتفاف على مراكز السكن العربية"، وبناء على هذه المفاهيم شقت إسرائيل عشرات الشوارع الجديدة في سنوات الثمانين.

وابتداء من العام 1993، وفي إطار الإعداد لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في أعقاب توقيع اتفاق المبادئ في أوسلو، عاد شق الشوارع الالتفافية ليحتل مركز الصدارة. العام 1995 تم تسجيل رقم قياسي في بدايات شق الشوارع. فقد بدأت إسرائيل في هذا العام بشق أكثر من مئة كيلومتر (100 كم) شوارع جديدة في الضفة الغربية، تشكل أكثر من 20% من مجمل بدايات شق الشوارع في إسرائيل في الفترة نفسها، وفي السنوات التي تلت توافق شق الشوارع الالتفافية في وتيرة متعدلة أكثر.

وفي العام 2004 كان يجري شق أربعة شوارع التفافية. وأن بعض الشوارع الجديدة في الضفة، جرى تخطيّتها لتتشكل حدا ملموسا، يحد التطور المديني للبلدات الفلسطينية. هذه الشوارع تمنع التواصل الطبيعي بين البلدات المختلفة، وتحول دون حصول تواصل فلسطيني مبني، في مناطق تخطط إسرائيل لإنقاذه تحت سيطرتها أما لحاجات الجيش أو لحاجات الاستيطان.

و جاء في الخارطة الهيكلية المذكورة 1983-1986 أن أحد المقاييس الأساسية في اختيار موقع إقامة المستوطنات، هو خلق تماس يمنع توسيع البناء في البلات الفلسطينية. وأشارت الخارطة الهيكلية في القسم الذي يخص منطقة "طهر الجبل"، والذي تتركز فيه غالبية السكان العرب في المدن والبلدات الكبيرة والقرى، أن الاستيطان اليهودي على طول هذا المحور (شارع 60)، من شأنه أن يخلق عازلاً نفسياً في تعامل العرب مع "طهر الجبل"، ومن شأنه أن يقلص "الانتشار غير المنضبط للاستيطان العربي".

أن المسار الذي جرى تحديده لغالبية الشوارع الجديدة، استدعى الاستيلاء على أراضي خاصة فلسطينية، بحجة "وضع اليد على الأرض لاحتياجات الجيش" أو "مقدمة لمصلحة الجمهور"، وهي مقدمة ليست شرعية وفق القانون الدولي، والشاذ الوحيد في هذه الحالة، هو المقدمة على أساس القانون المحلي، لمصلحة السكان المحليين. ولهذا الغرض، استعمل الاحتلال قانون المصادر الأردني، السائد في الضفة الغربية، وادعى أن الهدف من الشوارع الاتفافية خدمة السكان المحليين الفلسطينيين. ومن هنا جاء تدخل المستشار القضائي للحكومة الذي أوصى بالمقدمة بأمر مدني، وليس من خلال أمر عسكري ما أمكن ذلك.

أن الحقيقة لا تقتصر على أن إسرائيل صادرت الأراضي وشققت الشوارع لصالح المستوطنات دائمًا - وإنما في حالات معينة شق المستوطنون الشوارع الجديدة، بدون موافقة من الدولة، كما حدث بين 1994-1996، وجرى تخطيدها لنتر في أراض خاصية فلسطينية. وبدلاً من وقف هذه العمليات - أقرت المؤسسات ذات الصلاحية خطط هذه الشوارع بشكل رجعي.(46)

مشروع الاستيطان جهاز لإعادة توزيع الدخل في إسرائيل!

5-5-5 مميزات الاستيطان في المناطق المختلفة

1-مستوطنات القطاع الشرقي

تتميز كل واحدة من المناطق الاستيطانية الثلاث بخلفية تاريخية وأيديولوجية وسياسية مختلفة. فالمستوطنات التي قامت في القطاع الشرقي من الضفة الغربية، في منطقة غور الأردن الواسعة والمنحدرات الشرقية، هي غالباً مستوطنات زراعية قروية، أو كبيوتات، أقامتها عادة حكومات حزب العمل وفق مخطط الون، الذي دعا إلى الاستيطان في مناطق إستراتيجية ذات كثافة سكانية منخفضة، وأصبح دور هذه المستوطنات عملياً، السيطرة على الأرض الزراعية

الواسعة على امتداد غور الأردن، من البحر الميت وحتى بيسان، وتطویر زراعة مروية، برغم الظروف المناخية الصعبة، بحيث أصبحت هذه المستوطنات أداة السيطرة على مصادر المياه الهامة في المنطقة، وخصوصا خزانات المياه الجوفية الغنية في المنطقة، والمياه التي مصدرها في الأراضي السورية واللبنانية وبحيرة طبريا.

وبالرغم من أن قضية المياه والسيطرة على مصادرها ستعالج في فصل آخر، إلا أنه من الجدير الإشارة هنا إلى أن هذا الاستيطان الزراعي الواسع، يحرم السكان الفلسطينيين في المنطقة في الضفة الغربية من سد احتياجاتهم اليومية البيئية والزراعية، ويقضي على الفرص لتطوير زراعة مروية فلسطينية في القطاع الشرقي من الضفة. أن الاتفاق المرحلي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يسمح لإسرائيل أن تسحب من خزانات المياه الجوفية في المنطقة 40 مليون كوب ماء في السنة لمستوطنات هذا القطاع، وهي كمية تشكل 40% من كمية المياه المتعددة سنويا في هذه الخزانات. وفي الواقع الاحتلال، يستهلك سكان مستوطنات غور الأردن، والذي يصل عددهم إلى خمسة آلاف مستوطن (5000 مستوطن)، ما يعادل 75% من مجمل كمية المياه التي يستهلكها مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، لسد احتياجاتهم

البيتية والبلدية .47

أن وضع منطقة البحر الميت - هذه الظاهرة الفريدة عالميا - تحت نفوذ المجلس الإقليمي "مغيلوت" ، يسلب الشعب الفلسطيني حصته الحقيقة من الاستفادة من الصفات المميزة للمنطقة في المجال السياحي والصناعي والتشغيلي والعملة الصعبة التي تنتج هناك. ويصبح البحر الميت لقمة سائعة للتطوير من جانب إسرائيل، والاستغلال المكثف لكنوزه الطبيعية بشكل يهدد بقاء البحر الميت - ظاهرة عالمية فريدة .

5-5-2 المستوطنات الإسرائيلية في ظهر الجبل من الضفة الغربية
تمثل الاستيطان الأيديولوجي، الذي استهدف السكن في قلب التجمعات الفلسطينية منذ أواسط السبعينيات للحيلولة دون انسحاب إسرائيلي في إطار حل سياسي مستقبلي، وفي مركز الاستيطان الأيديولوجي حركة "غوش ايمونيم" المتطرفة الدينية-القومية. وارتبط انطلاق هذا الاستيطان بحكم الليكود، وكان ابرز رموزه الداعين إلى احتلال الجبال والهضاب والاستيطان بها، ارئيل شارون في كل الوظائف التي شغلها. أن هذا الاستيطان الذي يحتل المساحة الأصغر مقارنة بخط القطاع الشرقي وخط المنحدرات الغربية، إلا أنه الأكثر شراسة وإمعانا في قهر الشعب الفلسطيني والاحتلال الاستفزازي به والتضييق عليه في مدينه وقراه.

5-5-3 المستوطنات الإسرائيلية في المنحدرات الغربية لجبل الضفة الغربية
الاستيطان في المنحدرات الغربية القريبة من منطقة المركز في إسرائيل، لعب دوراً مختلفاً عن المستوطنات الأيديولوجية المرتبطة بغوش إيمونيم وحركة العمل، وتعبر عن مفهوم استيطاني جديد.

منذ مطلع الثمانينيات، أقيمت مستوطنات كبيرة نسبياً على مقربة من التجمعات السكنية اليهودية المكثفة، وجرى بيع الشقق في المستوطنات بأسعار زهيدة جداً، وفي أسلوب جديد لاجتذاب مستوطنين إلى المناطق المحتلة. وقد أنيط جانب كبير من هذه المهمة بمقاولين من القطاع الخاص، راكمو بدورهم أرباحاً طائلة من وراء تلك الصفقات والمشاريع المشبوهة مع الدولة، حيث حصلوا وبأسعار شبه مجانية على "أراضي الدولة" (أراضي محتلة) تقع على مسافة قريبة جداً من الخط الأخضر، وحصلوا إضافة لذلك على دعم حكومي. وبهذه الطريقة تمكناً من اجتذاب عشرات الآلاف الإسرائيليـين للإقامة والسكن في المستوطنات، على بعد خمس دقائق بالسيارة عن المدن التي سكنوها سابقاً، أو أماكن العمل التي عملوا واستمروا في العمل فيها. (48)

لقد ازدهرت هذه المستوطنات في التسعينيات الأولى من القرن الماضي، وكبرت وضاعفت عدد المستوطنين فيها بسرعة فاقعة، و استغلتها المؤسسة الإسرائيلية وذرعها الاستيطانية، لإعطاء الحلول المغربية لمسألة السكن والعمل لألف المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، والذين شكلوا مع وصولهم قوة عمل مدربة ومهنية وذات كفاءات، وعانون من وضع اقتصادي مأزوم عامـة، في إحياء المدن الكبيرة. وخلال سنوات قليلة، شكل هؤلاء المهاجرون 40% من سكان مدينة اريئيل مثلاً، التي تحولت إلى مدينة مركـبة بين مستوطنات الضفة الغربية.

لقد حصل المستوطنون في هذه المستوطنات على امتيازات لا يحلم بها مئات ألف الإسرائيليـين، الذين تدفعهم السياسة الاجتماعية الاقتصادية إلى ما تحت خط الفقر.

وصاغ هذا النوع من الاستيطان معادلة جديدة نوعـاً، بحيث أصبح بمقدور عائلة عمالية تعاني من الوضع الاقتصادي المتدني، في إحياء المدن في المركز ومنطقة القدس، ومن مستوى خدمات متدهور، أن تحسن مستوى معيشتها بمجرد أن تعبر الخط الأخضر على بعد كيلومترات عديدة، إلى "بلاد المستوطنات" حيث الرفاهية، والبيوت الواسعة والرخيصة،

والخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، في مستوى عال جداً، على حساب الشعب الفلسطيني وحريته وموارده من جهة، وعلى حساب دافع الضرائب الإسرائيلي من الجهة الأخرى.

أن مشروع الاستيطان الاحتلالي، الذي انطلق قبل عدة عقود على أساس أيديولوجي متشدد ، تحول إلى وسيلة تحل من خلالها الرأسمالية الإسرائيلية قضايا اجتماعية، ورشوة ترشي بها المقاولين، ورجال الأعمال، وجمهور "المستوطنين من الطراز الجديد الاجتماعي الاقتصادي". وتحول الموارد الفلسطينية إلى وسيلة لمكافأة أصحاب الحظوة. (علمًا بـ المجموعة المبادرة إلى إقامة مدينة اريئيل مثلاً، والمناطق الصناعية المجاورة (باركان)، جاءت من أصحاب الصناعات العسكرية سابقاً، التي دخلت في أزمنتها في سنوات الثمانين).

أن الدوافع الأساسية لهذا النوع من الاستيطان كانت دوافع اقتصادية وليس عقائدية. لكنها تعني أن المؤسسة الحاكمة، ليس فقط أنها تسمح بالاستيطان المخالف للقانون الدولي ، بل تستعمل خيرات المناطق المحتلة من أجل إغراء المواطنين ومكافأتهم على الاستيطان. وتحويل المستوطنات ومشروع الاستيطان إلى مشروع اقتصادي لمقاييس الامتيازات الاحتلالية بالدعم السياسي وشراء الحكم.

وهناك من يعتبر انه كلما اتسعت الفجوات الاجتماعية في إسرائيل، فان احتمالات الانسحاب من المناطق (الفلسطينية - ع.م) تقلص.

أن "بلاد المستوطنات" ليست حقيقة أمنية أو لاهوتية، أنها بالأساس دولة الرفاه، التي حل محل دولة الرفاه التي جرى القضاء عليها غرب الخط الأخضر(49) أن خدمات التعليم والصحة، وفرص السكن، والبني التحتية لرفاه الاجتماعي، وبمستويات غير معروفة في إسرائيل، مضمونة لكل مستوطن في "بلاد المستوطنات". لقد أصبح الاحتلال جهازاً لتعويض الفقراء الإسرائيليين، يوفر لهم مستوى حياة إنساني، لا يتتوفر لهم في إسرائيل. أن استمرار تعمق التقاطب الاجتماعي بهذا المعنى واستمرار الاحتلال - يغذي أحدهما الآخر.

أن الكتل الاستيطانية الكبيرة التي قامت بدوافع اقتصادية، هي نفسها الكتل التي تطالب إسرائيل اليوم بضمها إلى السيادة الإسرائيلية في أي حل سياسي، وترفض الانسحاب منها، وخصوصا في مناطق اريئيل وغوش عتصيون ومعاليمه الدويم، في الفترة الممتدة بين 1997-1987 تضاعف عدد المستوطنين بنحو ثلاثة مرات - إذ ارتفع من 70 ألفاً إلى حوالي 200 ألف

مستوطن وتميز عقد التسعينات بتوسيع المستوطنات القائمة، وليس بإقامة مستوطنات جديدة، في تحايل على التزامات إسرائيل أمام الفلسطينيين وأمام الرأي العام العالمي والولايات المتحدة. وانضمت المستوطنين في التسعينات مجموعة جديدة تتمثل بالمستوطنين المتدينين "الحربيين" (مستوطنة "بيتار" جنوب القدس و"كريات سيفر" غرب رام الله)، كذلك الحيين الاستيطانيين في القدس، في مرتفعات شعفاط وجبل أبو غنيم.

6- سلب المياه

أن نظرة على المعطيات الخاصة باستهلاك المياه في فلسطين وفي إسرائيل تكشف الأبعاد الحقيقة لسياسة سلب المياه الفلسطينية، وبعقلية كولونيالية استعلائية، تعتبر أن حاجة الشعب الفلسطيني إلى المياه تبدأ في أحسن الحالات عندما ينتهي إشباع آخر الحاجات الإسرائيلية الاحتلالية. وقد بلغ مجمل ما يستهلكه 6.4 مليون إسرائيلي 2200 مليون كوب مقابل 3.7 مليون فلسطيني بلغ مجمل ما استطاعوا استعماله 270 مليون كوب فقط. ويستهلك الإسرائيلي ستة أضعاف كمية المياه التي يستهلكها الفلسطيني لاحتياجات غير الزراعية. بينما يعتبر القطاع الزراعي أكبر مستهلك المياه لاحتياجات اقتصادية وليس لاحتياجات أساسية في إسرائيل. ويحصل هذا القطاع على المياه بأسعار مخفضة حتى في بلدات غير زراعية. ووصل استهلاكه إلى 53% من مجمل المياه في إسرائيل. وكان تقرير مراقب الدولة للعام 2001، كشف أن سلطة المياه تخصص المياه بأسعار مخفضة للزراعة، بما في ذلك لبعض أغنى البلدات في إسرائيل التي لا تتعاطى الزراعة مثل "كفارشمارياهو" وسيفيون(شمال تل أبيب) وعومر ورمات هشارون (50)

أن إسرائيل تسمح لنفسها بالتعامل بهذا الاستهثار ما دامت تنهب 70% من مياه الضفة الغربية سنويا ، والتي تساوي 600 مليون كوب، وتنهب مياه الجولان وتستولي لها وحدها على مياه بحيرة طبريا ونهر الأردن.

أن إسرائيل لا تكتفي بالاستيلاء على مصادر المياه ومخزونه الجوفي وإنما تمعن في خنق استعمال الفلسطينيين للمياه أو استخراجها من أرضهم. من خلال تدمير 850 بركة ماء و- 200 بئر مسببة خسارة بقيمة 17 مليون دولار وإقامة 23 سدا وحجزا في الضفة الغربية، ومنعت المياه الجوفية القادمة من جبال الخليل الوصول إلى قطاع غزة حيث انحصرت المياه

المتجددة في قطاع غزة بـ 50 مليون كوب. بينما يستخدم السكان عملياً 110 مليون كوب، مما ينعكس في ارتفاع نسبة الملوحة إلى 70%. (51)

أن هذه الممارسة تتم بعد أن قام الاحتلال بضم 95% من الحوض المائي الغربي (حيث يوجد أكبر مخزون مائي في الضفة الغربية والذي يقدر بـ 52% من مجمل المياه في الضفة الغربية). وتستخرج إسرائيل من هذا الحوض ربع كمية المياه التي تستعملها. ويصل مخزونه السنوي 350 مليون كوب. (أضاف إلى ذلك ما جاء حول الحوض الشرقي).

7-5 المشروع الاستيطاني - والبنية التحتية للرشوة والفساد السياسي والمالي الاحتلالي!

بذلت جهود كبيرة وخلال سنوات طويلة، في محاولة للكشف عن حقيقة تكافؤ المشروع الاستيطاني في المناطق الفلسطينية التي احتلت العام 1967، ومن يموله ومن الذي يدفع ثمنه، وإذاء التعامل مع هذا الموضوع على أنه في غاية السرية والتكتم داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، كان لا بد أن تجتمع جهود كثيرة وتلتقي وتتقاطع معطيات باحثين، ومنظمات سياسية، ومجتمع مدني، وتقارير صحفية ومعطيات رسمية مبهمة، وعمل متواصل لمراكيز أبحاث، حتى أمكن بلورة صورة تستند إلى أكثر ما يمكن من المعطيات، في ظل سياسة مؤسسة، منعت المعلومات حتى عن وزراء مسؤولين في داخل الحكومة حول موضوع الإنفاق على المستوطنات. وقد استطاع الباحث شلومو سفيرסקי، من مركز "أدوا" في كتابه "ثمن الاستعلاء" بالاستناد إلى تحليلات متوازية، أن يرسم صورة مثيرة عن حجم الإنفاق على المستوطنات. وكان طاقم من صحفي هارتس أيضاً أجرى تحقيقات واسعة في الموضوع، ونشرها بسلسلة مقالات في أيلول 2003، تضع معطيات مذهلة حول هذا الاتفاق. ووفق تقديرات هارتس (26.9.03)، فإن حجم الاتفاق الحكومي المدني الاستثنائي على المستوطنات، يزيد عن 2.5 مليار شيكل في السنة الواحدة، من دون أن يظهر اثر لهذه الميزانيات في كتاب الميزانية، وما يزيد عن 45 مليار شيكل على مدى سنوات الاحتلال. وتشكل هذه المبالغ المدنية الاستثنائية (وهي لا تشمل الصرف العادي وغير المدني) ما يزيد عن 40 ألف شيكل سنوياً لكل عائلة في المستوطنات، بمعنى الصرف الزائد بما يصرف على عائلة مشابهة في إسرائيل، في قضايا التعليم والصحة والسكن وتخفيضات الضرائب (وتحتها التخفيضات الضريبية بلغت في العام 2001 130 مليون شيكل) ومختلف الخدمات في المجال المدني.

ويعتبر التقرير أن حجم الإنفاق على مجرد انتشار الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية إبان الانتفاضة الثانية، بلغ أكثر من 5 مليار شيكل في السنة. وحتى تكون الصورة ملموسة أكثر، يشير التقرير إلى أن تخفيضات ضريبة الدخل مثلاً، رفعت الأجور للمستوطنين بمعدل 720 شاقل شهرياً، فقط لأنهم مستوطنون، وحصل المعلمون في المستوطنات مسبقاً على أربع سنوات أقدمية، لمجرد أنهم يسكنون في المستوطنات، وتخفيضات إضافية في المقطوعات من روایتهم، واحتياجاتهم، وارتفاع نسبة 80% من الإيجار الشهري للسكن. وحصلت المصانع في المناطق الصناعية ذات الأفضلية القومية - داخل المناطق المحتلة، على هبات هائلة لمراكز البحث والتطوير، وصلت إلى 60% من كلفة كل مشروع.

ويعتبر سفير斯基 في كتابه المذكور أعلاه(52)، أن الاحتلال كان في مراحله الأولى بالأساس مصدر ربح لإسرائيل، بفعل استغلال قوة العمل الرخيصة والأجور المنخفضة، والضرائب والمقطوعات من أجور العمال الفلسطينيين نتيجة نشاطهم الاقتصادي في السوق الإسرائيلية (المقاومة) واحتكار التصدير والاستيراد من المناطق الفلسطينية وإليها، ومصادر الأرض واحتجاز الأموال الفلسطينية من الضرائب والتحويلات.

أن الاستنتاج الأهم من معطيات سفير斯基 - انه منذ الانتفاضة الأولى - تحول الاحتلال إلى عبء اقتصادي. أن مقاومة الشعب الفلسطيني هي التي حولت الاحتلال إلى مشروع باهظ الثمن، وأسقطت المراهنة على الوهم الاحتلال بإمكان إخضاع الشعب الفلسطيني وابتزازه سياسياً، من خلال تعميق القمع والقهر والخنق الاحتلال.

أن الفلسطينيين هم الجانب الذي يرفع حجم تكاليف الاحتلال، ويرفع تكاليف كل خطوة تقوم بها إسرائيل في المناطق الفلسطينية، ويجلعون من الاحتلال علينا متزايداً على إسرائيل وكان سفير斯基 قدر في مقابلة مع صحيفة غلوبيس - ثمن الاحتلال الذي يدفعه الإسرائيليون - مالياً، يصل إلى 100 مليار شيكل (23 مليار دولار). (53)

فوائد الاحتلال المادية:

تنظر المدرسة الاقتصادية السائدة في المؤسسة الإسرائيلية السياسية والأكاديمية، للبعد الكولونيالي والكولونيالي الجديد للاحتلال. وهي ترفض الإقرار بدور الاستغلال الاحتلال لقوة العمل الفلسطينية، في تحفيز نمو الاقتصاد الإسرائيلي بعد أزمة من الركود الخطير، سبق احتلالات إسرائيل في العام 1967. ويروج هذا التيار المركزي إلى الفكرة التي ترى بأن

"اضطرار إسرائيل إلى السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني شكل عاملاً لاجماً للاستثمارات التكنولوجية وجلب للمدى البعيد الضرر على الاقتصاد الإسرائيلي." (54). وترى المدرسة الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة أن زيادة الدخل التي حققتها إسرائيل نتيجة استغلال قوة العمل الرخيصة في المناطق المحتلة، تتعادل مع المصروفات الإضافية الموظفة من أجل الاحتفاظ عسكرياً بهذه المناطق. وتعتبر في إطار هذا الطرح أن مساهمة الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي تصل إلى أقل من 2% من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي، وإن الجانب الإسرائيلي هو الخاسر من هذا الاندماج ومن "السيطرة" على الاقتصاد الفلسطيني ، بينما الجانب الفلسطيني هو المستفيد الأكبر نتيجة الاندماج القسري بين الاقتصادين منذ العام 1967.

ويؤكد بيخلر ونيتسان أنه في الواقع الاحتلال الملموس فإن قوة العمل الفلسطينية واحتجاز الاقتصاد الفلسطيني قد شكل في السنوات 1967-1973، القاعدة لخلق انتلاقة "لاقتصاد الصغير" في إسرائيل، الذي يتركز بالأساس في المنتجات الاستهلاكية والخدمات الاستهلاكية المدنية - وأدى هذا إلى انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي بمجمله. لقد خلق الاحتلال شرائح اقتصادية متعددة جديدة في إسرائيل، ارتكزت في نموها على استغلال قوة العمل الفلسطينية المنتجة. ويعتبر بيخلر ونيتسان اعتماداً على منهج "التبادل غير المتكافئ" - أن قيمة الفائض الذي انتقل إلى إسرائيل بواسطة قوة العمل الفلسطينية - يصل إلى 10% من معدل القيمة الفائضة الصناعية، ولو افترضنا أن هذه القيم تراكمت في اقتصاد فلسطيني مستقل خلال سنوات الاحتلال الطويل (إضافة إلى 20 عاماً من الاحتلال الأردني)، لكن الاقتصاد الفلسطيني يبدو مختلفاً تماماً، وكان ميزان المدفوعات ونوعية الاستثمارات وتقسيم العمل، مثله مثل توزيع المداخيل في إسرائيل كلها كانت ستبدو بشكل مختلف مما هي عليه اليوم.

لكن ما قرر الواقع بشكل فعلي كانت سياسات الاحتلال خنقـت فرص الاستثمار في المناطق الفلسطينية وعرقلـت فرص التصنيع، ومنعت تطوير سوق مالية مستقلة ولا جهاز مالي متتطور، وأعاقت التعليم التكنولوجي وسلبت المياه والأرض وفرضـت الضرائب وشجـعت هجرة قـوة العمل وخصوصاً المـتفـقـين.

وفقاً لحسابات بيخلر ونيتسان فإن الدخل الذي حققه إسرائيل من سيطرتها على المناطق الفلسطينية المحتلة في الفترة بين 1970-2005 تـشكل 10% من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي (وفق معطيات 2001) وتـصل إلى 46.651 مليار شيكل.

ووفق حسابات ستانلي فيشر (رئيس بنك إسرائيل حاليا) وتوماس شيلينغ أن مجموع ما صدرته إسرائيل ونهايته من أموال مقطعة من أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل - (من ضرائب ورسوم ضمان اجتماعي وتأمين وتقاعد والتي تم جبايتها زورا لان الفلسطينيين لم يستفيدوا منها) - بلغ 1.125 مليار شيكل. وان قيمة ضريبة النقابات التي تم جبايتها بلغت 481.5 مليون شيكل من دون أن يحصل العمال الفلسطينيون على مقابل في حماية حقوقهم.

ووفق حسابات منظمة "كاف لعوفيد" خط للعامل فان إسرائيل استولت على فروقات في الأجر لم يتم دفعها للعمال الفلسطينيين ، بلغت قيمتها عن الفترة 1984-1992 800 مليون شيكل.(55)

الأموال الموقفة في مشروع الاحتلال

وفي إطار تحليل معطيات سفيرסקי (مركز "أدفا") توصل شاي حيفر إلى تقدير مختلف لحجم ما وظفته إسرائيل في المناطق الفلسطينية أكبر من تقديرات الأول بكثير بحيث بلغ مجمل توظيفات الاقتصاد الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 وحتى العام 2006 أكثر من 431 مليار شيكل (أكثر من 100 مليار دولار). ووفق هذه التقييمات "مجلة الاحتلال" (شاي حيفر)، فإنه إذا جرى حساب تكلفة التعويضات للمستوطنين في الضفة الغربية على أساس التعويضات التي حصل عليها مستوطنو مستوطنات غزة (الذين شكلوا 1.7% من مجمل المستوطنين) في عملية الانفصال أحادي الجانب، فإن هذه التوظيفات ستتضاعف نفسها بزيادة 421 مليار شيكل أخرى. وذلك قبل أن نتحدث عن المطلب العادل بتعويض الشعب الفلسطيني عن استغلال موارده، والإضرار بمصالحه الحيوية، عبر سنوات الاحتلال الطويل.

أن المؤسسة الإسرائيلية، التي تعمل بشكل منهجي على رشوة الجمهور الإسرائيلي لدفعه إلى الاستيطان في المناطق المحتلة - واستغلال مشروع الاستيطان من أجل إعادة توزيع الدخل والموارد في إسرائيل تخالف القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وهي تحاول - أن تتأمر على السياسة الرسمية، والاتفاقات التي تضطر هي إلى التوقيع عليها باليد الواحدة، لإفشالها باليد الأخرى. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة، قامت نفس المؤسسة الحاكمة في إسرائيل بتحصيص هبات للمستوطنات تحت اسم "هبة الانتفاضة" وتحت اسم "هبة أوسلو" بقيمة 70 مليون شيكل سنويا لتشجيع المستوطنين ومشروع الاستيطان الكولونيالي. وبالرغم من مختلف أساليب التحايل والتستر على المعطيات الرسمية والخداع، التي تعاملت عليها مؤسسة الحكم والجهاز الاستيطاني والمنظمة الصهيونية

العالمية والوكالة اليهودية، وغض الطرف من قبل المؤسسات الدولية ومن الإدارات الأمريكية المتواطئة، إلى جانب الموقف الأوروبي المتباكي، فقد نجحت الحكومات الإسرائيلية باستثمار عشرات مليارات الشواقل وربما مئات المليارات في مشروعها الاستيطاني والاحتلالي الرهيب.

أن الصورة التي يمكن رسمها للأموال التي جرى توظيفها في الاحتلال وفق التقديرات المتوفرة، واعتماداً على تقديرات سفيرסקי (شن الاحتلال) والتي أجملتها "مجلة الاحتلال" (تموز 2005) يمكن حصرها موزعة على المجالات المختلفة، كما يلي:

الزراعة	1.817 مليار شيك
تعويضات للمستوطنين المتضررين جسدياً من الهجمات الفلسطينية	2.985 مليار شيك
التعليم	1.323 مليار شيك
الصحة	2.112 مليار شيك
المساعدات الحكومية في السكن	6.941 مليار شيك
المناطق الصناعية داخل المستوطنات	0.819 مليار شيك
المساعدات الحكومية للحكم المحلي في المستوطنات	5.553 مليار شيك
الشوارع	2.38 مليار شيك
التكاليف الأمنية	119.292 مليار شيك
تخفيضات ضريبية للمستوطنين	1.811 مليار شيك
تحويلات إلى السلطة الفلسطينية بما فيها مستحقات للعمال الفلسطينيين في إسرائيل	29 مليار شيك
البنية التحتية لتزويد المياه للمستوطنات	0.886 مليار شيك
تخطيط وبناء الجدار - حتى 2005	6.5 مليار شيك
خطة الانفصال أحادية الجانب عن غزة	8 مليار شيك
التكلفة الكلية لمجموع المجالات التي أمكن تقاديرها	189.412 مليار شيك

وهي حسابات لا تشمل قيمة الفوائد البنكية على الميزانيات المصروفة منذ سنوات طويلة وبحسب مجلة الاحتلال، فإن هذه التكاليف ستصل مع حساب القيمة النقدية في العام 2005 إلى 425 مليار شيك.

أن الجمهور الإسرائيلي، وجمهور العاملين في إسرائيل، الذي يئن تحت ضربات السياسة الليبرالية الجديدة التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية في العقود الماضيين، هو الذي يمول في

نهاية المطاف هذا المشروع الاستيطاني الرهيب. وعندما ارتفع ثمن الاحتلال وارتفعت تكاليف الاستيطان أمام رفض الشعب الفلسطيني ومقاومته وانتفاضته، شددت المؤسسة الإسرائيلية من ضرباتها على الحقوق الاجتماعية لمواطني إسرائيل، وعمقت الفقر والبطالة، وقضت على دولة الرفاه الاجتماعي. وتطور الوعي الذي يربط بين الاحتلال وبين المأساة الاجتماعية التي تعيشها الطبقات الوسطى والفقيرة في إسرائيل. وأصبح واضحًا أنه لا يمكن تجويح الشعب الفلسطيني وإيقاره بهدف إخضاعه سياسياً، من دون تجويح قطاع واسع من الإسرائيليين وإيقار مئات الآلاف منهم.

أن حكومة إسرائيل – التي بحثت عن وسائل جديدة لتعطية الارتفاع في كلفة الاحتلال والاستيطان إبان الانتفاضة الثانية، اتبعت سياسة تقليص في الخدمات الاجتماعية والمحصصات وحقوق العاملين وأجورهم ومستوى حياتهم. لذلك، احتاجت إلى الليبرالية الجديدة لسد عجزها. ولكنها كانت بحاجة إلى الحرب وسفك الدماء وتقدير المدى ونشر الكراهية والعنصرية، من أجل أن تستطيع تمرير السياسة الليبرالية الجديدة، تجألاً مع املاءات الإدارة الأمريكية.

أن مصدر التمويل المركزي للاحتلال – يبقى ما تحوله الولايات المتحدة الأمريكية كمساعدة عسكرية لإسرائيل، منذ العام 1973، وتنصل قيمة هذه المنح إلى 1.8 مليار دولار سنويًا، تغطي مصاريف الاحتلال. أن الاقتصاد الإسرائيلي يقف على قدميه بفعل كون الولايات المتحدة تمول الاحتلال. هذه هي المعادلة والانعكاس الاقتصادي للمشاريع السياسية للحل. وعلى الولايات المتحدة أن تثبت عكس ذلك !!

المراجع

- (بيخار ونيتسان - "عودة إلى ماركس" - ص 230)
دانى روبنشتاين - هارتس وقضايا إسرائيلية إصدار "مدار" ، شتاء 2000 (هارتس، 8.12.07 - مقالة دانى روبنشتاين - "فكرة خيالية")
(يديعوت احرونوت 23.7.02).
- اسحق رابين - خطاب في الكنيست نيسان 1993.
أشر دافيدى- إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية بشأن الاستقلال الفلسطيني.
امری طوب - "الاقتصاد المأزوم في ظل صراع متواصل" - 2000-2003- עדכן אטטרוגי
بتسلیم المصدر السابق - إحصائية ماس- المراقب الاقتصادي والاجتماعي. العدد (9) 2007
بروتوكول المحكمة العليا (10.10.2007)
- بنك إسرائيل - تقرير قسم الأبحاث حول : "تأثير الانفاضة على الإنفاق للعام 2002" 26.3.03.
بيخار ونيتسان - المصدر نفسه
- بني لندאו وشموئيل أيفن - ("اقتصاد إسرائيل في عصر العولمة- أبعاد إستراتيجية" - بالعبرية)
تقرير "بتسلیم" (عمال صهيون- 1999) (بالعبرية).
- تقرير "كاف لوعيف" (خط للعامل - 2006 " تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل وفي المستوطنات").
تقرير "مركز بيرس للسلام " (8 أيار 2006): القطاع الخاص الفلسطيني والإسرائيلي تعرض لأضرار
بالغة نتيجة إغلاق معبر كارني بشكل متواصل.
- تقرير بتسلیم (آب 2004)
تقرير بتسلیم أيار 2002 - "سلب الأرضي"
تقرير بتسلیم تموز 2001
تقرير بنك إسرائيل 1996.
تقرير مراقب الدولة- 2001.
- جابر الطميزي - منسق اتحاد المزارعين - الخليل- 8.10.2007 .
- دافيدى - "الاحتلال والرأسمالية" - موقع أصدقاء البيئة http://heschel.org.il - مركز هيشل 25.6.2007.
دافيدى المصدر السابق.
- دافيدى-احتجاج اجتماعي، احتجاج سياسي والحدود
دانى غوتوبين - "الرفاه مقابل الأرض" - موقع "يديعوت احرونوت " Ynet .15.9.200
دافيدى-الاحتلال والرأسمالية- مركز هيشل

شلومو بن عامي - مكان للجميع (كتاب بالإنجليزية 1999) ص Ben Ami: APlace for ALL 1999, 112-113

شلومو سفيرסקי - 2005 "من العنجيبة" (بالعبرية)، مركز "أدوا".
شمرون بيخير ويونתן نيتسان - "الرأسمالية الإسرائيلية والعلمة" (بالعبرية) كتاب "عودة إلى ماركس (ص 209)

صحيفة "غلوبيس" - 2-3.5.05
غيل فايلر-جوانب اقتصادية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني
فرجون-العمال الفلسطينيون جيش احتياط اقتصادي- (ص 16)
فصلية "هتعسيانيم" عدد 25، نيسان 1993 . بالعبرية.
مجلة "فلسطين-إسرائيل" 2&1 2000 .
مجلة الاحتلال- شير حيفر تموز 2005، "كلفة المستوطنات للاقتصاد الإسرائيلي". (بالإنجليزية) إصدار "مركز المعلومات البديل"

مركز أدا - شلومو سفيرסקי: العاملون والمشغلون وكعكة الدخل القومي - تقرير 2005
مركز الدراسات والأبحاث في الكنيست .
مركز المعلومات والبحث في الكنيست - تقرير داخلي : "بناء مستوطنات على أراض خاصة - المعطيات الرسمية" وتعتمد المعطيات على تقرير الإداره المدنية كما قدمها الناطق الرسمي باسمها بناء على قرار محكمة استصدرته حركة "سلام الآن" يلزم الإداره الأمريكية بذلك.

معطيات وزارة المواصلات - مكتب مدير عام الإعلام والعلاقات الدولية.2002.26.2.2002
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - المراقب - تموز 2007
ميراف بيرتس - الخبرة الاقتصادية في قسم الاقتصاد والمجتمع في الهرستروت).
هارتس- 10.10.2007 والموقع الإلكتروني www.haaretz.co.il
هيل شينفيلد _صحيفة دافار - 14/شباط 1993
وحدة العلاقات الصحفية في وزارة السياحة : بيان صحافي 17.6.02
وزارة الأمن الإسرائيلية- تنسيق أعمال الحكومة بالأراضي الفلسطينية، معطيات اقتصادية، 2006.

"Middle East Ties" in Israel-Fifty Years of Finance and Industry Reuven Lapidot Supplement to the Jerusalem Post(May 1998)

Davidi: The Impact of Global Production Systems on Trade Union Strategies. May 2006

Davidi – The Impact of Global production – The Hague International Research Conference/-The Hague, May 2006

الاقتصاد العربي الإقليمي في إسرائيل: ستون سنة من نكوص التنمية... والاحتلال؟

أ. رجا الخالدي
"اللونكتاد" جنيف

تكشف الدراسة المعمقة للتجربة التنموية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل منذ عام 1948 عن دروس مقارنة قيمة تسهم في التوصل إلى فهم أفضل للتأثير الاقتصادي للاحتلال الطويل في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يوفر التحليل لمكانة دور الاقتصاد العربي في إسرائيل رؤية ثاقبة لإعادة إطلاق الجهود لتنفيذ إستراتيجية تنموية فلسطينية وطنية قادرة على مواجهة أية سيناريو سياسي قد يبدو محتملاً اليوم. ويمكن الاستنتاج من التحليل أن "الاقتصاديات الإقليمية الفلسطينية" في إسرائيل والأراضي المحتلة تدور في فالك نفس النظام الاقتصادي الإسرائيلي المهيمن على جميع أراضي فلسطين التاريخية منذ عام 1967. وهذا الاعتراف بالصلة المشتركة والمسارات التنموية المتقاربة لهذه الاقتصاديات يجب أن يأخذ في الحسبان جميع الموارد المتاحة لهذه الاقتصاديات الثلاثة المفصولة والتي ما برح أن أصبحت أكثر تشابهاً مع مرور السنين.

وعقب ستة عقود من الاندماج الفاشل داخل إسرائيل، فإن مواطنيها العرب وصلوا إلى أدنى مرتبة على السلم الاقتصادي والاجتماعي، متمثلةً بمعدلات منخفضة من الفقر والتجزئة الجغرافية والتفكك في البنية الاجتماعية. ولا تزال الفجوات التي توسيع عبر السنين تتطلب معالجة من قبل السياسات الرسمية أو المبادرات الذاتية. ومع أن العرب في إسرائيل يتمتعون بمستوى معيشة يفوق المستويات السائدة في الأراضي المحتلة، فإنهم ما زالوا مهمنشين ومسؤولي الحقوق في الدولة التي يعتبرون، من الناحية النظرية، مواطنين متباينين فيها.

وعلى خلاف توقعات النظريات الاقتصادية ووعود سلسلة من الأنظمة السياسية الحاكمة، فإن قرناً من التعامل الاقتصادي العربي اليهودي في فلسطين لم يؤد إلى الوحدة الاقتصادية المنشودة التي تم تأكيدها لدى صياغة قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام 1947. كما لم يتحقق من هذا التعامل عملية التقارب والاندماج التي كان من المفترض أن تتطرق بفضل التبادل بين اقتصاد كبير متقدم تقنياً وغني بالموارد الرأسمالية من جهة، واقتصاد كثيف العمالة وريفي وأقل

نمواً من جهة ثانية. وتطبق هذه الحقيقة على العلاقة بين المناطق العربية في إسرائيل والاقتصاد اليهودي / القومي، بقدر ما تعكس جوهر العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والأراضي المحتلة. من جانبه، يفسر الفكر الاقتصادي السياسي الصهيوني هذا الواقع في الحالة الأولى (المجتمع العربي في إسرائيل) من منطق "بطء عملية التحديث داخل المجتمع الريفي العربي". بينما في الحالة الثانية (الأراضي المحتلة عام 67) يعتبر أن إصرار الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال على النضال المتواصل من أجل حقه في تقرير المصير هو السبب خلف "التغريط بالفرص السياسية والاقتصادية التي أتيحت له منذ أوسلو".

بعض النظر عن التركيبة الحالية أو المستقبلية المحتملة للسيادة بين الشعوبين في هذه المنطقة، فإن الاقتصاديات الفلسطينية الثلاثة مجتمعة تشكل عملياً أحد الطرفين الشركين للوحدة الاقتصادية المشوهة القائمة على أرض الواقع منذ 1967. وتبرز هذه الحقيقة التحدي الحقيقي أمام صانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، والمتمثل في الانطلاق من هذا الإطار الفكري لصياغة إستراتيجية إقليمية وطنية وبرنامج اقتصادي مستقبلي. وينبغي أن تسعى الجهود المتتجدة إلى إعادة بناء العلاقة الاقتصادية العربية-يهودية على أساس مبادئ التعاون المتساوى والمتبادل، والتي طالما لم تتحقق منذ أن تم التعبير عنها للمرة الأولى قبل ستين سنة.

(انظر الورقة كاملة في القسم الانجليزي)

تعقيب الدكتور سعيد هيفا

جامعة بيرزيت

تحور تعقيب الدكتور سعيد هيفا على أوراق الجلسة الثالثة التي تناولت تطور البرنامج الاقتصادي الصهيوني تجاه المناطق المحتلة في الضفة وغزة، وكيف وظفت إسرائيل احتلالها لخدمة اقتصادها، إضافة إلى اقتصاد الأقلية العربية في إسرائيل.

وقد امتدح الدكتور سعيد شمولية الأوراق المقدمة والتحليل العميق، وأبدى إعجابه بورقة الدكتور عادل سمارة لما تحتويه من تفسير عميق وواقعي لما يجري على أرض الواقع، لاحتواء الورقة وتطرقها للأوامر العسكرية الإسرائيلية السارية في الأرضي المحتلة، وأشار إلى منطقية هذا التفسير والطرح بسبب تناول حوالي 50% من الأوامر العسكرية للاقتصاد والقضايا المتعلقة به، وهي التي عملت بدورها على إحداث التشوّهات الهيكلية التي يتصرف بها الاقتصاد الفلسطيني، وأدت بالنتيجة إلى تبعية هذا الاقتصاد لنظيره الإسرائيلي.

أما ما يتعلّق بورقة الأستاذ عصام مخول، فأشار هيفا إلى أنها تقدم تحليلًا للأيديولوجية في إدارة الاقتصاد الفلسطيني، وكيفية منع أي تطور له، وتعزيز التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. ووفقاً للدكتور سعيد فقد قدمت هذه الورقة تفسيراً مهمّاً لتناقضات المشاريع المتداولة والنخب الاقتصادية، وذلك من خلال التمييز بين البنيتين (الاقتصاد الصغير والكبير). حيث يدعو الاقتصاد الكبير إلى العولمة واقتصاد العالم واقتصاد الشرق الأوسط، وبينادي المنضوون في وهذا الطرف يدعون إلى الانفصال عن الاقتصاد الفلسطيني ويدعون إلى التخلص من أعباء الاحتلال دون التخلّي عن الاحتلال. في المقابل الاقتصاد الصغير يدعون إلى استغلال الاحتلال وتشديد الخناق على الاقتصاد الفلسطيني، والتعامل مع الاقتصاد الفلسطيني كرهينة للاحتلال. وبين الدكتور سعيد أن ورقة الدكتور رجا تعمل على تحليل التجربة التنموية الفلسطينية في الداخل، وهي نادرة من حيث المحتوى والشمولية. وما يلفت الانتباه تشابه تأثير السياسات الإسرائيلية على الضفة وغزة من جهة وعلى فلسطينيي الداخل من جهة أخرى. وقد أشارت الدراسة إلى أن اقتصاد الأقلية اليهودية كان مسيطرًا ويتمتع بديناميكيّة الاتصال مع أوروبا والعالم الخارجي والموارد البشرية، خاصة لأنّها كانت مدعاومة عالمياً.

وعقب الدكتور سعيد على الأوراق من خلال تحليل مصطلح التشوّهات الاقتصادية خلال ثلاثة مراحل:

- ↳ خلال فترة الاحتلال: الفجوة بين قيمة الاستهلاك والناتج المحلي مما أدى على فجوة بين الأدخار والاستثمار، الفجوة بين الصادرات والواردات والتي نتج عنها عجز في الميزان التجاري الفلسطيني، الفجوة ما بين الطلب وعرض العمالة مما أدى إلى ضعف القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني، الفجوة بين مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، الفجوة بين مشاركة الرجل والمرأة في سوق العمل.
 - ↳ المبادرة الشعبية عام 1987: شكلت الانتفاضة نقطة تحول، وحولت المناطق الفلسطينية من "احتلال رابح" أو منجم ذهب إلى عبء على الاحتلال وذلك بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية. وقد أدت إلى العزل بين المدن الفلسطينية والدول الخارجية، قطع الاتصال، منع وصول العمال الفلسطينية لسوق العمل الإسرائيلي، وقف التحويلات الخارجية للمناطق المحlette، الأمر الذي حال دون نجاح المبادرة الفلسطينية الشعبية.
 - ↳ الفترة اللاحقة لإنشاء السلطة الوطنية: على الرغم من جهود السلطة لتشكيل بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة، إلا أن التشوّهات السابقة زادت كلها، بالإضافة إلى تشوّهات جديدة ظهرت تمثلت بالفجوة بين الإيرادات المحلية والإفاق الحكومي، حيث أدت هذه الفجوة إلى وجود عجز مزمن في الموازنة العامة. كما أن هناك تشوّهاً واضحًا بالاعتماد على التمويل الخارجي. بالإضافة إلى التشوّه الجغرافي الناشئ عن جدار الضم والتوزع والطرق الالتفافية.
- وأشار هيفا في نهاية تعقيبه إلى أن الوضع الاقتصادي يضع تحدياً أمام صانع القرار لوضع استراتيجيات تنمية وسياسات تصحيحية للتشوّهات، وعلى رأس هذه الأولويات زيادة القدرة الاستيعابية.

الجلسة الثالثة

**اليوم الثاني:
الجلسة الرابعة:
المجتمع الدولي**

المساعدات العربية الرسمية للشعب الفلسطيني

الواقع وآفاق المستقبل

د. غانية ملحيص
جامعة الدول العربية

1- مقدمة

الوعي أساس التطور الإنساني، والمعرفة أداة تشكّله ووسيلة تتميّته. ترى الحاضر باعتباره إحدى حلقات الزمن، ومرحلة وسطى بين الماضي والمستقبل. وتدرك بذلك أنّ وقائعه ليست مجردة، بل نتاج لتفاعل منظومة متكاملة من الغايات والإمكانات والعوامل والمصالح والسلوكيات.

والمعرفة عندما تستعين بالماضي لتفسير الحاضر، لا تسعى إلى تسجيل المواقف وإصدار الأحكام. بل تحاول فهم مكونات تلك المنظومة، وصيغ وآليات تفاعلها، لاستبانت منطلبات وسائل إعادة تركيبها، بغية خلق وقائع جديدة مستهدفة.

ونفع المعرفة لا يقتصر على بلوغها، بل يرتهن بمدى القدرة على إسهامها في إثراء الوعي وتوظيفه في استراتيجيات وسياسات وخطط عمل وبرامج تؤسس لتغيير الواقع بشكل تدريجي وتراتيمي من أجل بناء المستقبل المرغوب.

بهذا الفهم، تسعى ورقة العمل هذه عبر استعراض تطور المساعدات العربية للشعب الفلسطيني، وتتبع تأثيراتها ما أمكن، إلى بلورة رؤية لتطوير الدور العربي في دعم ورفد الاقتصاد الفلسطيني لتعزيز قدراته الذاتية، ولتمكنه من فك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي، بغية تقوية المناعة الفلسطينية وتقليص كلفة مقاومة الاحتلال للتأسيس للاستقلال.

ولا تدعى الورقة القدرة على تقويم الدور العربي في دعم الاقتصاد الفلسطيني، فلا قدرات الباحث الفرد كافية، ولا المعلومات المتاحة حول العون العربي للشعب الفلسطيني شاملة لكل المساعدات العربية الرسمية والأهلية، ولا هي شاملة لكل أنواع المساعدات المادية والعينية والاقتصادية والتجارية، الشائنة والجماعية، كي تسمح بتقويم موضوعي. علاوة عن تعذر

إمكانية فصل تأثير المساعدات العربية على الاقتصاد الفلسطيني عن غيرها من عوامل التأثير الأساسية الأخرى، الذاتية والإسرائيلية والدولية.

وعليه، ينبغي التعامل الموضوعي مع ما تتضمنه هذه الورقة من معلومات، وعدم التسرع بالقفز إلى استخلاصات تمهد لإصدار أحكام حول محدودية الدور العربي في دعم الاقتصاد الفلسطيني، بغية ترجيح خيارات سياسية محددة، والتذرع بالواقعية والمصلحة لتكريس علاقات ومصالح قائمة بفعل الاحتلال.

فالعلاقة الفلسطينية - العربية، علاقة انتماء أصيل ووحدة المصير، لا يبطلها تخلٍ ولا يلغيها جحود. وتصويبها، من خلال الوقف على مواطن القصور وأسبابه الفلسطينية والعربية لتلافيها، غاية هذه الورقة وتقوية تلك العلاقات وتنميتها، عبر تعزيز العون العربي ورفع كفافته، شرط أساسى لنجاح المشروع التحرري الفلسطيني، ولحماية الأمن القومى العربى.

2- العون العربي للشعب الفلسطيني، أهدافه ودواجه للعون

مفهوم يدل على مساعدة المانح المقتدر للمتلقى المحتاج. وللعون الدولي ذات الدلالة لجهة المانح المقتدر المبادر، والمنوح المحتاج المتلقى.

غير أن للعون العربي للشعب الفلسطيني خصوصية، حيث لم يكن لشأنه علاقة بالاقتدار العربي وال الحاجة الفلسطينية. بل جاء كرد فعل عفوياً لمؤازرة النضال الفلسطيني ضد الغزو الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في مطلع القرن الماضي، مدفوعاً بوعي فطري بترتبط المصير الفلسطيني - العربي، وبقلق من مخاطر المشروع الصهيوني وتجاوزها حدود الوطن الفلسطيني.

3- واقع العون العربي للشعب الفلسطيني وتطوراته

3-1 العون العربي للشعب الفلسطيني قبل العام 1948

اتسم العون العربي للشعب الفلسطيني في بداياته بالطابع التضامني. فعندما تصاعد النضال الفلسطيني ضد تزايد وتائر الهجرة اليهودية، وتسرب الأراضي الفلسطينية لوكالة اليهودية

وتسرع الاستيطان الصهيوني في عهد الانتداب البريطاني. تأسست في عديد من الأقطار العربية لجان لإغاثة عرب فلسطين، كما تم تنظيم العديد من المؤتمرات والفعاليات للدفاع عن عروبة فلسطين.

وحظيت فلسطين باهتمام خاص في مداولات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام . فتضمن بروتوكول الإسكندرية قرارا خاصا بفلسطين، وضع القضية الفلسطينية في إطارها القومي، ووضع جميع الحكومات العربية أمام مسؤولياتها التاريخية تجاهها .

كما تضمن ميثاق جامعة الدول العربية ملحقا خاصا بفلسطين، نص على شرعية استقلالها وتنظيم علاقتها بالجامعة. غير أن الدعم السياسي العربي للقضية الفلسطينية، لم يواكب إدراك لأهمية الدعم الاقتصادي في الحفاظ على عروبة فلسطين، ومواجهة الخطر الاستيطاني الصهيوني. فقد استغرقت المداولات العربية حول مقترن مختلف فلسطين بإنشاء "صندوق الأمة العربية" لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين أكثر من عامين.

ولم يجد قرار قمة أشخاص بتقديم كافة الدول العربية الدعم المالي لعرب فلسطين للحفاظ على الأراضي العربية بما لا يقل عن 1% من الدخل القومي طريقه للتنفيذ، وعندما اتخاذ مجلس الجامعة في منتصف الأربعينيات قرارا بتقديم الدعم، تم إنشاء مؤسسة مالية لإنقاذ أراضي عرب فلسطين على شكل شركة مساهمة محدودة ، برأسمال مبدئي يبلغ مليون جنيه فقط ، تسهم فيه الحكومات العربية، وتطرح أسهمه للاكتتاب لمواطني الدول العربية، ويكون مقرها خارج فلسطين. وتهدف إلى تقديم قروض عقارية وزراعية لمساعدة المالك والمزارعين على تحسين أراضيهم واستغلالها، ولمساعدة صغار المزارعين على التملك. وبعد مرور ستة أشهر، وافق المجلس على منح الشركة سلفة مالية بقيمة 1000 جنيه.

وتم البدء بإنشاء الشركة العقارية العربية كشركة مصرية لتقديم القروض العقارية لعرب فلسطين. غير أن الشركة واجهت مشكلة انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية، ما حدا بالمجلس إلى مطالبة الدول العربية بتسهيل نقلها إلى مصر وفلسطين كي يتثنى للشركة مباشرة أعمالها.

ولم تك الشركة تبدأ عملها حتى صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ب التقسيم فلسطين. وبعدها بعده شهر تم إنهاء الانتداب البريطاني وإنشاء الكيان الصهيوني على الجزء الأكبر من فلسطين.

ولم تؤد كارثة احتلال معظم فلسطين وتهجير غالبية شعبها إلى أحداث تطور في الوعي العربي، يدرك أهمية البعد الاقتصادي في مواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، فلم يطرأ تحول نوعي على النهج أو السلوك الفلسطيني والعربي بعد العام 1948، واستمر عزل الاقتصاد عن السياسة، ولم يجر بلوحة استراتيجيات لدعم من تبقى من أبناء الشعب الفلسطيني في أرض الوطن.

وانقطعت كلّاً صلات الشعب الفلسطيني داخل الجزء الفلسطيني المحتل منذ العام 1948 ببقية الشعب الفلسطيني خارجه، وبالمحيط العربي. وأخضعوا إسرائيلياً لحكم عسكري حاصرهم وعزلهم، واستولى على معظم ما تبقى بأيديهم من موارد وممتلكات، وهمش اقتصادهم. وأخضعوا عربياً لقطيعة كاملة، وطبقت عليهم عملياً قوانين وأحكام المقاطعة العربية لإسرائيل. ترکز العون العربي للشعب الفلسطيني بعد النكبة العام 1948 في التعامل مع تداعياتها ، فقد تم تقديم العون الإغاثي لمئات ألف اللاجئين، وأنشئت المخيمات لـإيوائهم، كما تم توفير احتياجاتهم الأساسية من غذاء وكساء. وتعاونت الدول العربية المصيفة للاجئين مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين /الأونروا / في تأمين احتياجاتهم الصحية والتعليمية.

ولم يواكب الجهد السياسي والدبلوماسي العربي للدفاع عن قضية فلسطين ومنع تصفيتها، ومحاولات استهان الشعب الفلسطيني وتنظيمه، وبعث كيانه السياسي، جهد مماثل لبناء قدراته الاقتصادية.

فلم تبذل جهود لإعادة بناء اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، اللذين انقطعا عن مركزهما داخل الجزء المحتل 1948، وفق أسس تعزز قدرة وصمود الشعب الفلسطيني فيما تبقى من الأرض الفلسطينية خارج الاحتلال الإسرائيلي. واقتصرت جهود الإدارة العربية للأراضي الفلسطينية (الأردنية في الضفة الغربية، والمصرية في قطاع غزة) على إدارة وتسخير اقتصاديهما الضعيفين والمقسمين، ولم تبذل جهود لإعادة توحيدهما. فلحق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الأردني، واحتضن بطغيان الزراعة التقليدية والخدمات غير الإنتاجية على بنيته، وعجز عن توفير فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة، واعتمد بشكل متزايد على تزويد الضفة الشرقية باحتياجاتها من المنتجات الزراعية، وعلى تصدير العمالة للدول العربية عموماً، والنفطية خصوصاً. وزادت الأهمية النسبية لعائدات تلك العمالة في تكوين الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية.

أما اقتصاد قطاع غزة، متاهي الصغر في المساحة والموارد الطبيعية، والمكنتظ بسكنه بعد قドوم لاجئين بأكثر من ضعفي عدد سكانه الأصليين، فقد اعتمد على قطاع زراعي صغير يقوم على الصيد وزراعة الحمضيات، وعلى قطاع تجاري واسع يتولى مهمته كسوق حرة خلدية للاقتصاد المصري الاشتراكي المنغلق .

وعندما تم احتلال بقية أجزاء الوطن الفلسطيني، مع أراض عربية أخرى، في أعقاب عدوان حزيران العام 1967. لم يكن لدى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قاعدة اقتصادية قادرة على تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانهما، ولم يتوفّر لهما اقتصاد مؤهل لتحمل أعباء مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وأسهم الانفصال القائم بين الاقتصاد المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة، واختلاف أطرهما القانونية وضعف قاعدتهما الإنتاجية والاعتماد المفرط على الخارج في تكوين الدخل وفي الاستهلاك والتشغيل، وممك ذلك سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إلحاق اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي وإخضاعهما لخدمة مصالحه بسهولة بالغة وسرعة فانقة.

3-3 العون العربي للشعب الفلسطيني خلال الفترة 1967 - 1987

استمر ذات النهج والسلوك العربي المرتكز إلى قاعدة رد الفعل ، أيضا ، بعد عدوان حزيران العام 1967 واحتلال بقية الوطن الفلسطيني وأجزاء من الأراضي المصرية والسورية.

ورغم التحول الجوهرى في أهداف العمل العربي الرسمي من تحرير فلسطين، إلى إزالة آثار العدوان الناشئ في العام 1967، ورغم تأكيد الدول العربية على أن عبء استرداد الأرضي العربية المحتلة يقع على عاتق الدول العربية جماعة. لم تعمد الدول العربية إلى بلورة رؤية شمولية لكيفية تحقيق ذلك، بل أصبحت مسؤولة إزالة آثار العدوان مسؤولية الدول والشعوب العربية المتضررة مباشرة، فيما تتولى الدول العربية الأخرى، وخصوصاً المقدّرة والراغبة، تقديم العون المادي لتلك الدول .

ولم تجر مأسسة العون العربي، سواء لجهة علاقته بالاحتياجات أو الاستخدامات. ولم يتم إنشاء آلية لمتابعة تدفقاته وأوجه استخداماته، وترك تحديد حجمه ومواعيده تدفقه لرؤى وقرارات الدول الراغبة في تقديمها ، وترك لها أيضا حرية الوفاء بتعهداتها أو عدمه. كما ترك للدول المتفقة تحديد مجالات استخدام موارد العون وأولوياته .

وفي غياب الرؤية والإستراتيجية والخطة، شهد العون العربي خلال هذه الفترة عموماً، وللشعب الفلسطيني خصوصاً، تذبذباً واسعاً غالباً ما أملته الاعتبارات السياسية والتطورات الميدانية، وتحكمت في حجمه وتذبذباته واستخداماته وتأثيراته

فالعون العربي لدول المواجهة، والبالغ قيمته نحو 135 مليون جنيه استرليني سنوياً الذي خصصه مؤتمر القمة العربي الرابع الذي انعقد بعد النكسة في الخرطوم، لم يتضمن مخصصات محددة لدعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. واقتصر العون المقدم للشعب الفلسطيني على العون الإغاثي والمساعدة في إنشاء مخيمات لاستيعاب النازحين الجدد وتأمين احتياجاتهم الأساسية. كما تم تقديم المساعدات لطلبة الضفة الغربية وقطاع غزة الدارسين في الدول العربية، الذين انقطعت مواردهم وعلاقتهم بذويهم بعد الاحتلال. واستمرت الدول العربية في تقديم العون لهم حتى العام 1975.

وعندما تزايدت حاجة الفلسطينيين للعون العربي مع تصاعد المقاومة وتزايد أعبئتها في أوائل السبعينيات ومطلع السبعينيات، قرر مجلس الجامعة تشكيل جهاز موحد لجمع التبرعات للإنفاق على مختلف جوانب القضية الفلسطينية، كما تم تشكيل لجنة لدعم الصمود. واتسعت مجالات العون العربي لتشمل، أيضاً، مساعدة أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين الفلسطينيين، وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم. فأنشئ صندوق خاص لهذه الغاية، وتم تقديم مساعدات مالية وعينية وفنية إلى دائرة الشؤون الاجتماعية في منظمة التحرير الفلسطينية لمساعدتها على النهوض بمسؤولياتها في رعاية أسر شهداء وجرحى وأسرى المقاومة الفلسطينية.

ولم تجر أي محاولة لربط العون العربي بالاحتياجات، إلا بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر / 1973، عندما ناقش مؤتمر القمة العربي السابع تقرير تقدير احتياجات دول المواجهة (مصر وسوريا والأردن بالإضافة لمنظمة التحرير الفلسطينية) والتزمت الدول العربية المقدمة في ضوء ذلك بتقديم عون مالي سنوي بنحو 1369 مليون دولار أمريكي، يخصص لدول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لنسب تقدير احتياجاتها المقدمة للقمة.

ورغم عدم توفر بيانات رقمية موثقة حول حجم العون العربي للشعب الفلسطيني خلال هذه المرحلة، إلا أن المؤشرات تدل على تطور حجمه وتنوع أشكاله واتساع نطاق استخداماته. فبالإضافة للعون الإغاثي، أسهم العون العربي في تطوير القدرات السياسية والتنظيمية والقتالية والإعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وحسن مقرتها على النهوض بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، وتجاه التجمعات السكانية الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية في بعض الدول العربية.

غير أن العون العربي للشعب الفلسطيني تركز على الخارج، ولم ينل دعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال اهتماماً عربياً جدياً. فاقتصر الدعم العربي الموجه لصمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات العشر الأولى التي تلت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران العام 1967، على التحويلات المحدودة لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أسر الشهداء والجرحى والأسرى. وكذلك على المساعدات العربية البسيطة المقدمة للبلديات في إطار برامج التوأمة والتآخي مع المدن الفلسطينية. وعلى المخصصات التي كانت تدفعها الحكومة الأردنية للضفة الغربية، والتي يبلغ متوسطها السنوي نحو 20 مليون دولار أمريكي، شكل معظمها التزامات حكومية على شكل رواتب للموظفين الذين كانوا يعملون لدى الحكومة الأردنية قبل الاحتلال.

وباستثناء ذلك، لم يحظ دعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة باهتمام عربي رسمي إلا في مطلع العام 1976، بعد الهبة الشعبية الشاملة للفلسطيني الجزء المحتل منذ العام 1948 للدفاع عن أراضيهم ومطالبة سكان قرى أقرت وكفر برعم بالعودة إليها. غير أن هذا الاهتمام المتأخر لم يتجاوز، أيضاً، التضامن السياسي والإعلامي. بل إن المشروعات المحدودة التي تقدمت بها آنذاك منظمة التحرير الفلسطينية لمجلس جامعة الدول العربية لتنفيذها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة لم تحظ بتجاوب عربي للتمويل.

واستغرقت المناقشات حول موضوع إنشاء صندوق موحد لدعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ووضع نظامه الأساسي أكثر من عام ونصف دون أن يسفر عن أي نتيجة عملية.

ولم يلتفت العرب فعلياً إلى أهمية دعم نضال وصمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل إلا بعد الاحتلال الهائل الناجم عن خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد العام 1978. عندها فقط، وفي إطار القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد لتعزيز الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية، خصص العرب لأول مرة مبلغ 150 مليون دولار سنوياً، ولمدة 10 سنوات، لدعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. توفره الدول العربية النفطية، وتشرف على إتفاقه آلية مشتركة من منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية. (اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة)، وتعمل على تقديم الدعم للمشاريع التي تعزز صمود الشعب الفلسطيني وبقائه في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وفي قطاع غزة.

ولا تتوفر معلومات تفصيلية دقيقة حول مدى وفاء الدول العربية بالالتزاماتها، غير أن المعطيات المتاحة حول مخصصات دعم الصمود تشير إلى إن اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة، قد نلتقت خلال فترة عملها 1979-1985 نحو 422.6 مليون دولار أمريكي فقط، تمثل نحو 40.2% من إجمالي الالتزامات العربية لتلك الفترة، وحوالي 29.5% من مجمل الالتزامات العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفقاً لمقررات مؤتمر القمة العربي التاسع (150 مليون دولار سنوياً لمدة 10 سنوات).

وتشير معطيات المكتب الفني للجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة حول أوجه استخدام العون، إلى أن قطاع التربية والتعليم استأثر بنحو 25% من إجمالي تحويلات اللجنة المشتركة، وقطاع الإسكان بحوالي 16%， والمجالس البلدية والقروية 13%， والتنمية الاجتماعية 9%， والزراعة 7.8%， والكهرباء 6.6%， وصندوق الرعاية الوطنية 6%. ولم يحصل قطاع الصناعة سوى على 4.5% من إجمالي العون المقدم عبر اللجنة المشتركة. فيما حصل قطاع النقل والمواصلات على 3%， والصحة على 2%， وحصلت باقي القطاعات على 7.1%.

وإلى جانب ذلك، ساهمت بعض مؤسسات التمويل العربية والإسلامية في تقديم العون للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وتشير التقديرات إلى أن مجمل العون المقدم من مختلف المؤسسات والصناديق العربية والإسلامية، بما في ذلك صندوق القدس، على شكل منح وقروض ميسرة، قد بلغ نحو 31.7 دولار أمريكي خلال الفترة 1978-1984. واستخدم هذا العون في إنشاء المدارس وفي دعم بعض الجامعات ومراكمز البحث الفلسطينية، وفي تمويل مشاريع زراعية وبعض مشاريع البنية التحتية.

كما ساهمت المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية الفلسطينية والعربية في تقديم العون للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وتشير التقديرات إلى أن تلك المنظمات والجمعيات قدمت نحو 24.8 مليون دولار خلال الفترة 1978-1984. توجه أساساً لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وعليه، يمكن القول أن مجمل العون العربي الفعلي لدعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من كافة المصادر العربية والإسلامية (اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة، الحكومة الأردنية، المؤسسات والصناديق العربية والإسلامية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية) خلال الفترة 1978-1984 لم يزد عن 461 مليون دولار أمريكي.

وقد شهد العون العربي للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال تراجعاً بالغاً في منتصف الثمانينيات تحت ضغط تراجع العائدات النفطية من جهة، وتنامي احتياجات بدت أكثر إلحاحاً، في ضوء

نداعيات العزو الإسرائيلي للبنان العام 1982، وإبعاد منظمة التحرير الفلسطينية خارجه، وتنامي تأثيرات حرب الخليج الأولى (العراقية - الإيرانية) من جهة أخرى. وترافق ذلك أيضاً مع انخفاض تحويلات الحكومة الأردنية بفعل تراجع أسعار صرف الدينار. وأدى نضوب موارد اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة، وهي قناة العون العربي الرئيسة، بسبب تراجع سداد بعض الدول العربية لالتزاماتها، وامتناع البعض الآخر كلياً عن السداد، إلى تعليق أنشطة اللجنة في مطلع العام 1986.

وقد لعب العون العربي لدعم صمود الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة رغم تنبذه وعدم انتظام تدفقاته، دوراً مهماً في تخفيف وطأة الظروف المعيشية القاسية، الناجمة عن سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصاً الحصار والتضييق والخنق الاقتصادي.

غير أن العون العربي لدعم صمود الشعب الفلسطيني، لم يتمكن من تحقيق أهدافه الرئيسية في إرساء دعائم الصمود، فبالإضافة لصغر حجمه (قياساً بالاحتياجات والتحديات الفلسطينية)، ومقارنته بالإمكانات والالتزامات العربية) ، وعدم انتظام تدفقه ، فقد افتقر هذا العون إلى أهداف واضحة ومحندة توجه إتفاق موارده. ولم ترشده استراتيجيه وخطط عمل وبرامج تنفيذية، تعمل على إنشاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتعزيز القرفة الذاتية الفلسطينية، وتقى الارتهان الاقتصادي والمعيشي الفلسطيني لإسرائيل، وتعمل على تقوية مناعة الشعب الفلسطيني ضد السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية، وتطور مقدرتها على تحمل أعباء مقاومة الاحتلال.

وكان بإمكان العون المالي العربي، رغم كل ذلك، أن يلعب دوراً حيوياً لو ترافق هذا العون مع فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية. غير أن العرب أخفقوا في إدراك أهمية ذلك، ولم يستجيبوا للمطالبة الفلسطينية المتكررة بالسماح لصادراتهم عموماً، والزراعية خصوصاً، بدخول الأسواق العربية.

3-4 العون العربي للشعب الفلسطيني خلال الفترة 1988 – 1993

أدى اندلاع الانقاضة الشعبية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الثامن من كانون الأول/ديسمبر 1987، والتفاف الشعب الفلسطيني حول أهدافها، واتساع نطاق فعالياتها لعموم الضفة الغربية وقطاع غزة، وانخراط كافة قنوات الشعب الفلسطيني في أنشطتها، والاستبسال في التصدي للاعتداءات الوحشية الإسرائيلية.

وأسهم تصاعد الانفاضة رغم ما تكبده الشعب الفلسطيني من خسائر باهظة في الأرواح والممتلكات والدخل، وأكسبها تأييدا شعبيا عربيا ودوليا غير مسبوق.

وحفز ذلك الدول العربية على تجديد الالتزام بتقديم العون المالي لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وتعزيز مقرته على تحمل أعباء مقاومة الاحتلال، فجدد مجلس جامعة الدول العربية التعهد بتوفير وسائل الصمود، وأكد التزام الدول العربية بتقديم المساعدات عبر صندوق الانفاضة الذي أنشأته منظمة التحرير الفلسطينية. فخصص دعما فوريا قدره 128 مليون دولار للمؤسسات الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعما شهريا بمقدار 43 مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني على تحمل أعباء الانفاضة.

ورغم تأكيد مؤتمر القمة العربية غير العادي الذي انعقد بالجزائر في حزيران العام 1988 هذا الالتزام العربي بتقديم الدعم المالي للشعب الفلسطيني، وإعادة تأكيد هذا القرار في مؤتمر القمة غير العادي الذي انعقد في الدار البيضاء في آيار 1989، فإن قراري القمة المتعلقين بتحصيص مبالغ العون لم يتضمنا، كما جرت عليه العادة عند الالتزام بتقديم العون، تحديدا واصحا لكيفية توزيع أعباء هذا الدعم على الدول العربية الراغبة في تقديمها، وعليه لم يتحول الالتزام بالمثل المقرر إلى مخصصات محددة مستحقة على دول بعينها، وتركت حرية المبادرة للدول العربية الراغبة. ولم يك يمر عامين على اندلاع الانفاضة حتى انقطع العون الذي نقدمه دول مجلس التعاون الخليجي (وهي أكبر مانح للعون) بعد اندلاع حرب الخليج الثانية في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت العام 1990. كما أدى توقيف تحويلات تلك الدول لمنظمة التحرير الفلسطينية (بما في ذلك الاقتطاع الضريبي البالغة نسبته 5% من رواتب ومداخيل العاملين الفلسطينيين في دول الخليج) إلى انخفاض حاد في تحويلات المنظمة لدعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وتأثرت كذلك سلبا المساعدات التي كان يقدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية، هذا إضافة إلى توقيف تحويلات الحكومة الأردنية (باستثناء الأوقاف) بعد قرارها فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية.

ولا تتتوفر معطيات رسمية موثقة حول حجم العون العربي والإسلامي المقدم للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1988 - 1992. غير أن كل المؤشرات تدل على توسيعه قياسيا بالأعباء الضخمة للانفاضة. وتشير بعض المعطيات إلى أن تحويلات كافة المصادر العربية والإسلامية خلال هذه الفترة لم تردد عن 103 مليون دولار أمريكي فقط، توجهت بالكامل لتلبية الاحتياجات الطارئة، وخصوصا توفير المعدات والأجهزة الطبية وسيارات الإسعاف وتوفير الاحتياجات الغذائية والدوائية.

وقد تضافر تأثير انقطاع العون العربي لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وتراجع تحويلات منظمة التحرير الفلسطينية بفعل توقف الدعم المالي لها من دول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت، والانخفاض الحاد في تحويلات العمالة الفلسطينية في كل من إسرائيل ودول الخليج، وتدهور سعر صرف الدينار الأردني، وترافق ذلك كله مع تصعيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسياسات العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني لإنهاض انقضاضه. وتفاught تلك العوامل مجتمعة، وأدت إلى تدهور خطير في الأوضاع المعيشية الفلسطينية، فتراجع الدخل القومي الفلسطيني في مطلع التسعينيات بأكثر من الثلث. وتتامت معدلات البطالة لتصل إلى نحو 60%， وانتشر الفقر بمعدلات غير مسبوقة، وازدادت حدة في معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسبب ذلك في إنهاء الشعب الفلسطيني.

6- العون العربي للشعب الفلسطيني خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي 1994 - 2000

اتسم العون العربي للشعب الفلسطيني خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي بسمات خاصة، مغايرة كلية لسماته في المراحل السابقة، حدتها ورسمت ملامحها التطورات السياسية الناجمة عن انفصال المسار التقاؤسي الفلسطيني، وتوقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي. حول الحكم الذاتي الانتقالي في واشنطن بتاريخ 13/9/1993. الذي فاجأ الدول العربية، وأربك ردود فعلها حياله.

وخلالاً للعون العربي في المراحل السابقة، لم يأت هذا العون كرد فعل تضامني مع نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. ولم تحدده قرارات صادرة عن الجامعة العربية ومجالسها المختلفة. ولم يستهدف دعم صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز مقرته على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

بل جاء معظم هذا العون، استجابة من بعض الدول العربية لطلب أمريكي بحشد الجهد الدولي وتجنيده لدعم تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي حول الحكم الذاتي الانتقالي. حيث استضافت واشنطن في 1/10/1993 مؤتمراً للمانحين شاركت فيه نحو 45 دولة ومؤسسة مالية بهدف حشد التمويل لدعم عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، وإزالة أو احتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف ، وتشجيع اقتصاديات السوق، وإنشاء نظام شرق أوسطي يوفر الأمن والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، ويهيئوها للالتحاق بسوق مشتركة بالنظام الاقتصادي العالمي.

وتعهدت الدول المانحة والمؤسسات المالية في مؤتمر خاص عقده في باريس في آذار/مارس / 1994 بتوفير نحو 2.3 مليار دولار أمريكي (منح وقروض ميسرة) لتمويل عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنوات المرحلة الانتقالية الخمس 1994 – 1998، من خلال برنامج شامل للتحول، يتولى إدارته وتنفيذ البنك الدولي للإنشاء والتعمير تحت إشراف لجنة توجيهية من المانحين ويساعده إطار تنفيذي فلسطيني يتم إنشاؤه خصيصاً لهذا الغرض.

وببدأ تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الشامل ببرنامج المساعدة العاجلة لثلاث سنوات 1994 – 1996، يتم خلالها توفير نحو 1.2 مليار دولار لتمويل أنشطة محددة في مجالات مختارة، تمثل أولوية أولى في ضوء الاتفاques المبرمة، وتستجيب لاحتياجات ملحة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشعره تنفيذها بمنافع محسوسة وسريعة بغية كسب تأييده للاتفاق، وقد تعهدت بعض الدول ومؤسسات التمويل العربية بالمساهمة في تمويل البرنامج، والتزمت بتقديم نحو 203 مليون دولار خلال الفترة 1994 – 1998، يُدفع معظمها (87.2%) في السنة الأولى 1994، ويشكل الإسهام العربي في تمويل البرنامج نحو 8.8% من إجمالي التعهادات الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. وإلى جانب المساهمة العربية في التمويل الدولي، تشير المعطيات إلى تدفق بعض العون العربي مباشرة إلى الأراضي الفلسطينية، ولا تتوفر بيانات تفصيلية حوله، إلا أن بعض التقارير الفلسطينية تشير إلى أن محمل العون العربي للشعب الفلسطيني خلال السنوات 1994 – 1996 قد بلغ 393.4 مليون دولار، وشكل نحو 15.6% من إجمالي العون الدولي خلال تلك الفترة.

فيما يشير تقرير لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بأن مجمل المساعدات العربية خلال الفترة 1994 – 2000 قد بلغ نحو 232.4 مليون دولار، وشكل نحو 7.3% من إجمالي العون الدولي للشعب الفلسطيني خلال تلك الفترة. والأرجح أن أرقام وزارة التخطيط تقتصر على العون الثاني فقط، ولا تشمل الإسهام العربي في التمويل الدولي. وبذلك فإن معدل حجم العون العربي السنوي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنوات المرحلة الانتقالية 1994 – 2000 قد تراوح بين 56.2 – 62.2 مليون دولار.

وبغض النظر عن قصور ومحدودية دقة البيانات الإحصائية المتاحة حول العون العربي للشعب الفلسطيني خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي 1994 – 2000. فإن المعطيات تدل على هامشية دور العون العربي خلال هذه المرحلة. ولا يعود ذلك فقط إلى انخفاض حجمه ومحدودية أهميته النسبية إلى إجمالي العون الخارجي للشعب الفلسطيني واندماجه في العون

الدولي. وإنما يعود أساساً إلى افتقار العون العربي إلى سياسة وأهداف واضحة مدركة لطبيعة المرحلة الانتقالية في عملية تسوية سياسية مفتوحة النهايات، ووعاءة للتأثير الحاسم للواقع التي تخلق أثناء تلك المرحلة على مستقبل عملية التسوية السياسية وشروطها.

كما تعود هامشية دور العون العربي خلال المرحلة الانتقالية، كذلك، إلى غياب الرؤية التنموية الفلسطينية المدركة لمحورية الدور العربي في تعزيز القدرة الذاتية الفلسطينية. وافتقار السلطة الوطنية الفلسطينية إلى خطة وبرنامج عمل خاص يتميز عن البرنامج الدولي، ولا يتعارض معه. ويسعى للإفاده المثلث من الهوامش الضئيلة المتاحة في اتفاقات المرحلة الانتقالية، ومن التغيرات المواتية في البيئة السياسية، والوفرة غير المسبوقة في التمويل الدولي ، لإطلاق عملية تصحيح هيكلية للتشوهات البنوية الموروثة عن الاحتلال، والإعداد العملي للاستقلال عبر خلق ركائزه الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، بإعادة توحيد اقتصاد الضفة والقطاع، واستعادة الترابط الداخلي لعلاقات العرض والطلب على السلع والعمل داخل الاقتصاد الفلسطيني ، وتنمية التعاون مع المحيط العربي. وهي أهداف وقضايا يفترض أنها لا تتعارض مع نصوص الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي حول المرحلة الانتقالية، ولا مع برنامج العون الدولي. لكن الاتفاق والبرنامج بالطبع لا يتبنيان تحقيقها ، لأنها مهمة فلسطينية وعربية بالدرجة الأولى.

وعوضاً عن أن تشكل مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية مرحلة تحضيرية لإنها الاحتلال الإسرائيلي الناشئ في العام 1967 والتأسيس للاستقلال الفلسطيني لتسوية الصراع. فقد شهدت هذه المرحلة تكريساً للاحتلال الإسرائيلي عبر تسارع مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتكثيف الاستيطان اليهودي، وتزايد الارتهان المعيشي الفلسطيني لإسرائيل. وهو ما ظنت إسرائيل بإمكانية توظيفه مجدداً في مفاوضات كامب ديفيد حول الوضع النهائي العام 2000، وفرض شروط التسوية الإسرائيلية .

3-7 العون العربي للشعب الفلسطيني خلال الفترة 2001 - 2007

شهد العون العربي للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة تطوراً غير مسبوق على صعيد الحجم والاستمرارية. وبعد فشل مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية في التأسيس لإنها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. وإخفاق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، التي نظمتها الإدارة الأمريكية في كامب ديفيد في صيف العام 2000، في التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي. ولجوء إسرائيل لتصعيد عدوانها ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته، واندلاع انتفاضة الأقصى. انعقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة لتدارس التداعيات الخطيرة لتعطل مسيرة التسوية السياسية وتزايد مخاطر انهيارها.

وتتبه المشاركون في القمة إلى خطورة السياسات الإسرائيلية الهدافـة، عبر استخدام القوة، إلى الإنـتفـاف على قرارات الشرعـية الدوليـة الخاصة بـحل الـصـراـع، ومبدأ الأرض مقابل السلام، لـفـرـض شـروـط التـسوـيـة الإـسـرـائـيلـية. وأـدـرـكـ المـشـارـكـونـ فيـ القـمـةـ أنـ التـمـسـكـ العـرـبـيـ بالـسـلـامـ كـخـيـارـ استـراتـاجـيـ، يـسـتـوجـبـ دـعـمـ اـنـقـاضـةـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ، وـتـقـديـمـ العـونـ المـالـيـ وـالـاـقـتصـادـيـ لـتـعزـيزـ صـمـودـهـ فـيـ وجـهـ الدـعـوـانـ الإـسـرـائـيلـيـ، ولـتـمـكـيـنـهـ مـنـ مـواجهـةـ سـيـاسـاتـ الحـصارـ وـالـعـزـلـ.

وـاتـخـذـتـ القـمـةـ قـرـارـاـ، بـالـغـ الـأـهـمـيـةـ، بـيرـبـطـ العـونـ الإـغـاثـيـ بـالـدـعـمـ لـتـعزـيزـ الـقـدـرـةـ الذـاتـيـةـ لـلـاـقـتصـادـ الـفـلـسـطـيـنـيـ، لـفـكـ اـرـتـهـانـهـ لـلـاـقـتصـادـ الإـسـرـائـيلـيـ. فـأـنـشـأـتـ صـنـدـوقـينـ :

(الأول) بـاـسـمـ "ـاـنـقـاضـةـ الـقـدـسـ"ـ وـخـصـصـتـ لـهـ مـائـانـ مـلـيـونـ دـوـلـارـ أـمـرـيـكـيـ لـلـانـفـاقـ الإـغـاثـيـ، وـمـسـاعـدـةـ عـوـاـئـلـ وـأـسـرـ شـهـادـهـ الـاـنـقـاضـةـ، وـلـتـهـيـئـهـ السـبـيلـ لـرـعـاـيـةـ وـتـعـلـيمـ أـبـانـهـمـ وـلـتـأـهـيلـ الـجـرـحـيـ وـالـمـصـابـينـ.

وـخـصـصـتـ لـلـثـانـيـ "ـصـنـدـوقـ الـأـقـصـىـ"ـ ثـمـانـيـةـ مـلـيـونـ دـوـلـارـ أـمـرـيـكـيـ، لـتـموـيلـ مـشـارـبـ تحـافظـ عـلـىـ الـهـوـيـةـ الـعـرـبـيـةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ لـلـقـدـسـ، وـتـمـكـنـ الـاـقـتصـادـ الـفـلـسـطـيـنـيـ منـ تـطـوـيرـ قـدـرـاتـهـ الذـاتـيـةـ وـفـكـ اـرـتـهـانـهـ بـالـاـقـتصـادـ الإـسـرـائـيلـيـ.

وـكـلـفـتـ وزـرـاءـ الـمـالـ الـعـرـبـ بـالـجـمـعـ لـلـاـنـفـاقـ عـلـىـ الـمـسـاـهـمـاتـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ رـأـسـالـصـنـدـوقـيـنـ، وـعـلـىـ اـسـتـخـدـامـ موـارـدـهـماـ، وـإـدارـهـماـ، وـآلـيـةـ الإـشـرافـ عـلـيـهـمـاـ، بـمـاـ يـضـمـنـ فـعـالـيـتـهـمـاـ. وـاستـمـارـاـتـهـمـاـ.

وـإـلـىـ جـانـبـ الدـعـمـ الـمـالـيـ، قـرـرتـ القـمـةـ تـقـديـمـ دـعـمـ اـقـتصـاديـ حـيـويـ، فـكـلـفـتـ الـحـكـومـاتـ الـعـرـبـيـةـ بـاتـخـاذـ إـلـيـرـاءـاتـ الـكـفـيلـةـ بـفـتـحـ الـأـسـوـاقـ الـعـرـبـيـةـ أـمـامـ السـلـعـ وـالـمـنـتـجـاتـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ بـدـوـنـ قـيـودـ كـمـيـةـ أـوـ نـوـعـيـةـ، وـأـعـفـتـهـاـ مـنـ الرـسـومـ وـالـجـمـارـكـ، وـاعـتـرـفـتـ بـشـهـادـةـ الـمـنـشـأـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ. وـكـلـفـتـ الـوزـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـمـعـنـيـةـ بـالـنـقـدـ بـشـكـوـىـ إـلـىـ مـنـظـمـةـ التـجـارـةـ الـعـالـمـيـةـ، وـالـمـؤـسـسـاتـ الـدـولـيـةـ ذاتـ الـعـلـاقـةـ لـإـزـالـةـ إـلـيـرـاءـاتـ الإـسـرـائـيلـيـةـ الـمـعـرـقلـةـ لـحرـيـةـ مـرـورـ السـلـعـ وـالـمـنـتـجـاتـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ إـلـىـ الـأـسـوـاقـ الـعـرـبـيـةـ. وـأـنـشـأـتـ آلـيـةـ لـلـمـتـابـعـةـ "ـلـجـنـةـ الـمـتـابـعـةـ وـالـتـحرـكـ".

وـفـيـ اـجـتمـاعـ وزـرـاءـ الـمـالـ الـعـرـبـ لـتـتـفـيدـ مـقـرـراتـ القـمـةـ، أـعـلـنتـ اـنـتـاـ عـشـرـ دـوـلـةـ عـرـبـيـةـ التـزـامـهـاـ بـالـمـسـاـهـمـةـ فـيـ رـأـسـالـصـنـدـوقـيـنـ بـمـبـلـغـ 693ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـ أـمـرـيـكـيـ، يـخـصـصـ 80ـ%ـ مـنـهـاـ

لصندوق الأقصى و20% لصندوق انتفاضة القدس. وتم تشكيل مجلس أعلى، ولجنة إدارية، للإشراف على عمل الصندوقين، وكلف البنك الإسلامي للتنمية بإدارتهما.

ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتفاقم تداعياته وأعبائه، وتزايد حاجة السلطة الوطنية الفلسطينية لتمويل النفقات الطارئة الصحية والاجتماعية، وسداد رواتب العاملين لديها، وتقدير الدعم للعمال الذين فقوا أعمالهم، تقدمت السلطة بطلب إلى المجلس الأعلى لاستخدام جزء من موارد الصندوقين لتمويل الإنفاق الطارئ. وقد وافق المجلس على تخصيص سلفة بمبلغ 60 مليون دولار لدعم موازنة السلطة خلال أربعة أشهر. وفي قمة عمان، تقرر توسيع أهداف الدعم الذي يقدمه صندوقاً الأقصى والانتفاضة، ليشمل دعم الموازنة. فصادقت القمة على قرار المجلس الأعلى بمنح السلفة، ودعته للاستجابة لطلب السلطة بتقديم سلفة إضافية لدعم الموازنة لستة أشهر جديدة بمبلغ 180 مليون دولار.

ودعت القمة الدول العربية إلى الإسراع في تحويل مساهماتها للصندوقين، وطالبت الدول التي لم تعلن مساهماتها بالإسراع في ذلك. ورحبـت بقرار العراق تخصيص مبلغ مليار دولار من حصيلة مبيعاتها لتقديم الدعم للشعب الفلسطيني. وجددـت القمة الالتزام بالتسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمنتجات الفلسطينية في الأسواق العربية.

ومع تعاظم الخسائر الفلسطينية بفعل تصعيد الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وتشديد الحصار والإغلاق والعزل للمناطق الفلسطينية، وافق المجلس الأعلى للصندوقين على تقديم سلف مؤقتة لدعم موازنة السلطة الفلسطينية ، بحيث يتم تسويتها من خارج موارد الصندوقين ، فقدم قرضاً بقيمة 165 مليون دولار خلال الفترة آب / أغسطس - كانون الأول / ديسمبر 2001 ، وقدم قرضاً ثانياً بقيمة 25 مليون دولار في شباط / فبراير 2002 ، وقرضاً ثالثاً بقيمة 50 مليون دولار في آذار / مارس 2002. وقد دفع تدهور الأوضاع الفلسطينية مؤتمر القمة العربي في دورته الرابعة عشر بيروت الذي انعقد في آذار العام 2002 إلى اتخاذ قرار بتقديم دعم مالي لميزانية السلطة بمبلغ إجمالي قدره 330 مليون دولار، بواقع 55 مليون دولار شهرياً اعتباراً من أول نيسان 2002 ، كمنحة غير مستردة قابلة للتتجديد ، طالما استمر العدوان الإسرائيلي، واستمرت حاجة السلطة لذلك. وتكون المساهمات فيها إلزامية للدول العربية وفقاً لأنصبتها في ميزانية الجامعة.

كما قرر المؤتمر، كذلك، تقديم دعم إضافي بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي لتعزيز موارد صندوق الأقصى وانتفاضة القدس، يتم تخصيصها لتنمية القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

وتسهم فيها الدول العربية وفقاً لأنصبتها في ميزانية الجامعة. ودعت القمة الشعوب العربية إلى التبرع لدعم صمود الشعب الفلسطيني عبر حساب خاص أنشأته جامعة الدول العربية لهذا الغرض.

وتولى تجديد الدعم لموازنة السلطة الفلسطينية في كافة دورات القمم اللاحقة، وفقاً لنفس الأسس. وفي القمة الأخيرة في الرياض، تم تجديد دعم الموازنة لفترتين معاً، وتواصلت كذلك مناشدة الدول العربية للوفاء بمساهماتها في دعم الموازنة والدعم الإضافي للصندوقين.

واستمرت القمم كذلك في مناشدة الشعوب العربية للتبرع لدعم صمود الشعب الفلسطيني، ومطالبة الصناديق ومؤسسات التمويل ومنظمات العمل العربي المشترك بتكثيف دعمها، وأكّدت القمم على الالتزام باستمرار فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية، واستمرار تمنعها بالتسهيلات والإعفاءات.

وتضمنت كذلك قرارات مجالس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، وعلى مستوى وزراء المال والاقتصاد (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، في كافة دوراتهما قرارات مماثلة لدعم صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. واتسمت معظم تلك القرارات بالتكرار إلى درجة النطابق في نصوصها، ما يوحى بمحدودية تنفيذها.

والى جانب العون الذي تقدمه الدول العربية، اتخذت مؤسسات التمويل العربية قراراً بتخصيص 10% من صافي دخلها السنوي كمنحة لدعم صمود الشعب الفلسطيني. فخصص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 10% من صافي أرباحه للأعوام 2001، 2003، 2004، 2005، 2006، وكلّ مجلس إدارته بتحديد استخدامات الموارد وطريقة إدارتها للمنح الخاصة بالأعوام 2001، 2003. كما قرر اعتباراً من منحة العام 2004 تحويل جزء من المبلغ لدعم صندوق الأقصى وللجنة القدس الشريف.

واتخذ مجلس محافظي صندوق النقد العربي قرارات مماثلة، فخصص 10% من صافي دخله السنوي للأعوام 2001، 2003، 2004، 2005، 2006، لدعم الشعب الفلسطيني. وفوض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بإدارة المنحة الأولى، فيما نصت قرارات التخصيص اللاحقة على تنسيق إدارة المساهمات بين صندوق النقد العربي والهيئات المالية العربية الأخرى.

وخصص مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أيضاً 10% من صافي دخله السنوي للأعوام 2001، 2004، 2005، 2006 لدعم الشعب الفلسطيني، وفوض الصندوق العربي بإدارة مساهمته الأولى، فيما أوكل الصندوق الأقصى والقدس إدارة المساهمات الثلاث التالية وفقاً للشروط التي يقررها مجلس الإدارة. كما خصص صندوق أوبك مبلغ 10 مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني هذا بالإضافة إلى ما كانت منظمات العمل العربي المشترك قد قررته بتخصيص 3% من الاعتمادات المخصصة للأنشطة والبرامج في موازناتها لوكالة بيت مال القدس الشريف.

3-5-3 الإنترات المالية العربية الرسمية خلال الفترة 2001 - 2007

مما سبق، يتضح أن حجم التزامات الدول العربية التي أقرتها مؤتمرات القمة العربية الثمانية، التي انعقدت تباعاً خلال الفترة تشرين الأول / أكتوبر 2000 وحتى آذار / مارس 2007، قد بلغ نحو 5,110 مليون دولار أمريكي على النحو التالي :-

لصندوق انفاضة القدس ، تخصص للإنفاق الإغاثي .	200 مليون دولار أمريكي
لصندوق الأقصى، تخصص لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني ، ولمواجهة سياسات الحصار والعزل وإنهاء التبعية للاقتصاد الإسرائيلي .	800 مليون دولار أمريكي
دعم إضافي لموارد صندوق الأقصى وانفاضة القدس ، تخصص لدعم تنمية القدرة الذاتية لل الاقتصاد الفلسطيني .	150 مليون دولار أمريكي
لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية خلال اثنين عشر فترة نصف سنوية، اعتباراً من 1/4/2001 وحتى 1/4/2008. يخصص لكل فترة 330 مليون دولار بواقع 55 مليون دولار شهرياً، كمنحة غير مستردّة، وتجدد تلقائياً طالما استمر العدوان الإسرائيلي، واستمرت حاجة السلطة الوطنية الفلسطينية لذلك.	3960 مليون دولار أمريكي

وقد سبقت الإشارة إلى أن المساهمة في تمويل رأس المال صندوق الأقصى وانفاضة القدس بقيمة مليار دولار وفق قرار مؤتمر القمة العربية رقم 199، كانت طوعية. فيما كان قرار الدعم الإضافي لموارد الصندوقين بمبلغ 150 مليون دولار بموجب قرار مؤتمر القمة رقم 224/أ، وكذلك القرارات المتعلقة الخاصة بتقدير الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية إلزامية لكافة الدول العربية الأعضاء في الجامعة، وفقاً لأنصبتها في ميزانية الجامعة.

وتجرد الإشارة إلى أن اعتراض بعض الدول العربية على أنصبتها لا يسري على دعم الموازنة الفلسطينية والدعم الإضافي لتعزيز موارد صندوقى الأقصى والانتفاضة. غير أنه حتى بافتراض قبول الاعتراض، فإن التزام الدول العربية بتقديم الدعم المالي وفقاً للأنصبة غير المعترض عليها، يبلغ نحو 3,590 مليون دولار أمريكي. وبإضافة المساهمات الطوعية التي تعهدت بتقديمها الدول العربية للمساهمة في رأسمال صندوقى الأقصى والانتفاضة، والبالغ مقدارها 693 مليون دولار أمريكي. فإن حجم التزام العربي (الطوعي والإلزامي غير المعترض عليه) بتقديم الدعم المالي للشعب الفلسطينى، يبلغ 4,283 مليون دولار أمريكي.

3-5-2 العون المالي العربي الفعلى للشعب الفلسطينى خلال الفترة 2001 - 2007

تشير المعطيات حول واقع العون المالي العربي الرسمي الفعلى (مساهمات الدول والمؤسسات المالية العربية) للشعب الفلسطينى خلال الفترة 2001 - 2007، إلى ما يلى:

1. بلغ حجم المساهمة الفعلية للدول العربية في رأسمال صندوقى الأقصى وانتفاضة القدس وفقاً لتقرير البنك الإسلامي للتنمية في 15/1/2007، نحو 681 مليون دولار أمريكي (115)، تمثل 698.2% من إجمالي التعهادات المعلنة للدول الأعضاء في صندوقى الأقصى وانتفاضة القدس. وتشكل 68.1% من إجمالي رأسمالهما المقر. فقد أوفت 9 دول عربية هي السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان ومصر والجزائر والأردن والسودان بكمال تعهاداتها، وساهمت سوريا واليمن بتمويل إضافي على تعهادتهما، وأوفت الإمارات بـ 90% من تعهاداتها.

كما وردت تبرعات من لبنان بقيمة 200,000 دولار، ومن جمهورية مالي بقيمة 15 ألف دولار، ومن باكستان بقيمة 10 آلاف دولار، ليصبح إجمالي المبالغ المدفوعة في رأسمال صندوقى الأقصى والانتفاضة 681,225,000 دولار أمريكي.

وشكلت مساهمة المملكة العربية السعودية 36.7% من إجمالي المساهمات الفعلية في رأسمال صندوقى الأقصى والانتفاضة، وساهمت الكويت بـ 22%， والإمارات بـ 19.82%， وقطر بـ 7.33% ومصر والجزائر بـ 4.4% لكل منها، واليمن بـ 1.7%， وعمان بـ 1.5%， وسوريا بـ 1.25%， والبحرين بـ 0.44%， والأردن بـ 0.3%， والسودان بـ 0.15% .

2. بلغ حجم المساهمة الفعلية في تقديم الدعم الإضافي لصندوق الأقصى وانفاضة القدس 80,588,000 دولار أمريكي، تمثل 53.7% من إجمالي الإلتزام. فساهمت السعودية والكويت بـ 26.1% لكل منها، الإمارات بـ 12.1%，الجزائر بـ 10.9%，سوريا بـ 6.1%，المغرب وعمان وقطر بـ 3.7% لكل منها، مصر بـ 2.5%，اليمن والبحرين بـ 1.9% لكل منها، السودان بـ 1.2%，ولبنان بـ 0.1%.

وعليه يكون مجموع المساهمات الفعلية في موارد صندوق الأقصى وانفاضة القدس (الحصص الأصلية والدعم الإضافي) نحو 761,813,000 دولار أمريكي، تمثل 66.2% من إجمالي رأسمالهما المقر، وتسمم فيها ثلاثة دول عربية بنحو 77%. وهي السعودية 35.6%，الكويت 22.4%，والإمارات 19%. فيما أسهمت قطر بـ 7%，الجزائر 5%，مصر 4.2%，سوريا 1.8%，عمان واليمن 1.7% لكل منها، البحرين 0.6%，المغرب 0.4%，الأردن والسودان 0.3% لكل منها. ولم تقدم ليبيا وتونس والعراق وجيبوتي والصومال وجزر القمر وموريتانيا أية مساهمات.

3. بلغ حجم الدعم العربي لتمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً للبيانات المتاحة في دائرة الشؤون الإدارية والمالية بجامعة الدول العربية حتى 15/10/2007 نحو 1,493 مليون دولار أمريكي، يمثل 37.7% من إجمالي الإلتزام العربي بدعم الموازنة خلال الفترة 2002/4/1 - 2008/4/1. وقد أسهمت ست دول عربية بـ 93.5% من إجمالي الدعم العربي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وهي على التوالي: السعودية 26.8%，قطر 20%，الجزائر 15.3%，الكويت 11.8%，الإمارات 11.5%，ولibia 8.5%.

وأسهمت إحدى عشر دولة عربية مجتمعة بـ 6.5% من إجمالي الدعم لموازنة وهي : سلطنة عمان 2%，مصر 11.1%，العراق 0.9%，تونس والبحرين 0.5% لكل منها، اليمن وسوريا 0.4% لكل منها، المغرب 0.1%，السودان 0.07%，الأردن 0.03%，موريتانيا 0.01%. ولم تقدم لبنان وجيبوتي وجزر القمر أية إسهامات.

وحول تدفقات العون العربي لدعم الموازنة، تشير المعطيات إلى عدم بلوغ العون مستوى الإلتزام في أي من الفترات الإحدى عشر الماضية، كما تظهر البيانات تذبذب مستويات هذا العون، وعدم ارتباط تدفقاته بتطور الاحتياجات الفلسطينية.

وفيما يتعلق بقوات العون العربي لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، تشير المعطيات إلى أن 47.7% من إجمالي العون، تم عبر حساب دعم الموازنة لدى جامعة الدول العربية، معظمها خلال الفترات السبع الأولى، و53.3% تم تحويله مباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية. خلال الفترات اللاحقة، ومعظمها خارج القوات الرسمية المعتمدة في وزارة المالية ، بسبب الحصار المالي المفروض على حكومة حماس.

وفيما يتعلق بمساهمات الهيئات المالية العربية لتمويل البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني. فقد بلغت فيميتها الإجمالية خلال الفترة 2002 - 2007 نحو 281 مليون دولار أمريكي. ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بـ 61.6% منها، وصندوق النقد العربي بـ 18.9%， والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا 19.5%. كما قدم صندوق أوبك منحة بقيمة 10 مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني .

وعليه، فإن مجمل العون العربي الرسمي الفعلي (الدول العربية ومؤسسات التمويل العربية ، بما في ذلك صندوق أوبك) المقدم للشعب الفلسطيني خلال الفترة 2001 - 2007، قد بلغ 2,545,888,939 دولار أمريكي، أي بمتوسط سنوي يبلغ 363,7 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى معدل للعون العربي للشعب الفلسطيني منذ بدئه. وقد أسهمت الدول العربية بـ 88.6% من إجمالي العون، فيما أسهمت مؤسسات التمويل العربية بـ 11.4%. وقد ساهمت السعودية بـ 29.7% من إجمالي العون المقدم من الدول العربية، وقطر بـ 15.6%， والكويت بـ 15.4%， والإمارات بـ 14.1%， والجزائر بـ 11.9%， ولibia بـ 5.7% ومصر بـ 2.1%، وسلطنة عمان بـ 1.9%， وساهمت بقية الدول العربية بـ 3.7% من إجمالي العون المقدم من الدول العربية.

وتتجدر الإشارة إلى أن كل العون العربي يمثل منحا غير مستردة، بما في ذلك رأس المال صندوقي الأقصى والانتفاضة والدعم الإضافي ومساهمات مؤسسات التمويل العربية، ويتجزأ التفرقة هنا بين طبيعة العون ونمط إدارته، فالعون العربي السابق الإشارة إليه منحا غير مستردة، غير أن أسلوب إدارة موارد الصناديق يقوم على مبدأ المنحة (بشكل محدود) والقروض الميسرة بشكل أساسى للحفاظ على ديمومة الموارد لصالح الشعب الفلسطيني. وهذا مخالف للاستنتاج المتسرع التي توصلت له بعض الدراسات. من أن نسبة القروض في المساعدات العربية أعلى منها من المساعدات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتوجب الإشارة، أيضاً، إلى أن مؤسسات التمويل العربية والبنك الإسلامي للتنمية، تتحمل من موازناتها عبء تكاليف إدارة موارد العون المخصص لدعم صمود الشعب الفلسطيني. ولا تستقطعها من موارد العون كما هو الحال في العون الدولي، حيث تستنزف رواتب الخبراء الأجانب وتتكاليف البعثات ونفقات إدارة العون الدولي نسبة كبيرة من أموال العون المخصص للشعب الفلسطيني.

وتجرد الإشارة إلى أن الأهمية النسبية للعون المالي العربي الرسمي للشعب الفلسطيني في محمل العون الخارجي للأراضي الفلسطينية قد ارتفعت من 15.6% في المتوسط خلال سنوات الحكم الذاتي الانتقالي 1994 – 2000، إلى 30.7% خلال الفترة 2001 – 2007، حيث تشير التقارير الدولية إلى أن المتوسط السنوي للعون الدولي للشعب الفلسطيني، بما في ذلك العون العربي، قد بلغ 1,126 مليون دولار.

وتزداد الأهمية النسبية للعون العربي في محمل العون الخارجي المقدم للشعب الفلسطيني إذا أضيفت المساهمات العربية في دعم موازنة الأونروا، وكذلك العون العيني الذي تقدمه الدول العربية للشعب الفلسطيني كمساعدات غذائية وتجهيزات طبية ومواد دوائية ، والتي تشير المعطيات إلى أهميتها دون ان توفر عنها بيانات رقمية.

كما لا تشمل البيانات المذكورة آنفاً العون الشعبي العربي المقدم من الأفراد والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والنقابات، والتي تشير التقديرات إلى أن حجمه خلال السنوات 2000-2004 قد بلغ نحو 1,149 مليون دولار أمريكي، أي بمتوسط سنوي 287,2 مليون دولار أمريكي.

3-5-3 استخدامات العون المالي العربي الرسمي للشعب الفلسطيني خلال الفترة 2007 – 2001

خلافاً لتجهيزات مؤتمر القمة العربي في القاهرة، الذي خصص 80% من موارد العون العربي لدعم الشعب الفلسطيني لتنمية القرية الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، و20% للعون الإغاثي والمساعدات الإنسانية. فقد توجه مبلغ 1,973,101,939 دولار أمريكي، يمثل 84.4% من إجمالي العون المالي العربي الرسمي، لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، خلال الفترة 2001 – 2007، وتشتمل هذه المبالغ على المساعدات المقدمة مباشرة لدعم الموازنة والبالغ

مقدارها 1,493,101,939 دولار أمريكي و 480 مليون دولار قيمة القروض المقدمة لدعم الموازنة من موارد صندوق الأقصى ومؤسسات التمويل العربية.

ولم يتوجه لتمويل المشاريع سوى 397,2 مليون دولار، تمثل 15.6% فقط من إجمالي العون المالي العربي الرسمي للشعب الفلسطيني. وبإمعان النظر في طبيعة المشروعات وهي في معظمها مخصصة لتأهيل البنية التحتية المدمّرة وللدعم الاجتماعي، وبالرغم من أهميتها وإلحاحيتها، إلا أن معظمها يندرج في إطار تعويض الخسائر التي تسبّب بها العدوان الإسرائيلي، وتحفيظ وطأة تداعيات الحصار والإغلاق. ما حدّ من قدرة العون العربي على تحقيق أهدافه الرئيسية المتمثلة في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وفك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي.

وبمقارنة استخدامات العون العربي باستخدامات العون الدولي، يتضح تنامي توجّه المانحين الدوليين إلى إلقاء عبء تمويل موازنة السلطة على العرب. فمن محمل الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 2002-2006، والبالغ مقداره 2,196,470,000 دولار، ساهم العرب بـ 1,973,101,939 دولار، تشكّل 89,8% من إجمالي العون المقدم لدعم موازنة السلطة.

بينما توجّه نحو 1,971,316,599 دولار من إجمالي العون الخارجي للمساعدات الإنسانية تمثل 32,2% و 1,762,090,969 دولار للمساعدات التنموية، تمثل 29,7%. ولم يزد الإسهام العربي فيما عن 10,6%.

وينطوي إلقاء عبء تمويل موازنة السلطة على العرب، وتهبيش الدور العربي في العون الإنساني والإنساني لصالح الدور الدولي على نتائج سلبية بالغة الخطورة . فبالإضافة إلى إغفاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي من تحمل تبعات إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي، ومواصلة العدوان والحصار للشعب الفلسطيني. وإغفاء المجتمع الدولي عموماً، واللجنة الرباعية والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، من مسؤولياتها القانونية والاقتصادية والأخلاقية عما يلحق بالشعب الفلسطيني من خسائر وأضرار بسبب تقاعسها في إلزام إسرائيل بالإمتثال لقرارات الشرعية الدولية وأسس ومبادئ عملية التسوية السياسية.

فإن تركيز مسؤولية العون العربي في دعم موازنة السلطة، يحمل العرب مسؤولية عجز السلطة الفلسطينية عن الوفاء بمسؤولياتها تجاه شعبها عموماً، وموظفيها خصوصاً. ويعيد توجيهه

الغضب الفلسطيني الرسمي والشعبي، بسبب عدم كفاية الدعم إلى غير موضعه الصحيح، ويدفع بهم إلى ممارسة مزيد من الضغوط على الحكومات والمؤسسات العربية لإعادة توجيه موارد العون العربي في غير المجالات المخصص لها، واستخدامه لحل الأزمات التي تتسبب بها الممارسات العوانيّة الإسرائيليّة والرعاية الدوليّة لتلك الممارسات. ما يحرف العون العربي عن تحقيق أهدافه الرئيسيّة في تنمية القرية الذاتيّة للاقتصاد الفلسطيني وفك ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، لتعزيز المناعة الفلسطينيّة.

ومن ناحية أخرى، فإن حصر معظم العون العربي في دعم الموازنة، وتهميشه دور العربي في تقديم العون الإنساني والإنساني الذي يتصل بقاعدة واسعة من المستفيدين المباشرين من العون، يولد انتباها خاطئاً، وشعوراً بالتخلي العربي لدى فئات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني. وقد أظهرت نتائج المسح الذي قامت مؤسسة ألفا الفلسطينية مؤخراً وجود انتباها خاطئاً لدى الشعب الفلسطيني حول الجهات الأكثر دعماً له في الوقت الراهن، لا تتوافق مع الواقع العملي.

والى جانب ذلك، فإن استنزاف العون العربي في دعم الإنفاق الجاري للسلطة للحيلولة دون انهيارها، قد خفف الضغط على إسرائيل والدول المانحة الرئيسية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. في توقيت لم تكن فيه لا إسرائيل، ولا تلك الدول راغبة أو جاهزة لتحمل تبعات انهيار السلطة الفلسطينية. ما كان يحتم عليهم وبالتالي، لو لم يتوفر البديل العربي لدعم الموازنة، تحمل أعباء وتکاليف استمرار سلطة الحكم الذاتي، إما بإلزام إسرائيل بتحويل عائدات ضريبة المقاومة، أو بتمويل عجز موازنة السلطة من مواردهم.

لقد أدى استنزاف موارد العون العربي في دعم الإنفاق الجاري، إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من فرصة نادرة، بتوفّر هذا الحجم غير المسبوق من موارد العون العربي، لتوسيع القرية الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولتوسيع قاعدة المصالح الفلسطينيّة - العربيّة، وتقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

وبالرغم من الملاحظات الآنفة الذكر، حول استخدامات العون العربي، فإن ذلك لا يجب أن ينقص من أهمية العون العربي للشعب الفلسطيني خلال الانفلاحة الثانية. فقد شكل هذا العون مصدراً رئيسياً للتمويل. وممكن المؤسسات الوطنية الفلسطينية من الاستمرار في تقديم خدماتها الأساسية الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية. وساهم في حماية الاقتصاد الفلسطيني من

خطر الانهيار الكلي، من خلال تمويل الطلب، عبر تأمين مرتبات موظفي القطاع الحكومي، الذين يشكلون أكثر من ربع العمالة، ويلعبون دوراً بالغ الأهمية في إعالة نحو ثلث السكان.

كما ساهم العون العربي في تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية، من سداد بعض المتأخرات المتراكمة المستحقة عليها للقطاع الخاص، ما أسهم في حماية استمرار بعض مؤسساته والحلولة دون إغلاقها. ومكنتها كذلك من سداد جزء من ديونها للقطاع المصرفي، ما ساعد في مواصلة أداء دوره الاقتصادي عموماً، والائتماني خصوصاً.

4- ملاحظات نقية حول تجربة العون العربي الرسمي للشعب الفلسطيني

شكلت فلسطين منذ مطلع القرن الماضي، وما تزال، محور اهتمام الأمة العربية وشعوبها ودولها كافة. وحظي الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة بكل أنواع الرعاية والدعم العربي الشعبي والرسمي.

وشكل العون العربي للشعب الفلسطيني، التعبير الأبرز لترابط المصالح الفلسطينية - العربية، المرتكزة على حقائق التاريخ والجغرافيا ووحدة المصير. ولعب هذا العون دوراً أساسياً في حماية الوجود الفلسطيني، رغم شراسة الهجمة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية، وتأييدها اللامحدود من قبل القوى الدولية المتنفذة. ومنك الشعب الفلسطيني من الاحتفاظ بوحدته المجتمعية، رغم كل محاولات الإبادة والتشتت والتغييب والتهميش. وساعد في الحفاظ على هويته الوطنية الفلسطينية.

وعزز العون العربي، قدرة الشعب الفلسطيني في المنافي، على التمسك بحقه المشروع في العودة . وأسهم في إبقاء جذوة الأمل بتحقيقه متقدة . ودعم، أيضاً، صمود المقيمين في الوطن المحتل، وشد أزرهم، لمواصلة النضال للاحتجال الإسرائيلي الاستيطاني التوسعي، وساعدهم في تحمل أعباء مقاومته.

غير أن مجموعة عوامل فلسطينية وعربية، تضافرت تأثيراتها معاً، وأسهمت في إضعاف كفاءة العون العربي للشعب الفلسطيني، وحدت من فاعليته، وتسببت في انخفاض مردوده السياسي والاقتصادي. ما يستوجب التوقف عندها بالمراجعة النقدية والتحليل الموضوعي، لتحديد مكامن الخلل ومواطن الضعف، والعمل على تلافيها مستقبلاً من أجل تعزيز دور العون العربي للشعب الفلسطيني وتعظيم عوائده .

ونقتضي عملية المراجعة النقدية لمسيرة العون العربي للشعب الفلسطيني، بلورة معايير موضوعية، وأدوات قياس محددة، يتم الاسترشاد بها في تشخيص وتحديد مواطن الضعف ومكامن الخلل، على الصعيدين الفلسطيني والعربي. بعيداً عن المغالاة التي قد تؤدي إلى الإحباط والقنوط، أو التهاون الذي قد يؤدي إلى تكرار ذات الأخطاء مستقبلاً.

ويستوجب تحديد تلك المعايير، بلورة اتفاق فلسطيني عربي صريح ، حول مجموعة من القضايا المتصلة بمفهوم العون العربي للشعب الفلسطيني، ودوافعه، وأهدافه، وحجمه، وتدفقاته، وشروطه، و مجالات استخدامه، وآلياته، وعوائده الاقتصادية والسياسية. إذ لم يعد بالإمكان تأجيل الخوض فيما اعتبر سابقاً في عداد المحرمات . فليس هناك ما يعيّب أو يمنع الفلسطينيين والعرب على السواء، من توضيح مواقفهم بشأن هذه القضايا المحورية. ذلك أن استمرار الغموض حولها يلعب دوراً بالغ السلبية، سواء لجهة تبيان التوقعات الفلسطينية – العربية، وتناقضها حيناً. أو لجهة شك كل طرف بتقصير الآخر وتحميله مسؤولية ذلك حيناً آخر.

ويحاول هذا الجزء من الورقة، من خلال المراجعة النقدية، المساهمة في بلورة رؤية فلسطينية – عربية متفق عليها، بشأن تلك القضايا، بالاستفادة ما أمكن من دروس تجربة العقود الستة الماضية. كي يتسمى بلورة إستراتيجية مستقبلية للعون العربي للشعب الفلسطيني، قبلة للتحول إلى خطط عمل وبرامج ومشاريع يخضع تنفيذها فلسطينياً وعربياً للمراجعة والمساءلة ، وتسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ونقوية مناعته وتطوير قدراته على تحمل أعباء مقاومة الاحتلال لتسريع إنهائه والتأسيس للاستقلال .

٤-١ القضية الأولى: تتعلق بمفهوم العون العربي للشعب الفلسطيني ودوافعه

سبقت الإشارة في مقدمة الورقة إلى خصوصية العون العربي للشعب الفلسطيني، واختلافه وتمايزه، عن مفهوم العون الدولي، وعدم ارتباط مسيرته بالاقتدار العربي وال الحاجة الفلسطينية، رغم تنامي الحاجة الفلسطينية لهذا العون، وتمايز دور الدول العربية النفطية المقدرة في تقديمها. فالعون العربي للشعب الفلسطيني، معايير لذلك الذي تقدمه الدول المتقدمة الغنية للدول النامية والفقيرة. وإلا كيف يمكن تفسير قيام دول عربية معوزة، بتقديم العون للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، حيث يفوق متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ضعف مثيله في تلك الدول؟!. وكيف يعقل أن تصدر مؤتمرات القمم العربية بإجماع

المشاركين فيها، قرارات ترتيب التزامات على دولها كافة، بما في ذلك تلك المغوزة منها، لتقديم العون للشعب الفلسطيني؟!

وكيف يمكن أن تجرؤ حكومات دول عربية بعضها مأذوم بالحروب الأهلية، والبعض الآخر بانخفاض مستويات المعيشة وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ، على الالتزام علينا بتقديم العون للشعب الفلسطيني، وكسب تأييد شعوبها على ذلك؟!.

إن التبرير الوحيد لذلك، يكمن في أن للعون العربي للشعب الفلسطيني مفهوماً عربياً شعبياً ورسمياً واحداً، يندرج تحت واجب الالتزام الوطني للدفاع عن المصالح الحيوية للشعوب العربية وللدول فرادى، وللأمة مجتمعة. وأن مسماه كعون، لا يخفي حقيقته كضررية واجبة، تقليها الشعوب والدول العربية على السواء، للدفاع عن تلك المصالح في وجه المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، وتمليها ضرورة درء مخاطره المتنامية على دول المنطقة العربية وشعوبها كافة.

هذا الفهم العربي، الذي عكسته مسيرة العون العربي للشعب الفلسطيني خلال العقود الستة الماضية ، وأكسبته صيغة الاستحقاق الفلسطيني المتوجب على الدول العربية ، باعتبار فلسطين مركز الصراع ، وأن صمود شعبها في وجه الأطماع الاستعمارية التوسعية الإسرائيلية، يمثل خط الدفاع الأول عن المصالح العربية. وهو ذات الفهم الذي جعل العون العربي، أيضاً، استحقاقاً واجباً للأداء لدى المواجهة العربية عند انخراطها في التصدي للعدوان والتوسّع الإسرائيلي، دفاعاً عن دولها القطرية، وعن المصالح العربية مجتمعة.

4-2 القضية الثانية : تتعلق بأهداف ودور العون العربي للشعب الفلسطيني

للهدف مفهوم الغاية المحددة التي يتم العمل على بلوغها خلال فترة زمنية معينة ، وعلى الرغم من أن أهداف العون العربي للشعب الفلسطيني، لم يتم النص عليها بوضوح نسبي فيما يتعلق بالغاية، إلا في القمة العربية الطارئة، التي انعقدت في القاهرة في العام 2000، في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى. فقد أظهرت مسيرة العون العربي وتطوراته ارتباطاً، إلى حد ما، بالدور الذي يفترض بهذا العون أن يلعبه. فازداد حجمه في معظم فترات تصاعد مواجهة العدوان والتوسّع الإسرائيلي، وإن أتى غالباً تالياً لها، وانحصر في الفترات الأخرى.

وفي ذلك بعض الدلالة التي يتوجب على الفلسطينيين شعباً وقيادة إدراكها. فالعون العربي مصلحة مشتركة بين المانح والممنوح. واحتلال هذا العون في أي مرحلة، لا ينبغي النظر إليه فقط، كما جرت العادة، كمؤشر للتخلي العربي، بقدر ما يستوجب، كذلك، مراجعة فلسطينية للذات عن المسؤولية الفلسطينية في انحسار العون العربي.

في خلاف الدور المنوط بالعون الدولي للشعب الفلسطيني، الذي ارتبط في عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات بهدف التأسيس لتسوية سياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي خارج إطار الشرعية الدولية، وبتسويق تلك التسوية وتكريسها خلال حقبة التسعينيات. ثم بترويج ما قد ينتج عن مؤتمر أنابوليس المنوي عقده هذا الخريف، حيث يخطط المانحون، أيضاً، لعقد مؤتمر يليه، يجددون فيه تعهدهم بتقديم العون للشعب الفلسطيني إذا ما التزم بذلك النتائج.

فإن دور العون العربي للشعب الفلسطيني، ارتبط في معظم الأوقات، بهدف تعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في وجه العداون الإسرائيلي والاقلاع والحرصار والعزل. وتبلورت وظيفته الأساسية، في تنمية القدرة الفلسطينية على الصمود ومقاومة الاحتلال الناشئ العام 1967 لإنهاكه، كأساس لأي تسوية سياسية، يمكن إنجازها، ترتكز على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحل الصراع.

ومع أن أهداف العون العربي للشعب الفلسطيني لم تتحول إلى خطة عمل وبرنامج واضح الاستخدامات، كما هو الحال بالنسبة للعون الدولي، بسبب استمرار ارتكاز السلوك العربي على قاعدة رد الفعل وافتقاره للمبادرة، وغياب الإستراتيجية والخطة. فإن ذلك لا يعفي الفلسطينيون المتلقون للعون العربي، من مسؤولية استمرار غياب استراتيجيتهم وخطتهم و برنامجهما لاستخدام العون العربي في تنمية قدراتهم الذاتية، وفي تعزيز مناعتهم ضد السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية، لتسريع إنهاء الاحتلال والتأسيس للاستقلال. بل إن المسؤولية الفلسطينية عن انخفاض مردود العون العربي للشعب الفلسطيني ومحدودية فاعليته ، توادي المسؤولة العربية وتکاد تفوقها، لأن العباء الأكبر عند إخفاق العون العربي في تحقيق أهدافه الرئيسية يقع على كاهل الشعب الفلسطيني، ويزيد من معاناته.

وتنصل المسؤولية العربية عن تدني فاعلية العون العربي للشعب الفلسطيني في عدم ارتباطه بمشروع سياسي عربي محدد الأهداف، وفي تركيزه على العون المالي وإغفاله لأنواع أخرى لا تقل أهمية وفاعلية، وارتكازه إلى قاعدة رد الفعل، وتعامله مع تداعيات الأحداث التي

يصنعها الغير عوضا عن التأثير فيها . وافقاره إلى إستراتيجية واضحة وخطة عمل منسقة توجهه، وغياب آليات إشراف مؤسسية فلسطينية وعربية فاعلة، تتبع وتقوم أداءه، فضلا عن موسميته وعدم كفايته وتدنب تدفقاته.

أما المسؤولية الفلسطينية عن انخفاض كفاءة العون العربي للشعب الفلسطيني ومحدودية فاعليته، فتعود إلى الافتقار إلى رؤية واضحة للدور السياسي والاقتصادي الذي يمكن أن يلعبه العون العربي للشعب الفلسطيني في تعزيز الصمود، وإيلاء الأولوية في الجهد الفلسطيني للعون المالي على حساب أنواع العون الاقتصادي الأخرى. ولتحصيل العون المالي على توجيه استخداماته لبناء القدرة الذاتية، وإعطاء الأفضلية في مجال استخدامه لتلبية الحاجات الملحة على حساب الاحتياجات المهمة، والتركيز في إنفاق موارده على النتائج في المدى القصير، على حساب البناء وإحداث التغيير الضروري في المدى المتوسط والطويل. واستنزاف هذا العون في تمويل الطلب الاستهلاكي عوضا عن استثماره في تعزيز العرض وتوسيع القدرات الإنتاجية والتشغيلية لل الاقتصاد المحلي. والاستعانة أحيانا بموارد العون المالي العربي لسد الفجوات التمويلية في مشاريع تدرج في إطار البرنامج الدولي، الذي قد لا تتوافق أهدافه بالضرورة مع أهداف العون العربي .

4-3 القضية الثالثة: تتعلق بحجم ومواعيد تدفق العون المالي العربي للشعب الفلسطيني

للعون العربي للشعب الفلسطيني دور وظيفي يماثل دور الإنفاق الدفاعي الاضطراري، الذي لا يستهدف تحقيق المكاسب، بقدر ما يستهدف منع الخسائر. وعليه، فإن الاحتكام في تحديد حجم العون ومواعيد تدفقه لا يرتهن برغبات المانحين فحسب، بل ينبغي أن يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الأخطار التي قد تطالهم، إذا سمح للمشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي بمواصلة التقدم. ويفترض بهذا الحجم أن يتحدد في ضوء احتياجات ومتطلبات مواجهة تلك الأخطار في ضوء القدرات والإمكانات العربية المتاحة.

غير أن مسيرة العون العربي للشعب الفلسطيني خلال العقود الماضية ، لم تظهر ذلك الارتباط بين حجم العون العربي الضروري للشعب الفلسطيني ومواعيد تدفقه، وبين الاحتياجات الحقيقة لدعم صمود الشعب الفلسطيني وما يتوجب توفيره، في ظل استمرار الصراع الوجودي، من مقومات تساعد من بقى من أبناء هذا الشعب على استمرار الحياة والبقاء داخل الوطن والتشبث بالأرض، وتسهم في مساعدتهم على تحمل كلفة مقاومة الاحتلال .

بكاملات أخرى، فإن تقدير حجم وتدفق العون العربي للشعب الفلسطيني، بفترض به أن يرتبط بحجم الاستثمارات الضرورية لتوسيع القدرة الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، للحيلولة دون ارتهان معيشة الشعب الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من جهة، ولمنع هجرة العمالة الفلسطينية للخارج أو اضطرارها للعمل في بناء المستعمرات الاستيطانية وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي تحت ضغط تأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية من جهة أخرى. ويرتب ذلك على الفلسطينيين والعرب معاً مسؤوليات مشتركة وواجبات متبادلة.

فمسؤولية العرب جميعاً، توفير العون بالحجم الضروري وفي موعده الصحيح، لوقف تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، الذي يهدد حاضرهم ومستقبلهم. وواجبهم يقتضي بتوزيع أعباء هذا العون بينهم بما يتاسب مع قدراتهم وامكانياتهم الفعلية. فعلى الرغم من الإقرار بأن توفير العون للشعب الفلسطيني واجب على جميع الدول العربية دون استثناء، فإنه يتغذى مطالبة الدول العربية التي تواجه مشكلات جدية لا تقل صعوبة عما يواجهه الشعب الفلسطيني، بأكثر من مشاركة رمزية في تقديم العون، يفرضها واجب المساهمة في الدفاع عن المصالح العربية المشتركة. ويفرض ذلك وبالتالي على الدول العربية القادة أن تتحمل نصيباً يتجاوز النصاب المحدد قانوناً لمساهمتها في موازنة جامعة الدول العربية. ذلك أن التزام تلك الدول في تقديم العون بحدود أنصبتها ، يترك فجوة هامة في موارد العون، لعجز الدول غير القادرة عن سداد التزاماتها ولا يتسبب ذلك في نقص موارد العون الضروري لدعم صمود الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما، أيضاً، يضع الدول غير القادرة، أمام خيارٍ واحدٍ ينعكس سلباً على مركزية القضية الفلسطينية وأولويتها في دائرة اهتمام تلك الدول.

أما المسؤولية الفلسطينية، فتكمّن أولاً في ضرورة إدراك الفلسطينيين جميعاً، شعباً وقيادة، بأن العون العربي الضروري للشعب الفلسطيني لا يقتصر على العون المالي، بل يتعداه إلى تعاون اقتصادي أوسع يسمم في توسيع قاعدة المصالح الفلسطينية - العربية، وعليهم مسؤولية تعزيز تشابكها. وأن العون المالي العربي مهما بلغ حجمه ومدة تدفقه، يبقى مورداً محدوداً ومؤقتاً ومتوجهاً إلى التناقض، في ضوء تزايد التحديات والأزمات المتتالية والمتألقة التي تواجهها الأمة العربية والدول فرادى. ما يستوجب فلسطينياً تحقيق الاستفادة المثلثة من هذا المورد الناضب، وتوظيفه الصحيح في خلق وتنمية قدرة ذاتية فلسطينية، تنهي التبعية المفرطة للاقتصاد الإسرائيلي، وتعمل على توفير مستلزمات الصمود، والتأسيس الصحيح للاستقلال بتوفير مرتكزاته الحقيقة.

ويقتضي انجاز ذلك، إحداث تغيير جوهري في النهج والسلوك الفلسطيني الرسمي والأهلي، بالإسراع في بلورة إستراتيجية وطنية فلسطينية وخطة واضحة لتعزيز الصمود الفلسطيني بتنمية القدرات الذاتية، وتطوير العلاقات مع الجوار العربي، وترجمتها إلى برنامج عمل ومشاريع يرتبط تنفيذها بجدول زمنية محددة وملزمة، وخاصة للمراجعة والمساءلة الفلسطينية والعربية معاً، ويؤدي تنفيذها إلى إحداث التغيير الضروري، الذي يقنع المسؤول والمواطن العربي بجدية الشعب الفلسطيني وقيادته، ويجدو الاستثمار العربي في دعم صموده. ويطمئنهم إلى حسن استخدام موارد العون في توفير المقومات الحقيقية للصمود. ويزيل ما علق في الذهن العربي من شوائب وشبهات بالفساد، تسبب بها الانحراف في سلوك بعض المسؤولين الفلسطينيين، فأضعف حماس بعض مقدمي العون وأحبطهم، ومن ثم البعض الآخر من التذرع به للتخل من مسؤولياته في تقديم العون للشعب الفلسطيني.

4-4 القضية الرابعة: تتعلق بمشروعية العون المالي العربي للشعب الفلسطيني ومجالات استخدامه

لم يرتبط العون المالي العربي للشعب الفلسطيني في أي مرحلة من مراحله بشروط محددة. ويعود ذلك لاعتبارين أساسين :

أولهما: فداحة الكارثة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في عامي 1948 و1967 باحتلال وطنه وتشريد أبنائه وتدمير موارده وخسارته لوسائل عيشه، ما جعل حاجته للعون جلية لا تحتاج إلى مبررات أو شروط.

أما الاعتبار الثاني: فيتصل بمفاهيم عربية سائدة ذات علاقة بالقيم والتقاليد والعادات العربية التي تخجل من تقديم العون المشروط.

والاستثناء لما يمكن اعتباره عوناً عربياً مشروطاً تم تجاوزه والتراجع عنه بسرعة ، عندما قرر مؤتمر القمة العربي الطاري في القاهرة العام 2000 ربط تخصيص العون لصدق الأقصى باستخدامه في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وإنهاء تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، غير أن تلك المحاولة كان خجولة وغير مكتملة، إذ لم يرتبط تخصيص العون المالي العربي، كما يتم عادة في العون الدولي ، ببرنامج واضح محدد المشاريع لبلوغ الهدف، ينجزه العون العربي لتمويلها. وعليه، وبالنظر إلى تدني مردود العون العربي، فإن عوامل عدة

ينبغي مراعاتها وتفرض تغييراً جوهرياً في النهج والسلوك العربي بتقديم العون للشعب الفلسطيني، و تستوجب التحول من العون غير المشروع، للعون المشروع الموجه لإنجاز أهداف محددة.

ويرتبط أهم تلك العوامل، بضرورة تطور الفهم العربي للعون من مفهوم مساعدة الشعب الفلسطيني المنكوب للتعامل مع تداعيات الكوارث المتلاحقة، إلى أداة لتعزيز قدرة هذا الشعب على تقليص قرة الخصم على إلحاق الضرر به والصمد في مواجهة الاستعمار الاستيطاني التوسيعى الإسرائيلي، الذي يشكل وقف تقدمه مصلحة فلسطينية وعربية مشتركة.

وترتبط العوامل الأخرى التي تستوجب مشروعية العون العربي بـكـير حـجمـهـ، وـضـرـورـةـ استمرارـهـ لـفـتـرـةـ طـوـيـلـةـ يـصـعـبـ التـبـيـبـ بـنـهاـيـةـ قـرـيبـةـ لهاـ ماـ يـتـعـزـزـ تـأـمـيـنـهـ بـالـحـجـمـ الـمـنـاسـبـ وـبـمـوـاـيـدـ مـحـدـدـةـ وـمـنـظـمـةـ دـوـنـ توـفـرـ قـنـاعـةـ وـثـقـةـ لـلـمـوـاـطـنـ الـعـرـبـيـ قـبـلـ الـمـسـؤـلـ، بـوـجـودـ مـصـلـحةـ حـقـيقـيـةـ لـهـ فـيـ اـقـطـاعـ جـزـءـ مـنـ مـوـارـدـ الـذـاتـيـةـ لـتـقـدـيمـهاـ لـلـشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ.

وبالنظر إلى أن العون العربي للشعب الفلسطيني يشكل مصلحة فلسطينية وعربية مشتركة، فإن له دور وظيفي يستدعي التوافق حوله بين الفلسطينيين والعرب بشكل واضح لا لبس فيه. عبر خطة وبرنامج ومشروعات محددة يتم دراستها وإقرارها بشكل مشترك، ويتجه العون العربي لتمويل تنفيذها في مواعيد زمنية محددة، وتتابع آلية إشرافية مؤسسية مشتركة عملية التنفيذ وتقوم انحرافاته، وتقدم تقارير دورية حول النتائج إلى المرجعيات الفلسطينية والعربية المعنية.

وتتجدر الإشارة إلى أن مشروعية العون العربي للشعب الفلسطيني لا تنتقص من استقلالية القرار الفلسطيني، ولا تخل بمبدأ السيادة، كما قد يدعى البعض، على الأقل في المرحلة التي تسبق الاستقلال الفلسطيني وقيام الدولة الفلسطينية على الأرضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، وعودة اللاجئين. وهو ما يتغير إنمازه كما يعتقد البعض بالقفز عن الإطار العربي للدولي. بل إن الدول المنتفذة ذاتها تشرط لتحقيقه تعاوناً عربياً كاملاً.

فإذا كانت مشروعية العون الدولي، مقبولة للشعب الفلسطيني وقيادته، رغم وضوح دوره في تمويل استمرار عملية تسوية سياسية ينحرف مسارها. فلماذا لا يرتبط العون العربي للشعب الفلسطيني بمشروعية تضمن تصويب مسار عملية التسوية السياسية، وتتوافق أهدافها مع مبادرة السلام العربية، وترسى الأسس المادية لتحقيقها ؟؟؟ .

ويتوجب الانتباه، إلى أن مشروعية العون العربي للشعب الفلسطيني، وارتباطه بأهداف واضحة، وتوجيه التمويل لمشاريع محددة قادرة على تحقيق تلك الأهداف، سيرتقي بالأداء الفلسطيني والعربي معاً. وسيسهم في تنسيق العون العربي وترشيد استخدامه. وسيضمن هذا لمنهج التعامل مع تداعيات الأحداث لصالح التأثير فيها، عبر تغييرها وخلق وقائع جديدة تسهم في صنع المستقبل المرغوب. وسيعزز الرقابة والشفافية والمساءلة الفلسطينية والعربية، وسيسهم بذلك في استعادة المصداقية المفقودة فلسطينياً وعربياً، وسيؤدي ذلك كله إلى رفع كفاءة العون العربي للشعب الفلسطيني وتعظيم مردوده.

4-5 القضية الخامسة: تتعلق آلية العون المالي العربي للشعب الفلسطيني

لم يبلور العرب آلية مؤسسية مركزية لإدارة العون المالي العربي للشعب الفلسطيني، إلا بعد مؤتمر القمة العربي الطارئ في العام 2000، عندما اسند وزراء المال العرب، في اجتماعهم الذي انعقد لتنفيذ قرارات القمة في 2000/11/23، مسؤولية إدارة صندوق الأقصى وانفاضة القدس إلى البنك الإسلامي للتنمية. متباذلين بذلك الآليات العربية القائمة أو الممكن إنشاؤها لهذا الغرض في الإطار العربي. لمبررات تتصل بمهنية وجدرة وكفاءة البنك الإسلامي للتنمية، وخبرته العملية الطويلة في دعم صمود الشعب الفلسطيني، والثقة الكاملة بمصداقية قيادته انتماءً وسلوكاً.

وقد حرص البنك الإسلامي للتنمية، كإدارة للصندوقين، على استقلالية آلية العون المالي العربي، التي تخضع لإشراف المجلس الأعلى واللجنة الإدارية، اللذين يضمان في عضويتهما الدول العربية المانحة. وأنشأ البنك لهذه الغاية وحدة خاصة فرّغ لها خيرة خبرائه لإدارة الصندوقين، ويتحمل تكاليفها من موارده الخاصة.

وسعـت إدارة البنك منذ بداية التكليف بإدارة صندوق الأقصى وانفاضة القدس، إلى وضع خطة عمل وبرنامج تفصيلي لإدارة مواردهما وخصوصاً صندوق الأقصى (حيث يهتم صندوق انفاضة القدس بالعون الإغاثي) بما يضمن تحقيق أهدافه.

غير أن مجموعة عوامل أضعفت قدرة هذه الآلية على تحقيق أهداف صندوق الأقصى كما حدتها قرارات القمة. ويتصـل أهم تلك العوامل بسلوك السلطة الوطنية الفلسطينية، التي سـعت منذ اللحظة الأولى لإنشاء الصندوق، للحصول على جـزء مهم من موارده، لسداد عجز موازنة

السلطة ودفع رواتب موظفيها. ونجحت ضغوط السلطة خلال السنة الأولى من عمل الصندوق في انزلاع 74.7% من موارده المتاحة المخصصة لتمويل المشاريع، وتم تحويلها إلى دعم الموازنة.

أما العامل الثاني، فيتعلق بنمط إدارة السلطة الفلسطينية وأسلوبها في استخدام ما تبقى من موارد، حيث تقتضي إجراءات العمل في البنك الإسلامي للتنمية، وهي ذات الإجراءات السائدة في صندوق الأقصى وانتفاضة القدس، قيام محافظ فلسطين لدى البنك الإسلامي للتنمية، وهو أيضاً عضو المجلس الأعلى للصندوقين، بتقييم المشروعات للحصول على تمويل لها، أو على الأقل اعتماده لتلك المشروعات، كي يتسعى إقرار تمويلها.

غير أنه، وفي ظل غياب خطة وطنية فلسطينية لتنمية القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، والانفتار إلى برنامج عمل معتمد محدد الأولويات والمشاريع، والضعف المؤسسي الفلسطيني، فقد تسببت تلك الإجراءات بإعطاء محافظ فلسطين صلاحيات مطلقة في تحرير المشاريع المقدمة للتمويل من موارد الصندوقين. وقد عمد المحافظ، الذي كان يشغل في ذات الوقت مهمة تنفيذية مركزية أخرى (رئيس هيئة الرقابة العامة)، إلى إنشاء وحدة خاصة بمكتبه، تتولى دراسة المشروعات وتقرير صلاحيتها وأولوياتها، في غياب للهيئات القيادية التنفيذية والتشريعية الفلسطينية ذات العلاقة.

وتسببت مركزية المحافظ، وغياب آلية مؤسسية مرجعية فلسطينية فاعلة، في إرباك عمل إدارة الصندوقين، خاصة أنها لم تمتلك، وما تزال، تواجداً فعلياً داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. واعتمدت في أداء مهمتها على إرسال البعثات، والاتصال المباشر ب مختلف الجهات الفلسطينية التخطيطية والتنفيذية الرسمية والأهلية. وباتت تلك الجهات تتنافس فيما بينها على موارد الصندوقين. وتشكك كل منها أمام إدارتهما بمصداقية الأخرى لكسب التمويل لمشروعاتها. ما منح الآلية المكلفة بإدارة مواردuron العربي وفقاً لأهداف وأنظمة وإجراءات محددة، ميزة التحكيم والتقرير والمفاضلة بين المشروعات، في ضوء ما اكتسبته من خبرات في المجال الفلسطيني، مع حرصها الكامل على توازن علاقاتها مع الجهات الفلسطينية الرسمية والأهلية من جهة، والجغرافية من جهة أخرى، والتمسك بعدم الإخلال بسلامة الإجراءات التنظيمية والإدارية المعتمدة، بالحصول دائمًا على موافقة المحافظ.

وكان يمكن لذلك أن ينعكس بالإيجاب، في ظل فوضى الحالة الفلسطينية، لو امتلك المجلس الأعلى لصندوق الأقصى خصوصاً، خطة وبرنامجاً تفصيلاً معتمداً محدد المشروعات لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وفك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي

ويستهدف الإسهام في هذه الجزئية، التركيز على المسؤولية العربية باعتبار أن العون الذي يقدمونه ليس هبة، وإنما تمويلا له دور وظيفي فلسطيني وعربي، ما يجب بالتالي ايلاء اهتمام لتطوير آلية مؤسسية لإدارة العون العربي للشعب الفلسطيني تتجاوز القصور الفلسطيني الذي قد يطول. فكفاءة إدارة العون ومهنيتها ضرورة لا غنى عنها، لكنها غير كافية، وينبغي ان تعزز بالخطة الواضحة والبرنامج التفصيلي المعتمد وفق الأصول الصحيحة فلسطينيا وعربيا. وقد يكون من الضروري لتعزيز آلية إدارة العون العربي، تفعيل الدور الإشرافي والتخططي للمجلس الأعلى لصندوق الأقصى وانقاضة القدس، باعتماد المجلس لخطة واضحة وبرنامج تفصيلي لاستخدام موارد العون العربي، وتجنب الانحراف عنها تحت ضغط إلحاح الحاجات الطارئة للسلطة الفلسطينية، التي يتوجب حل مشكلاتها خارج إطار صندوق الأقصى. وتولى المجلس الأعلى دورا فاعلا في متابعة وتقدير نتائج عملية التنفيذ بشكل دوري، للتأكد من سلامته التقدم باتجاه الأهداف المخططة. فيما تتولى اللجنة الإدارية مسؤولية متابعة عملية التنفيذ موضوعا وتوقيتا وماليا وإجرائيا.

وفي إطار تفعيل دور المجلس الأعلى، قد يكون من المهم، أيضا، إيجاد آلية لربط عمل المجلس الأعلى للصندوقين بمجلس القمة، باعتبارها جهة تخصيص موارد العون العربي للشعب الفلسطيني. أو على الأقل، تفعيل التنسيق بين المجلس الأعلى وكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وزراء الخارجية العرب، اللذين يتوليان التحضير لمجلس القمة، لضمان المشاركة الفاعلة في إدارة العون العربي على أعلى المستويات وتقدير نتائجه قياسا بالأهداف المخططة، وعدم الاكتفاء بالصيغة المعمول بها حاليا، بتقديم التقرير السنوي لإدارة صندوق الأقصى، حول سداد الالتزامات العربية وأوجه صرفها على مختلف المشروعات.

كما أن من المهم الاستفادة المثلثي في إدارة العون المالي العربي، من منهج عمل آلية العون الدولي للشعب الفلسطيني، على مستوى التنسيق والتنظيم والتخطيط للبرامج، والإشراف والتنفيذ والمتابعة الميدانية للتأكد من اتساقها مع الأهداف المخططة، ما يعظم مردودها السياسي والاقتصادي. فليس هناك ما يمنع من محاكاة خلاقة ترقى بأسلوب إدارة العون المالي العربي وتطور كفاعتها.

أما المسؤولية الفلسطينية، فتكمن بداية في ضرورة بلورة آلية مؤسسية مركزية فلسطينية معتمدة للعون العربي، ومستقلة عن الآلية الفلسطينية المكلفة بالتنسيق مع العون الدولي، والاستقلالية لا تلغى التنسيق الضروري بين الآليتين على مستوى السياسات والبرامج، لتلافي الازدواجية

ولضمان التناصق والتكميل، لكنها تمنع التداخل بين العون العربي والدولي. وتحول دون اندماجهما، لأن ذلك سيؤدي تلقائياً، في ضوء ضعف وارتباط الوضع المؤسسي القائم إلى إخضاع العون العربي لأهداف العون الدولي وسياساته وبرامجه، ما يفقد العون العربي للشعب الفلسطيني دوره المتميز.

وبيني لآلية المؤسسية الفلسطينية الخاصة بالعون العربي أن تجتهد في وضع خطة واضحة و برنامج تفصيلي لاستخدام العون العربي في مجالاته المحددة الاهداف إلى تنمية القراء الذاتية الفلسطينية، والساعية إلى توسيع قاعدة المصالح الفلسطينية - العربية وتعزيز تشابكها، باعتبار ذلك السبيل الرئيسي لإنهاء حالة الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني لإسرائيل.

وعلى الآلية الفلسطينية أن تبتعد عن المنهج الفلسطيني المتبعة حالياً، الذي يسعى لجذب التمويل العربي لذات الخطة التي يدها، آخذًا في الاعتبار ما يمكن أن يحظى بموافقة الممولين الدوليين. فأهداف ودور التمويل الدولي، مغايرة لأهداف ودور التمويل العربي.

4- القضية السادسة: تتعلق بموضوع التسهيلات التجارية والإعفاءات الجمركية المنوحة للمنتجات الفلسطينية في أسواق الدول العربية

سبقت الإشارة إلى أن الفلسطينيين والعرب أخفقوا، والأدق أنهم لم يحاولوا، وضع إستراتيجية تحفظ الترابط الاقتصادي والتجاري الفلسطيني - العربي الوثيق، الذي كان قائماً قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967.

وعجزوا طوال أكثر من عقد ونصف، في بلورة صيغة عملية للموافمة بين متطلبات تطبيق أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل، وبين ضرورة فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية. ما سهل على إسرائيل تفادي مخططاتها في إحكام سيطرتها على آلية التجارة الخارجية الفلسطينية، ومكنها من استخدام ذلك في إلهاق الاقتصاد الفلسطيني وإخضاعه للاقتصاد الإسرائيلي. حيث نجحت إسرائيل، عبر إغراق السوق الفلسطيني بالسلع والمنتجات الإسرائيلية المماثلة والمدعومة وانعدام الطلب العربي على المنتجات الفلسطينية، وتمكن من فك الترابط الداخلي بين علاقات العرض والطلب داخل السوق الفلسطينية ومع الأسواق العربية، وأعادت ربطهما عمودياً بالعرض والطلب الإسرائيلي.

والغريب أن الفلسطينيين خصوصاً، والعرب عموماً، لم يعمدوا إلى انتهاج سياسة اقتصادية وتجارية لمواجهة السياسة الإسرائيلية، حتى عندما توافقوا على شروط فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية في عقد الثمانينيات. وعليه، لم يكن لقرارهم تأثير مهم بزيادة الصادرات الفلسطينية للسوق الأردنية وعبرها للأسوق العربية، سوى لفترة وجيزة. سرعان ما تراجعت بعدها الصادرات الفلسطينية، خصوصاً بعد قرار الأردن فك ارتباطها الإداري والقانوني بالضفة الغربية العام 1988. وازدادت حدة تراجع الصادرات الفلسطينية للسوق الأردنية وعبرها للأسوق العربية بعد قيام سلطة الحكم الذاتي الانتقالي في العام 1994.

حيث نظم اتفاق التعاون التجاري الأردني-الفلسطيني في العام 1995 العلاقات التجارية الفلسطينية - الأردنية وفقاً لمبدأ التبادل التجاري بين كيانين مستقلين. ما ألغى نهائياً المزايا التي كان يتيحها التعامل التجاري السابق مع الضفة الغربية كتجارة داخلية، وجعل التصدير الفلسطيني للأردن وعبره للأسوق العربية باهظ الكلفة ومتعدراً من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن التقييدات الأخرى المرتبطة بتجارة الترانزيت عند التصدير عبر الأردن للأسوق العربية.

والملفت للنظر، تواصل الإصرار الفلسطيني على ضرورة صدور قرارات عن كافة المجتمعات مجالس جامعة الدول العربية على اختلاف مستوياتها (القمة، وزراء الخارجية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) تمنح تسهيلات تجارية وإعفاءات جمركية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق العربية، وتواصل الاستجابة العربية بإصدار تلك القرارات بصفة منتظمة، وخصوصاً منذ مؤتمر القمة العربية الطارئ في القاهرة العام 2000، دون أن يترافق هذا الإصرار الفلسطيني والاستجابة العربية، مع أي خطوات عملية لإحداث التغيير الضروري في قوى العرض والطلب الفلسطيني للاستفادة من تلك القرارات، ما أبقى التبادل التجاري الفلسطيني - العربي في حدود متدينة لا تتجاوز 2% من إجمالي التبادل التجاري الخارجي للأراضي الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن الدراسات التطبيقية التي أجرتها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس - حول إمكانات وآفاق التبادل التجاري الفلسطيني مع مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي تشير بوضوح إلى توفر إمكانات لزيادة الصادرات الفلسطينية إلى كل من الأردن ومصر إلى نحو 200 مليون دولار، 87 - 273 مليون دولار على التوالي. وإمكانية زيادة الصادرات الفلسطينية بأكثر من 50% إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وكذلك توفر إمكانية لزيادة الواردات الفلسطينية من الأردن إلى نحو 500 مليون

دولار، ومن مصر إلى 272 - 780 مليون دولار على التوالي. لم تجر أي محاولة فلسطينية أو عربية جادة للإفادة من تلك الإمكانيات.

وتتجدر الإشارة إلى أن الإفادة من الإمكانيات المتاحة المشار إليها ليست تلقائية بمجرد إصدار القرارات، بل تحتاج إلى جهود فلسطينية وعربية جادة لانتهاج سياسات اقتصادية وتجارية فلسطينية وعربية مغايرة لتلك السائدة حالياً، تساهم في إعادة توجيه التجارة الخارجية الفلسطينية بشكل تدريجي وتراكمي، لتمييزها مع العالم العربي والعمل بذلك على كسر الاحتكار الإسرائيلي لها.

فعلى الصعيد الفلسطيني، يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني، وضع خطة وبرنامج لإحلال واردات من الدول العربية محل الواردات الإسرائيلية، والاستفادة من الهوامش التي أتاحتها اتفاق الحكم الذاتي الانقلالي / البروتوكول الاقتصادي / لزيادة الواردات السلعية والخدمية من الدول العربية. وعليه أيضاً، تصحيف سياسات العرض لمراعاة الطلب في الأسواق العربية واستيفاء المتطلبات المتعلقة بشهادة المنتج العربي، كي يتتسنى الاستفادة الفعلية من التسهيلات التجارية والإعفاءات الجمركية الممنوحة للمنتجات الفلسطينية في أسواق الدول العربية.

وعلى الصعيد العربي، يتوجب عدم الاكتفاء بإصدار القرارات، والمبادرة بإعطاء التعليمات للجهات التنفيذية والمنفذ الجمركي العربية، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين المنتجات الفلسطينية من النفاذ للأسواق العربية والتتمتع بالتسهيلات والإعفاءات التي أقرتها الدول العربية. وعلى الدول العربية التي تقيم علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل، الحرص على أن تسمم علاقتها تلك في تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية بينها وبين فلسطين، لا أن تتم على حسابها.

وعلى آلية إدارة العون العربي أن تخصص جزءاً من العون المالي العربي للشعب الفلسطيني، لتشجيع المصادر والموردين العرب على التعامل مع نظرائهم الفلسطينيين، من خلال برامج تمويل لفروق الأسعار والإئتمان وتسوية المدفوعات، وتعويض الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمنتجين والمصادر الفلسطينيين والعرب من جراء تحويل التجارة وخصوصاً في المدى القصير. ومن الضروري، أيضاً، بلوغ آلية فلسطينية - عربية مشتركة تضطلع بمسؤولية المتابعة الميدانية لتنمية التبادل التجاري الفلسطيني - العربي، والعمل على تذليل معوقاته.

4-7 القضية السابعة: تتعلق بالمردود الاقتصادي والسياسي للعون العربي للشعب

الفلسطيني

المردود رديف لغوي للعائد، يستعمله الاقتصاديون لقياس ما تحقق من أرباح، أو ما تم إيقافه من خسائر. ويستعمله السياسيون لنقديم مدى اقترابهم من أهدافهم أو ابعادهم عنها. غير أن نقديم مردود العون للشعب الفلسطيني بشقيه العربي والدولي على السواء، ينطوي على خصوصية وصعوبة.

أما الخصوصية فتكم في أن العون المخصص للبناء، وفقا للأهداف المعينة لكل من المانحين العرب والدوليين، يتزامن مع توالي العدوان التدميري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مخالفا خسائر جسمية تقود بإضعاف حجم ما يتدفق من عون لهذا الشعب. ما يجعل مقارنة النتائج المحققة للعون بالأهداف المخططة عملية عبثية.

فبعد مقارنة بيانات العون العربي والدولي المقدم للشعب الفلسطيني خلال الثلاثة عشر سنة الماضية بمؤشرات الأداء الاقتصادي الفلسطيني في ختام هذه الفترة. تظهر الإحصاءات الفلسطينية والدولية، أن حصيلة تدفق أكثر من عشرة مليارات دولار أمريكي للاقتصاد الفلسطيني الصغير (بمعدل سنوي للعون يوازي خمس الناتج المحلي الإجمالي السنوي)، قابلها تراجع في متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي بنحو الثلث، وارتفاع في معدلات البطالة إلى أكثر من الضعفين، وانتشار الفقر ليشمل أكثر من ثلثي السكان، وازدياد حدته بشكل غير مسبوق. ولا تشمل تلك المؤشرات التراجع الخطير في الثروة الفلسطينية بشقيها المادي والبشري.

وأما الصعوبة في نقديم مردود العون للشعب الفلسطيني، رغم إمكانية قياسه في ضوء احتساب النتائج التي كان يمكن لهذا العون أن يحققها، لو نجح المجتمع الدولي في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحل الصراع. فتكم في تعذر حساب النتائج المحتملة، لو غاب العون العربي والدولي للشعب الفلسطيني خلال السنوات الثلاث عشر الماضية. ومفهوم النتائج هنا لا يقتصر على الجانب المادي فحسب، بل يشمل أيضا الجانب السياسي. لقد وجد المانحون الدوليون وسيلة لقياس مردود العون الدولي للشعب الفلسطيني، فأشارت تقاريرهم بأن العون الدولي خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، قد أسهم في استمرار عملية التسوية السياسية. أما التقرير

الأخير للبنك الدولي، فقد أشار إلى أن فعالية العون الدولي للشعب الفلسطيني تكمن في منع الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار الكلي.

ويعني ذلك، ان الدول المانحة قد وافقت عملياً على تحويل العون الدولي من الهدف المعلن عند بدء مسيرة التسوية، بالاستثمار في السلام، إلى تمويل استمرار عملية التسوية السلمية، حتى عند انحراف مسارها وتسبيبها في إبعاد فرص تحقيقه. بل إن تلك الدول قامت بمضاعفة مساعداتها للشعب الفلسطيني مع تصاعد العدوان الإسرائيلي ضده لمنع الانهيار الشامل لتلك العملية. وكأنها أرادت من وراء ذلك الحفاظ على دور محدد، لا ينجز عملية تغيير جذري يصلح التشوّهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال، ويوسّس لإنهاه. بل يرافق السلوك الإسرائيلي في خلق الواقع الاستيطاني ونقل الحدود الإسرائيلية إلى عمق الصفة الغربية عبر تشييد جدار الفصل، ويقدم العون للشعب الفلسطيني من أجل تخفيف وطأة الممارسات الإسرائيلية، لمنع الانفجار الشامل.

ورغم أن تقارير البنك الدولي في الأعوام الأخيرة بدأت تشير صراحة إلى أن السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في الصفة الغربية وقطاع غزة تتجاوز الأهداف الأمنية لتحقيق أهداف سياسية ذات علاقة بتوسيع الاستيطان ومنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وطالبت تلك التقارير بضرورة تقليص الاعتماد المعيشي المفرط للشعب الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي لتحسين فرص التسوية. إلا أن الدول المانحة للعون، لم تتخذ أي إجراء جدي لمساعدة الشعب الفلسطيني في تحقيق ذلك. وقد لا يكون هذا دورها، وإنما دور الشعب الفلسطيني والأمة العربية في وضع إستراتيجية واضحة وخطة لتنمية القدرة الذاتية الفلسطينية وإنهاء التبعية لإسرائيل. إذ ينبغي التضامن مع الذات أولاً، حتى يتسمى للعالم الخارجي إظهار إرادة التضامن معك.

أما تقويم العون العربي للشعب الفلسطيني، فيتعذر، أيضاً، قياسه عبر مقابلة النتائج المحققة بالأهداف المعلنة. وقد سبق تناول أسباب ذلك بإسهاب. غير أنه يمكن اعتماد أسلوب القياس الدولي ذاته، والقول بأن العون العربي للشعب الفلسطيني، قد أسهم في تعزيز الممانعة الفلسطينية، ولعب دوراً مهماً في زيادة قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في مواجهة العدوان الإسرائيلي والحصار والعزل. إلا أنه عجز حتى الآن عن أداء دوره الرئيسي في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وإنهاء تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

المراجع

- جامعة الدول العربية، بروتوكول الإسكندرية 1944/10/7 .
ميثاق جامعة الدول العربية 1945/3/22 .
- قرارات مؤتمرات القمة العربية الخاصة بدعم الشعب الفلسطيني منذ الدورة الأولى وحتى الدورة الأخيرة.
- قرارات مجلس جامعة الدول العربية / وزراء الخارجية / الخاصة بدعم الشعب الفلسطيني منذ الدورة الأولى وحتى الدورة (127).
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي / وزراء المال والاقتصاد / الخاصة بدعم الشعب الفلسطيني منذ الدورة الأولى وحتى الدورة (79) .
- قرارات اجتماع وزراء المال والعرب في 2000/11/23 .
- 报 告 文 件 تقرير اجتماع الخبراء لمناقشة إطار خطة عمل لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني . القاهرة 2001/1/25-23 .
- التقارير الشهرية للجنة الشؤون المالية والإدارية بجامعة الدول العربية حول مساهمات الدول العربية في دعم الموازنة خلال الفترة 2002-2007 .
- ال报 告 文 件 التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سنوات متعددة .
- العمل العربي المشترك - إنجازات وآفاق - كتاب شؤون عربية / تونس 1987 .
- إطار برنامج لدعم الصمود المقاوم وتعزيز الاعتماد على الذات - وثائق الدورة 46 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - تونس 1989/2/25-22 .
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إطار عمل - نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن المحتل 1984 .
- التقارير السنوية - عدة سنوات
- قرارات مجلس محافظي الصندوق الخاصة بدعم الشعب الفلسطيني / الدورات (31-36) .
- مساهمات الهيئات المالية العربية لتمويل البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني .
- صندوق النقد العربي، قرارات مجلس محافظي الصندوق الخاصة بدعم الشعب الفلسطيني / الدورات (25-30) .
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، قرارات مجلس محافظي المصرف الخاص بدعم الشعب الفلسطيني / الدورات (27-32) .
- مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية الواقع والطموح - بيروت / نيسان 1983
البنك الإسلامي للتنمية، مذكرات البنك الإسلامية الدورية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول تغذية حسابات صندوق الأقصى وانتفاضة القدس 2001-2007 .

- تقارير البنك الإسلامي للتنمية : التقرير السنوي الأول لصندوق الأقصى وانتفاضة القدس 2000 - 2001
- تقرير عن تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي لإنشاء صندوق الأقصى وانتفاضة القدس مارس / 2002 .
- التقارير السنوية لصندوق الأقصى، الثالث، الرابع ، الخامس ، السادس ، السابع . صندوق الأوكال للتنمية الدولية، التقارير السنوية منظمة التحرير الفلسطينية / دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط: البرنامج العام لإنشاء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994 - 2000 - المجلد الأول والثاني - تموز 1993 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) المراقب الاقتصادي عدد 11 - كانون الأول / ديسمبر / 2004
- باسم مكحول- الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2002
- باسم مكحول ونصر عطياتي- دور قطاع البناء والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية 2002
- صناعة البرمجيات في الضفة الغربية وقطاع غزة - الواقع والآفاق 2002
- باسم مكحول وسامية البطة ونصر عطياتي، سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 2001
- عمر عبد الرزاق - تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية - الدولية 2002 ، متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - العربية 2003
- غانية ملحيص، مبررات وأهداف ومنطلقات برنامج تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتطوير علاقاته بالدول العربية / التقرير السنوي 2003 / الملحق الخاص بالندوة العلمية حول تعزيز القدرة الذاتية لل الاقتصاد الفلسطيني - رام الله - 2004 .
- محمود الجعيري وناصر العارضة - آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي 2002.
- محمود الجعيري ودارين لافي - مدى التلاويم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية 2004 .
- مسيف مسيف ومحمد الجعيري - التجارة الخارجية الفلسطينية - مصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية 2000 .
- معتصم سليمان - فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2002 .
- محمد نصر- دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية 2002 .
- تعزيز القدرة الذاتية لل الاقتصاد الفلسطيني 2003 .
- ناصر العارضة ومحمد الجعيري - التجارة الخارجية الأردنية : واقعها وآفاقها المستقبلية 2000.

نصر عبدالكريم وباسم مكحول - نحو توظيف أنجع المساعدات الخارجية المقدمة

للشعب الفلسطيني 2005.

فضل النقيب ونصر عطياتي - واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية -

الاسرائيلية 2003

الملنقي الفكري العربي / مؤتمر التنمية من أجل الصمود / وثائق المؤتمر / 1984

المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا / أسيير - التمويل في الأراضي المحتلة - مشكلة

تمويل الفعاليات الصناعية - 1986 .

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار / بکدار / - الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة

الانتقالية 2003

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / أونوكتاد / واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / اسكوا /

القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي 1987 .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، برنامج المساعدة الطارئة للشعب الفلسطيني 1994 - 1998 / آذار /

مارس / 1994

" Movement and access Restrictions in the West Bank: Uncertainty

And Inefficiency in the Palestinian Economy .World Bank Technical

Team . May 9th 2007 " .

Restoring Palestinian Economic Recovery – Economic Monitoring

Report to the Ad Hoc Liaison Committee sept.24th 2007 .

آلان بيرفيت - المعجزة في الاقتصاد " كيف تؤثر ثقافة الأمم وذهنيتها في نجاحها

الاقتصادي أو إخفاقها " ترجمة سام حجار - دار النهار للنشر - بيروت 1997 .

غانية ملحيص ، مكانت و مجالات التعاون بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في

تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني - جامعة الدول العربية / القاهرة 1994

المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني / التجربة والآفاق .

بحث مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني / بناء الاقتصاد الفلسطيني . القاهرة 21-

1996/5/23 .

العون العربي لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتأهيل وتنمية
اقتصاده.

بحث مقدم للمنتدى العربي الدولي لإعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / اسكوا / بيروت 11-14/10/2004 .

خليل نحلة / اسطورة التنمية في فلسطين / الدعم السياسي والمرأومة المستدامة/ مواطن - المؤسسة

الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 2004

سامح اقطيمية / القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحظيين 1968 - 1989 / آب 1992

سمير أيوب / وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني - بيروت 1984

تقييم دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاقتصاد الفلسطيني

د. نعمان كفاني

د. ديفيد كوبهام

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة وتقييم كل من التحليل الاقتصادي وأثر السياسات الموصى بها من قبل البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF) منذ بداية انخراطهما في شؤون الأراضي الفلسطينية بدءاً من العام 1992 وحتى يومنا هذا. وتناقش الورقة آلية بهذه ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها في الأراضي الفلسطينية، وما هو شكل وطبيعة عمل هذه المؤسسات ونهجها الذي اتبعته من أجل تحقيق أهداف المجتمع الدولي، والمتمثل في دعم عملية السلام من خلال إلزام تحسين ملحوظ في مستويات المعيشة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وتناقش الورقة كذلك الأدوار المختلفة التي قامت بها كل من المؤسستين في الأراضي الفلسطينية.

تقدم الورقة مراجعة لأهم دراسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي بالطبع تتعلق باقتصاد الأراضي الفلسطينية، مع التركيز على تحديد الاختلافات في الموارد البشرية الموجودة والإصلاحات الضرورية. وقد خصص الباحثان جزء من الدراسة لتناول مساهمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عبر تسليط الضوء على أبرز السياسات الموصى بها وال المتعلقة بالتجارة، وسوق العمل، والقطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام، والسياسات المالية ومسألة العملة. وتم التركيز على مدى توافق التوصيات المقدمة من هذه المؤسسات مع ما يعرف بـ"إجماع واشنطن" أو "ما بعد إجماع واشنطن".

توصلت الورقة إلى نتيجة مفادها أنه بعد مرور عقد ونصف من العمل الشاق وإنفاق حوالي 10 مليارات دولار أمريكي عبر المساعدات الدولية، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يتمكنا من تحقيق أهدافهما المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة ووضع أسس لاقتصاد متين في الأراضي الفلسطينية. وتحاول الورقة تحديد مواطن الخلل في تجربة المؤسستين في الأراضي الفلسطينية، ومعرفة العوامل التي ساهمت في إخفاق هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها.
(انظر الورقة كاملة في القسم الإنجليزي).

دور الأونروا وسائر مؤسسات الأمم المتحدة في الاقتصاد الفلسطيني *

د. طاهر كنعان

د. خالد عايد

المركز الأردني للأبحاث وحوار
السياسات الوطنية

تتناول هذه الورقة جانباً من الأسئلة المطروحة في فكرة وأهداف المؤتمر، الذي ينظمها معهد ماس، وال المتعلقة تحديداً بالدور الذي قام به الأونروا وسائر مؤسسات الأمم المتحدة على مدار العقود الأربع الأخيرة، وما تقوم به حالياً، فيما عن احتياجات الشعب الفلسطيني، بهدف تحديد مدى تأثير هذا الدور في الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين.

وتتناول الورقة بصورة خاصة دور الأونروا في هذا السياق، على خلفية الانقسام الذي حدثه لها الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها بشأن تأسيس الأونروا (منظمة مؤقتة)، والبرامج الأصلية والطارئة التي وضعتها الأونروا في سبيل تنفيذ هذا الانقسام، وكيفية هذه البرامج في ضوء المستجدات الطارئة على قضية الفلسطينيين وأوضاعهم، وصولاً إلى الأداء الفعلي لهذه الوكالة على امتداد نشاطها في مناطق عملياتها (وعلى وجه التخصيص، في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة).

وإلى جانب الأونروا، تتبع الورقة دور سائر مؤسسات الأمم المتحدة في تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني (اللاجئين بصورة خاصة)، المتطرورة والمتراددة على مدار امتداد الصراع العربي الصهيوني، والاحتلال الإسرائيلي وغياب الأفق لحل سياسي لقضية اللاجئين، وهي القضية المكرسة "مسألة ملحة" في أبيات المنظمة الدولية. وتشتمل هذه المؤسسات على: برنامج الأمم المتحدة UNDP، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وغيرها.

تمنح الورقة عناية خاصة لتقدير دور الأونروا على الصعيد موضع البحث، خصوصاً لجهة النتائج المحتملة لإلغاء الأونروا على الاقتصاد الفلسطيني، ولجهة تحديد كفتي الأضرار والفوائد في ميزان المفاضلة بين دوري الأونروا والمفوضية السامية للاجئين (UNHCR) وغيرهما، أو الدمج / التكامل بين هذين الدورين.

* أعد هذه الورقة الدكتور خالد عايد، وأشرف عليها الدكتور طاهر كنعان رئيس المركز الأردني للأبحاث وحوار السياسات الوطنية

كما تضع الورقة مصفوفة (matrix) تبين التفاصيل والافتراق بين احتياجات الشعب الفلسطيني المختلفة (بالتركيز على التنمية) من جهة، والأدوار التي تلعبها حالياً (أو يمكن أن تلعبها مستقبلاً) وكالة الأونروا ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. من شأن مثل هذه المصفوفة أن تكشف النقاب عن "دور الغائب/الناقص" الذي تقوم به الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المتخصصة، في ما يتعلق بـ"التنمية" (أو اللاتجاهية) الفلسطينية.

من المعروف أن هناك تعريفات/ تحديدات للتنمية عديدة، متعارضة بل متناقضة أحياناً - ليس هنا مجال عرضها. ولأغراض هذه الورقة البحثية، سنكتفي هنا بإبراد موجز لتحديد التنمية، كما تراها الأمم المتحدة نفسها، من منظور إحدى مؤسساتها.

من هذا المنظور، ليست "المؤشرات الاقتصادية التقليدية" (مثل النمو السريع والمستدام وسواه) أهدافاً نهائية، بل هي بالأحرى "أدوات لإزالة الفقر الجماعي وتحقيق تنمية آمنة ومستدامة وعادلة وآيلة إلى تكين التنمية الإنسانية. ويمكن للأدوات الخاصة بسياسات الاقتصاد الكلي أن تسهم بصورة ملموسة في هذا المجال. وهكذا، فإن استراتيجيات التنمية المطلوبة هي تلك التي تقوم على أساس العدالة الكثيفة والانحياز للفقراء وحقوق الإنسان" (1).

ليس المجال هنا لعرض كافٍ لمختلف احتياجات الشعب الفلسطيني في وطنه المحتل والمقسم وفي مناقبه المتعددة، وفي هذه المرحلة الزمنية تحديداً. ولكن من البين الواضح أن هذه الاحتياجات تشتمل، إلى جانب المتطلبات الاعتيادية لمجتمع آخر يعيش على أرضه وفي وطنه، على متطلبات أخرى خاصة تتميلها خصوصية الشروط التي يعيش تحت وطأتها شعب استطاع المشروع الصهيوني الكولونيالي العنصري تمزيق مجتمعه الأصلي واحتلال وطنه وموارده واقتلاعه من أرضه وإل جائه قسراً إلى شتاته. بل وفي المقام الأول استطاع هذا المشروع تهديد هذا الشعب في صميم وجوده بالذات وهذا كله في إطار إستراتيجية أميرالية دائمة التجدد، تهدف إلى ما لا يقلّ عن السيطرة على منطقة الجوار الشرقي الأوسيطية وتعتبر الكيان الإسرائيلي الناشئ عن ذلك المشروع أساساً في مركباتها للتمكن من السيطرة المنشودة.

في مثل هذا السياق تتعدد احتياجات الشعب الفلسطيني وتتشعب وتترابط، وتمتد من الحق في العيش الكريم إلى الحق في المقاومة وفي العودة.

وفي السياق نفسه، تتبدى مسألة "تنمية الاقتصاد الفلسطيني" مسألة ملتبسة نظرياً وعملياً: إذ عن أي اقتصاد فلسطيني يدور الحديث إن لم يكن عن اقتصاد منطقتين الضفة والقطاع تحديداً؟ وهل

يستقيم حينها الحديث أصلاً؟ كما تكتسب هذه المسألة خصوصية فريدة من نوعها لا أساس لها معها لـ "اقتران" أحد النماذج التنموية الدارجة المتعلقة سواء باقتصادات "النمور الآسيوية" أو الاقتصادات "ما بعد الكولونيالية" أو الاقتصادات "الانتقالية" أو المتعلقة بوصفات "الإصلاح الهيكلية" المقدمة ترافقاً لاقتصادات الدول النامية، أو أي مما شابه ذلك.

في السياق الفلسطيني يغدو طرد الاحتلال الإسرائيلي شرطاً ضرورياً وإن لم يكن كافياً لانطلاق البحث عن إستراتيجية تنموية ومسوغاً لإطلاق هذا البحث. وينطبق الأمر نفسه على طبيعة السلطة الفلسطينية التي تقوم بعد إنهاء ذلك الاحتلال، والبرامج والسياسات التي تنتهجها وعلى العلاقات الاقتصادية (وغيرها) التي تقوم بين السلطة ومحيطها العربي والإقليمي، والعلاقات التي تسجها مثل هذه السلطة على الصعيد العالمي.

1- الأونروا من الإغاثة والتشغيل إلى الطوارئ والتنمية

في أعقاب نكبة 1948 التي أسفرت عن تشريد نحو 780 ألف فلسطيني من ديارهم وتحوילهم إلى لاجئين، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (iv) 302 المؤرخ في 8 كانون الأول/ديسمبر 1949 ، الذي أشأط بموجبه " وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " (الأونروا). وكانت التوقعات ألا تطول ولاية هذه الوكالة طويلاً. وعلى الرغم من ذلك، وفي ظل استمرار الصراع العربي - الصهيوني، واستمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين، بل وتقامها، عمدت الجمعية العامة إلى تجديد تكليف وكالة الأونروا بشكل متكرر، حيث يمتد آخر تجديد إلى 30 حزيران / يونيو 2008. وتقدم الأونروا اليوم خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والماوى والقروض الصغيرة والمساعدة الطارئة إلى اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس: الأردن وسوريا ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية (2). هذا التطور في تكليف الأونروا الأصلي، وفي برامجها المستحدثة، سنعرضه بياجاز فيما يلي، من زاوية اتصاله بقضايا التنمية الفلسطينية ، لاسيما في الضفة والقطاع.

1-1 تكليف الأونروا الأساسي:

حدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، السالف الذكر، مهام وكالة الأونروا الوليدة بنقطتين (3):

1. "تنفيذ برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل... بالتنسيق مع الحكومات المحلية".

2. "التشاور مع حكومات الشرق الأدنى المعنية بشأن التدابير الواجب عليها اتخاذها تحضيراً للفترة التي لا تعود فيها منيسرة المساعدة الدولية لمشاريع الإغاثة والتشغيل".

وإلى ذلك، فإن القرار المذكور يربط، في الوقت نفسه، عمل وكالة الأونروا الناشئة بهيئات ذات علاقة بشأن اللاجئين الفلسطينيين كانت الأمم المتحدة قد أنشأتها قبل ذلك. فمن جهة، تنص المادة 11 من القرار أن الوكالة ستواصل عمل هيئة إغاثة الأمم المتحدة لللاجئين الفلسطينيين التي تأسست بموجب قرار الجمعية العامة الرقم 212 (ثالثاً) المؤرخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1948. ومن جهة ثانية، فإن الفقرة 20 توجه وكالة الأونروا إلى التشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، وخصوصاً فيما يتعلق بالفقرة 11 من قرار الجمعية العامة الرقم 194 (ثالثاً)، المتعلق بحق العودة والتعويض.

لا يتسع المجال، عند هذا الحد، للخوض في تفصيلات شتى القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في حينه، وبشأن إنشاء المؤسسات والآليات الرامية إلى معالجة قضية اللاجئين التي بدأ "طارئة" آنذاك وبدأ فيها "برنامج الإغاثة" مسألة حياة أو موت لمئات الآلاف. ولكنها ظلت في الواقع، ترحل مع مرور الأيام والأعوام والعقود، من حالة "طوارئ" إلى حالة "طوارئ" أخرى حتى اليوم. ما يعني هنا، في المقام الأول، هو تحديد الإطار العام لـ"تكليف الأونروا" كما ارتأته الأمم المتحدة منذ البداية. وكما يمكن تأويله أو التصرف به في هذه الأيام، إن لجهة احتياجات الفلسطينيين اللاجئين حقوقهم وتطلعاتهم بشكل عام، أو لجهة احتياجات التنمية الفلسطينية بوجه خاص.

1-2 برامج الأونروا

في إطار الانتداب الذي حدته الأمم المتحدة لها، وضعت وكالة الأونروا برامج تتركز أساساً على تقديم الإغاثة المباشرة وفرص العمل لللاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الوكالة عملياتها الميدانية في أول أيار/مايو 1950.

منذ ذلك الحين، باشرت الأونروا تنفيذ برامجها الخدمية. التي حاولت تكييفها مع مرور الزمن بما يستجيب، بقدر ما للحاجات الطارئة والملحة التي تمليها الظروف القسرية، الناجمة عن استمرار عمليات الاحتلال والتشريد والاقتلاع والحرصار والتوجيع التي استهدفت الشعب الفلسطيني في وطنه وفي أماكن لجوئه. وفي الوقت الراهن، تشغّل الوكالة 663 مدرسة و8

مراكز للتدريب المهني و 125 منشأة للرعاية الصحية و 65 مركزاً لبرامج المرأة 39 مركزاً لإعادة التأهيل المجتمعية. كما تقدم مساعدات لحالات العسر الشديد إلى نحو 250 ألف لاجئ. وقد بدأت الأونروا، منذ سنة 1991، تقدم قروض تسليف صغيرة بلغ عددها حتى الآن 100 ألف قرض تقريباً، بقيمة 100 مليون دولار أمريكي. كما أنها عملت، منذ سنة 2000، على تقديم مساعدات إضافية طارئة إلى اللاجئين المسجلين لديها و إلى غيرهم من يحتاجون إلى المساعدة.

في مجال التعليم والتدريب المهني ظلت وكالة الأونروا الجهة الرئيسة التي توفر التعليم الأساسي لللاجئين الفلسطينيين نحو خمسة عقود. فهي تقدم التعليم المتوسط والثانوي مجاناً في مناطق عملياتها، وتتوفر الدورات التربوية المهنية والفنية في مراكز التدريب الثمانية التابعة لها. كما أنها تدير برنامج تدريب مكثفاً للمعلمين، وتقدم منحاً دراسية جامعية للطلبة اللاجئين المؤهلين.

وفي مجال الصحة تعتبر الأونروا منذ نشأتها الجهة الرئيسة التي تقدم الخدمات الصحية، في مجال الرعاية الصحية الأولية والتغذية والأغذية الإضافية، وما إلى ذلك. أما في ما يتعلق بالإغاثة والخدمات الاجتماعية فإن برنامج الأونروا تهدف إلى " كفالة الحد الأدنى من الغذاء والمأوى "للاجئين الفلسطينيين".

لقد رأينا حتى الآن أن برامج وكالة الأونروا السالفة الذكر ظلت محصورة في نطاق محدود من الإغاثة والتشغيل، وإن تطور حجم هذه البرامج مع مرور الوقت. وبطبيعة الحال، ظلت برامج الأونروا لصيقة الصلة بظروف "النكبة" الفلسطينية التي طرأت هذه البرامج عنها، وظلت _ كما يقتضي الواقع والمنطق _ بمنأى عن أي هم أو مقصد تموي. ولكن الأمر أخذ يبدو، منذ بدء الكلام على التسوية السياسية سنة 1990 وكأن الأوضاع الطارئة تتجه نحو نهايتها، وأن عهداً جديداً أخذ في البزوغ، حاملاً معه حلاً قضية اللاجئين ودولة فلسطينية قابلة للحياة. وهكذا أخذت مسألة التنمية تأخذ حيزاً لها في الأجندة الفلسطينية، إلى جانب مسائل أخرى، وربما عوضاً عنها.

في مثل هذا السياق، بدأت وكالة الأونروا تسعى نحو التكيف من خلال إستراتيجية عمل جديدة، توافق بين التكليف الأصلي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وبين المستجدات والمتغيرات التي تشهدها القضية الفلسطينية ووضع اللاجئين. وبحسب تعبير "خطة الأونروا للتطوير التنظيمي 2006-2009":

"تحاج إلى إعادة صياغة وتجهيز برامجنا التقليدية لضمان أنها تقدم حزمة متكاملة ومتماكة تنطق منها لتحقيق أهدافنا المعلنة باختصار، نسعى إلى تعزيز مناهج ومبادئ التنمية الإنسانية والعمل الإنساني (عند الحاجة) في دورنا كوكالة مقدمة للخدمات العامة الأساسية. ذلك هو "الفضاء الاستراتيجي" الذي سعينا ضمنه وراء فرص التجديد."

وفي إطار تحديد هذا "الفضاء الاستراتيجي"، تؤكد الأونروا في خطتها على "عنصرين أساسيين" يقودان عملها:

العنصر الأول هو إعادة تأكيد تكليفها بتقديم خدمات حيوية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية والتمويل المصغر .

العنصر الثاني هو تصميماً على توجيه كل ما تفعله لتحقيق نتائج التنمية الإنسانية التي حددتها كأهداف لها: تكين المجتمع، التنمية المهنية والشخصية، تحفيظ الفقر، تحقيق الإمكانيات الاقتصادية، حماية حقوق الإنسان. على سبيل المثال، لا تعتبر البرامج التعليمية أو الصحية التي تقدمها هدفاً بحد ذاتها، وإنما هي وسائل لتحقيق الوصول إلى النتائج التي تسعى إلى تحقيقها.

في ظل هذا "الفضاء الاستراتيجي" المستجد المرسوم بحدي التسوية والولمة الليبرالية، أخذت وكالة الأونروا تطلق برامج جديدة بهدف تقديم "حزمة متكاملة ومتماكة" تكون منطلقاً لتحقيق أهدافها، بعد أن أعيد تحديدها. وكان من ابرز هذه البرامج اثنان مترابطان يهدفان إلى مساندة عملية السلام، هما:

1. برنامج القروض البسيطة والمشروعات الصغيرة : أطلقت الأونروا هذا البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/يونيو 1991، وذلك "استجابة للظروف الاقتصادية المتدورة بصورة متسارعة تتسم بارتفاع البطالة وانتشار الفقر في أعقاب الانفاضة الأولى عام 1987 وحرب الخليج". وكثُّف البرنامج نشاطه بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993.

2. برنامج تنفيذ السلام (Peace Implementation program): أطلقت الوكالة هذا البرنامج، بوصفه أحد "البرامج الخاصة" لها، في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1993 بعد أقل من شهر من توقيع اتفاق أوسلو. وبحسب تصريح للمفوض العام للوكالة، "إتر توركمان" "Ilter Turkmancı"

Turkmen فإن الأونروا قد استجابت بسرعة لاحتياجات الفلسطينيين إلى فرص عمل وظروف معيشية أفضل بإطلاقها هذا البرنامج البالغة قيمته 100 مليون دولار، مشيراً إلى أن توقيع الاتفاق بين م.ت.ف. وإسرائيل غير آفاق السلام في الشرق الأوسط، و يتضمن البرنامج إقامة مشاريع خاصة بالبنية التحتية.

أما برنامج التعليم والتدريب الفني والمهني (TEVT) الذي يوحى اسمه بصلة وثيقة بالتنمية الفلسطينية، فإن رؤياه تقوم على توفير تعليم وتدريب من شأنهما إعداد خريجين ذوي مهارات وخبرات تمكنهم من الحصول على وظائف في أسواق العمل في الشرق الأوسط وتحسين مستوى معيشة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

بدأت الأونروا هذا البرنامج في سنة 1953. وهي تقوم حالياً بتشغيل ثمانية مراكز: أربعة منها هي مؤسسات فنية ومهنية محضة، في حين أن المراكز الأربع الأخرى تقوم بتدريب المعلمين إلى جانب النشاطات الفنية والمهنية. وقد أدخلت الوكالة في التسعينيات من القرن الماضي دورات تدريبية مهنية قصيرة بهدف تدريب الطلاب في المجالات التي يرتفع الطلب عليها في أسواق العمل.

جدول(1) توزيع مراكز التدريب التابعة للأونروا 2002 / 2003

المنطقة	مركز التدريب	سنة التأسيس	عدد مراكز التدريب				عدد مقاعد التدريب المتوفرة
			المجموع	شبه المهنية	الحرفية	ال專業	
الأردن	مركز وادي السير	1960	19	4	15		870
	مركز عمان	1971	8	7	1		440
الضفة الغربية	مركز قلنديا	1953	13	0	13		458
	مركز رام الله للذكور	1960	7	7	0		286
غزة	مركز رام الله للإناث	1962	16	14	2		580
	مركز غزة	1954	23	9	14		834
سورية	مركز دمشق	1961	22	9	13		924
لبنان	مركز سبلين	1962	23	8	15		709
المجموع							5101

المصدر UNRWA / UNESCO, Department of Education, *Technical and Vocational Education : Objectives Development , Future Outlook , 2002/2003*

ومنذ سنة 1954، تخرج نحو 60 ألف لاجئ فلسطيني من الذكور والإناث في مراكز التدريب هذه. وبحسب الأونروا (6):

"أشهم الانخراط النشط لهؤلاء الخريجين في الاستقرار الاجتماعي للحياة الاقتصادية في الشرق الأوسط وقل إلى حد ما معدلات البطالة العالية التي تؤثر في مجتمعات اللاجئين العديدة. واستمر خريجون عدة في الإسهام الجوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية بصرف النظر عن مستوى التدريب الذي يقدمه برنامج التدريب هذا، وعن نوع الحرف والمهن التي يتداولها، وعن عدد المستفيدين منه، فإن البرنامج، في الرؤيا التي انطلق منها، وفي النتائج التي توصل إليها، وحتى في التطورات التي طرأت عليه مؤخرًا، يظل غير ذي صلة بالتنمية الفلسطينية، أو هو على صلة واهية بهذه التنمية في أحسن الأحوال. وفي الأساس فإن وكالة الأونروا صاحبة البرنامج نفسها لا تدعى خلاف ذلك.

1-3 أداء الأونروا

تنفذ وكالة الأونروا برامجها الخدمية من خلال موظفيها ومنتشرتها. ومن بين المسائل التي تقفز إلى الواجهة في مجال أداء الوكالة لخدمتها هي مسألة التمويل. ذلك بأن مصدر التمويل الرئيسي لعمليات الأونروا هو المساعدات الطوعية التي تقدمها الحكومات، والتي تشكل نحو 95% من جمل الموازنة العادلة للوكالة. كما بدأت الأونروا بجمع التمويل من القطاع الخاص. وقد بلغت الموازنة الإجمالية للوكالة سنة 2006 ما مقداره 639 مليون دولار، باستثناء الموازنة المخصصة التي بلغت ما مجموعه 170.7 مليون دولار، تم تحصيل 145 مليون دولار منها، وهي تغطي أساساً توفير المأوى والمساعدات الغذائية وإيجاد فرص عمل.

ولا يقتصر الأمر في هذا الصدد على حجم موازنة وكالة الأونروا، وبالتالي قدرتها على تنفيذ برامجها، بل انه يتعلق أيضاً بتوزيع هذه الموازنة على تلك البرامج باختلاف أنواعها، أي بأولويات التمويل كما حدتها انتداب الأونروا، وكما حدتها رؤيتها مع مرور الزمن واختلاف الأوضاع. ويغدو الأمر ذا أهمية خاصة عندما يتصل بدور الأونروا في التنمية الفلسطينية.

فبالعودة إلى أحد برامج وكالة الأونروا، برنامج القروض البسيطة والمشروعات الصغيرة، الذي تشتهر منه رائحة تنمية ما، نجد أن منتج المشروع الصغير في قطاع غزة والضفة الغربية قد بدأ سنة 1991 برأسمال قدره 407 آلاف دولار فقط، ولم يتعد رأس المال حتى الآن مبلغ 10 ملايين

دولار (أي نحو 0.015% من الموارنة الإجمالية لـالوكالة)، تسمم فيه الولايات المتحدة بنسبة 35%. وفي سنة 1994، أطلق البرنامج مبادرته الائتمانية الأولى في قطاع غزة عن طريق منتجات الإقراض الجماعي التضامني القائمة على رأسمال "متواضع" بلغ 42270 دولار فقط. وأعقب ذلك تأسيس منتجات الإقراض للمشروعات الصغيرة في القطاع سنة 1996، وأخرى منها في الضفة الغربية سنة 1998. والآن، يبلغ رأسمال صندوق هذه المشروعات الثلاثة، الذي يرتكز في تمويله على مبادرات المانحين، نحو 3 ملايين دولار، تبرعت بها الحكومة الأمريكية منها بنحو 30%. وفي أوائل سنة 2002، تم إطلاق منتج جديد للفروع الاستهلاكية، في مخيم جباليا بقطاع غزة، برأسمال "متواضع" بلغ 50 ألف دولار، من جائزة برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (اجفند، AGFUND) لسنة 1999 (7).

و جاء في التقرير السنوي الصادر عن الأونروا بشان 12 عاماً من نشاط البرنامج، انه استثمر، في الفترة ما بين سنة 1991 ونهاية سنة 2003 ما مجموعه 75.60 مليون دولار أمريكي في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن وسوريا من خلال ستة وستين ألفاً وثلاثمائة (66300) قرض للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمستهلكين. وقد تم إنفاق النسبة العظمى (81%) من هذه المبالغ في قطاع غزة، تليه الضفة الغربية (17%)، في حين لم تبدأ عمليات الإقراض في الأردن وسوريا حتى سنة 2003. وبذلك فإن متوسط قيمة القرض الواحد في هذا البرنامج تبلغ نحو 1140 دولاراً أمريكياً فقط (8).

4-1 إنفاق الأونروا

من المؤشرات التي يمكن بها قياس أداء وكالة الأونروا على صعيد تنفيذها لانتدابها هو حجم الإنفاق الذي تقدمه الوكالة، وتطور هذا الإنفاق خلال الأعوام القليلة الأخيرة. ويمكن تناول هذا المؤشر عند مستويين رئيسيين هما: متوسط الإنفاق على اللاجيء الواحد، وإنفاق الأونروا مقاساً إلى إنفاق السلطة الفلسطينية.

عند المستوى الأول، نجد أن إجمالي إنفاق الأونروا كان في ازدياد خلال الفترة 2001-2007. وقد ارتفع هذا الإنفاق من نحو 310 ملايين دولار في أول الفترة إلى 506 ملايين دولار تقريباً في نهايتها. وفي المقابل، ازداد عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا من نحو 3.9 مليوناً في سنة 2004 إلى ما يقارب 4.5 مليوناً في سنة 2007. ولدى احتسابنا متوسط الإنفاق على اللاجيء الواحد، نجد أنه قد ارتفع من 80 دولار في العام إلى 112 دولار في العام. (أنظر الجدول رقم 2)

إن تفاوت مستويات المعيشة في مناطق العمليات الخمس لوكالة الأونروا يجعل من العسير التوصل إلى تحديد دقيق لنسبة إنفاق الوكالة من مجموع نفقات الأسرة اللاجئة. ولكن معدلات إنفاق الأونروا تظل، في جميع الأحوال، ضئيلة للغاية، إن بالأرقام المطلقة أو النسبية. وعلى النحو نفسه، يمكن القول إن معدلات الإنفاق الحقيقة ظلت على وجه الإجمال ثابتة إذا ما أخذت بالاعتبار الزيادات السنوية في الأسعار.

جدول (2): إنفاق الأونروا وعدد اللاجئين المسجلين، 2004-2007

							البيان
إنفاق الأونروا (بملايين الدولارات) ¹⁶⁴							506
عدد اللاجئين المسجلين (بالملايين)							4.5
معدل الإنفاق السنوي على الفرد (بالدولار)							112

المصدر: "UNRWA in Figures" ، "الأونروا في الأرقام" ، للسنوات المعنية.

بحسب موازنة الصندوق العام للأونروا.

الأرقام والنسب تقريبية.

أما عند المستوى الثاني، فجدر أن الإنفاق السنوي لوكالة الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة كان هو الآخر يتزايد خلال الفترة 2001-2005، متراوحاً بين 138 مليون دولار و 163 مليون دولار تقريباً. ولكن يلاحظ أن نسبة هذا الإنفاق من مجموع نفقات السلطة الفلسطينية قد استقرت عند نحو 10 بالمائة في السنوات 2001-2003، ثم أخذت بالانخفاض فيما بعد، لتصل إلى نحو 8 بالمائة في سنة 2005.

جدول (3): إنفاق الأونروا مقارناً بالنفقات العامة للسلطة

الفلسطينية 2001-2005

(بملايين الدولارات)					
2005	2004	2003	2002	2001	البيان
2220	1694	1278	1228	1239	(أ) الإنفاق في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (س.و.ف) في الضفة والقطاع
163	156	154	149	138	(ب) إنفاق الأونروا في الضفة والقطاع ¹
8.0	9.0	10.2	10.2	10.1	% بـ / أ

المصدر: "UNRWA in Figures" ، "الأونروا في الأرقام" ، للسنوات المعنية؛ وزارة المالية الفلسطينية، دائرة الموازنة.¹⁶⁴
بحسب موازنة الصندوق العام للأونروا. الأرقام والنسب تقريبية، وأرقام إنفاق الأونروا من احتسابها.

- وتجدر الإشارة هنا إلى أن أرقام الإنفاق أعلاه تكتسب مغزى إضافياً في ضوء الحقائق التالية:.
- ↳ إن وكالة الأونروا هي الوحيدة من بين مؤسسات الأمم المتحدة التي تقوم بالإنفاق في الأرضي الفلسطينية المحتلة، فيما تقدم المؤسسات الأخرى مساعدات فنية في العادة.
 - ↳ تعتمد الأونروا في مصادر تمويلها على المانحين الدوليين، الذين بدوروا يمليون مؤخراً إلى تقديم تمويل مباشر للأراضي المحتلة يتواضع مع سياساتهم ومصالحهم الخاصة.
 - ↳ إن إنفاق الأونروا يفرّج جزئياً فقط من الضائقة الاقتصادية والاجتماعية المترافقية بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارسته التقىدية والتدميرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2- منظمات الأمم المتحدة الأخرى بين الإغاثة والتنمية

عرضنا أعلاه دور وكالة الأونروا في مجال تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ووجدنا أنه ضئيل للغاية، على نحو لا يجعله جديراً بالذكر وإن كانت تقوم بدور بارز في حقل الإنفاق على عمليات الإغاثة والطوارئ، وفي حقل التعليم والصحة. وتظل صورة هذا الدور على حالها، حتى إذا أدخلنا إليها تعاون الأونروا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، العاملة في مجالات إنسانية تتشابه/تتقاطع مع مجال عمليات الأونروا.

فمنذ أمد بعيد، عقدت الوكالة اتفاقيات معونة فنية مع كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية، اللتين تمدان الوكالة بكتاب الموظفين لبرامجهما التعليمية والصحية، على التوالي. كما تلتقي الأونروا الإمدادات الطبية من صندوق الأمم المتحدة للفولة(اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهناك أيضاً سجل قديم من التعاون بين الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال المساعدة في حل المشكلات المعيشية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون خارج منطقة العمليات الميدانية للأونروا.

ولئن كان لهذه المنظمات مجالات محددة بموجب تكليفات الأمم المتحدة، فإننا سنركز البحث في ما يلي على مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية على وجه التحديد، لجهة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في التنمية الفلسطينية، وهذه المؤسسات هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

1-2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

منذ سنة 1994، اختارت مجموعة المانحين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني واحداً من بين أكثر الشركاء مدعاة للثقة في مجال تنفيذ النشاطات الإنمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا البرنامج يمثل شبكة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي.

ويركز البرنامج على حقوق النشاط التالية (كما يقدم نفسه)(9):

- ↳ **الحكم الديمقراطي:** العمل على بناء وتعزيز القرارات الفنية والإدارية وإدارة المشروعات لدى مؤسسات القطاعين العام والخاص الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية.
- ↳ **تقليص الفقر:** ابتكار الحلول لتأمين مشاركة الفقراء، وزيادة إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية، والفرص الاقتصادية، وما إلى ذلك من المسائل المتعلقة بالفقر.
- ↳ **توليد فرص العمل** بما يساعد في معالجة معدلات البطالة المرتفعة المزمنة وانخفاض مستويات الدخل الحقيقة. وعليه، فإن معظم البرامج التي يجري تنفيذها تقوم على أساس العمالة الكثيفة. ويعتمد البرنامج على شركات القطاع الخاص في هذا الصدد.
- ↳ **منع الأزمات والإقلال منها** بما يساعد الشعب الفلسطيني على مواجهة الخسائر التي يتکبدتها في أوقات الأزمات والنزاع وتعزيز وتطبيق السياسات والبرامج التي من شأنها الاشتغال على "منظورات منع النزاع وبناء السلام".
- ↳ **مساعدات الطوارئ:** ويتضمن دعماً خاصاً لمؤسسات الصحة العقلية ومرافق الاستشارات والمنظمات الشبابية، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال.
- ↳ **سياسات الطاقة والبيئة:** باعتبارها حيوية للتنمية المستدامة، ويقوم البرنامج بتنفيذ مشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال .

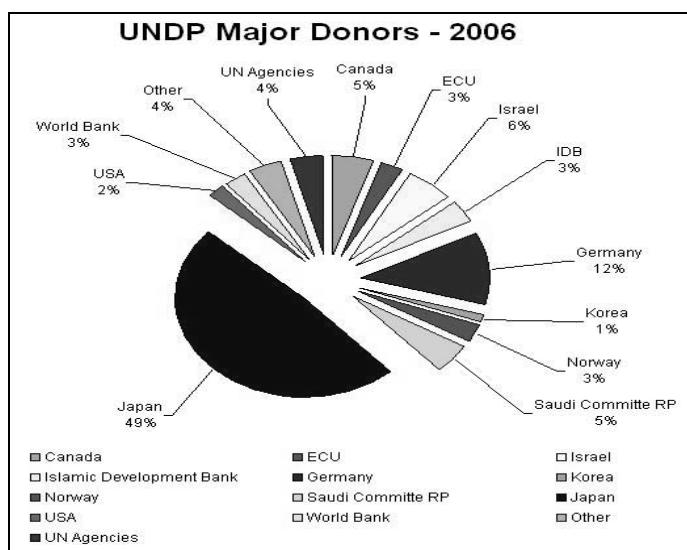
في المجالات المذكورة أعلاه، تقوم مقاربة البرنامج على العمل في إطار خطة العمل الرسمية التي تعتمدها السلطة الفلسطينية، وهو بذلك يستجيب في مشروعاته وبرامجه لأولويات التنمية كما تحددها الجهات المعنية، و"مؤسسات المجتمع المدني". وبوضع قدراته وخبرته في إطار الشراكة مع القطاعين العام والخاص والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

وفيما عنى التمويل، فإن البرنامج تمكّن حتى سنة 2006 من جمع نحو 600 مليون دولار أمريكي، وكان يدير مشروعات بقيمة 45 مليون دولار.

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يقوم به من دور مركزي في عملية "التنمية" الفلسطينية، نموذجا ساطعا لبرامج "التنمية" التي تنفذها "أسرة المانحين" الدولية، بالشراكة مع السلطة الفلسطينية. وهو يعتبر بهذه الصفة أيضاً على صعيد التمويل الإنمائي (كما على الصعد الأخرى الخاصة بالرؤيا والأهداف والنشاطات التنموية).

فالأطراف المانحة الرئيسية في هذا البرنامج هي: كندا، ألمانيا، إيطاليا، بنك التنمية الإسلامي، اليابان، اللوكمبورغ، النرويج، اللجنة السعودية للإغاثة، إسبانيا، السويد، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وفي البرنامج نفسه، يتضح أيضا مدى ضالة المساهمات المالية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة مجتمعة، والتي تقدر عند نسبة 6% فقط من مجموع المساهمات، أو ما لا يزيد مبلغه عن 24 مليون دولار، على امتداد نحو 12 عاما من عمل البرنامج (أي ما معدله 2 مليون دولار في السنة!).



2- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو، UNIDO)

في سنة 1999 جرى إطلاق برنامج دعم الصناعة الفلسطينية (SPPI)، أو ما يسمى "البرنامج المتكامل" (IP) (10) لفلسطين، وذلك بالتعاون بين منظمة "اليونيدو" ووزارة الصناعة

الفلسطينية. وكانت فلسفه البرنامج الأساسية ما يلي: دعم كل من المؤسسات العامة والخاصة بما يكفل تحسين أداء الصناعة الفلسطينية ووضع الأساس لبرنامج تطوير الصناعة.

بدأ تنفيذ البرنامج في سنة 2000 وامتدت المرحلة الأولى خمسة أعوام انتهت بسنة 2005 وفي هذه المرحلة تلقى "الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية" المساعدة من اليونيدو والدعم المالي من الحكومة الإيطالية. ونفذ البرنامج المرحلة الاستطلاعية من برنامج التطوير الصناعي وإنشاء "مركز التحديث الصناعي" (IMC). وتم تدريب 36 مستشاراً وضعوا 19 خطة لتطوير شركات منفردة. كما ساهم البرنامج في مجال بناء القدرات مثل إقامة "مخابر المعايرة" في مؤسسة المواصفات والمفاهيم الفلسطينية، وتنظيم عدد من الدورات التدريبية في مجال ترويج الاستثمار وتسهيل "مبادرة الأمن الغذائي الوطني".

ولدى تفحص أداء منظمة اليونيدو، يتبيّن من التقويم المستقل لبرنامجها المتكامل الصادر في 20 كانون الأول / ديسمبر 2005 أن محدودية التمويل تسبّب في اقتصر المعالجة على خمسة مكونات فرعية من البرنامج فقط من أصل عشرة مكونات (1.3 مليون دولار أمريكي من أصل 6.3 مليون دولار بحسب المخطط الأصلي). كما أن المشكلات التمويلية وظروف إطار العمل الصعبة والمتغيرة (التي رافقت الانفاضة) استدعت إدخال تغييرات في الخطط الابتدائية وانطلت فلسفه البرنامج الأساسية على حالها.

وفي تفصيلات التقويم المستقل المشار إليه أعلاه نجد ما يلي:

- ↳ إن "مركز التحديث الصناعي" لم يصبح بعد قادراً على الاستدامة من الناحية المالية ولا يزال مرتبطاً بالاتحاد العام للصناعات الفلسطينية من الناحية التنظيمية.
- ↳ إن النتائج الإيجابية الملحوظة للبرنامج على صعيد الصناعة كانت محدودة . إذ لم تشمل نشاطاته التجريبية سوى عدد قليل من الشركات، واقتصر تركيزه على الشركات الكبرى فقط.
- ↳ إن دور اليونيدو القائد في مجال مبادرة الأمن الغذائي كان ناتجاً جانبياً مهماً في منتجات البرنامج، وإن مساهمة اليونيدو في هذا المجال يمكن اعتبارها نموذجاً لبرامج المنظمة المستقبلية.
- ↳ ثمة نقاط ضعف تكشفت في نواحي التنسيق والرقابة وجمع الأموال أثناء تنفيذ البرنامج المتكامل: ضعف التنسيق في البرنامج وفي وزارة الصناعة على حد سواء، عدم إنشاء لجنة توجيه من أجل التنسيق الداخلي، الضعف في إعداد التقارير بشأن البرنامج، عدم كفاية الحضور الميداني لليونيدو.

2-3 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد، UNCTAD)

تسعى الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) (11)، التي تأسست سنة 1964، إلى تشجيع التكامل /الدمج الرفيق بالتنمية للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي . ويعمل المؤتمر على تحقيق هذا الانتداب من خلال القيام بثلاث وظائف رئيسية:

1. القيام بدور المنبر للمداولات الحكومية، مدعومة بمناقشات مع الخبراء وتبادل الخبرارات بهدف بناء إجماع
2. إجراء الأبحاث وتحليل السياسات وجمع البيانات، من أجل مداولات ممثلي الحكومات والخبراء
3. تقديم المساعدة الفنية التي تتناسب الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص بحاجات البلدان الأقل تطوراً والإقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية.

وتعمل الأمانة العامة للمؤتمر، في أداء هذه المهام، مع الحكومات الأعضاء وتقابل مع منظمات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية، وكذلك مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بما فيه الجمعيات التجارية والصناعية والمؤسسات البحثية والجامعات.

أما على الصعيد الفلسطيني تحديداً، فقد بدأت الاونكتاد منذ سنة 2001 بتنفيذ برنامج المساعدة الفنية للشعب الفلسطيني. وتدير البرنامج "وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني" (APP)، ويتعاون الاونكتاد في تنفيذه مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا ومنسق الأمم المتحدة الخاص للمناطق المحتلة (UNSCO) ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، كذلك مع مراكز أبحاث ومنظمات مجتمع مدني.

ينقسم برنامج الاونكتاد إلى أربع عناقيد: استراتيجيات التنمية والسياسة التجارية، التسهيلات اللوجستيات التجارية تحديث المالية العامة وإصلاحها، وسياسة المشروعات الاقتصادية والاستثمار والمنافسة. ويتم تصميم البرامج الخاصة بكل من هذه العناقيد بما يخدم تعزيز التنمية المؤسسية الفلسطينية وقدرات صنع السياسات، والمساهمة في تأسيس بيئة مشجعة للقطاع الخاص.

- وبحسب تقرير الاونكتاد الصادر سنة 2006، فإن هذه المنظمة ساهمت في تحقيق ما يلي:
- ↳ تحديث عمل الجمارك الفلسطينية عند معبر رفح، بتمويل من المفوضية الأوروبية. إلا أن استكمال البرنامج في مرحلته الثالثة أخذ يواجه منذ أواسط سنة 2006 عقبات تتعلق بالموارد بما فيها التمويل.
 - ↳ تحقيق تقدم في مجال "التسهيلات واللوجستيات"، في إطار برنامج تأسيس "مجلس الشاحنين الفلسطينيين" الذي تموله المفوضية الأوروبية، والذي اجتذب 30 عضواً مؤسساً، وأطلق رسالة إخبارية فصلية عبر موقع له في الانترنت.
 - ↳ إنجاز العمل في مجال "الاستراتيجيات التنموية والسياسات التجارية عبر برنامج يموله مركز أبحاث التنمية الدولية" (IDRC) الكندي. وقد استفاد من هذا البرنامج عدد من الوزارات الفلسطينية، بالإضافة إلى مؤسسة النقل ومكتب الإحصاء المركزي ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
 - ↳ تقديم مساعدة فنية في حقل "إصلاح المالية العامة وتحديثها"، في إطار برنامج تموله الحكومة النرويجية.
 - ↳ المساهمة في برنامج "إميريتيك" (EMPRETEC) فلسطين، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي تموله منظمة العمل الدولية، عبر الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية. إلا أن البرنامج مهدد بالتوقف بسبب صعوبات مالية، ولم يستفد منه سوى عدد قليل (123 متربما، 10 بدأوا مشاريعهم الخاصة، و13 استطاعوا توسيع مشاريعهم أو إعادة فتحها)، وظل مقتضاً على الضفة الغربية من دون أن يمتد إلى قطاع غزة.

وبالإجمال، يحدد تقرير الاونكتاد أسباب عرقلة مشاريعها لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني بما يلي: القيود الإسرائيلية وتوجيهات السلامة التي تتبعها الأمم المتحدة بما يؤثر على التحرك الميداني لموظفي الاونكتاد والخبراء العاملين في المشاريع، ونقص الموارد المالية، على الرغم من المناشدات التي توجهها سكرتاريا الاونكتاد إلى جميع المانحين.

3- بين الأونروا والمفوضية العليا للاجئين

تحدد انتداب المفوضية العليا للاجئين (UNHCR)، لدى تأسيسها سنة 1950 من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقيادة وتنسيق العمل الدولي من أجل حماية اللاجئين وحل مشكلاتهم في مختلف أنحاء العالم. وهدفها الأساسي هو صون حقوق اللاجئين وضمان أن يمكن كل لاجئ من ممارسة حق إيجاد "ملجاً آمناً في دولة أخرى" مع خيار العودة إلى الوطن طوعياً، أو الاندماج محلياً أو إعادة التوطين في بلد ثالث.

تستند المفوضية العليا لللاجئين إلى معايدة جنيف الخاصة باللاجئين لسنة 1951 في سعيها لضمان عدم إعادة اللاجئين قسراً إلى بلد يواجهون الاضطهاد فيه. كما أنها تسعى لتقديم حد أدنى من المأوى والغذاء والماء والرعاية الصحية في الفترة التالية مباشرة لأي موجة هجرة.

وينبغي هنا الإشارة إلى أن انتداب المفوضية العليا لللاجئين لا يشمل معظم اللاجئين الفلسطينيين، بموجب الفقرة (C) 7 من نظام المفوضية - وهي فقرة تستثنى الأشخاص الذين يواصلون تلقي الحماية أو المساعدة من منظمات أو وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة . ولأنه ينبغي أن يكون اللاجئون موجودين شخصياً في إحدى عمليات الأونروا للاستفادة من المساعدة التي تقدمها، فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين بلا دولة ويعيشون خارج تلك المناطق ليسوا مؤهلين لتلقي أي مساعدة. ولذلك فإنهم يستحقون بموجب أحكام معايدة اللاجئين سنة 1951 الحصول على المساعدة والحماية من مفوضية اللاجئين.

ينضح مما ورد أعلاه، أن انتداب المفوضية العليا لللاجئين ونشاطها يقتصران على هدف "حماية" اللاجئين عموماً، وإن قلة قليلة من اللاجئين الفلسطينيين تحديداً يمكن أن تستفيد من هذه الحماية . أما عندما يتصل الأمر بـ "التنمية" الفلسطينية، فإن المفوضية تغدو غير ذات علاقة على الإطلاق.

خلاصة واستنتاجات

رأينا أعلاه أن الأمم المتحدة قد سعت، ولا تزال تسعى إلى تلبية الاحتياجات المعيشية الأولية للفلسطينيين، من خلال المساعدة التي تقدمها عبر برامج منظماتها ووكالاتها المختلفة. كما أن هذه البرامج تتباين من حيث المجموعات السكانية التي تستهدفها. ففي حين أن بعض هذه البرامج يركز على مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع (كيراماج اليونيدو، على سبيل المثال) فإن وكالة الأونروا تستهدف تجمعات اللاجئين في مناطق عمليات الوكالة الخمس، بما فيها مناطق السلطة الفلسطينية (حيث يشكل اللاجئون في إداحتها – قطاع غزة – نحو ثلثي عدد السكان).

ووجدنا أيضاً أن برامج مختلف مؤسسات المنظمة الدولية تتدخل ويتقاطع بعضها مع بعض، من حيث التخطيط والتمويل والتنفيذ – باستثناء برامج مفوضية اللاجئين التي لا تشمل "الحماية" فيها سوى أقلية ضئيلة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج مناطق عمليات الأونروا.

وهناك فئة من اللاجئين تظل تماما خارج انتداب أي من منظمات الأمم المتحدة، وهي فئة الفلسطينيين المهجرين داخل وطنهم منذ سنة 1948. عليه، لا مجال للمفاصلة بين دور كل من وكالة الأونروا والمفوضية العليا لللاجئين في ما عنى احتياجات الشعب الفلسطيني إذ أن دور الوكالة هي دور "إغاثي" للاجئين المسجلين فقط، في الدرجة الأولى، في حين أن دور مفوضية اللاجئين يكاد يقتصر على كونه "حمائيا"، ويشمل نسبة محدودة جدا للغاية من الفلسطينيين. أما من منظور التنمية الفلسطينية، فإن دور كل المؤسسات هامش ومهمش، بحيث لا يكاد يذكر.

ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة نفسها خضعت ولا تزال تخضع لعملية تهميش، تسارعت في الحقبة الأخيرة من العولمة الليبرالية، وبانت آثارها واضحة في أكثر من مكان بما في ذلك فلسطين. فالاحتلال الإسرائيلي الذي يعرقل حتى عمليات الإغاثة والطوارئ التي تقضيها ممارسته لا يمكن تصوره متساهلاً مع عملية تنمية حقيقة للمناطق الفلسطينية الخاضعة له. وعملية "دمج" الاقتصاد المحلية في منظومة الاقتصاد المعولم إنما تعني في السياق الفلسطيني بحسب البرامج: التنموية التي أشرنا إليها استهداف شريحة محددة جدا من قطاع خاص هش نشأ تحت وطأه لل الاحتلال، ولا يمكن بأي حال أن يقود "الاقتصاد الأسير" التابع في معارج التنمية المستدامة الحقيقة. بل إن المنظمة الدولية برمتها أخذت تحول إلى أداة طيعة من أدوات العولمة الامبرالية. ومن ناحية أخرى، لا يعقل أن تبني منظمات الأمم المتحدة إستراتيجية تنموية مغايرة لسياسات السلطة الفلسطينية نفسها.

أيا يكن الأمر، فإن الأونروا والمفوضية العليا لللاجئين وسائر منظمات الأمم المتحدة لا تلبى سوى جزء يسير من احتياجات الشعب الفلسطيني، يتمحور أساسا حول الاحتياجات الطارئة الناشئة عن وضع اللجوء واستمرار الاحتلال. أما على صعيد الحماية، فإن هذه المنظمات لا تقوم بأي دور ملموس، في ضوء أن دور الحماية لا تضطلع به سوى المفوضية العليا لللاجئين، ولا يشمل مناطق عمليات الأونروا، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة الرازخين تحت الاحتلال الإسرائيلي. هذا في حين أن "الحماية" أياً كان من يتولاها، هي شرط لازم لأي وجود مجتمعي، قبل أن تكون شرطاً أساسيا لأي تنمية".

نشاط منظمات الأمم المتحدة واحتياجات الفلسطينيين

التنمية	دعم القطاع الخاص	الحماية	التدريب	التشغيل	الإغاثة	الاحتياجات / المنظمات
-	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	الأونروا
-	لا	نعم	لا	لا	لا	المفوضية العليا للاجئين
-	نعم	لا	نعم	لا	نعم	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
-	نعم	لا	نعم	لا	لا	الأونكتاد
-	نعم	لا	نعم	لا	لا	اليونيدو

المصدر: التقارير المختلفة لمنظمات الأمم المتحدة.

أما على صعيد التنمية، وبصرف النظر عن هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، فإن غياب دور الأمم المتحدة ومؤسساتها هو الأبرز مما على أي صعيد آخر. وينبئ غياب هذا الدور في ما يلي:

1. غياب أي دور للأمم المتحدة في مجال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، بما هو أحد المعوقات الأساسية لأي تنمية، وتقويض هذا الدور بشكل شبه كامل للولايات المتحدة الأمريكية، وللاتحاد الأوروبي بدرجة أقل.
2. ضآللة الموارد المالية التي تخصصها المنظمة الدولية لبرامج "مساعدة الشعب الفلسطيني"، واعتمادها الأساسي في تمويل هذه البرامج على "الشراكات" مع "أسرة المانحين" الدولية، في حين يتوجه هؤلاء "المانحون" نحو تمويل برامج تحت المرتبة الأولية في سياساتهم العامة.
3. إخضاع الأمم المتحدة برامجها لاعتبارات سياسية، لا تنمية بالضرورة، تحت مسميات تطبيق السلام وإنهاء النزاع وتشجيع عملية السلام (12) - وذلك بعيداً عن الانتداب الأصلي لوكالة الأونروا وسواها، وتساوياً مع السياسات التي تتميلها الولايات المتحدة على المنظمة الدولية ككل، وعلى أعضائها منفردين.
4. الإفراط في التركيز على "تأسيس بيئة مشجعة للقطاع الخاص"، بل وتحصيص الموارد المالية الضئيلة أصلاً لشريحة متاهية الصغر في هذا القطاع، وذلك على حساب مصلحة تنمية شاملة لأوسع الشرائح والفئات الشعبية.

5. إن بعض برامج الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، التي تمثل شينا من مظاهر التنمية(ك برنامج التدريب المهني والفنى الذى تنفذه الأونروا) إنما تتجه نحو المساعدة في "التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية"، كما لاحظنا، أكثر مما لفلسطين. ويظل مثل هذه البرامج يندرج في إطار "تشغيل اللاجئين، والتلطيف من وطأة البطالة في صفوفهم..

وعلى الرغم من هذا كله، ومع أن تنمية فلسطينية تحت أوضاع الاحتلال والشتات والتبعية شبه المطلقة لشروط "المانحين" والانفصال عن العمق العربي تظل ضربا من ضروب الوهم والمحال، فإنه ينبغي للأونروا أن تظل تقوم دورا لا مندوحة عنه، في مجال آخر غير التنمية: دور الشاهد على مسؤولية المجتمع الدولي عن "نكبة" فلسطين، وعن إنهاء مفاعيلها ومترباتها وأثارها المستمرة على غير صعيد - بما فيها استحالة التنمية في الشروط الراهنة .

المراجع

- UN-ESCWA, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Regime, 2005-2006*, New York: United Nations, 2006, P.iii.
www.un.org/unrwa/arabic/overview/un-hist.html
www.badil.org/arabic-web/documents/Assistance/UNRWA/GA-Res-302.htm
الأونروا، "خطة الأونروا للتطوير التنظيمي، 2007-2006"
www.un.org/unrwa/Arabic/organization/OD/pdf/unrwa%200D20Arabic.pdf
UNRWA/UNESCO, Department of Education, *Technical and Vocational Education, 2002/2003*
Ibid و التشديد من عدنا.
www.un.org/unrwa/Arabic/Programmes/Mic_over.htm
Ibid
www.undp.org/dpa/journalists/poppbreif.pdf
United Nations Industrial Development Organization, *Independent Evaluation of the UNIDO Integrated Programme for Palestine, 20 December 2005, pp.7-9.*
www.unctad.org/en/docs/tdb54d3-en.pdf.11

أنظر على سبيل المثال، لا الحصر، تقرير نهاية المهمة الذي أعده ألفارو دي زوتو (Alvaro de Soto)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الممثل الشخصي للأمين العام أمام منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، مبعوث الأمم المتحدة إلى "الرباعية"، أيار/مايو (بالإنكليزية).

تعقيب الدكتور عادل الزاغة

جامعة بيرزيت

وضع الدكتور عادل الزاغة التعليقات في عرض تكون من 30 شريحة وضح فيها بشكل مفصل التساؤلات والتعليقات على الأوراق الثلاث وركز العرض على النقاط التالية:

- ↳ الاقتصاد الفلسطيني هش وضعيف وفي غياب سلطة دولة مستقلة، وكاملة السيادة، ووجود احتلال قابع على صدورنا يجعل من الضروري لهذا الاقتصاد أن يعتمد بشكل استثنائي على الخارج ومساعداته. وبالرغم من الدور الهام الذي لعبته الجغرافيا السياسية (geopolitics) في تطور اقتصادات الدول المجاورة، إلا أن غياب السيادة واستمرار الاحتلال، وضعف أداء المؤسسات، لشعب يحاول أن يحكم نفسه بنفسه، يجعل من الصعب تحقيق تنمية حتى لو كان حجم المساعدات أكبر مما كان عليه بالنسبة للفرد في تلك الدول. وقد كانت هذه رسالة واضحة في الأوراق الثلاث.
- ↳ اتبعت الأوراق الثلاث منهجاً تاريخياً مرحلياً في معالجة إشكاليات التنمية المحبطة في فلسطين، بينما حاولت ورقة كنان إضافة بعد ثان في المعالجة. إذ حاولت تقييم دور مساعدات مؤسسات الأمم المتحدة مستخدمة معيار القياس الكيفي بالنسبة للحاجة الفلسطينية. وتميزت ورقة كفاني-كوبهام من خلال محاولتها تقييم المساهمة الفكرية للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تقييم دور المساعدات المالية، والفنية، والإدارية التي قدمتها هاتان المؤسسستان.
- ↳ قد تكون المعالجة التاريخية ضرورية لأخذ الدروس وال عبر كما حاولت ورقة ملحيش أن تفعل، ولكن هذه المعالجة غير متكاملة، فالعودة للماضي هي كالدخول لمخزن الكراكيب لا يجب أن تمكث فيه طويلا. والأهم من ذلك هو أن هذه المعالجة في الأوراق الثلاث لم تضع معايير خاصة يجري التقييم على أساسها.
- ↳ أقترح هنا أن تأخذ معالجة تقييم دور المجتمع الدولي المعايير التالية بعين الاعتبار:

1. أن يكون للبلد المستفيد رؤية شاملة بعيدة الأمد، وإستراتيجية متوسطة الأمد تقوم على أساس هذه الرؤيا. بالإضافة إلى تحديد أهداف تمويمية خاصة بالبلد، ووجود إستراتيجية شاملة متوازنة ومتوازنة مع القدرات والموارد.
2. أن تكون ملكية خطة التنمية للبلد، بحيث تكون المبادرة من الحكومة، وتوضع تحت إطارها آليات مؤسساتية لأنخراط الشركاء (المجتمع المدني، القطاع الخاص، البرلمان) في إعداد وتنفيذ ومتابعة ومراقبة الخطة.
3. كما يجب التركيز على النتائج عن طريق جودة المعلومات التنموية، وإمكانية وصول الشركاء إلى هذه المعلومات، بالإضافة إلى المراقبة والتقييم المنسقان على مستوى الدولة.

نقاش ومداخلات الحضور

قد يكون من المفيد في البداية إلقاء الضوء على عمل البنك وصندوق النقد في بلدان أخرى ومقارنة ذلك مع فلسطين. نقطة تسبب إشكالية أن المنظمتين يقمان بمحاولة ضرب عصافيرين بحجر، الأول أنهما مؤسسات تمويلية ومن ناحية أخرى هي مؤسسات تمويلية. المنظمتين تقたا على المشكلة الأساسية للاقتصاد وذلك لواحد من الأسباب الثلاثة، فيما لعدم خبرة (وأننا أستبعد ذلك)، أو لأسباب سياسية، أو اللزومية الفكرية التي تطبق من قبل المؤسستين في معظم دول العالم. ومشكلة الاقتصاد الفلسطيني الأساسية أنه في حالة صراع وتحت الاحتلال والمحدد الرئيسي هو الشروط التي يضعها المحتل، كما أنه فقد 40% من قدرته الإنتاجية في آخر 6 سنوات. أن عدم التعامل مع هذين النقطتين هو تغيب لأهم مشكلة في الاقتصاد الفلسطيني.

حول الفرق بين استغلالنا للمساعدات واستغلال اليهود للمساعدات في العام 48، يمكن القول بأن الخطأ فكري ثقافي وليس اقتصادياً. فلو أخذنا إسرائيل مثلاً إسرائيل استخدمت اقتصاد مبدأ شد الأزمة على البطون منذ 1948 حتى 1967 أما نحن فمنذ 1994 ونحن اقتصاد منفتح استهلاكي كامل.

أكد أحد الحضور على نقطة المؤسسية في مواجهة الاحتلال، وهنا الحديث لا يدور عن الوزارات. وطالب بأن يتم الدعوة من ماس أو غيره لدراسة المؤسسية في المرحلة القادمة والتعاون بين الحكومة والمؤسسات الشعبية والأهلية والنقايبة.

ورد تساؤل يتعلق بأسباب تأخر البنك الدولي وصندوق النقد في التجاوب مع الرؤية الفلسطينية، إذ ليس صحيحاً أنه في عام 1992 لم يكن هناك دراسات، حيث كان هناك العديد من الدراسات للأمم المتحدة، ولكن لم تكن مقبولة إسرائيلياً، وكان هناك الرؤية الشاملة الاقتصادية لمنظمة التحرير ولم يتم الأخذ بها. وقد تم الأخذ بمجلدات البنك الدولي وتم اعتبارها الجهد الأول لأن البنك الدولي له قبول. النقطة الأخرى هي التجارة (الاتحاد الجمركي)، فقد كان العديد من الدراسات والأبحاث الفلسطينية تقول أن الاتحاد الجمركي ليس هو أفضل

الحلول للاقتصاد الفلسطيني، ولكن تأخر البنك الدولي إلى عام 2002 في دراسته المعروفة والتي تتوافق مع هذا الرأي. ويظل التساؤل قائماً، لماذا يتأخر البنك الدولي؟ أعتقد أن سؤالي هنا عن السبب، فهل السبب هو عجز السلطة في تسخير رأيها، أم أنها توافق على أفكار البنك الدولي، أم أن البنك الدولي هو العملاق الذي يفرض أفكاره على الدول التي يعمل بها.

وقد طرحت مجموعة أخرى من التساؤلات تناولت النقاط والمواضيع التالي:

- ↳ كيف سنتعلم ونستفيد من أخطائنا إزاء طرق وآليات تعاملنا مع المساعدات العربية؟
- ↳ لماذا فشل البنك الدولي في تعامله مع الحالة الفلسطينية؟
- ↳ ما هو مستقبل الأوئر واي ظل التغثرة والمعاناة التي تعانيها في الفترة الحالية، خاصة في غزة؟
- ↳ كان هناك دعوة ومطالبة بالتنسيق بين وزارة المالية ووزارة التخطيط في موضوع المساعدات.
- ↳ هناك فرضية نقصان بشكل غير مناسب بين السياسة والاقتصاد في المساعدات. فيرأى هذه المساعدات سياسية وارتفاع نسبة المساعدة العربية والبنك الدولي هي دفع ثمن سياسي. الشعب الفلسطيني بيده ورقة سياسية هامة وهي مقاومة الاحتلال وانعكاسها يكون بدعم مساعدات عربية دولية.

ردود مقدمي الأوراق على الملاحظات

الدكتور نعمان كنفاني

أوضح د. نعمان أن الخلط بين الدور التنموي والتمويلي صحيح، ولكن هناك ايجابيات لهذا الدور المزدوج. البنك في كل مكان الآن أصبح يدعم الموازنة ويعمل تنسيقاً، وهذا صحيح لكن في الحقيقة كل هذا بدأ في فلسطين، بسبب فلسطين طور البنك الدولي إطار نظري ما يدعى بـ (post conflict framework) ويركز على ثلاثة نقاط، الأولى التنسيق السريع مع مؤسسات الأمم المتحدة ومع NGO المحلية، الثانية دعم المشاريع الجديدة والثالثة مرونة تواجهه على الأرض أي اللامركزية. وهذه النقطة الأخيرة بالذات بدأت عام 94 في فلسطين، ومن ثم تم تطبيقها في دول أخرى، ولكن هذا الإطار لم ينجح عندنا لأننا مازلنا في صراع ولسنا كالبيونية أو دولة في إفريقيا.

في أول تقرير خرج عام 1993 أي قبل اتفاقية باريس أوضح البنك الدولي أن هناك خيارات للاقتصاد الفلسطيني يجب دراستها، منها اتحاد جمركي مع الأردن أو منطقة تجارة حرة مع إسرائيل. وفي تقرير آخر يقول أن خيار (non discernment trade regime) هو الخيار الأفضل، في حين أشار البنك في التقرير الأخير 2006 إلى أن (semi custom) هو الخيار الأفضل، أي أن البنك الدولي يغير آراءه كثيرا، وهنا نقطة مهمة أن الدولة التي تعرف كيف يعمل البنك الدولي وآلياته وكيفية استغلاله تستطيع الاستفادة منه أكثر.

الدكتور إسماعيل الزبرى

جوهر الرسالة في ورقة د. غانية: أن العمق والبعد العربي يجب أن يظل في الذهن، ومن المهم تحديد أولوياتنا واستعادة ثقتنا ومعرفة ماذا نريد حتى لا تكون المساعدة مشروطة، ولا تكون تحت ضغط سياسي أو غيره.

الجلسة الرابعة 1

الجلسة الرابعة 2

**الطاولة المستديرة:
مستقبل الاقتصاد الفلسطيني**

مداخلة الدكتور سمير عبد الله

بين الدكتور سمير في مداخلته أن العلاقة بين الاحتلال والفلسطينيين حتى العام 2000 كانت متركزة على إفقار ونهب الثروة الفلسطينية بشكل جماعي، حيث كان هناك هامش للتطور الفردي (أي أن الناتج الفرعي (byproduct) للاحتلال سمح بالتطور الفردي)؛ سواء على مستوى العمال في إسرائيل أم حتى على صعيد القطاع الخاص. أما بعد العام 2000، فقد بدأت إجراءات الاحتلال تطال الأفراد (طرد العمال، الإغلاق، العلاقات الاقتصادية، عقاب جماعي)، بالإضافة إلى الإفقار الجماعي الذي هو موجود أصلاً. ويظل السؤال الذي يتردد دائمًا: كيف يمكن مواجهة هذا الوضع؟ ليس لدينا بديل من أن نعمل، حتى لو حققنا 40 إلى 60% من أهدافنا، لأن هذا له علاقة بالتحرر الوطني الذي يعتمد بشكل أساسي على الوضع الاقتصادي.

من جهة أخرى، أشار د. سمير إلى أن الحكومة تؤمن بأن الدور الكبير الذي يلعبه الاقتصاد في المعركة أساسياً، ولكنه ليس كافياً وحده. فلأول مرة، تقوم الحكومة بالخطيط بمنهج سليم بالنظر إلى كل العمل الحكومي "البناء المؤسسي، والتنمية، والموازنة، كرزمة واحدة"، من هنا كانت الخطة متوسطة المدى، وقد خرجت بشكل أساسى من معهد "ماس" قبل سنتين. وجواهرها أن تغير سوق فلسطين ما تنتج، وهو الخروج من المنتجات البسيطة التي تعتمد على الأيدي العاملة الرخيصة والمنتجة من أجل السوق الإسرائيلية والمحلية، والانتقال إلى المنتجات ذات القيمة المضافة، وذات المحتوى المعرفي، وليس المقصود بها الإنتاج التكنولوجي، وإنما يمكن تطبيق ذلك على الصناعات التقنية أيضاً.

وفي إطار حديثه عن خطة التنمية، أشار د. سمير إلى أن هذه الخطة مبنية على إطار الإنفاق المتوسط المدى (الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري)، كما سيتم تخفيض الإنفاق الحكومي في الخطة بسبب التضخم في القطاع الحكومي، وسيتم هذا التخفيض بشكل متدرج حسب قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب العمالة. وستسعى الخطة إلى الانتقال من حالة الركود الحالية إلى النمو (عن طريق استثمارات حكومية واستثمارات خاصة)، ويعتمد تحقيق هذه الغاية على القدرة الاستيعابية للاقتصاد التي هي بحدود 425 مليون دولار. ومن أهداف الخطة أيضاً زيادة الإيرادات وتخفيف النفقات وتقليل العجز في الموازنة والميزان التجاري.

يركز البرنامج الاستثماري في الخطة على القطاع الاجتماعي، وبخاصة التعليم، بالإضافة إلى إصلاح المؤسسات والأجهزة الأمنية وتحفيز القطاع الخاص. ويسعى عبر الخطة إلى تقليل المخاطر بسبب ما يواجه الواقع الفلسطيني من هجرة رأس المال وظاهرة هجرة الأدمغة المتواجدة أصلاً.

نقطة أخيرة أضافها د. سمير تشير إلى أن الموازنة في العام 1999 كانت متوازنة، وتضاعف عجز الموازنة خلال السنوات العشر اللاحقة ليبلغ نحو 1.4 مليار العام 2007، والسبب في ذلك التوسيع في القطاع الحكومي، والتتوسيع في الرواتب بما يقارب 15%， بالإضافة إلى استحداث بند صافي الإقراض (net lending)، حيث تدفع الحكومة بموجب هذا البند أكثر من 100 مليون دولار سنويًا لتسديد فواتير الخدمات الأساسية من كهرباء، وماء، لعشرات الآلاف من الأفراد والمؤسسات (وبخاصة البلديات والمجالس القروية). وتتجدر الإشارة إلى أن الدول المانحة لا تحبذ توجيه مساعداتها لتسديد العجز في الموازنة، وإذا حصل وغطت هذا العجز لفترة محددة، فلا توجد ضمانات على استمرارها في الدفع. كما أنه يجب أن يستمر اعتمادنا على المساعدات بحيث يعتاد الفلسطينيون على هذه المساعدات ولا يستطيعون الاستغناء عنها.

مداخلة الدكتور طاهر كنعان

بدأ د. طاهر مداخلته بتقديم الشكر للدكتور سمير الذي تحدث في الجانب الاقتصادي وخطة التنمية. وأفرد كنعان مداخلته للحديث في موضوع الاقتصاد السياسي، مبيناً أن الاقتصاد هو قوة العمل (السكان)، والأرض، والتجهيزات. أما بالنسبة للسكان؛ فقد كان تعدادهم العام 1967 نحو مليون في الضفة الغربية و مليون في الضفة الشرقية. وقد أصبح عددهم في الضفة الغربية نحو 2.5 مليون بعد 40 سنة، أما في الضفة الشرقية فأصبحوا حوالي 6 ملايين. نقطة أخرى هي عملية الإحلال (المستوطنين)، فقد كان عدد المستوطنين خلال الفترة (1967-1987)؛ أي في العشرين سنة الأولى، 114 ألفاً، وارتفع في العشرين سنة اللاحقة إلى 467 ألفاً. وهنا نأتي إلى الإطار السياسي، ويجب أن تكون صريحة بالاعتراف أن هناك خطأً ما، فهذه المضاعفة الكبيرة لأعداد المستوطنين حدثت في الفترة ما بعد أوسلو.

حاولت حركة التحرر الوطني الاقتداء بأسلوب فيتنام، أي أحد دوله دعم في الأردن ولبنان مثلاً وحركة تحرر في الوطن، وقد فشلت هذه المنهجية ربما لأننا لم نفهم أن أسلوب فيتنام لا ينجح معنا. حتى أسلوب فيتنام نزعناه من محتواه، فعندما سئل السؤال هل القضية الفلسطينية أم عربية؟ عملنا على نزع الصبغة العربية. وبعد عملية السلام مع الأردن ولبنان وفتح الجسور فهمنا فقط أن الجسور مفتوحة للبشر، ولم نعمل على الاستفادة للاقتصاد الفلسطيني.

وأشار كنعان إلى أنه خلال فترة عمله في الحكومة الأردنية حاول التقرير بين الطرفين. وأوضح أن مجموعة في الأردن لا تزيد الارتباط بالضفة، والفلسطينيون يريدون الاستقلال. ولكن هذا سياسي، أما في الجانب الاقتصادي، فهناك مجالات كبيرة للتعاون والارتباط. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من تجارب كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وهي جميعاً دول مستقلة، ومع ذلك فهي موجودة ضمن الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة سابقاً. وبين كنعان بعض المحاولات التي قام بها أثناء عمله في الحكومة الأردنية، ومنها محاولته إيجاد ميناء للأردن في غزة، فالمسافة من عمان إلى غزة نصف المسافة من عمان إلى العقبة (حيث يوجد الميناء الأردني الوحيد). فإذا كان هناك ميناء في غزة يستطيع الفلسطينيون الاعتماد على هذا الميناء، كما يصبح للأردن ميناء على البحر المتوسط. إلا أن الاستجابة لم تكن حماسية، وبخاصة من الجهة الأردنية، كما هو الحال في موضوع تخصيص شركة الإسمنت الأردنية والدور الفلسطيني، التي رفضها الأردنيون أيضاً.

وفي ختام مداخلته، أشار كنعان إلى أن النقطة الأساسية تكمن في استحالة الوقف في هذا اليوم، بعد 40 عاماً من الاحتلال، ولا يتم النظر إلى العوامل التي سببت فشل التنمية، بل يجب علينا الاهتمام بالصورة الكلية والوضع القائم بدل التركيز على الأمور الصغيرة التافهة. واقتبس هنا عن رواية لكاتب روسي عن يوم اعتقال مواطن في سجون سيبيريا، وكيف أن السجن جعله يهتم بأنفه الأمور كالفطور الذي سيأخذه، وانصب اهتمامه على ذلك حتى فقد عقله!

مداخلة الدكتور جهاد الوزير

وصف د. جهاد الوضع الاقتصادي الحالي بالسيء، وأشار إلى انخفاض الناتج المحلي بنحو 40% مقارنة بالعام 1999. ووفقاً لخطة التنمية من المتوقع ألا يشهد العام 2007 أي نمو (%) في الناتج المحلي. وبحكم عمله السابق في وزارة التخطيط، يسوق الوزير مثالاً على الإصرار الإسرائيلي لمنع التنمية بشتى أشكالها، وهو جسر بيت حانون، حيث تم بناؤه ثلاث مرات، وفي كل مرة يتم هدمه من قبل قوات الاحتلال، بالإضافة إلى الإغلاقات وغيرها.

وأشار الوزير إلى أنه بعد العام 2000 فقدنا السيطرة على مفهوم التنمية، وأصبح اهتمامنا على مقومات الحياة اليومية. وبعد العام 2002، أصبح هناك نقلة نوعية في التخطيط، حيث بدأت بخطبة الطوارئ لعلاج الوضع الذي كنا فيه بالتعاون مع المانحين، وأدخل موضوع جديد هو

المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما وجدت خطط التدخل السريع للاجتياحات المتكررة والحالات الخاصة، ثم أتت بعد ذلك الخطة متوسطة المدى (2005-2007) لترتبط بين خطط التنمية والموازنات المختلفة، الأمر الذي كان مفقوداً قبل ذلك.

وقد وضعت الخطة الأخيرة (خطة الإصلاح والتعمية 2008-2010) مجموعة من المعايير السليمة، وزادت من الرابط بين الموازنات المختلفة والخطط، كما أن هناك نقلة أيضاً في السيناريوهات، حيث أن سيناريو الاحتلال لم يعد موجوداً، إذ يوجد في الخطة سيناريو متقارب وأخر أقل تفاؤلاً، إلا أن الخيار الحالي حول بقاء الوضع على ما هو عليه لم يعد وارداً. وقد عملت الخطة على الضغط على المانحين، حيث تعرض الخطة مقومات الدولة الفلسطينية، وتدعو المانحين للتأثير على الجانب الإسرائيلي باتجاه وقف إجراءاته المتمثلة بإغلاق المناطق الفلسطينية، وإغلاق المعابر، والاستيطان، وبناء الجدار ... الخ.

وبين د. جهاد أن هذا المؤتمر (مؤتمر "ماس") هو جزء من التقييم الاقتصادي السنوي، ويجب النظر إلى إطار بعيد المدى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ويعبر المؤتمر، وفقاً للوزير، عمّا نريده كفلسطينيين. وإذا أردنا دولة، فهل لدينا الوسائل لجعل هذه الدولة قابلة للحياة. ومن الممكن أن ننظر بشكل تفاؤلي، فعلى سبيل المثال، نعمل في سلطة النقد وفق خطة منذ أكثر من سنتين للتحول إلى بنك مركيزي، ونحن نتعامل مع مواضيع العملة الوطنية ومعالجة وضع التضخم، ولكننا نفتقر إلى الأبحاث واقتصاديين خبراء بالاقتصاد الكلي (monetary economists)، ونحن نعمل على ابتعاث عدد من الموظفين لدينا للالتحاق ببرامج لنيل درجة الدكتوراه في هذا الموضوع.

واستشرف د. جهاد المستقبل، مشيراً إلى وجود إمكانيات من خلال سياسة افتتاحية والدخول إلى السوق العالمية. ففي العام 1999، بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي نحو 9%， وتشير التوقعات إلى أنه في حالة الانفتاح والربط مع غزة، والعمل في ميناء غزة، وإيجاد سياسات داخلية لتعزيز القدرة الذاتية، ودعم القطاع الخاص، والتحول إليه من القطاع العام، فمن المتوقع خلال 5 سنوات أن نصافع الناتج المحلي، ومن الممكن كذلك وجود نمو سنوي ثابت من 9-11% إذا تم تطبيق هذه السياسات، إلا أن هذا يحتاج إلى نقلة نوعية نحو الانفتاح والقدرة على التنافس والتحول إلى اقتصاد معرفي وتطوير شامل للنظام التعليمي. كما أنه من الممكن في العام القادم التحضير لمؤتمر شامل لوضع رؤية مستقبلية بعيدة المدى، تضع سؤالاً مهماً: أين نريد أن نكون كفلسطينيين بعد عقد أو عقدين من الزمان؟ وماذا نحتاج لكي نبدأ هذه الرحلة؟

مداخلة الدكتور معين رجب (ألقاها د. محمد مقداد من غزة)

تحدث الدكتور محمد مقداد- الذي ألقى ورقة الدكتور معين رجب- في البداية عن التشوّهات والأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، فذكر بالتفصيل التراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي والزيادة وتضخم العجز في الميزان التجاري، كما ذكر زيادة العجز في الموازنة العامة، وارتفاع معدلات البطالة، الفقر، والتضخم، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام وتصاعد حجم الخسائر المتراكمة.

كما هاجم اتباع سياسات اقتصادية فلسطينية غير واقعية، كالاعتماد على الدعم الخارجي في تمويل المشاريع التطويرية والإئتمانية، وتخصيص جزء كبير من أموال الدعم نحو مشاريع إغاثية غير منتجة. واستنكر عدم الاستفادة بالقدر الكافي من العديد من التشريعات المهمة التي جرى إصدارها، وعدم صيانة الموارد الاقتصادية العامة أو الحفاظ على الطاقة الإنتاجية.

وفي حديثه عن المستقبل، أوضح أن هناك العديد من المحاذير الواجب مراعاتها عند الحديث عن المستقبل الاقتصادي لأي من البلدان، وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بما قد يطرأ من أحداث وتطورات يكون لها التأثير المباشر وغير المباشر على هذا المستقبل الاقتصادي. كما تردد هذه المحاذير في ظل الأوضاع الفلسطينية المتمثلة في التبعية الاقتصادية لإسرائيل، نظراً لفقدان القرار الاقتصادي المستقل، وإمعان السلطات الإسرائيلية في تطبيق مزيد من القيود والإجراءات الصارمة.

ومن الواضح أن السياسات الأمريكية، في عهد الرئيس الحالي، قد اتجهت نحو فرض مزيد من الهيمنة على شعوب العالم، وبشكل قسري منهج، لإضعافها وابتزازها بأساليب شتى، جعلت مناطق العالم وأقطاره أكثر انقساماً وصراعاً، وبخاصة في المجال الداخلي. وهذا جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتفرد بتوجيه مسار القضية الفلسطينية مع تجاهل قرارات الشرعية الدولية، وترك أطراف الصراع تتحاور من جديد في ظل أجواء غير متكافئة، ما أضعف قدرات الطرف الفلسطيني في تثبيت حقوقه، أو إلزام الطرف الإسرائيلي بتنفيذها. ولا شك في أن الأطماع الاقتصادية للولايات المتحدة في خيرات الشعوب الأخرى كانت دافعاً أساساً وراء هذه الهيمنة المنهجية لها.

وأشار إلى وجود عدة سيناريوهات ممكنة للمستقبل:

- ↳ السيناريو الأول: يقوم على افتراض استمرار إسرائيل ممارسة أساليبها في مجال حصار الأرضي الفلسطيني في قطاع غزة، وتشتت التجمعات السكانية في الضفة الغربية، مع غياب التأييد الدولي للحقوق الوطنية الفلسطينية. ويمكن القول في هذا المجال، إن إسرائيل ترى من مصلحتها استمرار حالة الفرقة والتشتت والانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، بحيث تستمر حالة التمييز في المعاملة بين الإقليمين، ليتحول الصراع ويحتمل بين أبناء الوطن الواحد بدلاً من توحيد الجهد ورص الصدف في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للحصول منه على أعلى قدر من التنازلات الممكنة. وعلى ذلك، فإن أداء الاقتصاد الفلسطيني في مجموعه سوف يتوجه نحو التحسن النسبي المحدود وفقاً لهذا السيناريو، وذلك من خلال توفير فرص الدعم الكافية التي تقدمها الدول المانحة، مع تحويل المستحقات الفلسطينية إلى السلطة الوطنية في الضفة الغربية، آخذين بالاعتبار أن حرية اتخاذ القرار الاقتصادي الفلسطيني ستبقى محدودة، بحيث تتحقق بعض الإيجابيات في الضفة الغربية وسلبيات إضافية في قطاع غزة.
- ↳ السيناريو الثاني: يقوم على نجاح الفلسطينيين في تجاوز خلافاتهم، وتغليب المصلحة العليا للوطن على ما عادها من المصالح، واتخاذ موقف موحد في مجال المطالب والحقوق المشروعة للفلسطينيين، مع القدرة على التخفيف من آثار الحصار الاقتصادي، وبخاصة الموجه نحو قطاع غزة؛ أي أن هذا السيناريو قد يختلف نسبياً عما هو سائد في الوقت الراهن مقارنة مع السيناريو السابق. وسيسمح هذا السيناريو بتحفيظ بعض ما يعنيه المجتمع الفلسطيني من مشاكل اقتصادية تتعلق بارتفاع معدلات البطالة، وزيادة عدد السكان الواقعين أسفل خط الفقر. وسيسمح ذلك بتصحيح المسار الاقتصادي ليتحقق في مجمله نمواً إيجابياً في نصيب الفرد من كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، مع التباين الملحوظ بين قطاع غزة والضفة الغربية. وستكون فرص هذا النجاح مهيئة بصورة أفضل عند إعداد إستراتيجية واضحة المعالم تسمح بتطبيق برامج ومشروعات نافعة على المدى القصير والمتوسط، مع انتزاع جانب من التأييد الدولي وتحقيق استفادة أكبر من الدعم المالي المقدم من الدول المانحة. كما توجد سيناريوهات عدة تقع في مستوى وسطي بين السيناريو الأول والسيناريو الثاني، تتدرج فيما بينها من حيث النتائج المترقبة.

وأشارت المداخلة إلى أنه أمام الخلل الكبير الذي يعاني منه المجتمع الفلسطيني في موقع كثيرة، فإنه لا مناص من إعادة النظر في الأساليب التقليدية التي بدأ بها الاقتصاد الفلسطيني، بحيث يتم التركيز على حلول مبتكرة تتناسب مع واقع الاقتصاد الفلسطيني وإمكاناته، مع قابلية هذه الحلول للتطبيق، وأن تساعد في تحقيق نقلة نوعية تسهم في تصحيح مسار الاقتصاد الفلسطيني، لأن هناك العديد من الأفكار المبدعة التي يمكن الأخذ بها والعمل عليها بأقل تكلفة ممكنة، مع وجود فرص كافية لها لتحقيق مردودات إيجابية عالية، وبخاصة في القطاعات السلعية.

كما أن من الأمور الملحة في هذا الشأن، التي لا مناص منها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه على المسارين الاقتصادي والسياسي، إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل ترتيباً تاماً ينهي حالة التشرذم والتصادم القائمة. ثم وضع رؤية واضحة المعالم لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، بحيث تقوم على الاعتماد على الذات في جزء كبير منها. ومع التسليم بإعداد خطة تنمية متواسطة الأمد، جرى الإعلان عنها في رام الله تغطي السنوات الثلاث (2008 – 2010)، فإنه يصعب التكهن بقدرة هذه الخطة على تخطي المشكلات الحقيقة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وبخاصة أن هذه الخطة تعتمد في تمويلها على المانحين، وذلك في اجتماعهم المنعقد في كانون الأول 2007 في باريس، ويأتي هذا الاجتماع في ظل أجواء غير مهيئة، ومناخ اقتصادي وسياسي غير ملائم.

مداخلة السيد منيب المصري

أبدى السيد منيب المصري سروره من المشاركة في نقاش هذا الموضوع المهم في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وأعرب عن تقديره لمعهد "ناس" الذي يعمل دائماً على ربط صانع القرار السياسي بسياسات مدرستة ومبنية على المعرفة. وقال في هذا السياق:

عندما طلبي الحديث عن تجربة القطاع الخاص مر بذهني شريط من التجارب خلال الـ 14 سنة الماضية، وبالأخص تجربة شركة "باديكو" التي أشرف برئاستة مجلس إدارتها، وليس فقط "باديكو"، بل يوجد العديد من الشركات ورجال الأعمال الذين عانوا من الاحتلال والوضع الاقتصادي في الفترة الأخيرة خاصة. ففي بداية تأسيس "باديكو" لم نكن نعرف أن الاحتلال سيكون وراء كل عقبة نواجهها، ولكن

علينا أن نعترف أن هناك مجموعة من الأسباب الداخلية التي أدت إلى تعميق التأثير السلبي على القطاع الخاص، ومنها:

- ↳ الفوضى الأمنية، التي كانت عاملًا أساسياً لإحجام المستثمرين، وهنا أتجه بالشكر للحكومة الفلسطينية برئاسة د. سلام فياض للعمل على تطبيق الخطة الأمنية، وبخاصة في مدينة نابلس.
- ↳ ضعف الجهاز القضائي، فلا أمن دون عدل ولا عدل دون قضاء نزيه وفاعل.
- ↳ القوانين والتشريعات، فعلى الرغم من مرور 14 سنة على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن التشريعات الناظمة للحياة اليومية والاقتصادية منقوصة، ومثال ذلك قانون الشركات الذي لم يقر، مع أن الحديث عنه بدأ منذ أكثر من ثمانين سنوات.
- ↳ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بعيداً عن الشعارات، ما زال القطاع الخاص بعيداً عن التأثير في القوانين، كما لم يكن هناك أدنى مشاركة للقطاع الخاص في الاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل السلطة.

وأوضح المصري أن للقطاع الخاص جهوداً كبيرة في جذب الاستثمار الخاص، وقد حدثت هناك نقلة نوعية بعد انتخاب الرئيس محمود عباس، إلا أن الوضع الأخير والحضار قوض هذه الجهود. وأشار إلى أنه إذا تم حل هذه النقاط الأربع، وحصول تقدم في الأفق السياسي وعملية السلام، فإن الاقتصاد الفلسطيني سوف يشهد نقلة نوعية، وبخاصة أنه مليء بالفرص الاستثمارية.

وفي نهاية مداخلته، شكر معهد "ماس" لجلب هذه الخبرة من الأكاديميين والسياسيين والخبراء، والعمل على مساندة صناع القرار.

مداخلة الدكتور محمد نصر

أشار د. محمد نصر في بداية مداخلته إلى أن إيه محاولة لوضع تصور حول مستقبل الاقتصاد الفلسطيني يجب أن تعتمد على افتراضات سياسية.. هذه الافتراضات لا يحكم عليها بالصواب أو بالخطأ، وإنما بالواقعية وعدم الواقعية. وهي تتباين من شخص لآخر، وهناك من يتقاعل بإمكانية التوصل على حل سلمي، وبالتالي يرسم صورة مشرفة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وهناك من يتشاءم ولا يرى إمكانية لحل سلمي في المدى المنظور، وبالتالي يرسم صورة قاتمة

لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني. وغالباً ما يكون التباين في النتائج التي يتوصّل إليها الباحثون المختلفون ناجماً عن التباين في الافتراضات التي بدأ بها التحليل، وليس نتيجة لاختلاف المذاهب أو تباين أساليب التحليل وأدواته.

وأشار إلى أن نقطة البداية هي الافتراضات حول المستقبل السياسي للمنطقة، وأن الباب مشرع لجميع الاحتمالات، وبالتالي فإن السيناريوهات غير محدودة. ولكن للتبسيط فقد استعرض ثلاث سيناريوهات. السيناريو الأول يقوم على افتراض انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 (ربما بتعديلات طفيفة أو تبادل أراضي)، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحل مشكلة اللاجئين، ومعالجة القضايا العالقة ومن بينها الحدود والمياه، الخ. والسيناريو الثاني يقوم على افتراض انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية وقيام وصاية دولية، أو إعادة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بشكل سافر. وفي ظل هذا السيناريو سيكون الوضع مشابه للوضع الذي كان قائماً قبل أوسلو. والسيناريو الثالث يقوم على افتراض استمرار الوضع الحالي بشكل أو بآخر. وأشار إلى أن هذه السيناريوهات تقوم على افتراضات مختلفة، ويمكن الحديث عن عشرات السيناريوهات التي تقع بينها أو قريبت منها.. وفي ظل كل سيناريو سيكون هناك أهداف مختلفة، وتحديات مختلفة، وأدوات مختلفة، وسياسات مختلفة. وتساءل د. نصر: أي تلك السيناريوهات أكثر واقعية بحيث يمكن البناء عليه لرسم صورة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني؟

وأشار إلى أنه لست من المقتعين (ولا المتفائلين) بأن إسرائيل سوف تتسحب من أراضي عام 67، وبالتالي، فهو لا يعتقد بأن السيناريو الأول ممكن. كما أنه لا يعتقد بأن إسرائيل سوف تسمح بانهيار السلطة الوطنية أو تقبل بوصاية دولية أو أن تقوم بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية بشكل مباشر، ليس حباً في السلطة الوطنية أو تعففاً عن الاحتلال، ولكن لأن مصلحتها أن لا يحدث ذلك. وبلغة الاقتصاد، فإن تكلفة الاحتلال غير المباشر قليلة جداً بالنسبة لإسرائيل مقارنة بتكلفة الاحتلال المباشر. وبالتالي، فهو يعتقد أن الافتراض الأقرب للواقع هو استمرار الأمر الحالي، والذي يتمثل في استنزاف إسرائيلي مستمر للاقتصاد الفلسطيني. وأشار إلى أنه قد يحدث تحسن بسيط في المدى القصير، وقد تسمح إسرائيل بوصول مساعدات، وتحول أموال إلى السلطة، وتشجع الدول المانحة على إقامة مشاريع في الأراضي الفلسطينية (تحصل إسرائيل من خلالها على نسبة كبيرة منها)، ثم تقلب الأمور، وتتفصف وتغلق وتحاصر وتدمير.. في كل مرة يكون هناك تحسن في الاقتصاد الفلسطيني يتم افتعال شيء.. استقرار..

يتم إثره تدمير الاقتصاد الفلسطيني، ثم يبدأ التفاوض من جديد حول بنائه. أي أن إسرائيل سوف تسعى لأن يظل الاقتصاد الفلسطيني هشاً ومسترزاً، ولن تسمح بوجود اقتصاد فلسطيني قوي. وهو يعل ذلك بأن إسرائيل ترى أن اقتصاد فلسطيني قوي يهدد مصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية، بل ومشروعها الصهيوني برمتها. فوجود اقتصاد قوي في فلسطين يحرم إسرائيل من موارد تعودت أن تستغلها، وأسواق تعودت أن تستبيحها. بل إن مثل هذا الاقتصاد القوي يمكن أن يكون منافساً في الأسواق الخارجية، وحتى داخل السوق الإسرائيلي نفسها. ومن الناحية السياسية، فإن اقتصاداً قوياً يجعل الفلسطينيين أقل قابلية للابتزاز، ويحد من هجرتهم (يتبعهم في أرضهم)، ويقلل من تعبيتهم لها، مما يضعف من تأثير السياسات العقابية ومن الضغوط التي تمارسها عليهم لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة. وبالتالي، فهو يرى أن سوق الإجراءات والسياسات الإسرائيلية الحالية سوف تستمر، سوف تستمر معها عملية إحباط التنمية التي استمرت منذ أربعة عقود.

وتساءل د. نصر: ما هو مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل إمكانية استمرار الوضع الحالي؟ ما هي الأهداف والتحديات والسياسات في ظل الاستنزاف المستمر للاقتصاد الفلسطيني؟ ما الذي يمكن عمله إذا تصاعد الحصار، كما نشاهد الآن في قطاع غزة ومدينة نابلس؟ وهو يرى أن الهدف الرئيسي في ظل هذا الوضع ليس تحقيق معدلات تنمية مرتفعة وزيادة الصادرات والوصول إلى الأسواق الخارجية (على أهمية ذلك في المدى الطويل)، بل الهدف الآتي هو تعزيز القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني لكي يصبح قادراً على الصمود ومقاومة الاحتلال والابتزاز. ويرى أن التحدي الرئيسي في هذه الظروف يمكن في تثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه وتمكنه من الصمود والبقاء ومقاومة السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهدافة إلى اقتلاعه من أرضه وتهجيره وتهبيشه وإحلال المستوطنين مكانه. وهذا يتطلب، في رأيه، إتباع سياسات نقل من تأثير الإجراءات الإسرائيلية المستقبلية من خلال ما يمكن وصفه بالاستمرارية المحلية sustainability Local، مثل تشجيع المشاريع الصغيرة، وتشجيع الزراعة المحلية، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج سلع أساسية، خصوصاً السلع البديلة للسلع الإسرائيلية، وتشجيع المنتجات التي توفر عناصر الإنتاج اللازمة لإنتجاجها محلياً. ولا يعني ذلك عدم الاهتمام بتحديث التشريعات وبناء المؤسسات وغيرها، ولكنه يعني الاهتمام بالتنمية المحلية التي كانت مهمة لغاية الآن.

الطاولة المستديرة 1

الطاولة المستديرة 2

رعاة المؤتمر



شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني

شركة فلسطينية مستقلة، عوائدها وموجاتها تعود لمنفعة أبناء الشعب الفلسطيني، وتعمل في مجال تطوير الاقتصاد الوطني والنهوض به وتنميته، من خلال الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية والحيوية، وبالشراكة مع القطاع الخاص، وبطريقة مهنية عالية تقوم على أسس من الشفافية والمحاسبية وتساهم في خلق فرص عمل لأبناء شعبنا.

باشر صندوق الاستثمار الفلسطيني أعماله الفعلية كمؤسسة فلسطينية مستقلة عام 2003، بعد تسجيله كشركة مساهمة عامة، وتمثل أهداف صندوق الاستثمار الفلسطيني في الاستثمار في مشاريع حيوية في القطاعات الإستراتيجية الوعادة من أجل تحقيق عوائد مجزية تتمتع بالاستمرارية، وتعزيز الشراكة مع المستثمرين المحليين والأجانب ومن أجل تحفيز القطاع الخاص الفلسطيني باعتباره المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية، وتطوير إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني وبنائه التحتية.

تشمل المحفظة الاستثمارية للصندوق استثمارات في مجموعة رائدة من الشركات منها (باديكو، الوطنية للاتصالات، بال تل، الشركة العربية الفلسطينية "أبيك" وباديكو، وغيرها من الشركات). كما يعمل الصندوق على تطوير مجموعة جديدة من الاستثمارات في مجال الغاز والتطوير العقاري والإقراض العقاري والصناعات الإنسانية.



صندوق النقد العربي بإدارة صندوق الأقصى

صندوق الأقصى:

يهدف الصندوق إلى المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وإلى تكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية، وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وإلى مواجهة سياسة العزل والحصار التي تمارسه السلطات الإسرائيلية. وقررت القمة العربية أن يكون حجم الموارد المالية للصندوق ثمانمائه مليون دولار أمريكي.

تشارك 13 دولة في موارد الصندوق بما مجموعه 545.4 دولار أمريكي، ويتولى الإشراف على الصندوق مجلس أعلى ولجنة إدارية: ويضطلع البنك الإسلامي للتنمية بإدارة الصندوق، لما تميز به من اتصال وثيق بعملية التنمية البشرية في فلسطين، سواء قبل إنشاء السلطة الوطنية أم بعد إقامة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، فضلاً على أنه كان مواكباً بتمويلاته المختلفة للظروف الاستثنائية في فلسطين.

المجلس الأعلى للصندوق:

يتكون من وزراء مالية الدول المساهمة، بالإضافة إلى مندوب السلطة الوطنية الفلسطينية والأمين العام لجامعة الدول العربية، كعضوين دائمين، والبنك الإسلامي للتنمية بصفة عضو مرافق.

اللجنة الإدارية للصندوق:

تتكون من ممثلي الدول المساهمة بما لا يقل عن 3% من رأس المال المعون للصندوق، وممثل عن الدول التي تكون مساهمتها أقل من ذلك. ويشترك في اللجنة ممثل عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وممثل عن جامعة الدول العربية.

مشاريع صندوق الأقصى:

يواصل الصندوق رفد مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وقد بلغ مجموع ما قدمه من منح وقروض 601.02 مليون دولار أمريكي، خصص منها مبلغ 405 مليون دولار أمريكي لدعم موازنة السلطة الفلسطينية خلال عامي 2001/2002 و 196.02 مليون دولار لتنفيذ 38 مشروعًا وبرنامجاً. وقد امتدت حافظة المشاريع إلى كافة القطاعات الحيوية للاقتصاد مع تركيز الاهتمام على التعليم، والرعاية الصحية، وإعادة تأهيل البنية التحتية، والبرامج الاجتماعية، والاحتياطات المحلية (الإغاثة والمتطلبات الطارئة)، وتعزيز قدرة الصادرات الفلسطينية وتسويقها، وخلق فرص عمل. ولا يقتصر دور صندوق الأقصى على رصد التمويل لتنفيذ المشاريع، وإنما يتولى الصندوق مهمة إعداد المشاريع للشراكة التمويلية مع البنك الإسلامي للتنمية والهيئات المالية العربية، ثم الإشراف على تنفيذها.



سلطة النقد الفلسطينية

لمحة عامة

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في العام 1995 كمؤسسة مستقلة، وتم تأكيد ذلك في القانون الذي صدر في عام 1997. وقد أشئت سلطة النقد لتحقيق العديد من المهام الواردة في بروتوكول باريس الاقتصادي. ومنذ ذلك التاريخ، تمارس سلطة النقد جزءاً من، وليس كل، المهام المنطقة بالبنك المركزي، متحدة على وجه الخصوص في مراقبة المصارف، وخدمات المدفوعات، والأبحاث والإحصاء.

منذ منتصف عام 2006، شرعت سلطة النقد في عملية إعادة هيكلة وتغيير داخلي يهدفان إلى تحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي حديث، كامل الصالحيات. ومن المتوقع أن تستغرق هذه العملية ثلاث سنوات.

تسعى سلطة النقد الفلسطينية إلى أن تصبح، في المدى المتوسط، البنك المركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. ولهذه الغاية، سوف تعمل سلطة النقد تدريجياً على توسيع صلاحياتها الحالية ممثلة بترخيص وتنظيم المؤسسات والعمليات المصرفية والإشراف على نظام المدفوعات والدراسات الاقتصادية. وبالإضافة إلى هذه المهام، سوف تعمل سلطة النقد على تعزيز قدراتها الذاتية في المجالات المطلوبة بما يمكنها مع الوقت من إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة، بالإضافة إلى دورها المستشار الاقتصادي والمالي للسلطة الفلسطينية. وبهذا تتمكن سلطة النقد من تحقيق الاستقرار المالي والنقدى، وبالتالي المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام في فلسطين.

أهم ملامح خطة التحول الاستراتيجي التي تعمل عليها سلطة النقد:

- ↳ تريعات حديثة، بما في ذلك قانون جديد لسلطة النقد/ البنك المركزي للتأكيد على استقلالية سلطة النقد في مجال اختصاصها والاستفادة من تجارب البنوك المركزية في العالم منذ إصدار قانون سلطة النقد في عام 1997. وتعديل جوهري في قانون المصارف، واستحداث قانوني غسل الأموال والعملة.
- ↳ الشفافية والمساءلة، لضمان إدارة المؤسسة بمسؤولية وفعالية، حيث تم تعزيز مبدأ المساءلة من خلال استحداث أربعة مناصب مستقلة خارج الهيكل التنظيمي ومرتبطة مباشرة مع مجلس الإدارة: التظلمات، وأخلاقيات العمل، والمستشار القانوني، والمدقق الداخلي.
- ↳ لجنة تدقيق في مجلس الإدارة، لتكون المرجعية في إقرار النظم الداخلية للتدقيق المالي والإداري وفقاً لأحدث الممارسات.
- ↳ استحداث لجنة السياسة النقدية التي ستكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية في المستقبل.
- ↳ نظام مدفوعات وطني قادر على مواكبة وتعزيز النمو والتطور في النظام المالي الفلسطيني.
- ↳ دائرة موارد بشرية تركز بشكل خاص على إثراء رأس المال البشري في سلطة النقد الفلسطينية.

سامر خوري

نائب الرئيس التنفيذي للعمليات لشركة المقاولون للمتخدون الدولية (CCC)

ولد في بيروت، لبنان، لعائلة فلسطينية رحلت إلى لبنان بعد نكبة عام 1948. حصل على شهادة الهندسة المدنية من جامعة كاليفورنيا عام 1981 والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جنوب كاليفورنيا عام 1984. عاد إلى الخليج العربي وعمل في شركة المقاولون للمتخدون الدولية (CCC) التابعة لوالده والتي تعتبر إحدى أكبر شركات الهندسة والإنشاءات الدولية العربية في العالم.

خلال عامي 1987 و1990 كان مسؤولاً عن عمليات (CCC) في الكويت، وفي عام 1990 انتقل إلى المكتب الرئيسي للشركة في أثينا، اليونان. عمل في العديد من الدوائر مما أكسبه خبرة كبيرة في حق الهندسة والإنشاءات، وفي عام 1997 احتل منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في المجموعة كل وبالتالي أصبح مسؤولاً عن نشاطات المجموعة حول العالم.

د.نبيل القدوبي

رئيس مجلس إدارة شركة بروجاكس

عضو في مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). تلقى تعليمه الجامعي في لبنان والولايات المتحدة وحاز على شهادة الدكتوراه في مجال الهندسة المدنية عام 1982.

يجمع الدكتور نبيل هاني القدوبي بين الخبرة العملية والأكاديمية، حيث أسس شركة بروجاكس التي تعمل في مجال إدارة المشاريع ويشغل حالياً منصب رئيسة مجلس إدارتها، كما عمل في مجال التدريس في جامعة الكويت، وجامعة ستانفورد. بالإضافة إلى أنه عضو في مجلس أمناء مؤسسة التعاون. وهو مؤسس صندوق منحة هاني القدوبي.

**قائمة بأسماء المشاركين في مؤتمر (amas) بعنوان:
"الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال... أربعون عاماً من
إحباط التنمية!!!"**

قائمة بأسماء المشاركين في المؤتمر

الصفة الغربية

الرقم	الاسم	المؤسسة
.1	ابراهيم أبو كامش	الحياة الجديدة
.2	ابراهيم أبو هنطش	معهد ماس
.3	ابراهيم الشقاقي	معهد ماس
.4	ابراهيم عطيانى	بنك القاهرة عمان
.5	أحمد الجلاد	PSI
.6	أحمد توفيق قاسم	وزارة العمل
.7	أحمد جمعة	هيئة تشجيع الاستثمار
.8	أحمد زعارير	جامعة القدس المفتوحة
.9	أحمد عباس	وزارة التخطيط
.10	أرمينيو ساكو	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
.11	أسامة الطبيبي	المركز الفلسطيني للتنافسية والحكمة
.12	أسرار زهران	معهد ماس
.13	إسماعيل الزبردي	ماس
.14	أشرف زيدان	صندوق الاستثمار الفلسطيني
.15	أكرم النجار	
.16	امجد الحبلي	شركة الحبلي للدراسات والاستشارات الهندسية
.17	أمل المغربي	استشارات هندسية
.18	أمنة عودة	صحفية
.19	أمينة الخصيب	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
.20	أمينة عودة	Journalist/ Human rights expert
.21	أنور أبو عماش	مؤسسة التعاون
.22	أنور الجيوسي	الفلسطينية للأراضي والتنمية (فاتن)
.23	أنيس البرغوثي	متقاعد / وزارة الخارجية
.24	إياد الحويصان	الجزيرة
.25	إياد عنباوي	TEC 1991 - Jerusalem
.26	إيسر بغيرات	وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية
.27	أيمن قنطر	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
.28	إيهاب البرغوثي	سلطة المياه
.29	إيهاب الخطيب	صندوق الاستثمار الفلسطيني
.30	باسل كنعان	غرفة تجارة وصناعة نابلس

الرقم	الاسم	المؤسسة
.31	باسم حمودة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
.32	باسم مكحول	مجموعة الاتصالات الفلسطينية
.33	باسمة زهران	جامعة بيرزيت
.34	بسام ولوبل	مجموعة الاتصالات الفلسطينية
.35	بشرى مقبل	UNSCO
.36	بيت خوري	العالمية للتطوير الإداري / الجامعة الأمريكية
.37	تغريد خله	
.38	تغريد عميرة	البنك الإسلامي العربي
.39	تقيدة الجرباوي	مؤسسة التعاون
.40	تيسير الزبرى	مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية
.41	تيسير عمرو	رئاسة الوزراء
.42	جاد إسحق	معهد الأبحاث التطبيقية
.43	جاسر خليل	جامعة القدس المفتوحة
.44	جاك لوماكس	معهد ماس
.45	جعفر خواجه	
.46	جعفر صدقة	الأيام
.47	جمال السلقان	وزارة المالية
.48	جمال العاروري	الأيام
.49	جمال جوابرة	اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية
.50	جمال حداد	صندوق الاستثمار الفلسطيني
.51	جمال ملحم	طلال أبو غزالة وشركاه الدولية
.52	جمال موسى	بلدية السموع
.53	جميل هلال	باحث
.54	جهاد الوزير	سلطة النقد الفلسطينية
.55	جهاد حلو	المجلس العالمي للكتب
.56	جهاد نمر	جامعة بيرزيت
.57	حازم شناور	وزارة المالية
.58	حازم قواسمي	GTZ
.59	حسن أبو لبدة	سوق فلسطين للأوراق المالية
.60	حسن لدادوة	جامعة بيرزيت
.61	حسين الأحمد	العربية للتأمين
.62	حسين الطويل	معهد الإعلام والسياسات
.63	حكمت أبو راس	وزارة التخطيط
.64	حمدان عواد	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الرقم	الاسم	المؤسسة
.65	حمدى الخواجا	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
.66	خليل فرحان	جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية
.67	خليل قاسم	اتقال للاستشارات
.68	خليل نخله	مؤسسات
.69	دافيد ديفيد	لجنة الدولية للصليب الأحمر
.70	دهب مصلح	مؤسسة التعاون
.71	راغب مرار	جامعة النجاح الوطنية
.72	رافع صلاحات	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
.73	رامي عبد الهادي	مركز الهندسة والتخطيط
.74	رانية مرعي	شركة سكاي
.75	ريبيحة ذياب	عضو مجلس تشريعي
.76	رجا الخالدي	UNCTAD
.77	رفيق الحسيني	الرئاسة الفلسطينية
.78	رنا حنون	FAO
.79	رولا سرحان	صندوق الاستثمار الفلسطيني
.80	رياض الهليس	معهد ماس
.81	رياض عويضة	سلطة النقد الفلسطينية
.82	رياض موسى	جامعة بيرزيت
.83	ريم عبوشي	جمعية أصالة
.84	ربما سايا	وزارة التخطيط
.85	زاهي ناصر	بلدية بيرزيت
.86	زهدي صوالحي	شركة دار الشفاء للأدوية
.87	زياد أبو زiad	مجلة فلسطين - إسرائيل
.88	زياد الطويل	بلدية البيرة
.89	زياد دية	بلدية البيرة
.90	زياد غنام	صحيفة القدس
.91	سائد زهران	دار البيارق
.92	سائد عبد الله	أرنست ويونغ
.93	سارة الحاج علي	معهد ماس
.94	سامر اسعد	جامعة بيرزيت
.95	سامر سلامة	جهود للتنمية المجتمعية والريفية
.96	سامي جبارين	الهيئة المستقلة لحقوق المواطن
.97	سامي عيدة	جامعة القدس المفتوحة
.98	سامية البطمة	جامعة بيرزيت

الرقم	الاسم	المؤسسة
.99	ساهر سقف الحيط	اتحاد محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة
.100	سايمون بوعز	معهد ماس
.101	سحر القواسمي	المجلس التشريعي الفلسطيني
.102	سعد عبد الهادي	الناشر
.103	سعود عبد الفتاح	مؤسسة المواصفات والمقاييس
.104	سعيد هيفا	Palinvest
.105	سفيان ولويل	شركة المجموعة الأهلية
.106	سلام هنداوي	تلفزيون الرأي الكويتي
.107	سليفا رنتسي	معهد ماس
.108	سلوى سلامة	جامعة القدس
.109	سليمان نمر سليمية	بنك القدس للتنمية والاستثمار
.110	سمر صوالحي	معهد ماس
.111	سمير عبد الله	وزير التخطيط والعمل
.112	سمير منصور	وزارة الحكم المحلي
.113	سهام عادل ثابت	عضو مجلس تشريعي
.114	شادية الحلو	ديوان الرئاسة
.115	شاكر خليل	المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكار
.116	شاهر سعد	اتحاد نقابات عمال فلسطين
.117	شاهر يوسف قلاوة	ديوان الرقابة المالية والإدارية
.118	شوقي مخطوب	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
.119	شيرين البasha	جامعة بيرزيت
.120	صقر جندية	معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية
.121	صلاح العودة	غرفة تجارة وصناعة رام الله
.122	ضمنية القاضي	جامعة بيرزيت
.123	ضياء أحمد	
.124	طارق أبو بكر	ديوان الرقابة المالية والإدارية
.125	طاهر كنعان	المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات
.126	طلعت العلوى	جريدة السفير
.127	عادل أبو عياش	متقدعاً وزارة ازراعة
.128	عادل الزاغة	جامعة بيرزيت
.129	عادل سمارة	مجلة كنعان
.130	عاطف علانة	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
.131	عاطف ميداني	وزارة الاقتصاد الوطني
.132	عبد الجود صالح	مركز القدس للدراسات

الرقم	الاسم	المؤسسة
133.	عبد الحفيظ نوفل	وزارة الاقتصاد الوطني
134.	عبد الحميد البرغوثي	باحث
135.	عبد الفتاح أبو شكر	جامعة النجاح الوطنية
136.	عبد الفتاح عودة	البنك الإسلامي العربي
137.	عبد القادر الحسيني	مؤسسة فيصل الحسيني
138.	عبد الله الحوراني	صندوق الزواج الفلسطيني
139.	عبد الله دراغمة	وزارة الاقتصاد الوطني
140.	عبد الله عمرو	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
141.	عبد الله فنون	جامعة القدس المفتوحة
142.	عبد المالك جابر	مجموعة الاتصالات الفلسطينية
143.	عبد المجيد سويلم	وزارة العمل
144.	علبة النشاشيبي	وزارة المالية
145.	عثمان عامر	مركز المناهج
146.	عنان أبو الحمص	جامعة بيرزيت
147.	عرسان نجار	الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات
148.	عرفات نخله	اتحاد نقابات العمال المهنية
149.	عز الدين غالب	صحفى / الأئم
150.	عزم أبو السعود	غرفة تجارة وصناعة القدس
151.	عزم طبلية	وزارة الزراعة
152.	عزت شعيبى	محامي
153.	عصام مخول	باحث
154.	علاء الترتيير	معهد الحقوق - جامعة بيرزيت
155.	علاء الترتيير	معهد الحقوق - جامعة بيرزيت
156.	علاء جمعة	وزارة الزراعة
157.	علام أبو شمس	السلطة الفلسطينية
158.	على الجرباوي	جامعة بيرزيت
159.	علي خله	اتحاد عمال الدنمارك
160.	علي ذباب	وزارة التخطيط
161.	علي سميح العبد	جامعة بيرزيت
162.	علي صافى	جنرل للاستشارات والتدريب
163.	علي صافى	جنرل للاستشارات والتدريب
164.	على صوافطة	رويتز
165.	عماد جلاد	وزارة الاقتصاد الوطني
166.	عماد موسى	محافظة سلفيت

الرقم	الاسم	المؤسسة
167.	عمر ابو عرقوب	وزارة الصحة
168.	عمر أبو عرقوب	وزارة الصحة
169.	عميد منير	محافظة سلفيت
170.	عواطف عبد الله	الجمارك والمكوس
171.	عودة زغموري	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية
172.	عيسى قسيس	صندوق الاستثمار الفلسطيني
173.	غاري سوتنيك	معهد ماس
174.	غازى الخليلى	صحفى
175.	غسان الخطيب	جامعة بيرزيت
176.	غسان عمادرة	جمعية الرواد الشباب
177.	غسان كسابرة	مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
178.	فؤاد الأقرع	اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية
179.	فاتن شرف	وزارة الاقتصاد الوطنى
180.	فادي بكرات	Megatech
181.	فادية المصري	وزارة الشؤون الاجتماعية
182.	فارس المالكي	تلذيون وطن
183.	فالنتينا دبرناردي	وكالة الأمم المتحدة للأغذية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
184.	فاهم الشلبي	وزارة التربية والتعليم العالى الفلسطينية
185.	فتحي البرقاوى	اعلامى
186.	فتحي بوزية	غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة
187.	فتحي زيدان	الفرد طوباسى
188.	فضل النقيب	جامعة وترلو
189.	فوزي ارشيد	معهد ماس
190.	فيليب خوري	معهد ماس
191.	قاسم الشعراوي	وزارة الداخلية
192.	لؤي شبانة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
193.	لطفية الحواري	عضو مجلس وطني
194.	ليلى حبش	منتدى فلسطين
195.	لينا عبد الله	معهد ماس
196.	ماري فاشه	معهد ماس
197.	مازن الحروب	مساعد قانوني/ وزارة الاقتصاد الوطنى
198.	مازن الدباغ	أنيرا
199.		

الرقم	الاسم	المؤسسة
.200	مازن الديك	وزارة النقل والمواصلات
.201	مأمون أبو عليا	جامعة القدس المفتوحة
.202	Maher Haddan	مركز التجارة الفلسطيني بالترىد
.203	Majdi Ben Noura	قناة الجزيرة
.204	Majdi Yassine	المنتدى الثقافي
.205	Mohamed Abu Bakr	تلفزيون وطن
.206	Mohamed Abu Shumea	المجلس الوطني الفلسطيني
.207	Mohamed Abu Hallal	جامعة بيرزيت
.208	Mohamed Al-Shayebi	سلطة المياه الفلسطينية
.209	Mohamed Al-Halima	مؤسسة المواصلات الفلسطينية
.210	Mohamed Al-Faqih	وزارة شؤون الأسرى
.211	Mohamed Al-Mibish	منظمة الإغاثة والتنمية الدولية
.212	Mohamed Jada Allah	وزارة الحكم المحلي
.213	Mohamed Khalifa	جامعة القدس المفتوحة
.214	Mohamed Doudin	UNDP
.215	Mohamed Zuhdi Al-Shashibi	اللجنة التنفيذية م.ت.ف.
.216	Mohamed Sallam	وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية
.217	Mohamed Shari'a	Lecturer/ Consultant
.218	Mohamed Taha	وزارة العمل
.219	Mohamed Abid	سلطة النقد الفلسطينية
.220	Mohamed Ali Ghefer	وزارة النقل والمواصلات
.221	Mohamed Qarsh	جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين
.222	Mohamed Qallaoua	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
.223	Mohamed Krajeh	جامعة بيرزيت
.224	Mohamed Maged Muali	جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين
.225	Mohamed Naji	PBC
.226	Mohamed Nasser	جمعية دورا القرع التعاونية
.227	Mohamed Naser	معهد ماس
.228	Mohamed Naser	معهد ماس
.229	Mohamed Abu Al-Rab	ديوان الرقابة المالية والإدارية
.230	Mohamed Al-Jaafri	جامعة القدس
.231	Mohamed Al-Khafif	UNCTAD
.232	Mohamed Al-Tanqar	مركز التخطيط الفلسطيني
.233	Mohamed Ziyadah	مركز حقوق العاملين

الرقم	الاسم	المؤسسة
.234	محمود سياج	مركز التجارة الفلسطيني بال تريد
.235	محمود فشافشة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
.236	مراد عبيد	وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية
.237	مرعي عبد الرحمن	MJS للاستشارات
.238	مصطفى الساحلي	معتز العاصي
.239	معن صوافطة	شركة العاصي انترناشونال للتجارة العامة
.240	غرفة تجارة وصناعة طوباس	الهيئة المستقلة لحقوق المواطن
.241	معين البرغوثي	متال حماد
.242	متال زريق	منتدى سيدات الاعمال
.243	متال فرحان	وزارة الاقتصاد الوطني
.244	منيب المصري	باديوكو
.245	مها سمارة	PASSIA
.246	مهدي عبد الهادي	مهند الأشقر
.247	مهند الجاعوني	الأنظمة المتكاملة
.248	مهند حامد	مهند ماس
.249	ناصر العيسه	وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية
.250	نبهان عثمان	وزارة المالية
.251	نبيل أبو ديب	جمعية البنوك في فلسطين
.252	نبيل قسيس	جامعة بيرزيت
.253	نداء عيسى عقل	وزارة العمل
.254	نزيره عرمان	نسرين حمدان
.255	نصر عطاني	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
.256	نصر عطاني	الغرفة التجارية الصناعية والزراعية لمحافظة جنين
.257	تضال إسماعيل	شركة فلسطين لتطوير المناطق الصناعية المساهمة العامة
.258	تضال جيوسي	باحث
.259	تضال زهران	جامعة بيرزيت
.260	نعمان كنفاني	جامعة كوبنهاغن
.261	نعميم أبو الحمص	جامعة القدس المفتوحة
.262	نعميم مناصرة	معهد ماس
.263	هانى المصري	مركز بداول
.264	هانى غباش	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
.265	هبة هندي	
.266		
.267		

الرقم	الاسم	المؤسسة
.268	هديل أبو حميد	سكاي
.269	هديل عطية	معهد ماس
.270	هديل قزاز	هينرش بل
.271	هشام عورتاني	مركز تطوير القطاع الخاص
.272	هلال ملحيـ	مركز الترجمة
.273	هـنادي بـيرـزيـت	جامعة بـيرـزيـت
.274	هـيفـاء أـسـعـد	مـسـتـشـارـة
.275	هــاـنـدـلـ نـظـيـفـ	اتـحـادـ نـقـابـاتـ عـمـلـ فـلـسـطـيـنـ
.276	هــاـصـفـ عـرـيـقـاتـ	الـهـيـئـةـ الـوـطـنـيـةـ لـلـتـحـفيـفـ مـنـ أـخـطـارـ الـكـوارـثـ
.277	هــوـجـيـهـ عـاـمـرـ	معـهـدـ مـاسـ
.278	هــوـسـيمـ الـقـاضـيـ	جـامـعـةـ بـيرـزيـتـ
.279	هــيـاسـرـ شـلـيـ	بـاحـثـ مـسـتـقـلـ
.280	هــيـاسـرـ عـلـيـصـ	شـرـكـةـ مـغـتـرـبـ فـلـسـطـيـنـ لـلـاـسـتـثـمـارـ
.281	هــيـوسـفـ أـبـوـ فـارـةـ	جـامـعـةـ الـقـدـسـ الـمـفـتوـحةـ
.282	هــيـوسـفـ الـحـلـايـقـةـ	بـلـدـيـةـ الشـيـوخـ
.283	هــيـوسـفـ بـشـارـاتـ	وزـارـةـ الـاـقـتصـادـ الـوطـنـيـ
.284	هــيـوسـفـ حـنـاـ زـيـادـةـ	مـكـتبـ النـائـبـ بـسـامـ الصـالـحـيـ
.285	هــيـوسـفـ دـاوـودـ	جـامـعـةـ بـيرـزيـتـ
.286	هــيـوسـفـ عـبـدـ الـحـقـ	جـامـعـةـ النـجـاحـ
.287	هــيـونـسـ الـقوـاسـمـهـ	وزـارـةـ الـحـكـمـ الـمحـليـ
.288	David de Wild	ICRC
.289	Givlia Planigiani	UNRWA
.290	Jungbet Zsafia	Embassy of Hungary
.291	Arian Van Houwliner	UNSCO
.292	Bela Jungbert	Representative Office of the Republic of Hungary –Ramallah
.293	Jesus Tome	Embassy of Spain Commercial Office
.294	samia khays	ICRC
.295	valentina debeneradi	UNRWA
.296	volker buenning	GTZ

قطاع غزة

الرقم	الاسم	المؤسسة
.1	ابتسام جاد الله	شركة توزيع كهرباء غزة
.2	أحمد ابراهيم صالح	وزارة الخارجية
.3	احمد بركات	طالب جامعي
.4	أحمد صالح	وزارة الخارجية
.5	أحمد عكاشه	ديوان الرقابة المالية والإدارية
.6	أحمد منصور	وزارة التربية والتعليم العالي
.7	اسامة العالول	جمعية البحث العلمي والدراسات
.8	اسامة العالول	جمعية البحث العلمي والدراسات
.9	اسامة مرتجي	جمعية نباء
.10	اسامة مرتجي	جمعية نباء
.11	اسامة نوفل	مركز التخطيط الفلسطيني
.12	أسماء الليلى	جامعة الأزهر
.13	امثال فارس	جامعة الأزهر
.14	آية الخزندار	سلطة النقد الفلسطينية
.15	آية أبو شعبان	الجامعة الإسلامية
.16	آية الخزندار	سلطة النقد الفلسطينية
.17	إيهاب حرز الله	ديوان الرقابة المالية والإدارية
.18	بسام الآغا	كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية
.19	بهاء الدين العكر	الجمعية الوطنية الفلسطينية نباء
.20	بهاء بسام	مركز هولست - بلدية غزة
.21	جبر القرنياوي	جامعة القدس المفتوحة
.22	جبران الأسطل	أبو غزالة للملكية الفكرية
.23	جميل الخالدي	مركز التخطيط الفلسطيني
.24	جميل حرارة	اللجنة العليا للتمويل والاستثمار
.25	حسن على ياسين	جامعة الأزهر
.26	حمادة الطلاع	جامعة الأزهر
.27	خالد أبو القمصان	وزارة المالية
.28	خالد البحيس	الجامعة الإسلامية
.29	خليل أحمد	الجامعة الإسلامية
.30	رائد الفار	مندوب مبيعات
.31	رامي سعمود	صوت الشعب
.32	رامي مراد	جامعة بيرزيت - دراسات التنمية

الرقم	الاسم	المؤسسة
.33	رفيق أبو شمالة	اللجنة العليا للتمويل والاستثمار
.34	رفيق أبو صفيه	وزارة العمل
.35	رفيق الخطيب	شركة أبناء محمد الخطيب
.36	زهير الناظر	طلال ابو غزالة وشركاه
.37	زياد أبو منديل	السلطة الوطنية الفلسطينية
.38	سامي أبو شمالة	كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية
.39	سامي أبو طرتع	وزارة الاقتصاد
.40	سامي أبو ظريفة	وزارة الاقتصاد
.41	سامي سعيد	المؤسسة المصرفية الفلسطينية
.42	سامي مقداد	وزارة المالية
.43	سامي وافي	المؤسسة المصرفية الفلسطينية
.44	سعود عيسى	جمعية بناء
.45	سعيد كلاب	ديوان الرقابة المالية والإدارية
.46	سليمان سلمى	الشركة الوطنية للأوراق المالية
.47	سمير أبو مدهد	جامعة الأزهر
.48	سمير أبو مدهد	جامعة الأزهر
.49	سهام أبو شعبان	شركة سانا للمحاسبة والتدقيق
.50	سهيل السقا	جمعية رجال الأعمال
.51	شرحبيل يوسف الزعيم	الزعيم وشركاه مكتب محاماة
.52	صالح القدس	وزارة الصحة
.53	صباح العلمي	المجلس التشريعي
.54	صلاح الخزندار	
.55	صلاح عاشور	شركة عاشور
.56	ضياء حرارة	وزارة العمل
.57	طارق زعتر	CHF
.58	ظافر الحلو	وزارة الزراعة
.59	عايد البدوي	طلال ابو غزالة وشركاه
.60	عبد الفتاح العلبي	صحيفة القدس
.61	عبد الرحيم المشهراوي	سلطة النقد الفلسطينية
.62	عرفات عريف	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
.63	عزيز أبو حصيرة	جامعة الأزهر
.64	عصام البھیص	الجامعة الإسلامية
.65	علاء أبو دق	جمعية الإنماء الأسري والتقويف المجتمعي
.66	علاء الدين الرفاتي	الجامعة الإسلامية

الرقم	الاسم	المؤسسة
.67	علاء عطية حرارة	اللجنة العليا للتمويل والاستثمار
.68	علي أبو شهلا	مهندس
.69	عماد الأعرج	سلطة النقد الفلسطينية
.70	عماد الدين يحيى لولو	مركز العمل التنموي معاً
.71	عماد سعيد لبد	جامعة القدس المفتوحة
.72	عماد لبد	جامعة القدس المفتوحة
.73	عمر الأيوبي	جامعة الأزهر
.74	عمر جميل جبر	جامعة الأزهر
.75	عونی الباشا	وزارة المالية
.76	عبد الصيداوي	مديرية الأمن الجمركي
.77	غازي الصوراني	
.78	حسان أبو ندى	جامعة الأقصى
.79	فؤاد شحادة	وزارة المالية
.80	فاتن سحويل	المركز الفلسطيني للتنمية
.81	فاطمة الزهراء	صحيفة فلسطين
.82	فضل أحمد	شركة المصنع الآلي
.83	فضل مسلم	نادي المنشل الرياضي
.84	فلاح القدوة	سلطة النقد الفلسطينية
.85	فواز أبو سشه	جامعة الأزهر
.86	فواز العلمي	وزارة الاتصالات
.87	فيصل خلف الله	جامعة الأزهر
.88	فيصل غازي الشوا	جمعية رجال الأعمال
.89	كمال أبو عزه	بنك البلديات
.90	ماجد فحم	جمعية بناء
.91	مأمون أبو شهلا	رجل أعمال
.92	ماهر صالح	ايلاف ترين للاستشارات والتدريب
.93	مجد مهنا	مركز التخطيط الفلسطيني
.94	محمد مقداد	الجامعة الإسلامية
.95	محسن محمود جراده	اللجنة العليا للتمويل والاستثمار
.96	محمد نصار	جامعة الأزهر
.97	محمد ابراهيم مقداد	الجامعة الإسلامية
.98	محمد أبو الفحم	وزارة المالية
.99	محمد أبو شوشة	جمعية بناء
.100	محمد احمد	جمعية بناء

الرقم	الاسم	المؤسسة
101.	محمد الحلو	مركز معا
102.	محمد المزاعنه	مركز معا
103.	محمد نحلا	نادي المشتل الرياضي
104.	محمد رزق	مركز العمل التنموي معاً
105.	محمد غانم الأسطل	وزارة الصحة
106.	محمد فتحى	مركز معلومات الأمن القومي
107.	محمد فتحى شوش	مركز معلومات الأمن القومي
108.	محمد كمال رجب	جامعة الأزهر
109.	محمد مطير	شبكة يافا سوفت
110.	محمد بزيد	جامعة الأزهر
111.	محمود حبيب	جامعة الأزهر
112.	محمود عكاشة	جامعة الأزهر
113.	محمود محمد	جمعية البحث العلمي والدراسات
114.	مصطفى أحمد	جامعة الأزهر
115.	معتز الخالدي	الواسطة المالية
116.	مهند معين رجب	جمعية الوفاء الخيرية
117.	مي أحمد	شبكة يافا سوفت
118.	نائل الخطيب	رجل أعمال
119.	نباس بسيسو	المؤسسة المصرفية الفلسطينية
120.	نبيل أبو معيلق	جمعية رجال الأعمال
121.	نبيل الزعيم	جمعية رجال الأعمال
122.	نسمة حمتو	صحيفة فلسطين
123.	نفود البكري	جريدة الحياة
124.	هشام أبو شهلا	طالب جامعي
125.	وائل الداية	الجامعة الإسلامية
126.	وائل قدح	مركز التخطيط الفلسطيني
127.	وسام البيقاء	الشركة الوطنية للأوراق المالية
128.	وسام زغير	مركز الحرية للإعلام
129.	ياسر عوكل	وزارة الاقتصاد
130.	ياسر منها	وزارة الاتصالات
131.	ياسمين سكاك	وزارة المالية
132.	ياسين عبد الهادي	شركة صندوقه
133.	يوسف صبح	جامعة الأزهر

طاقم موظفي المعهد



جانب من الحضور (رام الله)



(غزة)

غزة 2

